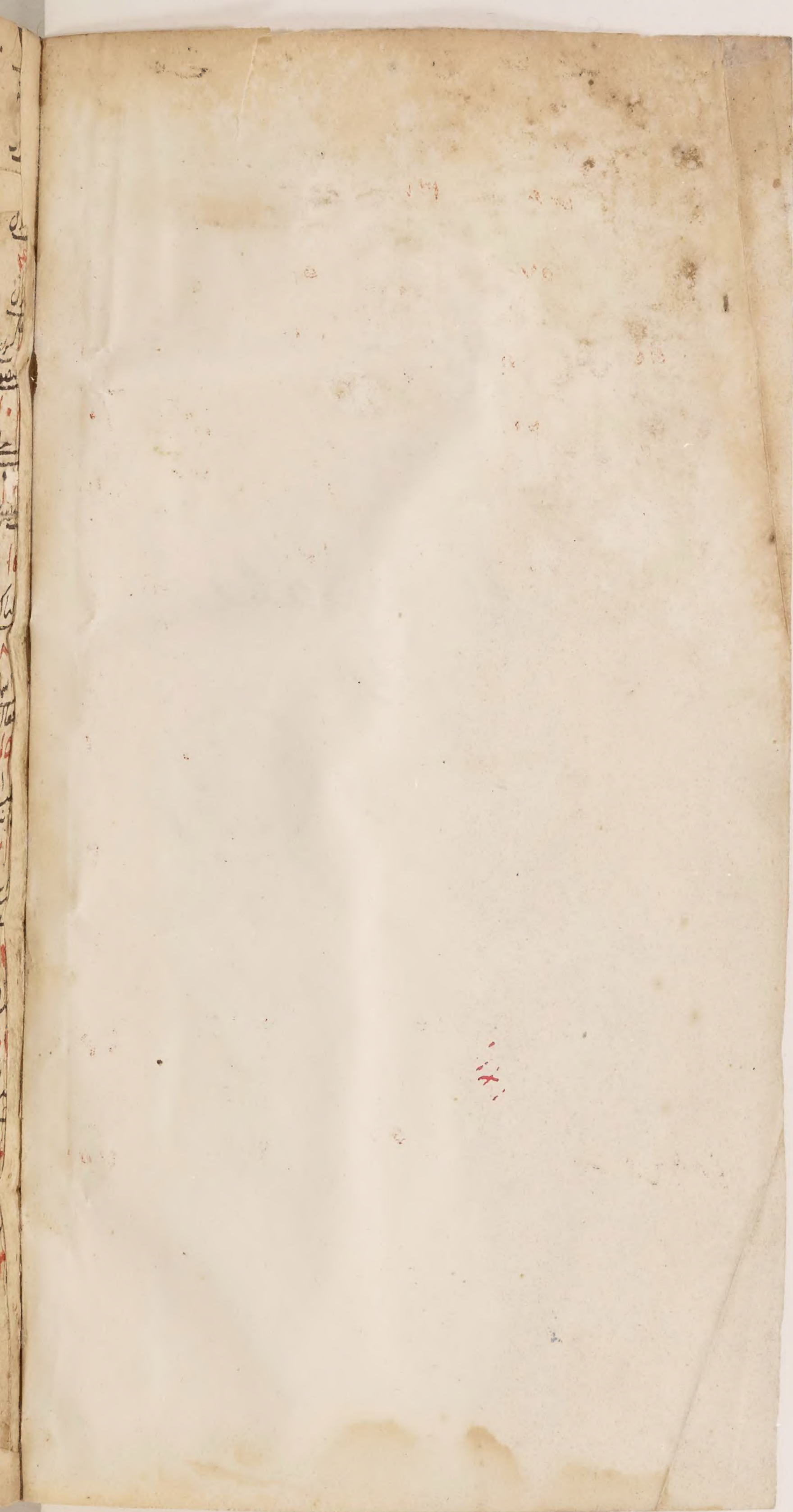





ÉCOLE NATIONALE DES LANGUES ORIENTALES VIVANTES


ECOLE
NATIONALE
DES LANGUES
ORIENTALES
VIVANTES



حاشية عصام على الجامي ٢٠

یا هادیاً لسالک مسالک محامدک ویا سامعاً لجامع مسایل حامدک

اهدنا الصراط المستقیم هدایة کافیة لتسهیل جمل مشکلاتنا صراط الذین

انعمت علیهم لتبدیل کمالاتنا بضلالاتنا وصلّ علی افضل صلوات

وافیة لشکر ما انعم علینا فی اصطلاح حالاتنا وعلی آله المفضلین

علینا بکفایة اسباب السعادة لتحصیل کمالاتنا وصحبه المجملین الینا

بمفصّل آثار النبوة لیحفظونا عن الخطاء فی مقالاتنا اما بعد فیقول

العبد المفتقر الی الله الغنی عن العالمین ابراهیم بن محمد بن عربشاه

الاسفراینی عصام الدین هذه حواشی کالشمس للنجوم و درر الزهر

غواشی ما فیه للفواید الضیائیة واش لا یوجد عن مدحه متحاش و

لا ینوهم فی حفظ ذاته او [illegible]

من الابتداع ولا یوده شاعر فاخر بالاطلاع علی خوافیه الا محاسن الاختراع

من لم یفارق ربقة التقلید فلیتفوه بما شاء فلیس معه النزاع ومن لیس له

غایة التجرید للنظر الشدید فلیتنزه عنه فلا یزید منه الا الوداع انفع بها

التهدید

اهل

اهل السعادة واردع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع انت حسبنا في الترقي
الى بقاع العلم الذي هو في غاية الارتفاع قوله الحمد هو الوصف بالجميل على
الاختياري من الانعام وغيره [illegible] صفاته
فلتنبيه بل مراده الاختياري ما كان [illegible] الافعال
الاختيارية فهو ليس حمدا حقيقة واستعمال الحمد مجازا [illegible] على حقيقة
بل جعل المحمود عليه مجازا او المحمود عليه حقيقة امر آخر قوله لوليه في الصحاح الولي ضد العدو
وكل من ولي امر احد فهو وليه وكلا المعنيين هنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل
محب كل حمد وهو الكل لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب الا حمده وحمد من يحب واما
على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد
واسبابه في [illegible] مدرجا الحمد ما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حمد حامدية
متعلق بوليه وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من ترك
جانب اللفظ رعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب
تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كلا معنيي الحمد له تعالى
دون غيره فيتم في الحمد درجة الكمال وذلك ان يجعل الحمد المبني للفاعل بانه له تعالى
غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره ويريد بالحمد ثبوته لعظم حمده تعالى فيكون معنى محمدية
له تعالى مختصة به لا يتاتى من غيره تعالى فيكون حمده له تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصي
ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره
نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه [illegible] في جميع الكون والنبي ثم في تقدم
الولي على النبي حيث اشير به اشارة دقيقة الى ما هو المشهور من ان الولاية افضل

من النبوة قوله والصلوة على نبيه النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ

احكامه والرسول اخص منه وهو انسان كذلك لكن يكون له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة

العهد فبحسب الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد يكون للجنس والاستغراق فيكون

معنى والصلوة على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على الرسول لمجانسة اللفظ ورعاية

السجع اما بحسب المعنى فعلى الثاني ظاهر لانه اشمل وعلى الاول فكذلك لانه على انه صلى الله عليه

وسلم يستحق الصلوة بمرتبة النبوة وعلم انه استحقاقه بمرتبة الرسالة بطريق الاولى قوله

وعلى اله واصحابه المنادين بادابه التزم اهل السنة ادخال على على الآل رداً على

الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي واله وينقلون في ذلك حديثاً في الصحاح

الآل الرجل اهله وعياله واله ايضاً اتباعه هذا ولو حمل على الثاني يكون ذكر الاصحاب

تخصيصاً بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين آل الرسول والمقام لا يسعه في الصحاح

الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان اله واصحابه منادبون بادابه نفساً وادباً

درساً وهو تبليغ الكتاب والاحكام ففي ذكر الادب براعة استهلال لان النحو قسم الادب

قوله فهذه اي هذه الامور الحاضرة في العقل مختصر الخ التي سيذكرها كناية

على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة ربما يستعمل في الامور

المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة في مرأى المخاطب لكن لا بد من نكتة

والنكتة ههنا اما الاشارة الى ايقانه هذه الخ حتى صارت لكمال علمه بها كانها

مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب

الى ان بلغ مبلغاً صارت المعاني معه كالمبصرات عنده واستحق ان يشار له الى المعقول

بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني قوله فوايد جمع فايدة

قوله على النبي وانما اختار النبي على الرسول لان النبوة ... والفضل ... عند البعض ...

علم

المحسوسة

قوله

دهو

وهو ما استفدت من علم او مال وجاه افاده المال يفيد اي ثبت له المال فلك
ان تريد بالفوائد الثوابت يعني هذه الامور ثابتة بعيدة عن البطلان قوله
وافية اي كثيرة تامة يقال وفى الشيء وفيا على فعول اي كثر وتم فقوله بحل متعلق
بوافية على تضمين معنى التعلق ولك ان تجعل الوافية من وفى بعهده اي لم يغدر
فقوله بحل متعلق بالوافية لكن الاول ابلغ دائم معنى والفوائد اسم لكتاب في
المعاني والوافية اسم للمتوسط والمشارق كتاب في الحديث وفي درج اسماء الكتب
بلا كناية تكلف فريد تحسين للكلام البليغ قوله بحل مشكلات الكافية للعلامة
في المشارق والمغارب هيهنا ابحاث الاول ان قول للعلامة يستدعي بحسب المعنى ان
يكون في تقدير الكائنة للعلامة صفة للكافية ويستدعي بحسب اللفظ ان يكون في تقدير
كائنة للعلامة حالا منها واكثر ما ذهب اليه المحققون في مثله رعاية جانب المعنى لانه
اهم وان راعيت هيهنا جانب اللفظ ينجر الى ان يكون عن الفاعل او المفعول
والكافية مضاف اليه للمشكلات التي هي مفعول للحل بحسب المعنى وليست بفاعل ولا مفعول
والجواب عنه انه يصح ايراد الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول اذا صح حذف
المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا
فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح ان تقول
هذه فوائد وافية بحل الكافية الثاني الظ ان يقول للعلامة المشهورة بابن الحاجب
الا ان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظي يوجب تانيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى
لانه اريد بالعلامة مذكر ولك الاختيار في رعاية التذكير والتانيث اذا كان
اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او بالعكس والثالث ان في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظرا

المشتهر

لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء من جمع جميع اقسام العلوم
كما هو حقه من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء في العلوم النقلية
ولذا خص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازي بالعلامة حيث سبق العلماء
كلهم في جميع اقسام العلوم مامن علم الا وهو فيه اوحدي وما من مقصد الا وهو
فيه المعنى وكانه بني اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية الرابع
انه اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل تفصيلا
لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدح والخامس جمع المشرق
والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يحكي تعددها الذي يستدعيه صيغة جمع
بل اراد البلد المشرقي والمغربي فيصح جمعهما بلا مرية **قوله** الشيخ ابن الحاجب
في القاموس الشيخ والشيخون من استبانت فيه السن او من خمسين او من احدى
او احدى وخمسين الى آخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم
يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل على ما في الصحاح اي
وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد ههنا اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب
قد مات شابا **قوله** تغمده الله بغفرانه في الصحاح تغمده الله برحمته
غمره بها هذا اصل الكلمة ماخوذة من غمدت السيف جعلته في غلافه والغمد
غلاف السيف ففي الكلام استعارة بتشبيه الشيخ بالسيف في صورة الطبع وقطع المشكلات
قوله واسكنه بحبوحة جنانه اي وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة
بالفتح الفلك والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل **قوله** نظمتها يقال نظمت
اللؤلؤ اي جمعته في السلك والسلك الخيط والتقرير جعل الشئ في قراره

عمدة ...

وحل المشكلات ...

وحمل

4

او لحمل على الاوّل وحمل على الثاني ابلغ في مدح الكتاب والسمط السلك مادام فيه لخرز والا فهو سلك والتحرير التقويم وفي اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان تحريره لا يفارق الفوايد التي كاللآلي **قوله** للولد الغرير الغرة عند اهل الذكاء والفضل بالذكاء والفضل فوصفها لغرة في قوة وصفه بالذكاء والفضل **قوله** اللهف هو كالتاسف لحزن وجمع الالفاظ المترادفة في الخطب مستحسن لا وصمة له عند البلغاء **قوله** وسميتها الفوايد الضيائية فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة في التركيب الاضافي الى الجزء الثاني ان كان مقصودا في التركيب الاضافي وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء لجعل الشخص ضياء الدين والمقصود في ابن الزبير الزبير ليرتفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار كماله في العبودية حتى خص من بين عباد المضاف اليه باسم العبدية العبد فان قلت لم لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية عن تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه اشتهر في اللقب ولان في اللقب ما يوجه وجعله حقيقيا بان يجعل علة غائية للتاليف ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب اصل المعنى فيشعر بانه يضيئ القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب **قوله** لانه لهذا الجمع والتاليف الاولى ترك لجمع لانه لا فائدة فيه الا باخراج المفعولين من الما واة **قوله** كالعلة الغائية العلة الغائية ما تقدم في التصور وتاخر في الوجود وضياء الدين يوسف متقدم في التصور لكن لم يتاخر في الوجود والعلة

الاول

والغاية تعلمه هذا الشرح ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح وانتضح كون في النسخة قوله وساير مشتق في السور بمعنى بقية ما اكل معناه الباقي في الكشاف ان العربي هو السائر بمعنى الباقي واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجمع غير ثبت وقد استعمل الكشاف في هذا المقام بمعنى الجميع نحو القول بانه من عاب عيبت فالساير هنا بمعنى الجميع انفع للمدعو له لانه يتكرر الدعاء في حقه قوله من اصحاب التحصيل تقييد للمبتدى لانه ربما يكون من اصحاب الصنايع قوله وما توفيقي الا بالله تجعل الاسباب موافقة للمسببات وقيل لا بد من تقييد التوفيق بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في جميع اسباب الشر وتجيء ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى فاعل بالباء لانه تدخل الآلة فلا يحسن ضرب بزيد الضارب بزيد وانما يقال ضرب من زيد فالعرب وما توفيقي الا وتوجيهه على ما استفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث قال اي وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه قوله هو حسبي ونعم الوكيل فيه بحث تجده في حواشي المطول قوله تخييل ان كتابه يعني تخييل نفس تفضل كتابه هذا الذي والتخيل ما يفيد في النفس قبضا او بسطا وبناء الشعر عليه ولهذا يسمى الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية والتخيل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعل يؤثر مشاهدة تاثير القول كما ان فيه وهضم النفس من ان تعلم تكاد ان يوفق الاحياء التصنيف مثل ذلك الكتاب من اهم المهمات في تعلمه وجه ترك كتابه لسلوكه قوله فلا يلزم في ذلك عدم الابتداء به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك كحمد

التوفيق اولى

الامن
م

للمحشي

[illegible]

للمحشي المدقق الفاضل الهندي لكنه اورده على وجه يتوجه اليه اعتراض
قوي فالشارح حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما علم به
انه لا يمكن اصلاحه فان الفاضل لم يبدأ بالحمد هضما للنفس وتخييل ان كتابه هذا
من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف الصالحين حتى يكون على سننهم ولا ذا بال حتى يكون
ترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك
ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك الصلوة والصوم
هضما للنفس وتخييل انه ليس في عداد العقلاء المكلفين فاصلح الشارح ترك
الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزء من الكتاب ولما لم يكن لترك
العمل بالسنة وجه لم يتعرض به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا
على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة او من جهة
الاختصار الذي هو الشرط في هذا التأليف وبدأ بتعريف الكلمة والكلام
لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما كان دأب المصنفين ان يذكروا
قبل الشروع في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعي العلم وتعريف
النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف عنده
ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه
ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو
ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يتنفر عنه لما يعرضه من مشقة التحصيل
والمصنف ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منهما ليمكن الشروع في الفن واعرض عن
الاخرين لان كتابه للصبي لا يكون تحصيله الا قربا فلا ينفعه في التحصيل البصيرة

ولانه يوجب الرغبة برعاية امره ان يقف المتعلم على حفظ ما في الكتاب
وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه قوله فمتى لم يعرفا هو
من التعريف اي المعرفة وعلى التقديرين مبني البيان على دعوى ان معرفتهما
على وجه يستدعيها معرفة الاحوال يتوقف على تعريفهما فان تمت تم
والا فلا قوله وقدم الكلمة لكون افرادها هذه وجوه اربعة للتقديم
توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم
على معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد على تحقق الفرد وتوقف تحقق
معرفة الفرد على تحقق معرفة الفرد فتدبر قوله قيل هي والكلام
مشتقان من الكلم الاشتقاق رد كلمة الى الاخرى لتناسبهما في اللفظ
والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق
ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون المشتق منه لازما لمعنى المشتق
وقد استقصينا في تحقيقه في شرح الرسالة العضدية قوله وهو الجرح
بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم قوله لتأثير معانيهما في النفوس
كالجرح ان اكتفى بمطلق التأثير في التشبيه بالجرح يكون جاريا في الالفاظ باعتبار
تأثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عرف الخ يدل على انه اراد التأثير بالجراحات
الالم في تفسير البيضاوي كقوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم
وهو التأثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة
قوله بعض الشعراء قال الشارح الكازروني قائله امير المؤمنين علي رضي الله عنه
ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه ببعض الشعراء قوله

6

ما جرح اللسان الذي يكون بمعنى اللغة والجارحة فهذه العبارة
تحتملها قوله والكلم بكسر اللام هذا تحقيق للفظ الكلمة لا اللفظ الكلم
بادي مناسبة له بهذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقيق
الكلم اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد قوله
جنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على الثلث
بخلاف التمر نشاء من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص
والتمر باق على وضعه قوله الكلم الطيب باق لبعض الكلم الطيب
هذا التاويل بعيد عن مظان الاستعمال جدا اذ ليس من دأب اللغة ان يقال
في مقام يراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون
ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكانه لهذا رجح القول الاول
ويمكن ان يكون هذا الجنس من غير حاجة الى التاويل سيما مثل هذا التاويل بان يقال
قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما
بطل هنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة
ولو كانت باقية لزم ان لا تصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصر جماعة
من الكلم قوله واللام فيها للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب
فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما ان
يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث
هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار وجوده ما فهي لام العهد الذهني كما في ادخل
السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد فهي لام الاستغراق كما في قوله

اي جنس لا جمع له

ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا الاية واما ان يشار بها الى قسم
من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك يسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ
فهي لام العهد الخارجي نحو انا ارسلنا اليكم رسولا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
ثم الجنس للاجمال تحته كثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظ الكلمة بين
اللام والتاء التي للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اي
بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول
اللام لا فيه من ضيق العطن وان وقع ذلك الى الاذهان غفر من ذوي الفطن
لان المنافاة بين صيغة اللام والتاء لازمة ودفعها بان الجنس يوصف بالوحدة
ولكن ان دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلي لا حقي
لا تحقيقي اذ التحقيق ان التاء ليس للوحدة حتى يشار اليه اللام بل لجعل او د
هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افراده حتى لا يصح حمل كلمتين معا
ورد هذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس قوله ويمكن
حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة في السنة النحاة اشار
بايراد الامكان الى ضعفه لما اولا فلان كون اللام الداخل في المعرفات لغير
الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد تكون اشارة
الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من
مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بتاويل ما يطلق عليه الكلمة حتى
تصير حصة الكلمة النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تحقق تامل قوله
اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها

اي

انما صرح بقوله اي رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود رميتها من الفم
فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فان قلت من اين علم انه لم يقصد
الرمي من الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الفم بل او جعلت
في التمر قبل ان تدخل في الفم **فان قلت** قد جاء في اللغة اللفظ بمعنى النطق
ولا يخفى ان مناسبته بما يتلفظ به اشد فلم يعتبره اصلا للمعنى الاصطلاحي
قلت لانه لا بد وان يتعدى بالباء قال في القاموس لفظ به اي نطق
فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ لان اللفظ
بدون الصلة صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي هذا
وبعده في نظر لانه يكفي للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ
والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يخص
اللفظ ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان
او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال
المعنى النحوي اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به كلمة ولم يعهد
فيما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم وانما العادة
هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي **قوله** ثم نقل في
عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ
ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان المناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة
المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد
ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء اي ما يتلفظ به لانك قلت فرق

فيه

لان مناسبة العام
الى الخاص

اطلق مع ضميمة **قوله** واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف باحسن ذكر المجاز في الوجه الثاني **قوله** ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال

لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفت به

ويرد على الوجهين تعين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا

او اطلقه ارباب اللسان اي اللغة في محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازي لان

شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعين المجاز للمعنى ليس

افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان فردا لافراد

الوضع بالمعنى الاعم وهو تعين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا

مع قرينة والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه

اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا والدلالة

على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا

من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا رسالة على حدة ان اوتيت الى شرح الرسالة

الوضعية وكثير من الرجال اعرضوا عنه في هذا المقام لانه اوقف ذائقة الاطفال

دفع الله المنيح وعليه التكلان ومنه نسأل معرفة حقيقة اي الصدق المقال **قوله**

المعنى ما يقصد بشيء اي اصطلاحا وقد يكتفي فيه بصحة القصد **قوله** فهو ما

مفعل اسم مكان بمعنى المقصد اي لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله

فليس يقصد باللفظ تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان

بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الاخر فظهر

بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان

فاحفظ

عير صحيح والا لم يصح نصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها لصدقها
بدون التاء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة
عند المص ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه
جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بجزء من حيث انه جزء فعبد الله
عنده ليس كلمة لامكان التلفظ به جزئين باعتبار المعنى الاصلى قوله والمطابقة
غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يتحمل التانيث والتثنية والجمع وان اريد
به معنى الوصفية صرح في الكشاف في تفسير قوله تعالى حتى يكون حرضا او يكونوا
من الهالكين وانما قال غير لازمة اكتفاء بما يكفي قوله مع كون اللفظ اخصر
ربما يستتبعه ايضا احضر ما يستتبعه اللفظ تدبر وليكون المؤيد محتملا
لاحتمالين فيذهب نفس السامع كل مذهب ممكن قوله الوضع تخصيص شيء
بشيء الاولى تعيين شيء بشيء ليظهر تعلق المعنى بقوله وضع وللتنبيه ايضا
ان اريد بتخصيص شيء بشيء جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع
اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى وضع المشترك
قوله بحيث متى اطلق كما في الالفاظ او احس كما في الدوال الاربع
والمراد باحس ابصر ليحسن مقابلته مع اطلق لا علم يقال احسست اذا
ابصرته او علمته على ما في القاموس والاولى متى سمع ليحسن مقابلته
مع احس اذ السماع كالاحساس فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه
فعل المفيد الا انه اراد ان ينصرف الاطلاق الى معناه العرفي وليس في
السماع عرف فاعرفه قوله بل اذا اطلق مع ضميمة الاول بل متى

الصفة

والجمع

لعل وجه التذبر ان لفظ اللفظ مع كون ... يستتبعه بطول لا يصح ... به المحتمل ... انه بل غير جائز ... ايضا

ولعل وجه التدبر انه اذا قال لفظة لتوهم ان الكلمات ... عن قيد الافراد ... جميع الكلمات ... بعض الاجزاء قيد الافراد ...

اطلق مع ضميمة قوله واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا
لم يكتف باحسن وكذا الحال في الوجه الثاني قوله ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال
لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفت به
ويرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا
او اطلقه ارباب اللسان اي اللغة في محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازي لان
شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز للمعنى ليس
افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد
الوضع للمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا
مع قرينة والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه
اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا والدلالة
على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا
من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولما نزل الي حجره ان اوبت الى شرح الرسالة
الوضعية وكتب الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه اوفق بحال الاطفال
دفع الله المنح وعليه التكلان وعنه نسال معرفة حقيقة اي الصدق المقال قوله
المعنى ما يقصد بشيء اي اصطلاحا وقد يكتفي فيه بصحة القصد قوله فهو اما
مفعل اسم مكان بمعنى المقصد اي لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله
فليس ما يقصد باللفظ تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان
بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر
بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان

علے م

محل

فاحفظ

فاحفظ قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي لغة واما اصطلاحا فهو
اخص من المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء
قصد بشيء اولا والمصطلح هو المقصود بالشيء فنقل المعنى اليه نقل الاسم العام
الى الخاص ولك ان تجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول
كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يدعو اليه معنى قوله
او مخفف معنى اسم مفعول خفف بحذف احد اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة
التي هي اخف وقلب الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه معنى ابعدها
لفظا مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب قوله ولما كان المعنى ماخوذا
في الوضع فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه فهو
الشيء الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير
اللفظ فلا وجه للاقتصار على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان
التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى
امر بديع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا مخرجا لا بيانا
للواقع والتجريد عن الشيء الاول لا مدخل فيه فان قلت اي فائدة في تجريد الوضع
عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا وذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف
ومنصب الاختصار قلت دفع ايهام الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد الا انه بهذا
تعين كون المفرد قيدا للمعنى قوله فيخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع
الدالان دال العلاقة لانه ليس للدال في الدلالة عقلية كدلالة لفظ دير
على وجود اللافظ فان العقل يكون ذا الملاحظة حال اللفظ في نفسه

نقل اسم العام ح

علم ح

الا فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود
المعنى فطبيعة كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقيق
حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث
اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة لاجل طايفة على كون
الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم لم يذكر الالفاظ الدالة
بالعقل ايضا قلت لان الدلالة بالعقل ليست الا للمهملات والدوال بالطبع
والدوال بالوضع والثالثة لا تخرج بقيد الوضع بقي انه لا حاجة الى
ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة في المهملات الا ان يقال صرح بها
لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها مزيد التباس بالكلمة لدلالتها
والمراد بقوله خرجت المهملات الكلية بقرينة قوله وبقيت حروف الهجاء لكن
حروف الهجاء ايضا مهملات والهجاء تقطيع حروفها فحروف الهجاء حروف
يقطع بها اللفظ اي حروف يركب منها اللفظ قوله وخرجت بقوله
اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع للمعنى
كهمزة الاستفهام ولام الجر وحرف القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك
ولا يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا القيد الا ان يقال
قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة
مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف الهجاء لا يقال
حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم توضع للمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف
كلها لا بعضها الا انا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله لمعنى

بقطع اللفظ بها

اللفظ

كما

ع الظ يصير ما ذكره للنقض مثبتا للمقدمة الممنوعة فحرف الكلام عن الظ
لا يدفع مادة الشبهة فلا ينفع نفعا معتدا به والمراد بامثال الضماير اسم الموصول
الذ اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيدا او زيد قائم و
اسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة المشار به الى لفظ مفرد
او مركب من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة للمبصرات فاستعماله المجازي في كلمة او مركب
لا يتحقق مادة النقض قوله فان الوضع فيها وان كان عاما الخ فان وان كان
عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اي بهذا اي في مثل اسماء حروف التهجي والسور
والكتب قوله فليس هناك مفهوم كلي اي في تعقل وضع امثال الضماير وقيل في
مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص وكذا يجيء انه لا يتم في مثل الضمير فانهم قوله
هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه هناك مفهوم كلي
يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغايب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون
مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم
قوله وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى لا يقال الاولى في الاقتصار على
على مفرد لما مر قوله ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء هذا
ان كان تقتضي ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك
اذ لم يوجد بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب
بل الافراد والتركيب مختصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ الدال
بالطبع او العقل بشيء منهما فاطلاق التعريف مبني على الاهمال او مبني على
الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه قوله

وفيه انه توهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وبناء على انه اذا
علق فعل او شبهه بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك
المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك
الا بصرف من التجوز وانما سمي للافادة الحقيقية ايهاما لضعف المفاد لا لضعف الدلالة
فانه كما استفاض بالمعنى الثاني جار بالمعنى الاول وقيل لكنه مع ضعف الدلالة لظهور
ارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى عليك ان منشأ هذا الايهام لازم من تعليق الوضع
بالمعنى لانه توجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصود به بشيء مع ان المقصود به
بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه كانه لم يتعرض له لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة
للمعنى بوجه ما لينبأ له ان يقطعه عن المعنى ويجعل صفة للفظ ولا يستبعد هذا
التوجيه سيما اذا ثبت ما قال الشيخ الرضي ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو
صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل التوجيه ما يتوهم على تعليق الوضع بالمعنى
في ذلك الغرض قوله كما يرتكب في مثل قيل قيلا في قوله صلى الله عليه وسلم في قيل
قيلا فله سلبه قوله ولا يبرح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة
فعلية لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو اختياره هذا بخصوصه عن نكتة قوله
والآخر مفردا لا يخفى لطف هذا البيان قوله وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم
الوضع على الافراد فيتجوز باستعمال الماضي في تقدم الوضع على الافراد بارتبة ولا يخفى
انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل
الفعل فلما كان الوصف الوضع معمولا متعددا اختار فيه صيغة الفعل والاصل في
الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له متعدد الافراد وانما قدم الصفة

الاولى

الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما توهم جعل الافراد
صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة
للفظ ليذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر
الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ومن قال تقديم الوضع لانه للتنبيه على تقدمه
فقد قنع في مقام التروية بما لا يقنع به الا عديم القدرة **قوله** او في المعنى فلم يتقدم
عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم على ذي الحال المجرور **قوله** وهذا القدر كاف لصحة
الحالية لا دخل للمعية الذاتية في الحالية ولا التفاوت بهما اي كما توهم قوله
هذا القدر كاف في الحالية **قوله** مثل الرجل قيل وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة
فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه قرينة بلا مرية لان
الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلهما كلمة واحدة **قوله** واعرب
باعراب واحد الانسب ان يجعل واحد مضافا اليه للاعراب لا صفة وان يدعو اليه
ما يقال في قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب
لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا
ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب بواحد وليس كذلك اذ تاء التانيث
مبني كما فصل ويجاب بان المراد باعرب باعراب واحد كيف بكيفية واحدة مع ان كونهما
كلمتين يستدعي كونهما مكيفتين بكيفيتين قيل انما ذكره لانما يظهر في قائمة
وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب في
الاولين ليس الا الجزء الثاني وفي الاخيرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما
اعراب حقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعربا بجعل حرف الاخر الصالح لان يجعل

قنع من باب سلب اي رضي
وقنع من باب خضع اي ذل

بلا شبهة

لصحة

اي باعرابين فيصح فيهما ان المجموع اعرب باعرابين واللفظ واحد واما الرجل وان صح
ان يجعل المعرب فيه الجزء دون المجموع لكنه الحق ببصرى وقائمة لاشتراكه في شدة الامتزاج
فلم يرضوا بكسر قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع في الزجاج حتى
يكون في ذائقة الناظر فيه الالحاح قوله ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض
في القاموس عرفه علمه وعرف بذنبه اقر به قوله فمثل عبد الله خارج عنه
فانه لا يقال له لفظة واحدة وجه ذلك بان اللفظ ما لا يصح ان يتكلم مرتين
باعتبار ولا يصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وصفه الاضافي وفيه ما ذكره
العلامة الثاني المحقق التفتازاني في شرح الشرح لمختصر الاصول للمص
ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نقطع ان اخراج عبد الله
في تعريف المفصل غريبة بلا مرية كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة
بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف
الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب
ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير جملة اسمان جعلا
اسما واحدا نحو معديكرب وبعلبك او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ
القيس والكنى ثم انه يخرج ح من تعريف الكلمة بعلبك علما مع انه يناسب
ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي البحث عن
حال اجزاء الكلمة مطلقا بل على وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار حال عما هو حالها
باعتبار الكل وعلى وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو
حالها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة

ليشمل

12

ليتبين ان الاعراب فيهما ليس باعتبار حال بل باعتبار الاصل وكون الجار خارجا
عنه ليتبين ان اعرابه على طريق المسامحة واجرائه مجرى الكلمة قوله ولو لم يخرجه
بتركه لكان انسب ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما
قوله كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فان كان منشأ ذلك الحيثية جعل الشيء
الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون الشيء الاول مقتضى الطبع
عند عروض الشيء الثاني له فطبيعية والا فعقلية قوله فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى
ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول الحروف
الهجائية العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال
ليس ذكر الوضع في الرسالة لمجرد قوله وضع بل بقوله وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع
يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف قوله مثل لفظ ديز المسموع من وراء
الجدار اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتمحض فهم
اللافظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية
كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيلوح للفظ دلالتان فلا يظهر
ما قصد بالتمثيل كل ظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة
او لدلالة اللفظ قوله فبعد ذكر الدلالة لا ابداع فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر
الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغني به عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان تقييد
المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع قوله كما في
المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف
قوله اي منقسم اشارة الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم للكلمة بل قصد

ذكره

التعريف

كمال

لتكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها يحصل اقساما لها كما حقق
ان لا حكم في التقسيم وانه من تتمة التعريف ويظهر لك ضم القيود بملاحظة تفصيل ما
فان ما ذكره في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن باحد الازمنة الثلثة
وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وتقسيم الشيء الى ضم قيود اليه وتحصل
بعد القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء تسمى اقساما ويسمى هذا الشيء بالنسبة
اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب في التقسيم قصد حصر
المقسم في ما ذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فليس اقال الا منحصر فيها والحصر المقصود
ان حكم به بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة الالتفات الى ما هو خارج عنه فهو عقلي
والا فاستقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكف فيه مفهوم التقسيم
ولا تعلق له بالاستقراء بل يستغنى فيه بتنبيه او برهان فيقال هناك قسم ثالث يطلق
بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد هنا قيل عقلي ونحن على انه استقرائي قد بيناه
في شرح الكافية في هذا المقام ثم قول المص لانها اي تتعلق بما يفهم من الكلمة من
معنى الاختصار ويكفي هذا القدر للظرف عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار
لفظ في نظم الكلام وبه يشعر سوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدر
عامل الظرف هكذا اختصت لانها **قوله** اي الكلمة لما كانت لما ظرف
بمعنى اذ ويلزم بعدها الجملة لفظا او معنى وجوابها كذلك او جملة اسمية مقرونة
باذا المفاجاة نحو قوله فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء
وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا الكلام رضي فقوله
فهي الخ جملة اسمية مع الفاء جواب لما بلا اشكال **قوله** اما في صفتها عدل

في الصدر

13

عن التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم ان أي لأن حالها مع أن فيه

تقليل حذف ولقد احسن لانه لا يحوج الى حرف قوله الثاني حرف واخويه عن الظاهر المتبادر

لكنه فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المسند عنه لتقدير متعلق مع ان في تقديره تجرد

صفتها على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل غني عنه ومنهم من قال ادراج كلمة من

لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات لا تحصى للكلمة ويشتهي لان حصر

بعض الصفة ايضا فيهما باطل لان كل صفة من الصفات التي لا تحصى تصدق عليها

انها من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم ليس الا ان ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم

وليس المعنى على انه ليس امر آخر وراء ما ذكر في التقسيم الا يرى ان معنى قولنا الانسان

اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخرج عنهما لا انه لا يكون غيرهما لظهور ان له

صفات لا تحصى وهناك تقدير آخر اخف اي ذات ان تدل ثم تاويل اخف وهو

جعل ان تدل بمعنى الدالة تركهما لكونهما مستفيضين مشهورين فاكتفى

بالتنبيه على ما قصد بذكره التنبيه على قصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره سيد

المحققين وهو انه لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر والفعل

المأول به بدخول كلمة ان او ان لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط

بالذات من غير تقدير او تاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما

قوله حيث يفهمان بعده في الكلام الاول حيث لا يدل على معنى في نفسه فلا نفهما قوله

في الفهم عنهما الا التحقيق حتى يكونا مصادرا مثلا افعالا قوله الماضي والحال والاستقبال

الحال ما انت فيه في زمان التكلم بالدلالة على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر

عنه قوله مأخوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم سمة

فيبين

وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هذا
ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو او الوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه
اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في قوله تع وعلم
آدم الاسماء في القاموس اسم الشيء بالضم والكسر سمة وسماه مثلثتين علامة وفي اللفظ
الموضوع على الجوهر والعرض للتميز نعم لو كان الاختلاف في ماخذ الاسم اللغوي لم يكن
بعيدا تأمل **قوله** لتضمنه الفعل ولك ان تقول المشابهة الفعل في ان له مصدرا
كما للفعل **قوله** وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر الكل لانه قد علم بوجه الحصر **قوله**
والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها الكلمة الاولى تركت لكلمة **قوله** فالكلمة مشتركة لا دخل
فيما هو بصدده من انه علم به لكل واحدة حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف
على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد المميز الا انه اراد تحقيق المعرف
لكل وتوضيحه ايضا **قوله** وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع يعني
عند الادباء معنى الحد ذلك كما صرح به المص في مختصر الاصول فلا يرد منع انه يعلم
حد لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام ولا يحتاج
الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح
في مفهومها وجميع ما ذكر ههنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم
من المعرفات حدودا لها **قوله** ولله در المص جملة يمدح بها
بكثرة خيره وخفته سيجيء في بحث التمييز والمراد ههنا لله در المص
شفقته على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الذكي
ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان

قاله
يعني
المصطلح

فايده

الغني من الفناوي
عبد الاله ...
١٢٦٢

١٤

فايدة قوله وقد علم الخ **قوله الكلام** في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او
كثيرا لا يظهر داع الى ترك بيان المعنى الكلي للكلمة وهو اللفظ وتخصيص
المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام
لشموله الكلام لكثير دون الكلمة وان الكل لا يناسب المعنى الاصطلاحي للكلام
فتخصيص كل من اللفظين بما خص به اصطلاحا ليس بمجرد التمييز بينهما في الاسم
ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس
ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه **قوله**
فالمتضمن اسم فاعل انما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون
اسم فاعل لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فينبغي ان
يرى ولا يقرأ فاحفظه ولا تغفل عنه في نظايره وهذه من هدايانا وجمعه
مع غايره **قوله** فلا يلزم اتحادهما اي اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمن كل ما كل
جزو ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الثنائي فقد ضيق على نفسه المرحب
ولو جعل الهيئة جزء للكلام كان تضمن الكلام للكلمتين معنى واضحا غير محتاج الى
هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه لا حتياجه الى تصحيح كون الهيئة التي ليست
بلفظ جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء اراد
بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر او ضم كلمة الى اخرى فقد سهى لان شيئا
منهما ليس جزء للكلام بل هو مدلوله وضعه لا جزائه تامل **قوله** اي تضمنا حاصلا بسبب
اسناد الخ سببيته الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين وتضامهما
لهما فلو قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان انسب **قوله** حرف مهملا اي الصرفة

المركب فرح اولمق
وفرح اولمق
ير

لكنه نحو زيد قايم حبسق فان المجموع يصدق عليه الخبر وفيه انه فليكن كلاما
مشتملا على حشو وان ابيت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة
ان بحث النحوي عن الالفاظ الموضوعة **قوله** وبينهما اسنادا يفيد المخاطب الخ
الاولى نسبة يفيد الى **قوله** دخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم ومثل تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه **قوله** فان الاضافة فيهما مع انهما مركبان في كون الخبر في
زيد قايم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم قايم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب
عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين
اعم من الكلمتين حقيقة او حكما **قوله** فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب باعراب
الاسم وجعل مسندا اليه وصح قوله ولا ينافي ذلك الا من اسميتن الخ فان المراد بالاسم
اعم من الاسم الحقيقي والحكمي بمعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم
الحقيقي او الحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ديز مقلوب زيد في التعريف مما
يحتاج الى تعميم الكلمتين بجعل قوله كلمتان اسنادا على ما حمل عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين
مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم
لادخال مثل قبل حبسق **قوله** اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان ضربت زيدا قايما
مجموعه كلام انما قال ظاهر لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل فيه انه يلزم ان يكون
تحقق افراد الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد الكلام في هذا التركيب كتحقق
افراده في ضربت القوم رجلا ضرب وهو قايم على تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك
ان خبر المبتدا في قولنا زيد ضرب عمرو في داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد
اتفقوا على ان خبر المبتدا ايضا جملة فالكلام الذي هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل

عليه

يجب

يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا هكذا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي
ان يجعل عدول المص عدولا عن عبارة تعريف للاعدولا عن مذهبه قوله على حمل
الخبرية الاولى على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكانه قيدها بها لان الانشائية
عنده لا تقع خبرا والواقعة خبرا مثل زيد اضربه في تاويل زيد مقول في حقه اضربه وبعد
يتجه ان ماده افتراق الجملة عن الكلام لا يقتصر على الجملة الخبرية كما توهم البابلي من مادة
الافتراق اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلق الخبر وقوله اخبارا او وصفا
يزاد عليه او احوالا او جملا قسمية او شروطا فان الحكم في الجزاء عند المص والا لم يصح
قوله ولا ينافي ذلك الا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعا قوله وفي بعض الحواشي اعتذر
بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا الا انه لا يرتكب بغير داع فاحتمل انه بلغه من
كلام المص ما دل على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول مما يدل على ان الكلام عنده
كالجملة وبكذب ما في الحواشي انه قال المص في بحث حروف الاستفهام ان لها صدر الكلام لانه
يقتضي كون قام ابوه في زيد قام ابوه كلاما عنده والا لا يصح قوله ولها صدر الكلام
قوله ولا ينافي ذلك اي الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن
او الكناية وتبعيد عن المرام قوله الا في ضمن اسمين اي لا يتحقق هذا العام
الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر الانسب بفهم
المتعلم ان يجعل في بمعنى من لكن ينبغي ان يعلم انه لا ينافي من كل اسمين لانه لا ينافي
في اسمي الفعل ولا في فعل واسم اي كان لانه لا ينافي في فعل واسم فعل نعم ينافي
في اسم فعل اي فعل كان على ما ذهب اليه المص في جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل لها
لكن التحقيق انه لا ينافي في اسم وفعل اي فعل كان قوله لان التركيب الثنائي

العقلي فيه ان حصر التركيب الثنائي في ستة وابطال ما عدا اثنين لا يوجب
الكلام الثنائي في اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على
ان الكلام لا يحصل بدون الاسنادين والاسناد لا يحصل بدون مسند اليه لا يكون الا اسما
ومسند لا يكون الا اسما او فعلا قوله ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن
من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا صرح المصنف بالحصر في تقسيم الكلام
دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يشير الى اقسام ستة في بادي الرأي بخلاف
تعريف الكلمة قوله على معنى كائن في نفسه جعل في نفسه صفة معنى لا متعلقا بدل
اي دل بنفسه ولا حالا من ضميره اي دل كائنا في نفسه اي معتبرا في حد ذاته لئلا يفصل
بين معنى وصفته اعني غير مقترن بما ليس صفة له وان جاز لكن كون الاصل له صفة
اعذب وهو الفصيح اقرب قوله اي نفس ما دل لا نفس الكلمة والا لتوقف
معرفة المعرف على معرفة المعرف فيلزم الدور قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتانيث مفهوم الكلمة
ليس لذاته كتانيث معنى هند بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك لتانيث لرعاية
لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس بمجرد رعي اللفظ بل رعي اللفظ والمعنى قوله
ولذلك قيل الحرف في [illegible] اداة الظرف بمعنى اعتبار [illegible] افادة الدال اياه
كما هو الشايع في نسبة المعنى الى الشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ يعني يستفاد منه
قيل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يتجه ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره
اذ لا معنى لكون المعنى في الشيء الا كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا ان قيد في نفسه
تعريف ما يقابل الحرف لغو لعدم التركيب العرفي ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار

بدون المسند والمسند اليه والمسند اليه لا يكون الا اسما او فعلا نخ

لا في

لا في نفسها كذا والنقال الدار في غيرها كذا الان النحاة اجمعوا على وضع
ما يوافق لا في نفسه المعنى موضوعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه
ولا وصمة في التعريف به قوله ومحصول ما ذكره بعض المحققين يعني السيد السند
الشريف قدس سره كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من
السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر
في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته
المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد
ذكر ان الفرق بين اسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة
الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة
وانما التزم اضافة لغرض اخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه
ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون الدال بشرط
متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام
بل المص ايضا ينبغي ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق بعض الائمة
حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة
ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى قوله كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
وموجودا قائما بغيره لو قيل كما ان في الخارج موجودا قائما بغيره بذاته
هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية
في ايضاح معنى الحرف وما يقابله وتنويرا تاما لاشتماله على الحدود الثلثة
كما في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار

والدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الوجود في نفسه

انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا

الدار لنا في نفسها من واد واحد فمن قال يظهر من هذا التشبيه وجه اخر لاستعمال

لفظة في وهو انه كما ان المعنى الحرفي التابع للامر الموصل التابع للجوهر

صح ان ينسب الى ذلك الامر بفي كما ينسب العرض الى محله بفي والمعنى المستقل كانه

الجوهر صح ان يقال انه كاين في نفسه يعني انه لم يكن في غيره كما يقال ان

الجوهر قائم بذاته يعني انه غير قائم بغيره فلم يتدبر فيتدبر قوله كذلك

في الذهن معقول الاول معلوم ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به

بان القائم بذاته لا يقوم بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف

المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا

قصدا وبالعكس قوله يصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاول يصلح لان

يكون مسندا اليه ومسندا لا يكون وجها لتخصيصهما بالاسم والفعل بل لانه

انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفي الحكم لا يصلح ان يكون طرفا

للنسبة التامة بل لا يصح ان يكون طرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية

فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية

وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء معمولا

ومتعلقا به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق

المشتهرين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به

سوناه غير معقول الا تبعا وانه لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا

حاشيه عبد الغفور

لا يصير قائما

يكونه

توصيفية او ح

لا يصلح

17

لا يصلح لشيء منهما وان غير الذي يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل آلة الملاحظة لا بد وان يذكر ويفهم موضع يفهم الملحوظ تبعا من لفظه كما في الاول باطلان فان كل رجل مفهوم ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته موضع يفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذ لم يكن آلة لملاحظة حاكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهم لفظه على ذكر متعلقه اذا لم يحصل المتعلق بمجرد ذكره
فان قلت اذا كان كل موضوع المعنى هو آلة لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة لملاحظة الافراد فان قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة قلت لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع فيما لا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يكون طرف نسبة سواء اجملنا الكلام اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل
فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الا بملاحظة الاول قصدا والثاني تبعا فكيف

تصير

وقد قال فيما بعد واذا لاحظ العقل في حيث هو حال لحقل الضمير
راجعا الى ما جعل مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي و
مدلول من جزئي قلت مدلول من مدلول الابتداء من حيث
اضيف الى السير والبصرة وليس فرد الابتداء الا حصصا
وليس له افراد حقيقية قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط
لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان
يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان يقول كل
ابتداء وقوله لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الابتداء
في الدلالة عليه ومن حمله على نفي الحاجة عن المتكلم
احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه بقوله
من دل على كذا قوله لكن عبارة المفصل ظاهرة
في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها
الخ اشار الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير
ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب
قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك
في التسهيل اذا اضمر بين الاقرب والابعد
بعد قوله ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه

وجه الظهور

فهو للاقرب
م

باعتبار

باعتبار معناه التضمني دلالة اللفظ على معنى لانه وضع
له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له
التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى
في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر
اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به
بعض المحققين في اكثر رسالة الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ في
التعريفات على خلاف المتبادر الا لصارف لان هناك
صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى
الاعم بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل والاقتران
بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل في الموصوف
بالاقتران بالجزء فلا يقال اقترن زيد بيده ولولا ان المراد
بالمعنى ما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى
قيد غير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه
لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان
الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين
فما لم يذكر الفاعل الخاص لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن
فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل
بدون فهم جزئه لان الفعل بنفسه ليس الا على الحدث
على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر وارد عليهم

انه بعد توقف الدلالة المطابقية على التضمنية لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد تحقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يوجد لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقفة على التضمنية لان معنى الدلالة بنفسه استقلال ما هو شرط المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على التضمنية بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابقي بقي انه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون بدون المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا فيه جهدنا بلطف الله وعونه في شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الصفو لان الامور مرهونة باوقاتها ولما ظهر ينبوع المياه الصافية في هذا المقام صرفناها لري الاكباد والعطشى وان قنعنا مطرحكم بعدم سعة ساحة هذا الكتاب لم نختش فنقول وبالله التوفيق لا خفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا لتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متاخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا

حقق

لتذكر

تذكر

تذكر لوضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده في ضمن تذكر الوضع
اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى
عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان
المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لابد للدلالة
من امر اخر ينسبب من اللفظ وهو التفات النفس اليه
من حيث انه مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ به
فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العام لفظه
تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان
في ضمن تذكر الوضع وليس هذا في دلالة اللفظ ولا يتوجه
من لفظ ضرب الى المعنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص
المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت
اليه من اللفظ من حيث انه مراد فهذا هو الحدث والزمان
في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية وكذلك الدلالة
لم يتحقق في سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي ومن
هذا تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابي
علي بن سينا ان الارادة شرط الدلالة واعلم انه كلام
بلغ غاية التحقيق وليس مما يبحث في وقوعه من مثله كما زعم
كل من بلغه الى الآن فان الدلالة الالتفات من اللفظ
الى المعنى من حيث انه مراد فلولا العلم بالارادة بمعنى

من اللفظ لم يتوجه السامع في اللفظ الى معنى فلم يتحقق الدلالة
لا على المراد ولا على جزء منه ولا على لازمه ففي هذا تبيين ان
دلالة المشترك تتوقف على القرينة وليس ما سمي تحقيقا من ان
الارادة متوقفة دون الدلالة حقيقا بان يمدح باؤله
ويظن فكره عميقا فحان ان تنبهك على ان القرينة ليس
شرط دلالة المشترك بخصوصها بل المفرد ايضا قد يحتاج
الى القرينة احتياج المشترك اذا صار جزء اللفظ اخر فكل
من لفظ عبد ولفظ الله في عبد الله يحتاجان في دلالتهما
على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة
معناه العلمي واسالك ان لا تسام من افاضة برد التحقيق
لتعلقك بما عودت نفسك بقبوله من غير توثيق وتصغي
الى ما النتمة ما ادانى اليه موافقة رفيق التوفيق اعلم
ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان
كما اجمعوا اليه ليس الا ان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاهم
تصحيح ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم
الفعل كيلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح
الله صدره ورزقه بصره فنقول لك فيما الهمني ربي ان
الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت
من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على منصف

من افاضة برد التحقيق

الى النتمة ما ادانى

عليه

الهمني

انه

25

انه لاینا سب جعل هیئة زید قائم للنسبة وجعل هیئة ضرب زید لغوا ومن امارات ان النسبة لیست مدلولة للفعل انه یفهم الحدث والنسبة تفصیلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لایکون تفصیلیة ولهذا لم یصح ترکیب القضیة الشرطیة من مفردین وانما التزم مع الفعل ذکر الفاعل لان الفعل یؤدی معنی الحدث علی وجه یکون مستندا لان نسبة الی شیئ فیلزم اسناده الی شیئ لیلایکون احضاره علی هذا الوجه لغوا قوله المراد بعدم الاقتران ان یکون بحسب الوضع الاول لم یکتف بقوله بحسب الوضع لانه لاینفع فی ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان الا ان ینکر الوضع للمعنی الزمانی فی اسماء الافعال ولغیر الزمانی فی الافعال المنسلخة والانکار مکابرة لتحقق امارة الوضع فیهما وهو فهم المعنی بلا قرینة ولشهادة صریح توقیف المتم انهما بالوضع واما نفع التقیید بالوضع الاول فباعتبار ان مثل زید یدل علی معنی مستقل هو الذات غیر مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلی لانه لم یکن الذات داخلة فی الوضع الفعلی واسماء الافعال یدال علی معنی مستقل هو الحدث غیر مقترن بحسب الوضع الاول لان الوضع الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنی المستقل موجود فی الوضع الاول غیر مقترن

والافعال المنسلخة دوال على معان مستقلة مقترنة فى الوضع
السابق وهو الوضع الفعلى لها فانها فى الوضع الفعلى موضوعة
لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال عرضت
باعتبار وضعه الحالى للمعنى وعدم اقترانه باعتبار وضعه الاصلى وذلك
بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية على وضع
واحد ولا يكون وضعه لغواً ومعتبراً الا عتبار شيئى وفى اسماء
الافعال مثل دونك وضعه الاول وهو الوضع الظرفى لغو
فى اعتبار اسميتها واللام يكن كانه ومعتبر فيها لان عدم الاقتران
انما يتحقق به ووضعه الثانى معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغو
لانه باعتباره لا يكون محلا غير مقترن **قوله** على وزن قوقاة
كنت فى اى اشبه الدجاجة بقوقى اى تصيح قوقاة وقيقا
على فعلل فعللة وفعلالا **قوله** او عن المصادر التى الخ يعنى او عن
معانى المصادر التى كانت تلك المصادر فى الاصل اصواتا
والمصادر التى هذه الاسماء منقولة عن معانيها هى نفس
هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى
آخر لا عن معنى لفظ آخر فيكون تلك المصادر فى الاصل اصواتا
عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا تامل **قوله** او عن الظرف

نفس

يعني او عن معنى الظرف في الجار والمجرور قوله فانه على تقدير اشتراكه
اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها كونه مجازا
في الاستقبال وثالثها كونه مجازا في الحال قوله فانه يدل على
زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين
ايضا في ضمنها قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل
الا بالقرينة فلا يدل الا على زمان واحد قوله لما فرغ
عن بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد
زيادة معرفة او ليفيد معرفة الاسم في الجملة وامتيازه
عن اخويه لمن لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقفه
موقوفة على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد ان لا يتعقل به فهم
كثير من المخاطبين بهذا الكتاب وذلك ان تقول هذه
بيان احكام مشتركة بين قسمي الاسم قدم على التقسيم وذكر
الجر على سبيل التقريب لشركته مع ما ذكر في الاختصاص
قوله فقال ومن خواصه تتبعها اي تتبعها من
الاول ولذا قدمه على المبتدا وليس التقديم للحصر والالكان
وبما ذكرنا لم يتجه ان التنبيه على البعضية لا يستدعي ذكر
من لحصوله من مشاهدة ما ذكر ثم لا يدفع ذكر من ليصح
ليصح ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور تحت

من غير ارتكاب تجوز واعلم ان التنبيه المذكور مبنى
على ان ملاحظة الربط متاخرة عن ملاحظة العطف والا
لم يفد كلمة من الا ان كل واحد من الامور المذكورة بعض
من الخواص وليس التنبيه المذكور خفيا وان كان ملاحظه
الربط اشنع لان كل واحد من جملة بعض من الخواص
من توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من ان
يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما يفيده العبارة لا يرضى
قوله خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره فسر
الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى
القيد كما هو الاعرف عند ارباب الادب في استعمال
بلغاء العرب فيكون مآله انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره
فمن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص
فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة هنا الامر المختص
محمولا كان اولا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشيء
اوجب في كلام المص تكلفات لا تحصى وتعسفات لا تخفى قوله
دخول اللام اي لام التعريف شاع اللام فيما بينهم ان هذا
القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى التعريف

افادة ان
م

تقدم
م

دخول

22

وجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه يخرجها عن عداد
قرائنها ولو لم تاب عن ادنى تكلف لاولته بلام التعريف
وما على صورته فيشمل الموصوف فانه ايضا مختص
بالاسم اذ لا يدخل الا اسم الفاعل او اسم المفعول كما توقف
في بحث اسم الموصول والالف واللام الزائدة والالف
واللام التي هي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر رجح اللام
جميع هذه اللامات لم يبعد ثم ولو قال دخول
حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه
الصلوة والسلام على لغة حمير ليس من امبر امصيام
في امسفر في جواب سائل من حمير هل من البر الصيام
في السفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته و
لم يخصص الامور المذكورة بالتعرض الا لشهرتها بل نقول
لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام
ويكون تطويلا بلا طائل وقلما يستفاد منه اختصاصا من غيره
وان كان شاملا للميم وحرف النداء كلها او بعضها فتامل
وانما تعرض لعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف
دون سائر الخواص لان في تخصيص التعرض باللام

ابهام عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف
كما ان في تخصيص الجر من بين اقسام الاعراب الدلالة
على عدم اختصاص باقي اقسامه قوله وفي اختياره
اللام اولى الالف واللام ويستفاد منه اختياره على حرف
التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون
اختيار اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف
درجا وابتداء بخلاف الهمزة والا فهو احق
بجعله علامة يعرف بها الاسم قوله اشارة الى ان المختار
عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق في هذه المسئلة معه
وان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف
قدس سره في شرحه للكشاف ويشهد له ما قال في اعراب
الفاتحة لم يسبقه احد مثله في علماء النحو ولم يخلف احد
مثله قوله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما بال
وضع اللفظ ساكن اوساكن الاول حتى يحتاج الى
زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول
الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الادغام
ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض للتنكير

على الالف

ودليله

ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله
ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون دليله
متصفا بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه قوله
واما الخليل فذهب الى انها ال وكان همزته في الاصل
للقطع جعل للوصل طلبا للخفة المدعوة لكمال كثرة استعمالها
قوله والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وهان حذفها
مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكرها قوله
لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة
تبع في ذلك الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا لانتقاضه
بمثل عبد الكسد الرامي لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما
وبمثل الحسن والصعب فانه لا ينكر منصف ان التعيين
للذات المعتبر في مفهوم الحسن ولا نسب للصفة والنسبة
المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال
التعريف والتنكير يتعاقبان على اللفظ وكذلك علامتهما
فلما لم يكن في الفعل علامة تنكير لم يدخل عليه اللام قوله
كالموصولات قد حقق في موضعه ان الذي في الاصل
لذي زيد عليه اداة التعريف قوله ومنها دخول
الالحاق كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لها بهذا المعنى

الى الدخول كاللام الا ان فهم الحركة والنون الساكنة
منها اسبق فما اختاره الشارح ابين قوله وفي
مجروره بتقدير الاولى او تقدير قوله واما الاضافة اللفظية
فهي فرع للمعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة
اللفظية لا يكون المضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا
في المعنى والفعل والحرف لا يكونان شيئا منهما لانه يدعو
الى ان يبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم
قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه انما فسر الاسناد
اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو لكمال
ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم لما قيل
انه لو اريد ذلك للغا الحكم بالاختصاص واما ما يقول
انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم
لان معرفته بعد معرفة الاسم قوله اختصاص لوازمها
من التعريف والتخصيص والتخفيف به في عدم جريان
التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظر نعم التخفيف
في غير مسئلة حسن الوجه لا يجري فيه بلا خفاء لانه حذف
التنوين او نون التثنية والجمع وشيء منهما لا يوجد

في الفعل

في الفعل واما تخفيف لحن الوجه وان امكن في الفعل لكنه
لم يضعف باعتباره طرد الباب وكذا ان تقول الكلام
في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذي في
مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول ابدا على وجه
لا يجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة
اللفظية فرع المعنوية قوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء
مضافا مع ان قواعد الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق نظيره
بكون الشيء مضافا اليه ويحوج الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر
قوله لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه اختلفوا في ان المضاف
اليه في المثال المذكور الفعل او الجملة مع الاتفاق في ان المضاف
اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها قوله وقد يقال
هذا اي احد الامرين من الفعل والجملة قيل ينبغي ان يكون هذا
القول مرضيا لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم ولتعريف
المصنف المضاف اليه فيما بعد قلت كان الشارح ايضا
لا تنازع في ترجيح التاويل وانما اشار بكلمة قد الى ضعف
ما يبنى على هذه الدعوى من حمل قول المص على المعنى الشامل لكون
الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة يدعو اليه

الاتفاق

للمضاف

فانه لم يلتزم استيفاء الخواص فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا
فيريد بقوله لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه انه قد يقع كذلك
بحسب الظ لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في تغيير عبارته وفيه
ان الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم المراد بالاضافة
ههنا ليس كون الشيء كونها الشيء مضافا او كون الشيء مضافا
اليه بل النسبة بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا
من طرفيه لا يكون الا اسما قوله موت قال المص في الايضاح
هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل
اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس او من اعربت الكلمة
جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لان الاعراب العرفي باعتبار
ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء هذا كلامه
وكانه يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب المفصل اي اختلاف اخر
المعرب لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف اخر المعرب لانه لا يصح
ان يشتق منه شيء وكيف لا الظاهر انه من قال وفيه انه لو جاز اخذ
صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس
ما ذكره لم يات بما فيه لان الاسم للمعرب مختلف الاخر لا محل
الاختلاف اذ لا يحل الموقع مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان

كما يحل

كما لا يخفى قوله فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون
المعرب والمبني قيدين للمقسم لا نفس القسم لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف
وكذلك يكون بيان لكلمة متمكنة الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب والعامل
باعراب الاسم وعامله لو كان البناء على مذهب البصري لانه لم يثبت في الفعل المعرب
معنا مقتضيا للاعراب على اختلاف الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم
قوله اي الاسم الذي انه مع بهذا الاعتبار ورد منع الاول لكن اعتبار هذا
القيد كما البعد ولا يهتدى اليه قرينة قوله ركب مع الغير بغير عوامله ظاهره كون المعرب اسما
ثم قيل حمل المركب على هذا المعنى بعيد لفظا منها يقابل المفرد فيلزم صدق التوقف على
بعلبك ضعيف قوله لم يشبه اي لم يناسب فسر المشابهة بالمناسبة التي هي المشاركة في الكيفية
التي هي اعم اذ يفارق المشابهة في الافتقار الى المبني لئلا يدخل في تعريف المعرب المناسب
للمبني المشابه نحو يومئذ قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب المفصل [illegible] الاصل
ومشابهته في الاحتياج الى الضميمة كما في الذي [illegible] كما كاسماء الافعال ومشابهته الواقع
موقعه كنزال وفساق وحضار [illegible] الاشبه كالمنادى المضموم واضافته الى نحو
يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما يتعين بعد ضبط المناسبات فتحقق المقابلة بهذا الاعتبار التقدم
على المعرب فلذا قدمها صاحب اللباب قوله فالاضافة بيانية لان الاصل في البناء اعم من وجه من المبني بل
اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية انما البيانية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على
خلاف اضافة معنوية الى هذا الفصل فالوجه في الاضافة البنائية ان يخص الاصل بالاول في البناء بل
يطلق فيشمل المعرب لان الاسم هو الاصل في [illegible] بالاصل لانه الواقع اصل في البناء والتوجيه كلام الشارح

على التوقف لانه لم يتحقق الاصل مشابهة موجبة للبناء والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة
ولولا اعتبار هذا القيد لم يخرج بقيد التركيب
بقوله كما يتحقق مع العامل وهو ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد صح

معنى

المبنيات

لمن له في فهم المعنى استقلال قوله وهو المطابق قال المحقق الشريف في حواشي المتوسط

جعل بعضهم الجملة من حيث هي جملة قسما رابعا تولهم والامر بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام

لان النحوي لا يسمى ما هو بلام ما هو مجرد المصلاحية للاعراب لانه لا يحصل له الغرض

بين اعتبار المص والعلامة لان المص ايضا لم يعتبر الصلاحية ذو الاعراب بالفعل بل الفرق بين اعتبار

بالفعل عند المص واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب

بالقوة البعيدة من الفعل وعند المص الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا يقال لم تعرب الكلمة

وهي معربة لم توجد على طريق المصطلح اصطلاحا لم تعرب لانه لا تحقق اعراب محقق او مقدر وكان اريد

الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب انما يوجد عند وجود المعرب او يريد الاعراب بحسب الانة الالة

على الثاني لا ينفع الشارح فيما هو بصدده والاول دقيق فيليق بابتناء الشارح قوله لان

في تدوين علم النحو ان يعرف احوال اواخر الكلم اعلم ان الغرض من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه

هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية وتقدم ما حقه التقديم وتأخر ما

التأخير مثلا وجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق

بعلم النحو فالاولى ان يقول ان يكون من جملة الغرض من علم النحو قوله

فان العارف باحكامها كذلك يستغني عن النحو اشار بهذا الى

انه لا يمكن ان يعرف المتعلم للعربية اختلاف الاواخر بالتتبع

لان العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه

لا يكون عينا فتعين ان يكون معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم في

في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم

مثلا وجوب تقديم المتضمن صح

ويتعلم في هذا الفن صح

توقف

توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته على معرفة
المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه
وهذا من افحش معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذي صرح
المعترض بانه عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى
ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى الدور
قبل اوانها والعجب ممن قال الشارح بقوله فالمقصود من معرفة
المعرب الخ الى ان ليس في التعريف فائدة في المقصود
منه لان المقصود منه تحصيل كلية تجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول
لاستنتاج نتيجة وح يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل
هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره به ينتج ان هذا مما
يختلف آخره به وقولنا هذا يختلف آخره به عين هذا معرب
فقد صرف الكلام الى ما لم يقصد به في المقام واخرجه عن
الوضوح والانتظام فاشكل على نفسه بمنع كون الصغرى
عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل واجاب بما لا يهتدى
به الى وجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة مقاصد
الشارح الجليل لكونه من المتمرنين على ملازمة مجلسه الجميل
الا انه افاد بهذا التطويل حسن وصيته سيد ولد آدم مفيض

التمرن
المداومة

نعة البيان على العرب والعجم نظر الله امراً سمع مقالتي فوعاها
فاداها كما سمعها فرب حامل فقه الى من هو افقه منه
هذا وقد افادني استاذي ومن هو جدي انه جدي واعتمادي
حسام الملة والدين داود الخواقي استاد ائمة زمانه بالبيان
الصافي افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافي انه يمنع قول
المص انه لبس الكلام مع المتتبع لانه يجوز ان يكون الكلام مع
المتتبع العارق اختلاف اواخر الكلم من غير ان يكون مميز
بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم المعرب في الفن هذا الوجه
لا التعرف من النحو هذا الحكم بل التعرف منه بمعرفة المرفوع والمنصوب
والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات في التراكيب
اسال الله التوفيق لهداية الطريق انه قريب مجيب **قوله**
فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره
اي فان مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه
فيما بعد **قوله** وحكم اي من جملة احكامه واشار به اشار
الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى ان
اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق بقوله
اي انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما سيورده

من دفع

٢٧

من دفع الاعتراض بانه يخرج الحكم المذكور كلم معرب ركب مع عامله ابتداء ونفير الحكم بالاثر في هذا المقام مما اتى به اقوام بعد اقوام وان لم اعثر على ما ضمن في اثناء الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم به في النص على المعرب ولا ينبغي ان يعرف به **قوله** باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الا اسما قلت فليكن جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة وقيل العامل صار اسما في عرف النحاة **قوله** اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان معربا لا يخرج عن اختلاف العوامل في وقت ما لولا اخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف اخر المستفهم عنه نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد اذا قيل جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبتدأ والخبر لان الدخول اما اللحوق بالاخر او الذكر في الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية كما مر **قوله** وانما خصصنا باختلافه

لغير اي اطلع يقال اطلع عليه

يختلف

يكونه في العمل لئلا ينتقض الحد وليكون اللفظ محمولا على ما لا تقصد به
في عرفهم الا هو **قوله** او على المصدرية اي تختلف اختلاف
لفظ واياك ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول
بانه يحتمل ان يتعلق ح باختلاف العوامل لان يتعلق باختلاف
العوامل يوجب كونه قاصرا لعدم حصر العامل في الملفوظ والمقدر
على انهما شيئان **قوله** فان اصله فئي وفئيا وتغني تكرر
الياء لئلا يستوي المبتدى بنيه وبين فئي لاتحادهما
خطا **قوله** والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان
يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض الحد قلت
لا انتقاض وان لا يجعل اختلاف العوامل اعم فانا نقول
المراد باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منهما اثرا مباينا
لاثر الآخر في الآخر فقولنا رايت ولبا لبيك لبيا لعاملين
مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف
لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا
رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى لكن كان او مجموعا
قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض
بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى

9

98

او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا المقول فلا يتوجه انه لا يصح الا
ان يكون مثنى او مجموعا ومما يقضى منه العجب ما قيل المراد مدلول
ما بين الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى والمجموع فخذ
ما آتيتك وكن من الشاكرين قوله فان قلت لا يتحقق
الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل
الجماعة او ما فوق الواحد قوله اذا ركب بعض الاسماء
المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامل ابتداء اى
اذا ركب كائنا مع عامل متحققا معه فقوله مع ليس ظرفا للتركيب
ومن جعله ظرفا للتركيب اورد عليه ان التركيب مع العامل
لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب
مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل بسبق عاملين
معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل
واجاب بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظي
باختلاف العوامل اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين
هذا وفيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق
الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول الشارح ليس فيه
اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الآخر

والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما
ينحصر فيه عامل معنوي ليس بمعنى الفعل وللعامل المعنوي الذي
هو معنى الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول معه
فصلناها في الوافية وشرحه والرابع انه لا اتجاه للسؤال
لانه لم يقل كلما ركب مع عامل ابتداء يحكم بشيء لانا نقول
اذا سبق على التركيب مع العامل عاملا ان معنويا بان لم يكن
التركيب للاسم المعدود مع العامل لانا نقول التركيب
للاسم المعدود لكن لا ابتداء بل ثانيا ومع ذلك
تركيب الاسم المعدود مع العامل ابتداء اذ لم يسبق عليه
تركيب الاسم المعدود مع العامل وان سبق تركيبه ~~مع العامل~~
لا مع العامل ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن
لتقييد التركيب بابتداء معنى فاعرفه قوله غاية الامر ان هذا الحكم
لا يكون من خواص الشارح مدفوع اذا كان المعنى ان هذا
حكم بعض المعرب لم ينفع المبتدي المتعلم بيان هذا الحكم
فانه اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم
او لا فليكن المراد اختلاف آخره باختلاف
العوامل وقتا ما وهذا الحكم كلي كما لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل

عليه صح

ان يكون

ان يكون موجب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقنا ما لان
الاحتمال الصرف لا يكفي لنقض الاحكام الادبية
وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح جواب الشارح
عليهما بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف
بالفعل مع عدم تقييد بوقت ما وليس بمرجح لما عرفت
ان الظاهر ان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم قوله
وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل
والمقتضي فان قلت قد فسر كلمة ما بحرف او حركة
فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول وحين
يراد بما الموصوف حركة او حرف قلت كلمة ما
كلما وقعت هكذا تحتمل الامرين فنبه على الامر الاول
اولا وعلى الامر الثاني ثانيا حيث قال وحين يراد
بما الموصولة الحركة او الحرف فعرف الحركة والحرف
على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى
الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح
ثم انه كتب الشارح في حاشية الكشاف لكنه يشكل
بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة والواو

الكتاب ح

ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء
الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم
من قوله لا يرد العامل والمقتضى انه لا يرد عامل ولا مقتضى
على السلب الكلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد
كل عامل وشئ من المقتضى ولا يذهب على احد انه بعيد عن
الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول
ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية
القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج بجميع
بالسببية القريبة المفهومة ولا يرتكب مزيد تكلف ولا يذهب عليك
ان قوله ولو ابقيت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما
لاشعار كلمة لو على امتناع الابقاء فاذا ترجح اعتبار
السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا ابقيت لدلالة
اذا على التحقق فتأمل ولك ان تقول يمكن ان يراد بكلمة
ما حرف اخره او حركة فلا يرد ما اورده من امثال الباء
الجارة ولو اريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين
مقارنته بالحركة لم يتجه عامل على حرف واحد وكما لا بد
من اخراج العامل واخراج المقتضي لا بد من اخراج
مجموع العامل والمقتضى ومن اخراج مجموع العامل
والمقتضى والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات

كما

كما يتحقق بين اختلاف آخر المعرب وكل من تلك الثلثة يتحقق
بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية بالقرب
لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يدخل بينه وبين
الاختلاف تقدم آخر بخلاف تقدم العامل او المقتضي او
المجموع ومن قال ليس للمجموع سببية الا سببية اجزائها
المركبة من القريبة والبعيدة اياب بكلمة واضحة فقد
اختص تخصيص كلمة ما بمزية اخراج المجموع كما يختص
باخراج التكلم الذي هو السبب القريب الحقيقي لاختلاف
الاخر فترجح بل تعين في الاعتبار فاعتبروا يا اولي
الابصار **قوله** خرج حركة نحو غلامي اراد بنحو غلامي مالي
ونظايره ومن قال اراد به جر الجوار في قوله تعالى
وامسحوا برؤسكم وارجلكم بجر ارجلكم فلم يتجر تدقيق نظيره
الا الاختلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار وجر الجار الزايد
من الاعراب هذا ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي
ارجح في النحو لشمولها ياء ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي في حال
الرفع في جائني مسلمي وقوله لانه معرب على اختيار المص
اشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولا يخفى
انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في آخر المعرب اعني من حيث
انه معرب لتم التعريف ولا يتجه عليه شيء فتامل **قوله** ان يثبته

لكان

على فايدة اختلاف وضع الاعراب ونرجيح الاتيان به على
تركه او اراد التنبيه على فايدة وضعه في الاسماء دون الافعال
والحروف قوله ليدل على المعاني جمع معنى وهو ما يقصد
بشيء وحمله على القايم بالشيء المقابل للعين بعيد عن الفهم و
لا تعود اليه فايدة وكذا ما يأتي في تعريف العامل قوله
حيث قال في شرحه على هذا الكتاب والاوجه ان
المص وح قال هو علة وضع الاعراب راد والا انه متعلق
بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام والا لم ينطبق الغرض
على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه باختلف ان اختلاف
الاخر لغرض الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يستدعي
اختلاف الاخر بل وضع الاعراب مطلقا قوله ليدل
الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد الدلالة الى
الاختلاف باعتبار ان له مدخلا في دلالة ما به الاختلاف
على ما سيحصل والا فالموضوع للمعاني عند المصنف ما به
الاختلاف على اختلاف بينه وبين حيث قالوا الاعراب
هو الاختلاف وخالفهم المص لان تعيين ما به الاختلاف
للمعنى اولى لانه امر متحقق واضح بخلاف الاختلاف فانه
امر معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف
الاختلاف هذا فنقول الدال بالوضع للمعاني فانه الاختلاف

في

المختلف
ه

والدال

الثاني بالوضع للمعاني ماية الاختلاف والاولى بوضع الاعراب
المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف
قوله على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل
من المعاني المعرب واما المعتورة على صيغة اسم المفعول
فيدل على ان كل معرب ياخذ تلك المعاني وكل منها يدل
على تبدل المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان
اعتبار المعرب اخذا للمعاني اقرب من اعتبار العكس فلذا
قال الفاضل الهندي انه على صيغة اسم المفعول والشارح
لما استهجن ترك ما هو المشهور الدائر على السنة الكافة
لمجرد اقربية هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل
ولا ينبغي ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعاني لا يفيد تبدلها
في المعرب فلذا اعرض عنه الشارح لانه لمخالف لما هو
الواضح قوله وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب
اي الاعراب بالحركة الذي هو الاصل او الاعراب مطلقا
في اخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع فان الواقع
بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في
حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر باشباعها قوله
لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته فعلى هذا
الفاعلية ونظايرها صفات لمدلولات الالفاظ لا للالفاظ

وذهب الشيخ الرضي الى انهما صفات الالفاظ فقال
في تاخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف
ولايخفى ان الظاهر في قوله والصفة متاخرة ان وجه
التأخر تأخر المدلول والاوجه ان تأخر الدال على الصفة
لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب
ان يقال جعل الاعراب في اخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة
مقيد لهيئة الكلمة ولا يرضى بتغيرها مهما امكن لئلا تختل
دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف الاخير فانه لا مدخل له في
الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة الامر على هيئة ماضيه قوله
اي انواع اعراب الاسم ثلثة بناء على ان الخبر مجموع الثلثة
فلا يشكل الحمل على انواعه ووجه تقديم العطف على الربط
قوله ولا نطلق على الحركات البنائية ولا غيرها من
حركات غير الاخير قوله فانها مستعملة في الحركات
البنائية غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا قوله
كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما في كونه عمدة من كل وجه
كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة او مشبها
بها كما في اسم ان قوله علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا
اليه فهو بتقدير الاضافة اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود
من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه

مقابل

مقابل لهما لا كون الشيئ مضافا وانما لم يقل كون الشيئ
مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشيئ مضافا اليه
بالاضافة اللفظية و قولك بحسبك بدلالة كل فرلك
مما ادخله المص تحت المضاف اليه حيث قال المجرورات ما اشتمل
على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيئ بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد من تعميم النسبة بحيث تشمل النسبة
حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح بمرة عرباني
المرفوعات وكذا المفعول قوله لم يحتج الى ياء المصدرية
الا ان لم يصح الياء المصدرية قوله وانما اختص الرفع
بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل بين
وجه الاختصاص فيما هو اصل في الاعراب لكونه معمول ما هو
الاصل في العمل قوله فاعطى الثقيل للقليل الظاهر القليل
لكونه مفعولا ثانيا او دخول لام التقوية في المعمول المتاخر
عن الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمن معنى الجعل
فصار مآل المعنى فاعطى الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى
ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العروض
لان الاعطاء للقليل بان يجعل عارضا له فالمآل فاعطى
عارضا للقليل ولك ان تجعل للقليل تعليلا والمفعول الثاني
محذوفا اى اعطى الثقيل ما اعطى من المرفوعات لاجل هذا

القليل

فانه المقيس عليه للكثير فتامل قوله ولما لم يبق للمضاف اليه
علامة غير الجر جعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة
اليه لان المضاف اليه ايضا كثير الا يرى الى قولنا مررت بزيد في
يوم الجمعة لتاديبه لكن كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطي
المتوسط في الكثرة المتوسط في الثقل قوله والعامل احتاج الى
بيانه لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه على
ما مر ولذكره في حكم المعرب وتاخيره عن بيان الاعراب لان تعريفه
يتوقف على المعنى المقتضي للاعراب ومن قال اخر عن الاعراب
لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج عن سواء
الطريق وطلب المتبغي من الفج العميق قوله ما به يتقوم اي به
يحصل دون غيره فنبه على ان سببيته للتقوم ليس كسببية
الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل
لا نقول ينتقض بالاسناد وما يقوم به المعنى المقتضي للاعراب
والمركب منهما والعامل لانا نقول لا يفهم في العرف من قولنا ما به يحصل
حرارة الماء الا النار دون نفس الماء ولا مجاورة النار الماء
تامل قوله المعنى المقتضي اي معنى الخ يريد ان اللام للعهد الذهني
الذي في قوة النكرة والمعنى المقتضي لا يوجد في الفعل عند البصريين
فلذا قيل المراد عامل الاسم وتقوم بالباء في حسبك زيد كون
الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال لم يبال بجرده

لعلة قوله وفي حررت بزيد الباء عامل اما في غلام زيد
فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر وعند بعض المضاف الناسخ
حرف الجر قوله فالمفرد لما فرغ عن بيان الاعراب والعامل والمعنى
المقتضي اراد ان يفصل اقتضاء المعنى المقتضي فانه تارة يقتضي
الحركات الثلث وتارة ما سوى الفتحة وتارة ما سوى
الكسر وتارة يقتضي الحروف الثلث وتارة ما سوى الواو
منها وتارة ما سوى الالف فهذه ستة اقسام قوله
اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا معنى ثان للمفرد
وستسمع له معنيين آخرين كلاهما في محله ولا ينتقض القاعدة
بالاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع لخروجها بقيد المنصرف
لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنقسم اليهما
اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف
او لم يمنع للانصراف والمعرب بالحرف بمعزل عن التنوين و
لا بغير منصرف اجرى عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام
او ضرورة الشعر او التناسب بل ينتقض به قاعدة غير المنصرف
ولا يبالي به ايضا لانه يعلم حكمه بيانه على طريقة الاستثناء
والبيان بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى
من ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله على التنبيه على ان
هذه الامور خرجت عن ما هو الاصل فيها لداع قوله اي الذي

علم المفرد المنصرف

لم يكن بناء الواحد فيه سالما لنقص سنين وثبين ونظائرهما
لكن لا يلزم من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث
لخروجها عن القاعدة بالمنصرف قوله احدهما ان الاصل في
الاعراب ان يكون بالحركة ليكون الدال على صفة الشيء
كالصفة الدالة عليه ولانها اخف الدوال وهذا مراده من
قال لانها ابعاض الحروف فالاعتراض عليه بان كونها ابعاضا
امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي الا الاصالة بحسب الذات لا في الاعراب
ليس بشيء قوله والفتحة لفظا نصبا كتب في حاشيته هذا
التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن
المعمول المقدم مجرور واجازه المص هذا كلامه قوله والمصدر
فيكون التقدير برفع رفعا والجملة حال من العامل في الظرف
والحال معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر وهذا اوفق
بالعبارة مما كتب في حاشيته على معنى انه اعرب هذان القسمان
بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع
وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه قوله مثل جاءني رجل
الاحسن الالطف ان يمثل بجاءني طلحة الطلبة المطلوب قوله
جمع المؤنث السالم قدمه لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف
يحتاج الى تطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف
فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للحركة بخلاف العكس

ولغيرنا تكلفات اخر تركناها له وينبغي ان يضم اليه اولات
جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولوا الى جمع المذكر السالم
كتب في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع هذا كلامه
يريد دفع توهم انه صفة للمؤنث كما يتبادر من كون السلامة
صفة المفرد يعني ان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة
وان كانت السلامة حال مفرده **قوله** وهو ما يكون بالالف
والتاء يدخل فيه سجلات مع ان مفرده مذكر وخرج عنه
سنون مع ان مفرده مؤنث **قوله** واحترز به عن المكسر
فانه قد علم وجه جمع المذكر السالم فانه سيعلم لقائل ان يقول
لا احتراز ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا يشارك في هذا الحكم
على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف **قوله** فاعراب هذه
الاسماء الستة نبه على ان الحكم ليس على خصوصيات من الاسماء
بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء و
ولا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون التقييد بكونها
مضافة لغوا ووجه ذلك ان اخوك كما يحضر بالتلفظ به
يحضر معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ مجردا عن
خصوصية حصلت له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا
الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهرة
وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء

بقوله

الستة لانه فرع تعريف كون اللفظ موضوعا لنفسه وانما لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لفوائد اولها كون العبارة مشتملة على مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكر ذو غير مضاف لانه خلاف استعماله عند العرب وثالثها هداية المتعلم لاعراب فم بالواو والالف والياء لانه لا يهتدي بنفسه لوجهه قوله ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لما كان اشارة الى تجريد هذه الاسماء في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة اوهمت انها جردت عن خصوصية التكبير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد والتكبير محفوظة في مقام الحكم قوله مضافة نقل المتن على خلاف ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق القيود واما لان نسخته كانت في نظره هكذا والثاني في غاية البعد وقد قال ينبه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتاخير لانها حال عن ضمير الظرف والحال لا تتقدم على العامل او غير عبارة المتن الى ما هو انسب ولغير المصنف تغيير عبارته الى ما هو انسب فقد نبه بذلك على انه بلغ بدقة النظر الى ما لا يخطر على قلب البشر قوله وانما اختار اسماء ستة لان اعرابه الخ لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب ان يقال المعرب بالحروف في الوضع والملحق به ستة

كانت ح

العنو

ا

المثنى

35

المثنى وكلا واثنان والجمع واولو والعشرون فجعلوا في
مقابلة كل فرع اصلا قوله وانما اختاروا هذه الاسماء
الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد
الكاف في كونها منبئة عن تعدد او في كون معانيها مستلزمة
للتعدد لان المبنى هو اللفظ دون المعنى هذا ذلك
فيما سوى الفم والهن ظاهر واما فيهما فخفي والاوجه ان يقال
لمشابهتها المثنى والجمع في ان فيها حرف لين بعده ما تم به الاسم
لان تمام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين
واللام ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين
الاعراب دون غيرها الاعراب فشابه الاعراب في الطريان
والتغير وهذه الحروف هي في الاربعة الاول لام الكلمة
وفي الاخيرين عينها بعينها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر كلام
الشارح وبدل العين عن اللام عند المص لان الاعراب
لا يكون عن اصل الكلمة ولما كان بحثها بل تعسفا لم يلتفت
اليه الشارح واعلم ان الظاهر انه جعل كلا في الانباء عن
التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه
الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان
الابن والوالد والولد والام والقريب الى غير ذلك منبئة
عن التعدد فالكاف وجوده دون اعادة اللام قوله

ولهذا كلتا التاء بدل عن الالف والالف للتانيث لان علامة
التانيث لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان
يكون مثنى او ضميرا ولا يجوز ان يكون متعددا غير تثنية الا
في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى
المؤنث افصح من تجريده عنه واختلف في الف كلا
انه في الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول قوله فاذا
اضيف الى المظهر يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة قوله
فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر لا يخفى
انه مستدرك لا طائل تحته قوله ومعناها معنى التثنية لانه
تكرار الواحد مرة قوله وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مفردا
او مؤنثا او مذكرا سالما او مغيرا وفيه نظر لان المص ذكر
في بحث الجمع في شرحه ان قولي وان كان اسما فمذكر علم يعقل
باشتراط التذكر مع انه يغني عن اشتراط التذكر التعبير بالجمع
المذكر للتفصل عن التعبيرا والمتوهم انه اسم وليس معنى التركيب الاضافي
مرادا فالمص لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو حوفظ
على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم لم يمكن ادخالها في اخوات
عشرين بان يراد بها ما هو على صورة الجمع المذكر وليس به
قوله وعشرون واخواتها المراد بالاخوات المثل على ما
اشار اليه بقوله ونظائرها السبع ويه فسر القرآن العظيم حيث

فسر

فسر كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعارة لا حث
للمثل استعارة عربية غير مصنوعة للنحاة قوله والا
لصح اطلاق عشرين على ثلثين وعلى كل ما زاد عليه لعشرة
او بعشرين او احد اخوانها او المائة او تثنيتها او جمعها
او الالف او تثنيته او جمعه الى غير ذلك وهو باطل قطعا
ولم يصح على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه يخص عشرين
وهو بصدد تعليل الحكم المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره
لا يفيد ان ثلثين وما فوقها ليست جموعا في الاصل غلبت
على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيده وهو
ان يقال الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة من تكرار
الاحاد ولا من تكرار الاعداد فهذه الالفاظ كالاولى
في انها لا واحد لها من لفظها قوله واطلاق ثلثين
على تسعة وعلى تسعة وثلثين وهكذا قوله وايضا
هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ
الحلكان فيه لطافة قوله وانما حمل اعراب المثنى مع ملحقاته
الى الاولى ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل
يغني عن مؤنة البيان في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانه
فرع للواحد بلا كلفة وكذلك قوله علامة التثنية والجمع فتامل قوله
وفي اخرها حرف صلح للاعراب فان قلت الصلاحية ممنوعة

لان العلامة لاتتغير والاعراب يتغير قلت هذا البين ح لتغير العلامة بل ح تبدل علامة بعد علامة فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية حصل العلامة اما الالف واما اليا، فتبدل الالف باليا تبدل علامة بعلامة لا تغير علامة قوله وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع والجمع بالاضافة اليها لتوقف الجمع على الثلثة والشروط الثلثة ان كان اسما واكثر ان كان صفة قوله وحملوا النصب على الجر لانه السنة في الحمل قوله اشير الى تقسيمه اليها فيما سبق في حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا ولقد ادرج في بيان هذا البيان فوايد الاول ان قوله التقدير بيان لاقسام التقسيم السابق لا التقسيم الاخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكانه بنى ذلك البعض ما ذكره على ان قوله لفظا او تقديرا التفصيل لاختلاف العمل لا لاختلاف الآخر والثانية ان قوله التقدير وعديله معرفان بتعريف العهد والثالثة ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال اتصاله قوله ولما كان التقديري اقل اشارة الى وجه تقديم التقديري مع ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم ولا يبعد ان يقال التقديري لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان قوله التقدير اي تقدير الاعراب الانسب تفسيره بالاعراب المقدر ليلايم قوله واللفظي فيما عداه قوله فيها اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اشارة الى ترجيح

جعل

جعل ما هو موصولة ثم رجح المتبادر والى ترجيح حذف
العايد على حذف المضاف في قوله تعذر اي تعذر اعرابه لان
حذف الفضلة اهون من حذف العمدة ولان الفهم يتسارع
اليه ومنهم من طالب عليه طريق الترجيح واطال ومع ذلك
فان هذا الوجه الظاهر الصريح وليس لك ان تجعل ما عبارة
عن حرف اخر اي في حرف اخر تعذر الاعراب فيه لانه لا يصح
في الاعراب بالحرف المقدر **قوله** في اخره الاولى اخره **قوله**
كعصا ثم نبه بذكر عصا على ان الالف المقدرة كالمذكورة
وراعى ذلك في المستقل ايضا فان قلت الاعراب في عصا
قبل الاعلال مستثقل كما في قاض وبعد الاعلال متعذر في
كما في عصا فلم فرق بينهما قلت قيل موجب الاعراب في قاض
الاستثقال فان الاستثقال فيه ادى الى الحذف و
موجبه في عصا التعذر فان استثقال الواو المتحركة ادى
الى القلب ولك ان تجعل عصا ملحقا بحبلى قاض باتقضى و
والفضل للمتقدم فليعتصم به المعتصم **قوله** وقوله كما في
الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المفرد المعرب بالحركة
ليدخل فيه مسلماتي ومساجدي وعبادي قيل الاولى
ان يقيد الحركة بالفظية ليخرج عنه عصاي فان تعذر
الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي عصوي

قاض

طال
فانه
فلم

والمنقلب بالالف مما تعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر
الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة
على انه يخرج عنه ح نحو قاضي مضافا الى ياء المتكلم مع انه
داخل فيه نعم ينبغي ان يفسر قاضي بما سوى المضاف الى ياء
المتكلم لان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر
لان المحذوف من اخره حركة الكسرة التي اقتضاها الياء
لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستثقال ولك
ان تجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيد الغلامي لهذا التعميم
ايضا اي سواء كان مقصورا او منقوصا او صحيحا **قوله**
امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد من حركة اخرى اذ
لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا
لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن اثر العامل
والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة
التثنية فاحد الامرين ومعنى التثنية لتحصيل احدهما الا على
التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما **قوله** يعني كون
الاعراب تقديريا في هذين النوعين مناط فايدة تعميم مطلقا
هو غلامي وان جعل متعلقا بهما ولذا جعله البعض مخصوصا
بغلامي وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص
المخصوص بغلامي بل جعله لداعي حسن المقابلة بينه وبين قوله

لقاضي

38

كقاض رفعا وجرا ومسلمي رفعا فان تقييد المقابل يدعوا الى تعميم المقابل الاخر ويمكن ان يقال يريد بعصا مطلقا ما كان الفه محذوفا وما كان الفه ملفوظا وبغلامي مطلقا ما كان ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوفا ونحو يا غلام وما كان ياؤه مبدلا بالالف نحو يا غلاما فقوله في وجه تقدير الاعراب في نحو غلامي انه لما استثقل اخر الاسم بالكسرة لتعذر الاعراب قاصرا فالاولى لما استثقل بالكسرة او الفتحة ليتناول نحو يا غلاما ويا ابت ويا امت ويا ابتا ويا امتا قوله كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها بخلاف الياء الذي ما قبلها ساكن كظبي قوله ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض فهو مرفوع لا على قاض فيكون مجرورا ووجه النفي ظاهر اذ يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك ينبغي ان الاختصار ان يحذف نحو ويعطف مسلمي على قاض قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال وقد يكون في الاعراب بالحروف يعني ان غرض المص من تكثير الامثلة بيان ان التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف لا لاستيفاء الاقسام للمستثقل فلا يرد انه بقي من اقسام من المستثقل لم يذكره وغفل عنه ومن افاضل تلامذة الشارح من ظن عليه

فقد يكون في الاعراب بالحركة صح

ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان نكتة ترك المص بعض
اقسام المستثقل فسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك
بالصراط المستقيم غير المغضوب ولا تعجب فانك لا تهدى من
احببت ولكن الله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم نعم
يتجه على الشارح ح ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية
فى التثنية والجمع واما على لغة من يجوز فتقول اهل عندك تمرتان
وعندى تمرتان فالقسم الاول ايضا قد يكون فى الحركة والحرف
ونحن نقول يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى حالين و
قد يكون فى حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا فى الاحوال
الثلث ولما كان تميز المستثقل عن المتعذر باختصاص المستثقل
ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر
الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستثقل
تقديريا فى الاحوال الثلث نحو جائنى اخوا القوم ورايت
اخا القوم ومررت باخى القوم وجائنى مسلموا القوم ورايت
مسلمى القوم ومررت بمسلمى القوم واما جائنى مسلما القوم
فى الرفع فقط فى حكم مسلمى قوله وقد يكون الاعراب بالحرف
تقديريا فى الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه ما اذا كان
الاعراب بحرف ولاقى ساكنا نحو والمقيمى الصلوة بجر الصلوة
ونصبها فخرج نحو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع

فان اعرابه

فان اعرابه لا يكون حينئذ اصلا قوله اى فيما عدا ما ذكر
مما تعذر فيه الاعراب او استثقل يعنى ضمير ما عداه راجع الى
ما ذكره من قسمى المتعذر والمستثقل لا ما عدا ما ذكر من الامثلة
حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة عن بيان اللفظى
فيما اورده بعض افاضل تلامذة الشيخ الشارح على
بيان اللفظى من الامثلة وتكلف فى دفع بعض الامثلة
بما لا يسمن ولا يغنى من جوع واضطر الى الاعتراف
بورود بعض الامثلة لا محالة مما يقضى منه العجب ولا يمنع
فيه رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج
فى افراد ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعدد اى المتعذر
او المستثقل الى تأويل المتعدد بما ذكر وهذا طريق شايع
فى رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة هنا الى هذا
التأويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز
افراد الضمير الراجع له لانه فى الحقيقة راجع الى احد
الامور لا الى المجموع قوله ولما ذكر فى تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف يعنى تعريف غير المنصرف لاحتياج
تفصيل المعرب الذى سبق اليه قلت ولاحتياج
احكام بعض تذكر بعد الى معرفته ايضا واما المنصرف
فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق من تفصيل المعرب

فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا آثره بالتعريف
وترك المنصرف بالمقايسة ومما يحوج اليه التفصيل السابق
للمعرب بيان المؤنث والمذكر والمثنى والمجموع فينبغي ان
يذكره المص متصلا بغير المنصرف قبل الشروع في المرفوعات
فلا وجه للفصل الكثير بينها وبين تفصيل المعرب ومما يجب
تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج
الى معرفتهما المصلحة غير المنصرف ومباحث المبتدا والخبر
ومباحث الحال والنعت ففي تأخيرهما اخلال لبيان
هذه المباحث قوله وكان غير المنصرف اقل يرد عليه
انه في المعرفة بالتعداد يستحق بيان الاقل ان يوثر على بيان
الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لما يشتمل عليه من تقليل مؤنة
البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر
حتى يقال اكتفى بتعريف ما هو الاقل الا ان يقال لما كان
الاقل في بعض البيان يستحق ان يوثر على الاكثر اوثر في البيان
بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد
والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي
والمنصرف عدمي والعدمي يعرف بالمقايسة على الوجودي قوله
واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفته ولم يقل والمنصرف ما عداه
كما قال في الاعراب اللفظي لاستغنائه عنه وان غير المنصرف

يان

بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري واعلم
ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف
فان المنصرف عندهم ما يدخله حركات الثلث والتنوين
وغير المنصرف ما يسلك عنه الكسرة والتنوين على ما بينه
الزمخشري في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب
بالحروف واسطة فح لا يصح ان يكتفي بتعريف غير المنصرف
لانه لا يمكن معرفة المنصرف ح بالقياس اليه واما عند المص
فان المنصرف وغير المنصرف عنده قسمان للمعرب بالحركة
اذ لا فايدة في وصف المعرب بالحرف بالانصراف وعدمه
فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار هذا المعرب
بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا
عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف المنصرف مأخوذ
من الصرف فانه يتأثر بالصرف عن حاله الاصلي بالتركيب
اكثر من تأثر غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف
لانه ينصرف بالتنوين والكسر دون غير المنصرف وقيل
جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة
من الكسر والتنوين او زيادة التمكن قوله اي اسم
معرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه
لانه اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال

الامر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة و
ان لم ينبه اليه بعض افاضل تلامذة الشارح الا في هذا المقام
واطنب فيما لا يزيد الا السأم فاعرضنا عنه بالمرة كما هو دأب الكرام

قوله من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل
لانه لم يوجد ههنا شرط حذف المضاف والمضاف اليه على ما لا يخفى
للعارف فمن جوز ان يكون التقدير من علل تسع ثم اشتغل
ببيان النكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا يعنيه قوله
اى العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتاخير
هذا التفصيل عن شرح قول المص وانواعه رفع ونصب
وجر الى هذا المقام كتب في حاشية هذا المقام اوله موانع
الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب
هذا وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والنصوب
النزدل ولم يذكر الابيات كلها ليستغني عن التعريف لاشتمال بيان
غير المنصرف الذي يستفاد من البيت الاول على معايب الاول
انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج ما فيه علة واحدة تقوم
مقام العلتين والثاني انه يدل على انه باجتماع سببين يجب
عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند وثالثها انه
يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التأنيث والعلمية مثلا يكون
منع الصرف للسببين مع انه ليس الا للتأنيث بالالف

الا الا السأم

قوله

41

قوله وذلك المجموع عدل لقد بلغ تنكير الاسباب في هذين البيتين في غاية الحسن اذ السبب عدل لا كل عدل وهو عدل لا يكون على البناء وكذا السبب وصف وهو الوصف الاصلي وهكذا وح كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم واحسن ما قال بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زايدة قوله والعدول في عطف هاتين العلتين بثم للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله او ادنى ثم لا يخفى ان الجمع اعلى مرتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة قوله ولو جعل الالف واللام فاعلا لقوله زايده لح هذا مما لا يقصد بالزيادة قبل شيئ في عرف ارباب التاليف اذ لا يقصد به الا التقدم في الذكر ففهمه في عباراتهم بعيد جدا قوله وهذا القول تقريب ما ثبت في كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة وليها وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود تعريف غير المنصرف والعلل مع الحفظ لا تحقق القول فيهما اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا ومنها ابهام العلل كما بين

في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون زايدة مما ذكره الشارح
ومما يذكر لك من ان المسبب مجموع الالف والنون لا مجرد
الالف ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح الفريد قوله
اذ القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي
قبل الاولى مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة قلت
الموانع جمع مانعة والتانيث لانها بتقدير علل موانع
الصرف قوله وقال بعضهم انه اثنان لا جدوى لمعرفة
القولين الاخيرين فلذا لم يبينهما ونحن اقتفينا اثره قوله
من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان لغير المنصرف
لا من هذه الحيثية احكاما اخر فمن حيث انه معرب حكمه ما مر
ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه
روعي فيه التناسب او انه دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه
الاصل كما في مسلمي علما الكسرة والتنوين لكن الاظهر الاخصر
ان يقول اي حكم غير المنصرف حال من حيث انه غير المنصرف
ومنهم من قال وجه الحيثية ما يكاد يسلب عن القايل به الحيثية
قوله ان لا كسر فيه ولا تنوين ذكر الكسرة مع انه علم سابقا
اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسرة والتنوين
تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه
الدور من جهتين على ما فصل في المعرب ولو اقتصر على ذكر

لا

42

لاتنوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف
الام جهة التنوين او للتنبيه على ان منع الكسر من غير المنصرف
بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم
غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف منع التنوين
والكسر منع بالتبعية كما قال كثيرون و منهم من قال اراد
الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا قوله فيشبه الفعل
مشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها توجب البناء و
ادناها عدم الانصراف واوسطها العمل ولا يسع
المقام تفصيله قوله لانك تقول قايم ثم قايمة المعروض
للتاء القايم المطلق لا القايم المجرد عن التاء وهو المذكر
و كذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد
عن اللام وهو النكرة فالفرعية في التأنيث والتعريف
وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف أعم من الوهمية
والحقيقة قوله اذ الاصل في كلام ان لا يخالطه
لشان احد و خلاف الاصل بمنزلة المتوقف على الشيء لانه
كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل تحقق خلاف الاصل
تبع لتحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى
خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا الفرعية
الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح للراجح لأن المرجوح

كذا كرا لصنى

ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية قوله لان اصل كل نوع ان لا يكون الوزن المختص بنوع اخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر قوله اي لا يمتنع لجواز مجيئ بمعنى الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف انكسار الوزن فلذا فسره بقوله اي لا يمتنع قوله وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان تؤثران فيجوز ان يحتاج التأثير بالضرورة او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي الخ الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله حكمه والحاجة تندفع بترك الظاهر في الصرف الاول فلا حاجة لترك الظاهر الثاني فافهم قوله للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها ولذا لم يجز عدم صرف المنصرف لها عند جمهور من البصريين كما لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان اصل الممدود المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منع

فيه

سلب

الاربع

صرف

43

صرف العلم للضرورة قوله فلقول ضبط في حاشية
هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية
النبي صلى الله عليه وسلم واو لما ذا على من شم تربة
احمد لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها الغوالي
جمع غالية بوى خوش اشتهى مرثيه بالتخفيف مرده
ستايش كردن التربة خاك المدى غاية والمعنى الذي
او اى شئ وقع على من شم تربة لحمد في ان لا يشم مدى
الزمان وامتداده انواع الغالية الاستفهام للانكار
والمعنى ما لم يقع عليه بشئ لانه بشمه استغنى عن شم الغوالي
او المعنى ما ذا اوجب على من شم تربة احمد من ان لا يشم
مدى الخ والاستفهام للتعجب من عظم الموجب وهو كمال الاستغنا
عن شم الغوالي قوله ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قوله
لان رعاية التناسب الكلمات امر مهم عندهم ولذا صار
السجع من اجل محسنات الكلام واختير هنا أي الشئ و
مراي مع ان اللغة امرائي ومنه في التنزيل يبدئ الخلق
ثم يعيده واللغة المشهورة بيداء روى ان بعض البلغا
قال لكاتبه اكتب يا حار فان الركب قد حار واي بشم الراء
يا حار فقال الكاتب يا سيدي الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه
لاهتمامه بامر التناسب قوله في وان لم يصل الى حد الضرورة

اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة

ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي قصد بها بيان
وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة
فاعل يفاعل مفاعلة فينصرف مفاعلة لا محالة لتناسب مضاربة
وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يعامل
معاملته اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف ح
للعلمية وسبب اخر فيكون قول المص فيما بعد واما قرارنة فمنصرف
مع انه غير منصرف لكونه علما لنفسه ومؤنثا ويعبرون عن هذا
التناسب بالمشاكلة قوله حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف
الذي يليه فرئ قواريرا لتناسب فو اصل الاي فقول يليه
لم يقصد به اتمام التعليل قوله فقوله سلاسلا واغلالا
مثال المجموع الخ اراد ان ذكر اغلالا ليس زائدا لان المقصود
تمثيل للمجموع والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا في هذا
التركيب قوله وما تقوم مقامها قيل هذا من تتمة بيان
التعريف فينبغي ان تقدم على قوله وحكمه فيه ان بيان الاسباب
كلها من تتمة التعريف فهذه جمل معترضة ولا مشاحة في وقوعها
اينما وقعت وشدة الاهتمام ببيانهما انها لا يصح للتعريف تقدمت
الى هنا قوله فانه تكرر فيه الجمعية فقام مقام التسبيبين لهذا
التكرار عند المص ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له
في الاحاد عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه المقام

كتب

٨٨

مطلب العدل

كتب في الحاشية فا كالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور
جمع اسورة وهي جمع سوار وانا عيم جمع انعام جمع نعم
انتهى وقد يلحق التاء باساود اكثر ما تقع النعم على الابل
وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة او الضرب المختلفة على
ما في الصراح قوله فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون
الاسم معدولا ذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم
لا الخروج فاشار الشارح الى ما اجيب عنه وهو ان المصدر
قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا
وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا
والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول
ويتجه عليه انه لا شك انه يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق
الياء المصدرية الى المفعول كما يقال مضروبيته بمعنى كون الشيء
مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق تلك الياء في غاية
السعة يسع فيها ما لا يسع في الفاظ المصادر واما
ان المصادر وضعت لمعنيين ما هو صفة الفاعل وما هو
صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المص
في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث خرج به
عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل
على ان ضرب زيد على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد

فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبني
للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على
قيام المبني للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه
به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل
على وقوع مصدره الذي يتضمنه على ما اسند اليه وهو جزء معنى
الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف والفارق بينهما
اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار
وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا مهد هذا فنقول
لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا
الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه
اي مال عنه وعدل عليه اي مال عليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل
الجمال الحمل نحاه كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل
النحوي بمعنى التبعيد دون الميل لان اشتقاق المعدول وتسميته
الاسم المعدول معدولا ليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه
فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء والعادل
مادة الاسم حين مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فيسمى
الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان
المادة الى هيئة ولله در نظر ابن الحاجب صاحبا فلا نجد بينه
وبين المقصود حاجبا قوله وهو خروج الاسم اي لا بد

الاصل

خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا قوله اى عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد يطلق على الكلمة باعتبار ما تعرضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها في كونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور اللازم لافعل التفضيل فكان اللام منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الف واللام في المفرد الذي صار علما بالغلبة فيكون سحر علما للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال اخر الى غير تعريف العدل بالخروج عما حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه وتماما توهم من ان ما جر اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة في ضمن يوم الجمعة فانه خرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهي في بخلاف تعريف المص فانه لا مدخل لفي في الصورة حكما كاللام للفرق بينها وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين مجرورها بالحرف الزايد بخلاف اللام ففيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان تقدير في ايضا ما هو حقه قوله التي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون وكل الاسم عليها خروج الاسم عن صيغة الاصلية بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة تقتضي ان يكون عمر عليها

اى على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع
الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمي باسم الفاعل من
العمارة فعم اسم الفاعل من العمارة خرج من صيغته التي هي
على مقتضى القاعدة وهي عامر الى عمر قوله ولا يخفى ان صيغة
المصدر ليست صيغة المشتقات الخ فان صيغة الاسم
ان كان بمعنى صورة يعرض حروفه الاصول فهيئة الضرب
هيئة للضارب ان كان ما يعرض المادة في وضعه لمعناه فهيئة
ثلاثة ثلاثة الموصوف فالوجه ان يقال خرج المشتقات
من المصادر السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية الخ المصادر القياسية
بما خرجت به المغيرات القياسية قوله فلا ينتقض بما حذف عنه
بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا محذوفة الاوائل
مثل عدة والمحذوفة الاوسط كمقول في وجه ولا يبعد ان يقال
خرج عنه كل ما غير بابدال حرف اصلي الى حرف اخر كالمقام و
الايلاء فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات
القياسية الا المدغما فهي خارجة باعتبار قيد المغايرة
لا غير هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام فما قيل قوله فخرجت
عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد عن المقام قوله المقصود
هنا تميز العدل من ساير العلل قد اقتضى هذا الكلام وهو
ليست بمرضي اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تفضيل

العلل

4b

العلل وتبيينها بتميز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل
على هذا الوجه لا يحصل بهذا المقصود **قوله** واعلم
انا نعلم قطعا الى اه قد دل كلامه على ان ما اشتهر في كتب
النحو ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطعي بل هو
امر يحكم به بالتكلف الاضطرار اليه لمنع الصرف وانما
المحقق ثبوت اصل له واما خروجه عنه فلا **فان قلت**
اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون اصلا
لخروج الفرع عنه فيكون ايضا محقق **قلت** لم يرد بالاصل
الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه ويعني
بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا الاضطرار
فنحن نقول ما اشتهر مبني على انهم ارادوا بالخروج المحقق
الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى ما حكم به
الشارح الخروج عما ثبت للمادة ويتجه على ما اعتبروا المعتبرات
الشاذة على تعريف العدل ويتجه على ما ذكره انه يخص معرفة
غير المنصرف بتعريفه بالتتبع لانه لا يعرف غيرا بالعدل ما لم يعلم
انه منع منه الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه
لان ذلك لازم في العدل التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل
ويندفع الفساد بانه قليل يمكن تعداده لمتعلم النحو **قوله** لا انهم
انتبهوا للعدل فيما عداعمر في هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف

المنصرف

لا محالة

للعدل التنبيه لذات السبب في ساير الاسباب سوى الجمع
التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان التانيث
والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف واما العلمية
فلا تعرف في شيء منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل
التحقيقي فان كان هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف
بدون معرفة منع الصرف كما هو في ساير الاسباب وان كان
هو خروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هذا
ثم قوله فجعلوه غير منصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين
جميع الاسباب ولا يختص كون الحكم بعلية العدل للضرورة
بالعدل فمدار الفرق بينه وبين ساير الاسباب على ان الحكم بوجوده
للضرورة دون الحكم بوجود الساير قوله اى خروجا كاينا
عن اصل محقق يعني تحقيقا بمعنى محققا وصف لخروج مقدر
بحال متعلقه وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة سيما
في قوله او تقديرا لان حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه
لا يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه بعيد عن الفهم جدا
قوله جائني القوم ثلثة ثلثة حال عن القوم ما دل بلفظ
واحد اى مفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال
كلا اللفظين اجرى اعرابه عليهما قوله وكذا الحال في احاد
وموحد وثنى ومثنى الى رباع ومربع لا وجه لقوله الى رباع

ومربع

ومربع والظاهر ورباع ومربع الا ان يجعل الى بمعنى مع

قوله والصواب مجيئها اى والصواب مجئ عشار ومعشر بخلاف الاخر قال الشيخ الرضى رحمه الله يستعمل على وزن فعالى من خمسة الى عشرة بياء النسبة نحو خماسى قوله والسبب فى منع الصرف الخ اه قصد بهذا الكلام دفع اشكال عرض فى اعتبار الوصف من جعلها فى الاصل اعدادا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما قيل فى منع صرفها فان مما قيل ان منع صرفها للتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار او للوصفية الى الاسمية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطرارى فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان الوصفية العارضية التى كانت فى ثلث ثلث وجه عرضية الاوصاف فى الاعداد انها وضعت للوحدات ثم تستعمل مجازا فى حالة الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات فى الوضع التركيبى لانها موضوعة الوصفى ليس بشئ لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا قوله لان معناه فى الاصل اشد تاخرا الخ فان قلت ما يهتدى اليه الدليل لان اصله اشد تاخرا او اقل تاخرا بل يؤيد الثانى انه لا يستعمل الا فى غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جائنى زيد واخر اى حمار اخر بل رجل اخر قلت

او الاسمية الى الوصفية ح

للنعت

دلیلهم علی ما قالوا مجیئ الاستعمال فی الاشد تاخرا یقال جائی برید
فی اخریات الناس ای فی جماعاتهم اشد تاخرا علی ان صیغة
التفضیل موضوعة للموصوف بالزیادة لا للموصوف بالنقصان
وافعل التاخر الیس فیه تفضیل فی التاخر بل فیه تنقیص قوله علم
انه معدول عن احد بهما وهذا یکفی فی ثبوت العدل والنجاة
فی فصول الکلام لا ینحو زای لا یغنی عنه ولله در الرضی
حیث اختاره قوله وانما لم یذهب الی تقدیر الاضافة ای
لم یذهب الیه حفظا لقاعدتهم المذکورة فی الاضافة اذ لو ذهبوا
الیه لاحتاجوا الی تغیرها وحکم بان تقدیر الاضافة یوجب احد
الامور الاربعة رابعها العدل ولا یخفی ان الوجه ضعیف
لان قاعدتهم فی تقدیر الاضافة فی الکلام لا فی فرضها فی
المعدول عنه وبینهما بون بعید والوجه ان جائنی الرجل
والرجل الاخر وجائنی رجل ورجل اخر لو فرض للتفضیل لم
یکن المفضل علیه الا علی ما ذکرا ولا وان لا یتصور التفضیل علی
ما ذکر اولا بالاضافة فروعی المناسبة بین الحال والاصل
وحکم بانه معدول عن احدی الصورتین فتذکر ترفع درجات
من تشاء وفوق کل ذی علم علیم فحمد ما اتیتک وکن من الشاکرین
قوله او اضافة اخری مثلها الی المضاف الیه ولا بد من کون
المضاف فیهما تابعا للمضاف الیه فی الاضافة الاولی نحو بانیم تیم عدی

وقوله

وقوله بين ذراعي وجبهة الاسد وانما لم يتوقف
الشارح ببيانه ولا ببيان شيء من اخويه لان لكل منها محلاً
ولا يتوقف المقصود ههنا على بيانه **قوله** فاصلها اماجمع
اوجماعي اوجمعاوات لا يخفى على ان القياس في جمع التكسير
الذي هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولاً عنها
قوله وعلى ما ذكرنا لا اثر لجموع الشاذة بل شيء من
المعتبرات لعدم الفائدة وانما خص ذكرها لانها مما اوردت
على العدل وطلبت ما به يفرق بينها وبين المعدولات حيث حكم
في احديهما بالشذوذ وفي الاخرى بالعدل ولا يخفى انه علم
سابقاً انه لا اثر للجموع الشاذة فذكرها ههنا تكرار نعم في قوله
كيف ولو اعتبرت فايدة جديدة فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى
لا يحتاج الى اعادة ذكر انه لا اثر للجموع الشاذة توطئة
لذكره واقوى ما يروج ما ذكره ولم نحضره انه لولا ما ذكره
لوجب كون اجمع واخواته معدولين مع انه انكر المص اجتماع
العدل ووزن الفعل **قوله** ولا قاعدة لاسم المخرج
ليلزم من مخالفتها الشذوذ ولا يثبت شذوذ في اقوس لا
باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع اقواس لا اقوس ولا باعتبار
عدوله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ في العدل **قوله**
كم فعل اسم جنس كصرد وغرق لا عدل فيه الا جمع واتباعه

واخر وما هو مبالغة فاعل اختص بالنداء كفسق مبالغة
فاسق كما ان خبث مبالغة فاسقة واما فعل علما فان لم يثبت
فاعل في جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل فيه الا عمر فانه جاء
جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد فان ثبت فاعل في جوهره
ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الا علما ففيه العدل كقثم فانه
جمع قاثم ولم يوجد قثم الا علما الا اذا فانه مع اجتماع
الشرطين فيه ليس بعدل هذا ملخص ما ذكره الشيخ الرضي ويرد ما ذكره
في قثم ما في القاموس قثم كزفر ابن عباس ابن عبد المطلب صحابي
والكثير العطاء معدول عن قاثم والمجموع للخير والعيال كالقثوم
والمجموع للشر ضد واسم للضبعان ولا تنافي بين تحقق فاعل وما
ذهب اليه الشارح من انه لابد دليل على ثبوت اصل في هذا القسم
كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون الدلالة ولا دليل
على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلث بالنسبة الى ثلاث
قوله فانهم اعتبروا العدل بظاهره الضمير لبني تميم وكذلك
ان تجعل للنجاة فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره في قطام
يوجب البناء والا لم يكن موجبا قلت المعتبر اطراده
لا يوجب البناء بل المعتبر اصالته قوله نحو حضار في نحو الشي
الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة و
الباجان الحمرة من الابل وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ

وجوه

ثبوت

اصالة

اوح

وكارج

وبار

49

وبار في القاموس ارض بين اليمن قوله فانهما مبنية
وليس فيهما الا سببان فيه انه لو اريد انه ليس فيهما شيء الا السببان
فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس فيهما موجب بناء الا السببان
ففيه انهما ليسا موجبي بناء وفيهما وزن فعال وهو
موجب البناء فالصواب وليس فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل
في ايجاب البناء قوله فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء
وهو العدل والوزن لا المجموع فقوله ولهذا يقال ذكر باب
قطام ههنا ليس في محله هذا اذا فسر العدل التقديري
بما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا اما لو كان تفسيره
جريا على ما هو الغالب وهو الانسب لئلا يكون بيان العدل
في المعرب قاصرا فذكر باب قطام في محله وقطام اسم امراة
على ما في الصحاح قوله الوصف وهو كون الاسم الخ لم يعرف
المص في هذا الباب الا العدل لان غيره اما معرف في هذا
الكتاب في محله واما مستغني عن البيان لشهرته فيما بين
المحصلين وعرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف
بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها والشارح فسر من
الاسباب الباقية ما لم يفسر المص في محله قوله وهو كون الاسم دالا
على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها لم يعتن بتقييد
الابهام بان يكون في الغاية كما اعتنى به غيره لانه في تعريف

مطلب الوصف

غيره وهو ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار
معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان
والآلة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها تخرج ببعض صفاته
فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة
لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيد به لكان
موضح لكون اسود للحية غير صفة حالا لا تقول لم يفيد
الابهام لعدم اطراد غاية غلبة الابهام في جميع افراد
الوصف فان رجيلا فيه وصف معناه رجل له الصغر
والفياض فيه وصف معناه الماء الكثير لان الفيض الكم
اخذ هو منه معناه كثير الماء لانا نقول رجيل معناه رجل
صغير لا رجل له الصغر فهو يدل على ذات مبهمة وبعض
صفاته وان دلت على ذات معين ايضا ومعنى الفياض
شيء ما له كثرة الماء لان معنى المشتق شيء ما له المبدا واما
استبعاد من قال كون معنى الفياض شيء ما له كثرة الماء
بعيد فليس بشيء فانه لو كان الماخوذ في معنا الفياض الماء
لكان المعنى ماؤه الفيض فيكون المعنى ماؤه كثرة الماء
والاستبعاد بحاله فقد عرفت ان معنى طلحة الحقير فهو تميز له
علم موصوف فلم يخرج بحذف الوصف بالتصغير عن العلمية
فلا يلتفت الى ما قيل ان منع صرف طليحة للعلمية وعدم العرف

مفهومها في علم الوجود

بس

بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لا على التسامح فتدبر قوله لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة والذكورة ايضا قوله مررت بنسوة موصوفة بالاربعة الصواب متصفة قوله شرطه اي شرط الوصف له ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند سيبويه ان لا يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش قوله في الاصل الذي هو الوضع كتب رحمه الله في حاشية واما كان الوضع اصلا لتنوع الدلالات المعتبرة عليه هذا كلامه اي لتنوع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بفي لتنزيل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولا يخفى الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا قوله اختصاصه ببعض افراده فرحيثا انه فرده لا لذات العوذ بحيث لا يشعر الا لفاظ بالوصف صرح به الرضي وكما انه لا يضر النقل في الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل منها ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثال لم يصرح به في التوضيح

عبارة اللفظ

واكتفى باندراج حكمه فى الآل وكك ان نقول صرح به المص
فى التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية
سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بيان الشارح
ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم
من الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة
فى الآل المثال حيث قال كما ان اسود الى آخره قوله فلذلك
الفاء لتفريع عليه اشتراط الوصف بكونه فى الاصل للامور المذكورة
فلذلك جمع مع اللام وفى قال الفاء تدل على ترتب العلم واللام
للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا ينفى احدهما عن الاخرى فقد
اتى بالعجائب كيف والفاء فى النتائج لترتب التنبيه فى الواقع
على الاصل لا لترتب العلم واللام ليس لترتب المعلوم لان المعلوم العلية
واللام لترتب الصرف قوله المذكور فى اشتراط اصالة
الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشار الى ان ذلك اشارة
الى متعدد وان افراده بتاويل المتعدد بالمذكور وانما جعله
اشارة الى المتعدد لانه اراد رد صرف اربع الى اشتراط
الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم المضرة ورد ضعف
افعى الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة معللة بمجموع الامرين
واحال الرد على فطانة المخاطب لفراغه من رفع هذا
التحقيق ثم نسبت الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وغفل عن انه جعل

قال

المنسوب

المنسوب الى الكل لا كل واحد ثم نقول فيما ارتكبه
الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلا نصره الغلبة تجويز
اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات و
قوله لكل اشارة الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك
وشرط تجرد الاصالة لكل واحد من الامور الثلثة قوله
صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة
اربع هذا مما اشكل على علماء الفن ونحوهم الى الآن حتى
قال الرضي لم يظهر لي الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار
الوصف الاصلي العرضي والاستدلال بانصراف اربع
مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن
الفعل وهو عدم قبوله التاء وطول الكلام في الاعتذار
عن عدم الاعتداد بقبوله التاء مما لا طائل فيه فاعرضنا
عن الاطالة الى الطول وقلنا لا حاجة في عدم اعتبار
الوصف العرضي الى قاطع وانما الحاجة الى القاطع في اعتباره
لو اما دحيه فقطعهم بعدم اعتباره في اربع وكون
الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤيده
تقديم الطرف على ان المعتبر في وزن الفعل عدم
قبوله التاء في اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم
للحية الانثى اسودة وقبوله لا عدادا لتاء بعد عرض

بقبول
ح

كما يؤكده ح

الوصفية لا في الاصل الوضع العددي قوله وامتنع

من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود والعجم فحص مح

قال قوله امتنع اسود اي صرف اسود او امتنع اسود

من الصرف ولم يحضره ان الشارح افاد الثاني قوله

الاول للحية السوداء وهو لحية العظيمة السوداء على ما في

الصحاح قوله وضعف منع افعى للحية اه فان قلت

لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف منع الصرف

لاوجب تقدير العدل ايضا من غير تحقق ضعف منع الصرف

في عمر فلم لم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد تحقق منع

الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعفه منع الصرف

لتقديره ولم يتحقق منع الصرف في افعى كما في عمر قوله

استفادة من حال التخييل مصدر قوله ذي خيلاء جمع حال وهو

المعروف قوله التانيث اللفظي الحاصل بالتاء فيده

باللفظي ليقابل المعنوي اي الحقيقي ولا يقابله بالتاء لاشتراكها

بينهما وانا نظن ان مراد المص التانيث الذي يعرف بالتاء

والمعنوي لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار

الورثانيته فاعرف فانه دقيق وبالاقتناء حقيق تعال

امراد بالتاء ينقلب هاء فتاء اخت ليست للتانيث ولو سمي به

مذكر لا يمتنع ولو سمي به مؤنث فحاله كحال عرفات فقال الزمخشري

فحص

بسم الله الرحمن الرحيم

52

عرفات ينصرف لذا يجر عليه الكسر والتنوين لان هذه التاء
ليست للتانيث ويمتنع من تقدير تاء التانيث اذ لم يعهد في
كلامهم اجتماعها مع تاء التانيث وقال غيره يمتنع من
الصرف لا يمنع من غير المنصرف كثيرة جمع المونث و
تنوين المقابلة قوله لبصرالتانيث لازما فيما كان التاء
فيه للتانيث واما التاء التي هي جزء الكلمة كجارة اشترط
فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع تاء التانيث فجعلت على
وتيرتها قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان اشارة الى التصرف فيها في الترخيم قوله
كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي اشارة الى ما ذكر
من الامرين وهو ان العلمية في المعنوي شرط لجواز و
احد الامرين هو شرط الوجوب قوله وشرط تحتم تاثيره
اي مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة المتن قاصرة
ولا يبعد ان يجعل الضمير للمعنوي وحذف فيه شرط العلمية
قوله او تحرك الحرف الاوسط جعل الاوسط عبارة عن
اوسط الثلثة المذكورة في قوله زيادة على الثلثة
ح لزم ان يكون التحرك شرط الوجوب في الثلاثي
وعلى هذا القياس يكون العجمة شرط الوجوب في الساكن
الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن

الوجوب بالتحرك

في تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمي
بابراهيم من لغات ابرهيم مؤنثا يجتمع فيه الشرط الثلثة
للوجوب **قوله** ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة اه
لا يظهر اعتبار حدوث ثقل في كل سبب اذ لا يعقل ثقل في
الوصفية والعلمية ولا في العدل بل هو منشاء الخفة
كما يرشد اليه امثلته ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام
الفاضل **الهندي** في هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور
الثلثة شرط تحتم تاثير العلمية لان العلمية تجتمع مع اسباب
مع ان كلا منها شرط في التأثير مخالف للشرط مع الاخر
فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية تؤثر
بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جعله شرط التاثير التانيث
لان الكلام فيه ليس بشيء لانه ينبغي ان يجعله شرطا للعلمية في
تحتمها وقد يقال العلمية سبب قوي لا يحتاج الى تقويته ولهذا يمتنع
وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك
ان الاوجه ما قدمناه لك **قوله** وسقر علما لطبقة من طبقات
النار وفي القاموس سقر معرفة اسم لجهنم **قوله** وماه وجور
علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تانيث العلمين
فان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها نباويل البلدة و
قد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يتخير فيها باعتبارين

سبب اسباب بكلا منها

ما شاء

ما شاء المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شاع كلام
العرب جوزوا الوجهين وكذا اسماء القبايل في تأويلها
بالقبيلة والحي اقول ما لم يسمع شيء ينبغي ان ينصرف لا غير
لان الاصل في الاسم الصرف قوله ممتنع صرفهما نقل ممتنع
عن الصرف كما قال في قول المص امتنع اسود اي عن الصرف
كتنفا لوجوب وجه هذا التركيب رعاية للمناسبة بينه وبين
قوله فهند يجوز صرفها واشار بقوله صرفهما الى انه يحتاج
تذكيرا عايدا الى هذه المؤنثات الى التأويل ولم يشر الى وجه
التأويل لظهور امره وهو انه عومل معها معاملة اللفظ او لم
قوله فان سمي به مذكر في سببيته منع الصرف الزيادة
على الثلثة قيل فانه شروط ثلثة ان لا يكون في الاصل مذكرا
كرباب بمعنى سحاب اسم امرأة فاذا سمي به مذكر انصرف وان
لا يكون تانيثه بتأويل فرجال اذا سمي به مذكر انصرف
لان تانيث الجمع لتأويله بالجماعة ولا يكون تذكيره غالبا
نظرا الى المعنى الجنسي فان تساوي تذكيره وتانيثه استوى
الصرف ومنعه وان غلب تانيثه ترجح منع الصرف وان
وجب تانيثه وجب منع الصرف قلنا اولا المراد ان شرطه من
بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلاثة ولا يقع الشرطان
الاخران على ان نقول اذا كان المؤنث المعنوي في الاصل

فشرطه م

وفي بعض النسخ وجب
قلت اولا

مذكرا لا يسمي به العرب المذكر ثانيا بل بالمذكر الذي كان في الاصل
وكذا المنقول من المؤنث بالتاويل منقول عن المذكر اذ العرب
لا يسمي به بالتاويل واما ما استوي فيه الطرفان فمن حيث انه يسمي
بالمذكر لمؤنث غير المنصرف ومن حيث انه يسمي بالمذكر منصرف وتجويز
الوجهين فيه لاجتماع الجنسين لا لان تسمية اللفظ بالمؤنث
المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تانيثه واما
ما غلب فيه التذكير فالعرب لا تجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية
فيه بالمؤنث فالمصطلح يقتضيه بيان شرط **قوله** لان الحرف الرابع
قيل وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير الزايد
على الثلث ساد مسد التاء ولان موضع التاء في كلامهم
فوق الثلث قلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة
القوم ولا تقصير لهم في البيان والتقصير من المعترض
فان بيانهم على حروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف
الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا تزيد فسموا ما يقابل اللام
الثاني في المصغر حرفا رابعا الا ترى ان في جحمرش الراء
فيه قايم مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك
لان تصغيره جحيمر وفي مصغرا علما لمؤنث وان كان الحاء
حرف خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع
حرف الميزان فان تصغيره على فعيلل فنقول مصيبيح فالياء ان

بمنزلة الزائد لانهما ليسا في مقابلة الفاء والعين واللام
فلم يعتدوا بهما وجعلوا حاء مصبيح حرفا رابعا قوله
المعرفة اى التعريف ان كان المعرفة في باب منع الصرف
اسما للتعريف كما هو الظاهر وكان مشتركا بين الموصوف
والصفة فلا امر ظ وان كان اسما للموصوف فالتعبير
بالمعرفة النسبة لضرورة الشعر وهذا ليوافق الاجمال
التفصيل قوله ان يكون علمية لم نقل شرطها العلمية لانه
صار هذا التركيب هذا التانيث بمعنى اشتراط علمية
ما فيه السبب والمراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية
ما فهم وجعلها بمعنى المنسوبة الى العلم ترجح موافقة لما في بيان
العجمة العجمة قوله بان تكون حاصلة في ضمنها لا في ضمن الذي في قوله
كما جعل البعض اي جار الله ويستغني عن الاشتراط
قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر او ليكون على
وتيرة اكثر الكتاب اكثر بان يكون السبب عاما يختص بالشرط وليس قوله
وما فيه علمية مؤثرة بجعل العلمية سببا وانما وصفت بالتأثير
لاتحادها بالسبب فان جرى فيه على اصطلاح البعض او
على التجوز لم باس لشيء يعتد به قوله كون اللفظ مما وضع
غير العرب لا غير وطريق معرفتها النقل واجماع اهل اللغة
على ما نقل عن صاحب القواعد قوله كان في العجم اسم جنس

بمعنى الجيد قوله لئلا ينصرف فيها اى فى الكلمة العجمية مثل
تصرفاتهم فى كلامهم فيمتنع من الاضافة واللام وما يعاقبهما
اى التنوين فلا يدخله الكسر ايضا وان لا يمتنع من قبول انواع الكسرة
والاعراب وقلب بعض الحروف وحذفه تخفيفا نحو جرجان في
كركان وجبرئيل وجبريل في جبرئيل قوله لانه امر معنوى
الضمير للعجمة وسيتذكره امر معنوى وضمير اعتبارها للعجمة ايضا
قوله فان قلت قد اعتبرت العجمة هذا وان يندفع
بما ذكره لكنه يرد انك لم تعتبر المانعة في الصرف في ماه و
جور لشرط التأنيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التأنيث
على العجمة قوله قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
سببين اى لتقوية احدى السببين وهو التأنيث اذ العلية
مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله لا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر دون ان يقول لتقوية سببين قوله
وامراهم ممتنع صرفها لوجود الشرط الثاني وكذا ابرهام
من لغة ابراهيم ممتنع لوجود الشرطين فيه قوله وشتر وهو اسم
حصن بديار بكر في القاموس قلعة بآران بين برذعة
كنجه هذا وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار
التأنيث ولذا لم يلتفت سيبويه واكثر النحاة بتحرك الاوسط
ولم يردوا انه آخر الزيادة على الثلثة لان لمكا ابا نوح منصرف

ولم يجوزوا

ولم يجوّزوا الامرين في متحرك الاوسط ايضا استدلالا
بمجموع ملك ونشر لاحتمال منع الصرف بالتانيث **قوله**
وانما اختص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على
ما هو الحق عنده فيه ان منع الصرف نحو شتر ايضا خلافية
ففي ذكر شتر ايضا التنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس لمجرد
التنبيه على انصراف نوح بل التنبيه على امتناع نحو شتر ايضا
وبهذا ظهر ضعف قوله فلهذا قدم انصرافه ايضا
ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى
لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسهى فيه البعض واما
كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية وهو رجح مذهبا والوجه
في تقديم انصرافه انه تنبيه على انه الحق عند جميع النحاة وهذا
تنبيه على ما هو الحق عنده او ان الانصراف لاصالته يستحق
التقديم **قوله** اعلم ان الانبياء اسماء عليهم الصلوة ممنوعة من
الصرف الا ستة فلما يخرج عن هذه القاعدة كتاب يعتد به
حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه شاهد اصدق
شيء وعزيز فلا عجب ان يقضي منه العجب **قوله** وقيل ان
هودا كنوح اخبر نوح عليه السلام في التمثيل لكونه
اتفاقيا وكون هود اختلافيا **قوله** لان سيبويه قرنه
معه فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فنون

عن هذا الفوايد ع

اختيارها

هو وابنوح لا ابن شعيب فعلم انه جعله في عداد نوح دون شعيب
وقوله ويؤيده يحتمل ان يكون مما قبله وان يكون في كلام
الشارح والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا والاولى
والمراد اسماعيل واولاده وقوله ذلك يحتمل الاشارة الى
اسماعيل والى اولاده قوله جمع هو كالمعرفة في الاشتراك
بين الاسم وصفته والمراد هنا الصفة قوله شرطه
اى شرط قيامه مقام التبيين الاظهر شرط تاثره وما ذكره
بعيد عن الفهم قوله وهي الصيغة التي كان اولها لم يقل
وهي ما اشار اليه بالمثالين مع انه الاخصر لان المثالين على وزن
مفاعل ومفاعيل فيخرج منه بظاهره حيافير وجماهير ما وضح
ما هو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحاري لا كما لا ايضا
على ما وهم لظهور ان المراد في الصفة صيغة التكسير فينبغي
ان يقيد الحرفان بان يكون اولهما مكسورا تحقيقا او تقديرا
وكانه لم يتحاش من دخول نحو صحاري في التعريف لانه لا يلزم
من دخوله الامتناع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف التانيث
قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء
وبالجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع اعني المصدر قوله كما جمع
ابا من الاد كما جمع فافهم قوله بغيرها اي غير هذا يعني لا يقال
كنت بغير مال اي بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يجب ان تكون صيغة

قوله

16

منتهى الجموع مع عدم الهاء وهو ضرار لشرطه لا صفة لصيغة لانه متعلق بنكرة وتقدير المعرفة تكلف لا يروج عند الناقدين الا لضرورة **قوله** او المراد بها فيه لطافة وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق اى لا يكون معه تاء او هاء اصلا لا ان المراد ان لا يكون معه هاء حال الوقف ولا ان يكون معه تاء حال الوصل كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لا يعم القيد السلبي ويكون قاصرا وقد نبه عليه كلمتي عبارتي تاء التأنيث وهما الهاء والتاء بقوله التأنيث بالتاء وقوله بغير ها **قوله** فلا يرد كفوارة جمع فارهة لا فارة كما قيل لان فاعل صفة لا يجمع على فواعل اذا كان صفة قال في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد بين الجودة هذا كلامه والانسب ان يجعل جمع فارهة على ما في القاموس ان الفارهة الجارية المليحة والامة او الشديدة الاكل **قوله** وانما اشترط كونها بغير هاء وههنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه قال المص هنا بغير هاء وفي وزن الفعل غير قابل للتاء وفرقا بين الجمع ووزن الفعل في ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه عن التاء المجئ بعملة وجوارب في جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجئ جوارية **قوله** ولا حاجة الى اخراج مدائني فيه تعريض لمن قال ينبغي ان يقيد الجمع بكونه

بيّن صح

بغير ياء النسبة ايضا ليخرج نحو مدائني ولمن اجاب بان المراد
بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو رومي وروم
وتمر وتمرة فاشار بقوله ولا حاجة الى انه لا اشتباه بشيء
ولا الجواب ليس بذاك والله اعلم بالصواب فان فرازنة ومدائني
بجميعها خارجان من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما
والمقصود بالشرط اخراج فرازنة ومدائن فيهما عن الحكم
لانه اذا اثبت لما دخل عليه ياء النسبة او تاء التأنيث حكم
يجري على حرف النسبة والتأنيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما
كلمة واحدة كما علم سابقا ومدائن جمع في الحال وفي الاصل ايضا
فلو اعتبر جمعيته لكان مدائني غير منصرف لان الاعراب الذي
يظهر في ياء النسبة اعراب مدائن قوله والما فرازنة الى
بكلمة التفصيل مع عدم التعديل لفظا لان مساجد ومصابيح
عديلان له معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير
منصرف واما فرازنة فمنصرف ولو حمل قوله بغير هاء ايضا
بالتمثيل في قوله كمساجد لكان هذا المعنى اشد قبولا او
قيل انما لكل استئناف ويكفي لكونه استئنافا عدم سبق الاجمال
ولا يتوقف على عدم سبق كلام نقله الفاضل الهندي عن بعض
الشروح ونبه بقوله وامثاله على وجه تذكير منصرف ولو قال
واما مثل فرازنة لكان التثنية واضحا وللتذكير وجه اخر

فی بحث التأنیث لا حاجة لک الی التذکیر قال الفاضل الهندی بناء علی ان کل لفظ ارید به نفسه فهو علم له فهو علم له و تنوینها للمشاکلة مسماه و تنبه بذلک علی قاعدة استعمال اللفظ اذا ارید به نفسه وهو انه فی حکم اللفظ اذا ارید به معناه لان المقصود احضاره فیحفظ حکمه مستعملا فی معناه لئلا یکون فی احضاره اختلال و فهم من غفل وقال لک ان لا تنون فرازنه فلا یحتاج الی هذا التوجیه ولو لم یکن القائل عبد الغفور لکان امره مشکلا نسأل الله غفرانه لنا و لجمیع المسلمین قوله و حضاجر علما حال من المبتداء صرح به بجوازه ابن مالک ولا غبار علیه لفظا و معنی و فی عبارة الشرح اشعار به و اما نصبه بتقدیر اعنی فمذموم لاستدعائه المدح او الذم او الترحم و المقام بری عنها و جعله حالا من ضمیر غیر منصرف یستدعی تقدیر الغیر و جعله بمعنی لا لمان معمول المضاف الیه لا یتقدم علی المضاف و تقیید عدم انصرافه مع اطلاقه و ان لا یأس بالتقیید لتنزیله منزلة نعم العبد صهیب لو لم یخف الله لم یعصه قوله هذا جواب سؤال مقدر شاع به هذا البیان فی الشروح حتی انه صار مجمعا علیه و انما حسن تقدیر تقدیر السؤال لو کان نا شیا عما سبق و لیس کذلک فالاولی انه للرد علی قال بحلاف ذلک فی القاموس حضاجر اسم للضبع

احضاره
خ

احضاره
خ

من
خ

معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد على بنية الجمع او انه للتنبيه
على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية وبلغوا
في سائر الابنية ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية
الاصلية ولم يعتد بالتانيث والعلمية قوله فيطلق على الواحد
والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيا
وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد
على سبيل البدل ويوهم ان المنافي للجمعية اطلاقه على الواحد
دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها فالاولى
ترك الكثير قوله لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا
عن الجمع وفرق بينهما وعلى اي وجه به مر ان قوله لانه منقول
عن الجمع تعليل المحذوف والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع فالعلمية وان كانت منافية للجمعية كالمنافية
للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لان
الممتنع اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اعتبار ضد مع
وجود الضد قوله لان الضبع انثى الضبعان في الحاشية
الضبع هي الانثى والضبعان هو المذكر وجمع ضباعين
كسرحان وسراحين انتهى قوله قلنا علمية غير مؤثرة والا
لكان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كاحمر علما اذ انكر
اعلم ان الشارح ارتكب مؤنة رفع ما سوى الجمعية وعنه غني

فات

ادمم

58

اذ مع الجمعية والتانيث بالالف لا تأثير لسبب آخر ولا اعتبار له
لان كلا من السببين مستبد والجمعية والتانيث غير مستبدين
وغير المستبد وان قل يغلب المستبد وان كثر **قوله** والتانيث
غير مسلم هذا المنع حق لان الضبع يشمل الذكر والانثى
على ما صرح به في الصحاح ويدل عليه كلام القاموس و
كان من خصها بالانثى وهم ذلك من كلام اهل اللغة
هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان قلت
فحضاجر مؤنث لتانيث الضبع قلت تانيث احد المرادفين لا
يستلزم تانيث الاخر واعلم ان الغرض من منع الصرف تحقيق
حال التانيث في حضاجر والا فوجود التانيث
لا يضر بعد ان العلمية لا تؤثر او تكثر احوات وهو اوفق
بسوق تحطات **قوله** لانه علم لجنس الضبع قال في الحاشية
فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم شامل لجنس الضبع
لا الجنس هو الضبع انتهى قد عرف الاستغناء عنه **قوله**
لئلا يتوهم بل لانه لا اشتراط حتى يشترط به **قوله** جواب سؤال
مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال في القاموس
افصى تخلص من خير او شر كتفصى هذا كلامه وقد اشار بهذا
التفسير الى ذهب تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر
وله وجهان اخران هما انه اقوى في دفعه او وضح **قوله**

لاستلزام

[Diagonal marginal note, partly illegible:] لكونه اقوى لانه غير منصرف ذاتا ... اوضح لانه جمع ... بخلاف سراويل

وهو الاكثر لضمير لعدم الصرف الى عدم صرفه الاكثر ولا حاجة
الى تقدير قوله في موارد الاستعمال وجعله في تقدير وهو مذهب
الاكثر بعيد جدا عن الفهم وصحته تتوقف على ثبوت اختلاف النحاة
فيه وهو ان اشتهر فيه قوله حمل على موازنه لانه الدخيل والنزيل
الى الجنس يميل قوله فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية دفع لما في بعض
الشروح انه يتم بدليل منع الصرف على تسعة ويكون منها الحمل
على الموازن ونحن نقول فيما ذكره في الجواب انه يلزم ان يكون
سبب منع الصرف الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا
فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف هو الجمعية لكونه
على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تأثيره ولا يخفى بعده
واما كونه على وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم
ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم
على صيغة منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط
الجمعية صيغة منتهى الجموع والعلمية في العجمة مع تحرك الاوسط او
الزيادة على الثلثة ويجعل منع صرف سراويل للعجمة ويجعل الجمعية
بهذا الشرط قائما مقام السببين قوله فكانه يسمى كل قطعة
من السراويل سروالة دل كلام القاموس ان جاء سروالة و
سروال وسرويل حيث قال سراويل اعجمي او جمع سروالة
او سروال او سرويل بكسرهن ولم يجئ فعويل غيره في كلامهم

هذا

هذا او قال الشاعر عليه من اللوم سروالة فلا معنى لجعل سراويل
جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع كمصابيح وما
يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا في الاشخاص
كمداين برده حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ
صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا وما يقال ان السروالة
لم يجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا
فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة تحقيقا يرده انه لا يتوقف
نقل سراويل من الازار على كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة من الازار
وكان وجه الاحتياج الى هذا الجمع انه لم يوجد سراويل في كلامهم
بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فبتقدير انه كان في الاصل جمع سروالة
الا انه لما قدر الجمعية قدر بمفرد مفروض مناسب للاختصاص بالازار
وان امكن تقديره كونه جمعا للمفرد **فان قيل** لم قدر فيه الجمع
ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه **قلنا** لان العربي
لا يقبل المتابعة للعربي سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد
من قبول المتابعة للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل
غريب يتمنى من موازنه ويجعله من تابعه **قوله** واذا اصرف
لو قال وان صرف لكان تركيبه من قبيل واذا جاءتهم الحسنة
قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واتقا على درجات
البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر

تقدير

على اصل المعنى قوله فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع دفع
لما قيل ان فى جنس الاشكال لانتم لانه يتجه انه وجد مفرد على وزن
الجموع التى على وزن مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع
فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا للصرف كما انه
لا يصح منع فرازنة لكونها على وزن كراهية وطواعية
واشار الى انه على تقدير الصرف لا ينبغى جنس الاشكال والمقام
لا يخلو عن اشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرف فى دفع
الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد
عربى او هو جمع سروال تقديرا قوله ونحو جوارى اى كل جمع
منقوص لو فسر نحو جوار بكل غير منصرف منقوص ليشمل قاض اسم
امراة واعيلى تصغير اعلى لكان اعم فائدة قوله
اى فى حالتى الرفع والجر يعنى رفعا وجرا ظرف فهو متعلق بمعنى
التحول ولما لم يقيد المشبه به بكونه فى وقت الرفع والجر وهو ايضا
مقيد به اصلح الشارح قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه
حكم قاض بحسب الصورة اى والاظهر ان مراده به ان مراد المص
انه مثل بحسب الصورة لا فى كل وجه حتى يكون حاكما بانصرافه
قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فانه لا اعلال فى جوار نظرا
الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر عما يوجد فى التركيب فلا يرد ان الاعلال

بتهادىل

الذى

60

الذي سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه
شبه معنوي **قوله** فاصل جوار الى قوله بنا على ان الاصل
في الكلام الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد
تمامها فينا خرج الاعلال بنا على ما ذكره فان الاعلال
متقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها وقوله فاصل جوار في
قولك جاءني جوار بالضم والتنوين لو قال اصل جواري
بالضمة والكسرة والتنوين لاستغنى عن قوله فيما بعد وعلى هذا
القياس حالة الجر بلا تفاوت **قوله** وفي لغة بعض العرب
وهي لغة قبيحة وعليه بيت الفرزدق ولو ان عبد الله مولى
هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل
على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل ان يختارها للهجو و
التعريض بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة
ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم والالف للاشباع
وفيه مزيد هجو وفيه انه لا وجه ح بحذف لام الكلمة ولك ان
تقول الالف عوض عن ياء المتكلم كما في غلاما يا م **قوله** التركيب وهو
صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء سواء
كانا اسمين او اسما وفعلا نحو بخت نصر ورد عليه ان التعريف
غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله
واجيب بان المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل

كانا تامة م

الصيرورة صح

المركب علما او اسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة بانفع
الوزنية في الفعل فانه بعد التركيب تصلح ان يصير كلمة واحدة
لمجرد جعله علما او اسم جنس ونقول التعريف غير جامع لخروج
المركب في النجم والصعق تركيبا امتزاجيا لان جزئية الحرف
لا تمنع من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي
من مصري وبصري فنقول جائني مصري بصري فالوجه ان لا يقيد
مفهوم التركيب بقوله غير حرفية جزء وتجعل النجم وبصري خارجين
بشرط عدم كونه اسناديا لانه كالتركيب التوصيفي في معنى الاسناد
فان النجم معناه نجم معين ومعنى بصري رجل منسوب الى البصرة
ولو حمل التركيب على معنى سيجيء في باب المبنيات وهو كلمة اخرى الى الكلمة
على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العدمية فلذا
لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب حمل التركيب المعتبر في منع الصرف
هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية قوله فلا يرد
النجم وبصري وللضاربة فانه مركب في الضاد والباء قوله شرطه العلمية
ليأمن في الزوال وفي قال اوليتحقق السبب الاخر مع بعده في العلم
يتجه عليه انه لا فرق بين التأنيث والعجمة والتركيب والالف والنون
في الاسم في هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية في التركيب ظاهرا دون
اخواته تحكم على انه لو سلم يبطله مؤنث لرفع ان لا يكون السبب التام
فيه الا العلمية مع ان السبب الثاني فيه يصح ان يكون التأنيث قوله

صح

لان الاعلام

61

لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات قيل اي عند
جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع فقيل ولا يبعد
ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه
لا معنى للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف و
الا لا في الاسم الصرف واعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل
الرضي عن المص في بحث المركبات الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني
قوله كانه اكتفى انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع
صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت
لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات المركب الذي يتضمن
الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام
فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال
بقرينة جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل نعم انه لم يذكر فيما بعد
ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بما ذكره وهو ان المركب
الذي لم يتضمن الثاني منه حرفا معرب باعتبار الجزء الثاني نحو بعلبك
يقتضي ان يكون مثلهما معربا ولا يبعد ان يقال قولنا في
تعريف التركيب من كلمتين يخرج سيبويه لتركبه من كلمة وصوت
اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا من غير جزئية حرف يخرج نحو
خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب المال فتأمل قوله
من غير ان يقصد بينهما نسبة لا في الحال ولا في الاصل بخلاف

عبد الله علما فانه قصد نسبته بين جزئيه في الاصل **قوله**
الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف فان قلت
هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب
فلما ذا خصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون
خاص لا لمطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى
التنبيه على خصوصيته المستفادة في لام العهد دون سائر المواضع
ولما كان الذكر هنا مخالفا لما ذكر في مقام عد الاسباب
لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا
هذا ومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان
في ذلك المقام والاتي والمعدود بالافراد لانهما معدود واحد
في البيان **قوله** سميتان مزيدتين لانهما من حروف الزوائد وهي
حروف هويت السمان او لانهما من حروف الزوائد في الكلمة
ولا يكونان اصليين والثاني ارجح **قوله** والراجح هو
القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول
غير ظاهر وان قيل انه لتحقق فرعيتهما في غير ثلاثية اصالة
اذ لو دخل التاء لكانت اصليتين للتاء الزائد عليهما لا
لوضعه الوضعية بزيادة شيء عليه لضعف الوضعية بزيادة في
التشبيه **قوله** يعني به ما يقابل الصفة يعني لا ما يقابل
الفعل والحرف واما في قال ولا الاسم للكنية واللقب والمقابل

المقابل

62

للمهمل والمقابل للطرف اللازم للمطرفية اي ما لا يعينه
اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل و
الحرف حتى يحتاج الشارح الى نفيه **قوله** وافراد
الضمير باعتبار انهما سببٌ واحدٌ فيناسب الافراد عند اضافة
الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فيناسب
تثنيتهما لانهما كانا اثنين ثم هذا من فوائد من هو استادي
وجدي وبه طلع آثار جدي وظهر ازهار جدي مولانا
حسام الملة والدين داود نحوي افاض الله على روحه
الى ان يبعث غفرانه الوافي **قوله** او شرط ذلك الاسم
في امتناعه من الصرف هذا بعيد من الفهم لانه صار حينئذ
الاول كالعلم في هذا البحث وان كان يلائم ان السبب
الآخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية **قوله** او
كانا في صفة لم يقل او ان كانا في صفة ليكون من عطف
شرطية على الشرطية ليستغني عن حذف ان فيجعل من
عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد
وحذف كان بعد ان حذف شايع من قبيل ان خيرا
فخير و[illegible] العطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قبيل
العطف على معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد ولا كلام
في جوازه ولم يجعله من قبيل العطف على عاملين مختلفين

لعدم تحقق شرط واما العطف بكلمة او والتابع في نظائره العطف بكلمة الواو فللتنبيه على التناسب في الشرطيتين او على التناسب في الشرطين فتامل قوله يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه انتفاء فعلانة بقيد نظائره عدم دخول التانيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف عريانة ففسره بامتناع دخول تاء التانيث تفسير الاعم بالاخص بقرينة قوله قيل وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة في مؤنثه لا في نفس كلمة فيه الالف والنون قوله ولهذا انصرف عريان الالف والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلثة قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل وضع الصفة بخلاف رحمان فانه نظرا الى اختصاص الاستعمال بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى اصل الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود فيه راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب قوله في رحمان في انه منصرف او غير منصرف الاولى في انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف او غير منصرف فلا يحصل

له فانه المتفق في انه احدهما وغاية التكلف ان المحشي اطلق
في دفع انه منصرف او غير منصرف ذلك في دفع هذا الترديد
فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمان على هولاء
الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم
فيه على المعقول ولم يخبر احدهم من المنقول ولم يكشف عن
المحمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا في
نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله
دون سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران
ليس للاختلاف في الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب
ان عدم الاختلاف في سكران للاختلاف في الشرط على
الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل
ان ينتفى على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم قوله
وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل كانه
اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه
ببيان الشرط لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر
من الاضافة الى الفعل ماله زيادة نسبة الى الفعل فلو لم
يصرفه عن الظاهر للغا ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله
يعد من اوزان الفعل قاصر في هذا التعميم لان على الوزن
المشترك من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل

مطلب وزن الفعل

فالاولى وهو كون الاسم على وزن يثبت للفعل وفي تفسير وزن
الفعل بكون الاسم على وزن الخ نظر لان الوزن ليس مصدرا
بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله
على هذا المعنى **فان قلت** ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل
سببا وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن
الخاص فلا يحتاج الى شرط تاثير مع انه لا تظهر الفرعية الا فيما
له زيادة نسبة الى الفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه
وزن له مزيد نسبة الى النوع الاخر **قلت** اراد رعاية المناسبة
بين الاسباب في كون كل منها مؤثرا بشرط وكما ان الاصل في كل
نوع ان لا يوجد فيه ما له مزيد نسبة بالنوع الاخر كذلك الاصل
فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان التمايز بين انواع اللفظ
مطلوب جدا التميز الموضح غاية تميز واما جعل فشرط بمعنى شرط تحققه لا شرط
تاثيره كما وهم بعض فمما يمجه سمع العقل **قوله** بمعنى ان لا يوجد في الاسم
العربي الا منقولا عن الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار
ان المتبادر من الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول
عن الفعل مستعار في الاسم واستعارة الشيء عن احد لا تمنع الاختصاص
بالمستعار به على ان لك ان تجعل كثيرا قيد الاختصاص فيستفيد منه المراد
بالاختصاص في هذا الكلام المقام **قوله** عن التسمير بمعنى المد دراجا ادا
او نحتا لا او التقليص على ما في القاموس والمناسب بمعنى الوسن

ان يكون

64

ان يكون علما منقولا في معنى هرور جاد او الوس فرس الحجاج
وكانه لم يعينها تحاشيا في ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل
بالعلم والافيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر معروفا او
مجهولا كضرب ويؤيد كونه علما تقديمه على ضرب مع كونه
ثلاثيا مجردا لان التمثيل يضرب على فرض العلمية وبشمر
لتحقق اسمية خلوا وبالتقديم قوله وكذلك بذر علما في
القاموس بئر بمكة ومعناه الفعلي على مافيه اسراف او جرب
قوله وعثر في القاموس هي مأسدة وجعل معناه الفعلي
ذا الكبوة قوله وخضم لرجل في القاموس لخضم الاكل
باقصى الاضراس او ملاء الفم بالماكول او خاص بالشئ
الرطب كالقثاء وخضم كبقم لجمع الكثير في الناس وبلد و
ماء ورجل او اسم للعنبر ابن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة
لكثرة الكلام قوله وشلم علما لموضع ثالثا م في القاموس شلم
كبقم وكتف وجبل اسم لبيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية
ا ر شلم قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء
المفعول فانه لم يجئ في الاسماء الفاظ قليلة ملحقة بالعدم
وهو الوعل لغة في الوعل ودئم بمعنى الاست ودئل علما
للقبيلة مع انه اول من دال النبي بمعنى شيئا مخصوصا
والتغير للدلالة على العلمية كما قيل في تسمس شمس بالضم ودئل اسم

منه ٥

اوخ

لموضع ٥

كالقثاء

لعنبر نخ

انتهى ع

دونيتبة وقيل منقول في دال بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل
الى معنى اسم تحكيي قليلا كما في قيل وقال **قوله** ولم يذهب الى منع
صرفه الا بعض النحاة هذا لا يصلح وجها للتقييد بالبناء للمفعول
وانما يوجه به شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك البعض
يونس فان الوزن المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوي
فانه ذهب الى ان الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من
الفعل الى الاسم **قوله** او يكون غير مختص خص هذا القسم
بغير المختص مع انه يصح ان يكون او مانعه الخلو لان المختص مما
في اوله زيادة كزيادته لا يحتاج الى اشتراط عدم قبوله التاء
فليس جعلها مانعة الخلو اظهر كما قيل **قوله** اى اول وزن الفعل
فجعل الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي قيل به لرعاية ظاهر الضمير
او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة محفوظة وحرف الضمير عن الظاهر
قوله اى زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف زايد
رعاية لما هو اقرب لظرفية الاول **قوله** من حروف اتين اما في
الحال او في الاصل كما في هرق اراق والارق ولو تصرف في
الوزن بما يخرجه عن الوزن مع بقاء الزايد لم يضر **قوله**
اى حال كون وزن الفعل فيه لنشر على ترتيب اللف وبحال من المضاف
اليه لانه يحمل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا صح
قولنا في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم

الدرافة
ريحتين

حنيفا

65

صنفا **قوله** قياسا بالاعتبار الذي اعتبره الرضي
قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود
ونحن نقول يكفي تقييد عدم القبول كونه قياسا اذ الفرق
بين مذكر الكلم ومؤنثه بالتاء على خلاف القياس ونادر وانما الفرق
الفرق بالصيغة كما في رجل وامرأة وغيرها كما صرح به الرضي
في بحث الجمع الصحيح **قوله** لم يرد عليه اربع اذا سمي به اربع
اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول
بقولنا قياسا وانما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف
اربع انما هو لعدم اصالة الوصف **قوله** ومن ثم امتنع
لهم قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلت وجود
الشرط النحوي يستلزمه لانه امارة لثبوت الحكم ويذكر ليعرف
بمعرفته ثبوت الحكم ومما يقضي منه العجب انه قيل جعل هنا علة للحكم
بامتناع لهم لا الامتناع ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب
للحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم
كيف يصير سببا للحكم **قوله** بان يؤول العلم بواحد من الجماعة
المسماة به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب
ان لا ينكر المشترك بين الاثنين والمعنى يؤول بمفهوم المسمى
المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فيكون واحدا من
الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تأويله بمفهوم

صادق على واحد في الجماعة كما ظن بعض الناظرين وقوله

فانه اريد به المسمى به اي هذا المفهوم في ضمن فرد ما فاللام

فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول مسمى زيد ومما

يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم يتنبه له احد ان المراد بالتنكير

التنكير حكما اذ بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة حقيقة

ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا قوله او يجعل

عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه لو اول بوصف غير

مشتهر به بغرابته يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لاكتفائه

بالمشتهر في التأويل قوله لما تبين اي ظهر حين بيّن بعض

في غير بيانه بل في ضمن اسباب منع الصرف وشرائطها وكذا

اختار بين على بين ولا يخفى عليك ان كلام المص مغلق ولو

قال وكل ما فيه علمية مؤثرة اذ انكر صرف لانه اذا انكر بقي بلا سبب

او على سبب واحد بما تبين لكان واضحا قوله استثنينا

مما يلي في الاستثناء الاول اي استثناء من كلام مآل الكلام

لانه يئول قوله لا يجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه لدى انه

لا يجامع غير ما هي شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل

مستثنى في هذا المفهوم الذي هو مآل هذا الكلام ولو قال

لا يجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل

لكان احصر واوضح كما انه لو قال الا ما هي شرط فيه هو العدل

دوزن

ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى مستثنى بعد تقييد
المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام بالظرفين
من جنس واحد فانه تقييد بالثاني بعد التقييد بالاول كما توهم لان
المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء على
وجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى
في مفهوم الكلام بان يكون في معنى كل ما تجامعه العلمية المؤثرة
يشترط فيه الا العدل ووزن الفعل قوله فان العلمية
تجامعهما مؤثرة قيل اختلف النحاة في تأثير العلمية مع العدل
في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب
اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال
بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختار
قولهم الشيخ الرضي واختار سيبويه منع صرف اخر وجمع و
اخواته اعلاما والكوفيون صرفوها ولا يخفى عليك
انه لا اختلاف في تأثير العلمية مع العدل انما الاختلاف في زوال
العدل بزوال الوصف قوله اي لا يوجد شيء من الامر
الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما
فقط لا مجموعهما لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جمع
الامر في قوله فقط لا مجموعهما مما يعيبه الفصحاء كما بين في محله
والاولى ان المستثنى منه شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما

الا احدهما المنفرد عن الاخر والمجتمع مع الاخر والمستثنى احدهما
المقيد بالوحدة والانفراد او ان المستثنى منه سبب لمنع الصرف
لا لكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو يشمل مجموعهما وكل منهما
لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص
قوله فاذا نكر الغير المنصرف اى الشرطية ممنوعة انما يلزم
البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف الاصلي
معتبرا فلتكن العلمية التى هى اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا
ان يقال ان العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي
الذى لا يؤثر وحده فى الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم تعتبر
بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله خالف سيبويه الاخفش
يصح ان يكون جوابا لسؤال يتوجه على هذا الشرطية من انه
يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن فى الكلمة صفة اصلية منعت العلمية
باعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان
تعتبر بزوال العلمية فلا تبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب
بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه والاخفش قوله اقوى من
والملازمة مبنية عليه قوله فاذا نكر بقى بلا سبب او على واحد
ظاهره انه بقى بلا سبب فى غير ما اجتمع فيه العدل ووزن الفعل
وفيه نظر لانه يبقى على سبب واحد فى سكران علما اذا نكر كما صرح
به الشارح قوله ولم يبق فيه سبب حين هو سبب فيما هى شرط

فيه

67

فيه في الاسباب الاربعة المذكورة قيل وان كانت مجتمعة
كما في اذربيجان قوله ان اصمت بكسرتين بقطع الهمزة
ووصلها على ما في القاموس قوله طوازورود
اصمت بكسرتين بناء على جوازورود يصمت بالكسرتين ونحن
نقول اصمت علم للمفاوة سميت بغلط اصمت بضمتين مبالغة
في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن
لحفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطرار فاصمت
غلط لا معدول ولا يندفع للنقض باخر فانه معدول كاخر و
مع ذلك فيه وزن الفعل الا ما ذكره بقوله ايضا قد عرفت
فيما تقدم وخالف سيبويه في القاموس سيبويه التفاح وهو
فارسي ومنه سيبويه اي رايحة لقب امام النحاة عمرو ابن عثمان
الشيرازي قوله جعله اصلا هذا مبني على جعل الاخفش مفعولا
وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في التلفظ يجب
جعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في لحظ
يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور كون الاعتبار مفعولا
له يرجح كونه مفعولا قوله وان كان غير مستحسن فان قلت
لا يرتكب البليغ غير مستحسن الا لنكتة قلت المراد غير المستحسن
بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من
اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه يدل على

قال م

ان المرجح عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على
ضعف الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش من الوضوح
في درجة لا تعرضه شبهة قوله في انصرافه نحو احمر علما
حال والعامل هي المماثلة او المحلى لفه وعلى التنكير ذو الحال
نحو او ما اضيف اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا
وكذلك افعل التفضيل وكذا لم يعمل في الظ بخلاف في نحو احمر
قوله حتى صار افعل اسما اى كالاسم الجامد الى عن الوصفية قوله
وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف اشارة الى انه بعد تفسير نحو
احمر بما فسر به يتجه عليه دخول افعل فيه مع انه لا خلاف فيه
فنقول ينبغي ان نفسر نحو احمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا او
لا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع احمر في كلمة التفضيل
حتى لا يتجه عليه افعل من قوله وهذا القول اظهر وقد سبق
ما دل على كونه اظهر وفي موضع بيانه ان العلمية الاصلية يمتنع
اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية تشاركها في
كونها في الاسم في الحال وترجح عليها بقرب العهد والقوة قوله
لزمه ان يعتبره في حال العلمية الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزمه
لئلا يكون هو وقوله فاجاء منتا فرين تامل وقد جعل يلزمه من
اللزوم وكل ان تحمل على الالزام قوله فان العلم للخصوص اى موضوع
للخاص والوصف موضوع للعام والاوضح في بيان التضاد فان

العلمية

68

فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار
صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية
الابهام مع اعتبار صفة قوله وهو منع صرف لفظ
واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادتين في
هذا الحكم بل متوافقتين ولا مانع من اعتبار المتضادين
فيما يتوافقان فيه مما يقتضي منه العجب انه حمل البعض اظهار
التدقيق في هذا المكان الواسع في كمال التضييق فقال
في شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد معا شخصيا فلا يرد
عليه اعتبار المتضادين في منع صرف الفاظ وهو احمر اي النوع
ولا منع صرف نحو احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد
المنع ولا يخفى على احد انه ليس في شيء مما ذكره اعتبار المتضادين
مقابل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد الآخر قوله وجميع البابات
اي باب غير المنصرف لا باب فيه علمية مؤثرة كما يوهمه كون الكلام
فيه قوله اي بصورة الكسر اي بما هو على صورة فاطلاق
الكسرة استعارة للحركة الاعرابية التي هي شبيهة بالكسر الذي
هو حركة بنائية قوله وبيانه ذلك ان العلمية تزول
باللام والاضافة اي بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما في
الحسن فالافضل علما مما لا تزول العلمية فيه باللام فهو غير منصرف
واعلم ان الخلاف في انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة فيه

عند كر

مطلب المرفوعات

فلذا لم يلتفت اليه المص فكلامه نعم الكلمات قوله المرفوعات
انما جمع ولم يأت بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع
يوهمان ان المرفوع ليس الا واحدا هو الفاعل فازال ذلك الوهم
بصيغة الجمع الدالة على التعدد الا انها في المجرور والمجرد المشاكل
وفي المنصوبات استعارة للكثرة وهنا في موقعها قوله
لان موصوفه الاسم الخ دليل على النفي والاثبات فيكون
الموصوف الاسم وكونه مذكرا تم النفي وتمام ذكر بيع ما
صح الاثبات في قوله لان موصوفه الاسم اما لان الكلام في ان
فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه
لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح قوله هو ما يشتمل على علم الفا
لان الكلمة المرفوعة تشمل الفعل المضارع المرفوع وهو
لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية
وهذا وجه دقيق ينقدح منه ما يستضيئ به اولوا الابصار
الى وجه بديع في اختيار علم الفاعلية في تعريف على الرفع
وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذي هو
المعرف في هذا المقام وله وجه بديع آخر وهو انه نبه بذكر
علم الفاعلية في تعريف المرفوع الذي بنيه على انه انواع اولا
وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية في تعيين الرفع
ما يشمل غيرها قوله كالصافنات للمذكور كتبته رحمه الله تعالى

المرفوع

في

في حاشية الصافن في تحيل الذي يقوم على ثلاث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر هذا كلامه والسجل على وزن القمطر الضخم كالكنف للعظيم الجسد والايام التالبات مجاز لان خلا المكان بمعنى مات او مضى على ما في القاموس وتخلية المكان بالموت او المضي ليس حال الايام بل حال ما فيها قوله اي المرفوع الدال عليه مرفوعا دالا لانه يجمع على واحد والكلام يحتمل معنيين تعيين المرجع و تفسير المبتداء قوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فلعلوا ذكر الفرد والاشعار به في مقام التعريف ولك ان تقول السنة فيما بين الادباء تفسير الفرد المذكور لا فرده قوله ان يكون موصوفا بها الكلام مبني على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم فجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف لاحتياجها في وجودها الى الكلمات وتبعيتها لها في التلفظ احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها لها قوله ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي رد لما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء في جاني هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي

انه في محل لو كان ثم معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد
بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشملانه بل اراد
ان شمولهما له ليس الا بضرب من المسامحة الشائعة و
لقد تعرض الشارح بالفاضل بل شنع عليه تنبيها بقوله
بان دليلك يثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع
المحلي فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه
بالرفع اللفظي مشتملا على الرفع لفظا و لا يخفى ان الفاضل
ليس في معرض هذا التعريض لان الاتصاف بالرفع المحلي
لا يوجب الا البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده
التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول مقصود
الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع
المحلي داخلا في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس
مقصوده التعرض بالفاضل فان قلت المعرب محلا هل هو
معرب بالحركة او بالحروف وما هو بحيث لو فرض في محل المعرب
بالحروف كان معربا بالحروف ولو فرض المعرب بالحركة كان
معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل الذي معربا
بالحركة محلا ومثل اللذان واللذين معربا بالحرف محلا
قوله وهو بحيث مثلا ليس تخصيص الرفع بما عدا الرفع
المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من الاستبعاد

يجوز

لجواز ان يكون البحث عنه نقريبا ومثله غير نادر في كتب
العلوم قوله اى في المرفوع برجحه ورود التقسيم
ح على ما ورد عليه التعريف كما هو الشايع وتوافق
الضمير البارزين المتتاليين في المرجع وان يابا ه قوله
ومنها المبتداء والخبر قوله او مما اشتمل برجحه توافق
الضميرين البارزين المتتاليين في المرجع وكونه اوفق
بقوله ومنها المبتداء قوله لانه جزء الجملة الفعلية اى
غالبا لئلا يشكل بزيد قائم اليوم قوله التى هى
اصل الجمل لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد جزئيها
وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشتمل الجزو الانشائية
وضعا بجوهرها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها
بخلاف الاسمية ومن اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده بدون
ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه لانه ينتقض بنحو ما ضرب
واكرم الا انا وقولهم بذالك ورأى ومنها ان رفعه
لا ينسخ بالنواسخ وكانه تركه لانه اورد عليه نحو كفى بالله
وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء زائدة لكن حديث
عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جائني من احد قوله
ولان عامله اقوى لانه لفظى كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول
موجبة لقوة عمله ومن اثار قوة العامل اللفظى انه يغلب على عامل

المبتداء وينسخ فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتداء
لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى
من المبتداء مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتداء والمبتداء وخبر
اصل بالنسبة الى ساير المرفوعات فثبت اصالته بالنسبة الى
ساير المرفوعات ايضا قوله فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل
لا يسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء لعدم صدقه
لانه يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم ان المراد بالمشتق
المشتق حقيقة او حكما والمصدر في قوة ان مع الفعل فهو داخل
في الحكم قوله وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو
الاصل في المسند اليه وهو التقدم اي باق غالبا وهو ظ
فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتداء بالنسبة الى الفاعل
والمدعى ان المبتداء اصل في المرفوعات قلت اصالة المسند اليه
بالنسبة الى المسند واصالة المبتداء بالنسبة الى اسم ما ولا
امر ان محققان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى قوله
اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه لا فان لم لم يحمل بعموم كلمة
ما ليستغني عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في التعريفات
بما يستدعيه المقام سنة مؤكدة نرى تركها سيئة قوله
اسند اليه الفعل بالاصالة لا بد ان يبينه اولا على ان المراد بالاسناد
مجرد ثبوت شيء لشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك

بعدم وقوعه او طلب او انشاء ففي ما قام سلب الوقوع
لا سلب الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد
فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل الشرط والنفي الى ما اشتهر
من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او نفيا محققا
او مفروضا وثانيا ان يبنى على ان التقييد بالاصالة لا يختص
باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا مقيد فالاولى
للشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل الى قوله
او شبهه فيصح تعلق القيد بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة
له معنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل التبعية المأخوذة
في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الاوحدي الالمعي ولا تعجب
لا تجده الا منى وقل لنفسك اذا جاءك الحق ابتغ والتعصب
الانانية دع فان الملك لله يورثه من يشاء من عباده والعاقبة
للمتقين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل وفي المعطوف
والبدل ما هو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال منه وتبعيته
المسند اليه والمتبادر من الاسناد الاسناد بالاصالة اي معنى زيد
ويجب حمل العبارات في التعريفات على ما هو المتبادر فقوله يعرف
ذكر التوابع بعدها لمزيد التوثيق فمنافقته من قال لا يخفى
بعدها في التعريف مما لا يليق ورابعا ان المراد باخراج
التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل الخ

الاسناد

اذ الاسناد الى التوابع الا فيهما بخلاف النعت والتاكيد و
عطف البيان قوله اى ما يشبهه فى العمل لم يقل فى الاشتقاق
لئلا يخرج المصدر ولا فى الدلالة على الحدث لئلا يخرج
الظرف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل
العمل لانهم يعللون عمل هذه الامور بمشابهة الفعل فالاولى
ان يفسر بالمشابهة فى الدلالة على الحدث والظرف ايضا
يدل على الحصول والثبوت كانه يشارك صيغة الحاصل فى تلك
ولذا وجب حذف عامله قوله وقدم عليه عطف على اسند
وجعله حالا بتقدير قد خال عن الاشتقاق قوله لانه
مما اسند اليه الفعل رد على المص ومن يجوز حذوه فى جعل قوله
وقدم لدفع توهم فاعلية زيد فى المثال المذكور بناء على
توهم اسناد ضرب الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر وانما احتاجوا
الى هذا التكلف لحملهم الاسناد على الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو
الظ قوله واعلم ان تعريف الفاعل على راى البصريين انما يتميز عن
تعريفه على راى الكوفيين بهذا القيد فان زيدا فى المثال
المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا
القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا
كما ذهب اليه غيره قوله والمراد تقدمه عليه وجوبا انما
انما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب الظ

واما من

72

زيد ص

واما من لم يجعل زيدا في اضرب مسندا اليه ضرب فهو على غنى من
التكلف لاخراج كرم من بكر بك نعم دفع التوهم لا يشمل
اللام فيه هيّن واما ما اجازه واختاره الشارح فمع افضا
الى تكلفات عدة بعيدة لا يستقيم التوريث عليه كيف والمسند اليه
الذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه ونحن في تعيين
النوع فيدور **قوله** اي اسنادا واقعا جعله مفعولا
مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامة رده الى التقديم
فلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول والا وجعله حالا
من ضمير قدم اي مشتملا على طريقة قياسه **قوله**
كصاحب المفصل ومنه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين
قوله والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع وهو مرجح بخلاف ترجيحا بالقواعد
الوجوب اوردوه في مباحث وجوب تقديم الفاعل بحث
داخل تحت الاصل اذ الاصل بمعنى الاولى الحرف المنفك عن
الوجوب فمباحثه عديل للاصل وهذا الاصل فمختلف فيه
خالفهم فيه ابن جني والاخفش والاصل عندهما في كل من الفاعل
والمفعول به لشدة اقتضاء المفعول به كالفاعل فاي منهما
بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته فعل يحسب فعلا فلذلك
جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع

اوح

الفعل ح

بجنبح

الفاعل ح

لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل به فتقدم
احدهما وتاخر الآخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان
تأخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا
لا يصير دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به
لو تساويا في الرتبة لامتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة
لانك قد عرفت انه يتقدم ح رتبة لكنه توهم انه لا يصح
قوله ولذلك اجاز لان الجواز لا يصير دليلا على ان الاصل في
الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوي الفاعل والمفعول به في ذلك
ايضا يجوز ضرب غلامه زيد **قوله** الفعل المسند اليه يعني اللام
للعهد وانما قال الاصل ان يلي الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع
الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر واشمل لايهام الاخصر
وايهامه ان الاصل ان يلي الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعي الى
الولي هو الفعل والمقصود انه الفاعل ولدلالة الاقتصار على
ذكر الفعل على ان التنبيه اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة
عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفصل بينه وبين الفعل فبالطريق
الاولى ان لا يرضى بالفاصل بينه وبين ضعيف العمل **قوله** اي يكون
بعده حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه ايضا
في التعريف في قوله قدم عليه فكانه لم ينبه فاهمله او حكما كما في فاعل
المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده اذ هو خلاف الاصل لمانع الاستتار

قوله لانه كالجزء من الفعل عندهم لشدة احتياج الفعل
اليه يدل على ذلك اي كونه كالجزء عند العرب اسكان اللام
في ضربت وليس اسكان اللام دليلا ثانيا كما توهم فقيل اي يدل
عليه دلالة ان كان السابق دال دلالة تم فان قلت
اسكان اللام لم يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه
ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يسكن في ضربك فتامل قوله
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم الرتبي هو
التقدم بالقوة القريبة من الفعل لوجود سببه فنزل القريب
من الفعل منزلته قوله وذلك غير جائز خلافا للاخفش
وابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به
او المفعول به ضمير الفاعل لم يخالفا في عدم جواز الاضمار قبل الذكر
لفظا او ان اشتهر ذلك بل اتفقا فيه وخالفا لزومه في المثال
المذكور كما اوضحناه لك ففي قوله خلافا للاخفش وابن جني
نظر ولك ان تقول لخلافي تاخير مرجع الضمير لفظا ورتبة
لا في قوله وذلك غير جائز قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم
البيت دعاء عليه او اخبار باجابة دعائه تفاؤلا ومعنا قبل
قبيا هذا الا تؤثر فان كلب غير الماشية وكلب غير الصيد
هو الكلب العاوي يعني ليس الا العواء فيقتل من غير مبالاة
بقتله والاشد عند العرب من القتل الهدر فاطلب الثار

لتقدم

ورتبة

لا تؤثر

النور

ولا اشد عند العرب في القتل هدرا

عندهم مما لا بد منه وهذا المعنى بديع للبيت يليق ان لا يتجاوزه
كتب في الحاشية عوى الكلب يعوي عواء صاح انتهى قوله
وبانه لا نم ان الضمير لا يرجع الى عدي بل الى المصدر جعل
الضمير الى عدي هو المعنى الجزل الذي لا يكاد يتخطاه البليغ لانه
الموافق للعرف من حوالة الرجل المسيئ الى ربه ولان الرب
هو الملجا للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه
قوله اي الامر الدال عليهما لا بالوضع ان اراد لا بالوضع
له يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة
على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق القرينة عليه وان اراد لا بالوضع لما
او لما يلزمه هو لزم ان لا يكون القرينة دالة على الشيء
بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب
ان يقال اي الامر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما قوله
فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغني عنه الشبهة ودفعهما مما
اورده الفاضل الهندي وتبعه الشارح ولعمري ان هذا الشيء
عجاب اذ ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اذ القرينة ما يدل على
تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف لا ما يدل على المعنى
والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف وانتفى قرينة الا
فلم يعلم ان الاعراب الساقط ما هو وح لا وجه توهم صحة
الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في

هن

هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم تنتف هنا القرينة لان تقديم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى قوله او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل في التلفظ فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا صلة ولا فايدة في قول الشارح بل يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في زيد زيدا مثلا قوله اي يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور قيد في جميع هذه الصور لغو لا فايدة فيه في جواب الشرط لان الشرط يغني غناءه فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي وكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم كلام المص وان كان ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط السابقة قوله اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال ولكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء

كلمة قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر
قال من امتاز فى زمانه بصيت الفضل عن اقرانه تغمده الله
الرضي هذا ظاهر فى المثال المذكور ونظايره مما كان الفاعل
خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احد الا زيدا وذلك
لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قلت فيما اذا كان
الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق ولا يخفى كذبه اذا ابقى الفاعل
على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد فى زيد والكواذب
الظاهرة الكذب مما لا يبالى به فى تعليل القواعد الادبية
لانه مما لا يلتفت اليه اللغة ولا بد خلوها تحت قصدهم فالمقصود
الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من جماعة المختصة التى
تخصص مقام الاخبار العام به قوله يصح ان يكون زيد
مضروبا للغير واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا
فذهول عجيب لا ينبغى ان يقع فيه اديب كيف وهو لا يصح قطعا
فى مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح
فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته تعالى فى يوسف مع جواز
ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد فتحت بابا للنقض
تاتى فيه الامثلة متسلسلة بحيث لا تكاد تنقطع السلسلة
ودفع الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل
آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية بان هيئة القصر فى المثال

المذكور

المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون
المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي من
خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز **قوله** وانما قلنا
بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان
المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لا مع الا ولا بدونها
ويجوز التقديم مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين
فالظاهر في حل عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين
وكانه دعا الشارح الى حمل عبارة المتن على مذهب السكاكي
ان المص علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى ولك ان تتكلف
في التعليل فتقول ان المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور
وحمل الباقي عليه طردا للباب **قوله** لكنه لم يستحسنه بعضهم
لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل
مع منع مانع عن العدول ولا يجوز العدول بلا منع مانع
عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول **قوله**
ضميرا متصلا بالفعل يعني فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير
متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وغير
متصل **قوله** وانما قدر الفعل دفع لما قال الشيخ الرضي
ان زيدا في المثال المفروض مبتدا لا فاعل لمطابق السؤال
لانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل

والاهم تقدم المسئول عنه ولك ان تجعله دفعا لما يتجه من
ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين
المحذوف وليس هنا قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان
يكون فعلا يمكن ان يكون خبر المبتدا **قوله** لان تقدير
يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ المناسبة
بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني
لا يعارض الاول فضلا عن ان يرجح عليه الا يرى انهم
يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب
الاضمار على شريطة التفسير **قوله** بزيد مرفوع والدال على
يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنه تحذف لكثرة الاستعمال
ونقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى
بحذف حرف النداء والجملة ندائية معترضة وذلك لان
المناسب للمقام ان يدعي ان الضارع والمختبط لما وقعا
في ضيق ونقمة لسبب موتك يا يزيد يناسب ان يبكي عليهما دون
ذلك لانك في رخاء ونعمة **قوله** كلواقح جمع ملقح الملاقح
جمع ملقح هو الفحل **قوله** ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره
في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لا
لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا هذا
قوله في مثل وان احد من المشركين استجارك اي فيما حذف

لان الملقح

وفسرا

٧٦

وفسر اما بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا
والتقدير لو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت وفسر بان الدالة على
الثبوت التي خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان
للشرط او للتمني وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر
الفعل لصار المفسر حشوا لا يتم قوله وقد يحذفان معا
لا اختصاص هذا الحذف بالفعل والفاعل بل يحذف اي
كلام كان اسميا او فعليا قصيرا او طويلا مركبا من الفعل
والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته قوله دون الفاعل وحده
وان يوهم نعم قام في جواب اقام زيد فاعرف قوله لعدم
قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه نقض ذلك بمثل لولا زيد
لكان كذا فان فيه وجب حذف الفعل الخبر مع عدم ما يؤدي
مؤداه مقامه ويمكن ان يجاب بان حذف الفعل لا يكون واصلا
بدون ما يؤدي مؤداه في مقامه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام
الغير موضعه قوله وانما قدر الجملة الفعلية قلت لا بد و
ان يكون جملة اسمية لتنأكد فيصلح جوابا للمتردد كما لا يخفى قوله
ليكون الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف
كما لا يخفى قوله بل العاملان اذ التنازع يجري في غير
الفعل ايضا لكن ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدر من
نحو اعجبني ضرب وقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع التنازع

قيام؛

انه وجب ... صح

بقدر
صح

مطلب
تنازع الفعلان

على مذهب البصري والكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر ولا بد
عليك ان اولى بقيام بالتنبيه على ان المراد بالفعل العامل
قوله والكامل ان يلي الفعل **قوله** وقد تقع في اكثر من فعلين
اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر الفعلين
اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ما هو ظهور المقايسة فيما
هو اقل **قوله** معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني اي
يستحقه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع لان الفعل
الثاني قبل وجوده لا يمكن ان ينازع وبعد وجوده لا يمكن ان ينازع
فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول
قبل الثاني لو منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق
الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل
وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يفقده فطن ذكي **قوله**
ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك معمولا لكل واحد منهما على
البدل ولا ينتقض حد التنازع بحسبني وحسبتهما الزيدان
منطلق او منطلقين بناء على انه على اي تقدير لا يمكن الا كونه
معمولا لواحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما على البدل
لان افراده وتثنيته ممكنان لا يلزم انه حين يمنع شيء منهما صح وقوعه
معمولا لما ينافيه وهم ثم قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل واحد
منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل بعينه لا بمنع

ذلك

ذلك وقوعه في هذا المحل وانما يمنعه تخالف المفعولين ولا يخفى
انه وقوع في مضيق الدقيق مع سعة ظهور التحقيق **قوله**
واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب اكرم الا
انا هذا منقوض بمثل اقائم ام قاعد انت فان قائما وقاعدا
تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية
والبصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك ان قائما مع استتار فاعله
هنا مبتدأ اذ ليس مبتدأ في الكلام حتى يكون خبرا له فهو صفة
واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فينقض به
حد المبتدأ ايضا فليكن هذا على ذكر منك حتى لا تحتاج الى
تنبيه متبادر في محله **قوله** لانه حرف لا يصح اضماره ولان
انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت اليه
لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظاهر
والمضمر ليعم التحقيق معنى **قوله** واما على مذهب غيرهما فلا يمكن
قطعه بتكرار المتنازع فيه لكنه لم تقطعه العرب كذلك فمعنى **قوله**
لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما تحقق
في كلام العرب الاضمار بحسب بادي الرأي وهو ممتنع لما عرفت فان قلت
هل يرضى غيرهما ببقاء التنازع بينهما قلت لا بل بقطع النزاع
بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضي ومعنى قوله واما على
مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه على ما هو مذهبهم لا لان مذهبهم

عدم امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا
تجاوز عما جعل مذهبا له في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني
عند اعمال الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول
او الثاني وهما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع فيما ضربت
واكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار فيقول ما ضربت الا انا
وما اكرمت الا اياي قوله فقد يكون الفاء جزائية ان
كانت الجملة جزاء واعتراضية ان كانت معترضة وجزاء قوله
فان اعملت الاول ان كان قوله ويختار بالواو على ما في اكثر
النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ و
مفعول ما لم يسم فاعله اما داخل في الفاعلية تخاطبا على اصطلاح
الغير او ارادة الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية
وفيما فيه لكن قوله في المفعولية انما يصح بظاهره لو كان المفعول
لفظ مشترك بين المفاعيل الخمسة ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف
الظاهر فلا بد من تاويله بما يطلق عليه المفعولية ولعد فيه نظر لانه
يتوقف على اشتراك لفظ المفعول بين الستة والظاهر انه خمس من
الاسماء الستة الا ان يقال استعمال المفاعيل في عباراتهم للخمسة نتيجة
باشتراكه بينهما فيكون لكل اسم مشترك واسم تخصيص قوله وليس هذا
قسما ثانيا لتنازع لان المقسم في كل قسمة مقيد بالوحدة فكانه
قال التنازع من حيث انه قسم احد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا

في التنازع

78

من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم وفيه تنبيه
بهذا مع وضوحه من قوله بل هو اجتماع القسمين قال لان الشارع
الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره ايضا
ولا يخفى انه يلزمه ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع
لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين قوله يعني
قد يكون تنازع الفعلين نبه على حالة مختلفين وعلى
ذي حال والعامل ايضا وهو معنى الفعل وهو المستفاد من الضمير
الراجع الى المصدر لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يرجع
ذو الحال الى المصدر قوله فيختار البصريون لم يقل ما يختار
اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر بعادته في البيان
او فق لانه لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول الا احتمال
المساواة قوله لقربه اي قربه مع مساواة العاملين في
القوة وينتقض بمثل زيد يضرب ويكرم عمرو قوله
وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول او حذف الفاعل
والتكرار قوله وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا
ولان الكتاب في مذهب البصريين قوله لجواز الاضمار قبل الذكر
في العمدة بشريطة التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض
التفسير كما في نعم رجلا بل لغرض آخر كما في ما نحن فيه فان المفسر
لفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة اخرى بخلاف

لا بعلاه

محض ح

الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض
التفسير ولم يفرق الكسائي بين اضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها
في اشتراط محض التفسير وقوله للزوم التكرار بالذكر اي بالاظهار
اراد بالذكر ما يقابل الاضمار والاول لفظا ومعنى وللزوم التكرار
بالاظهار بل الاولى ولامتناع التكرار بالاظهار من غير اضطرار وامتناع
الحذف اي امتناع حذف الفاعل في غير ما يستثنى في غير المصدر
ونقض بما اكرم الا انا واسمعاهم بهم وابصرهم واضربن واضربوا
القوم واضربن يا هند واضربي القوم فينبغي ان يقيد الامتناع
بقيود حتى يتم الاستدلال قوله على وفق الظاهر هذا فيما
لم يستو فيه المذكر والمؤنث نحو اخرج وقيل هند فانه لا يضمر على وفق
الظاهر بل يضمر مفرد مذكر لا غير قوله وجاز اعمال الفعل الثاني
اخر المصنف جلال الفراء عن محله فصار بيانه مغلقا وهو متعلق باحتساب
الاول مطلقا عند الكوفيين واختار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين
فلو اتصل به لكان واضحا بان يقول ويختار البصريون اعمال
الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز
اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول
قوله عن رواية المتن غير مشهورة عنه يقال فليفسر عبارة المتن
على خلاف ما هو المشهور في تفسيرها فيتنزه عن مخالفة المشهور وهو
ان المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول والاستتار

فيه خلافا

فيه خلافا للفراء فانه لايجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل
اما ان تقول بتشريك الاول للثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل
او ذكر الضمير الذي هو فاعل الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا
التفسير لايتجه عليه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار كما يتجه على التفسير
الاول قوله وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة قيل وربه رجلا
شاذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر بشرطه محض التفسير
لايختص العمدة نحو فقضيهن سبع سموات انتم الاول ان يقول وعن
الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة لانه لايجوز حذف
احد مفعولي باب حسبت اعترض عليه بانه واقع كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فيمن قرا على صيغة الغيبة
اي بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو في الاية من وضع الضمير المرفوع
موضع المنصوب قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة
لابد ان يقول او الفصل الكثير بين الفعل ومفعوله الشديد الاقتضاء
له للاتحاد انه فليؤخر الضمير عن الظاهر ولايخفى ان الاضمار او التكرار
او الفصل لازم في التقدير والمقصود الاحتراز عن التصريح واخفاء
ما هو لازم من القبح قوله على المذهب المختار الاولى وعلى الاستعمال
المختار فكانه اراد الاستعمال المختار قوله ولم تحذفه وان جاز حذفه
لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم الحذف لايحتاج الى سبب لانه الاصل
قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يدع داع الى حذفه والا لكان

قوله

بالمذهب

بيانه

مطلق م

الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة دون المجاز فلابد لكونه
مختارا مطلقا من امر زائد على الاصل وهو هنا ما ذكره قوله
ويكون الضمير راجعا اليه فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار لكن الاكثر هذا
الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان
الاضمار قبل الذكر ففاسد وان اراد انه لا يحسن فمم فالوجه هو الاول
قوله الا ان يمنع اي اضمر على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع
مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار
قوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا قوله ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد
والتثنية او التأنيث او التذكير لازما للمنطلق وشيء منها غير لازم بل هو
مع افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد
والمثنى في منطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله
فيصير مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الاخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده
قوله ولما استدل الكوفيون قيل لا يقال القائل ان يقول لا نجوز ان
يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف
المفعول لانا نقول الحذف لضرورة الكسر الوزن هذا ولا يخفى على
ارباب الاذكيا انه ليس الشبهة شيئا من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني
او اظهر والبيت يشاهد له فشهادته مع حذف المفعول من الثاني اتم اولا انه
اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف

واما الثاني م

المفعول

المفعول على غير المختار قوله لا تنكر انه عدم السعي لادنى
معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل
منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي فظ واما منافاته لعدم الكفاية
فلان حصول السعي مستلزم الكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما
لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي البليغ عني لادنى
ما يتنزل من المعيشة كفاني قليل من المال لان ادنى ما يتنزل من
المعيشة قليل من المال لا مال كثير لان حوائج نفسي قليل ولم اطلب
قليل من المال المعيشي لانه كان يبلغني من الناس من غير طلب لمصالح
الكل معي حيث قنعت بادنى ما اعيش ولكن سعي للمجد المؤثل فكل
شريف ينازعني في المعيشة فلم يكفني قليل في المال ولم يحصل لي بلا
طلب وسعي لكثرة المنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر
دون ما حمله عليه البصريون قوله اي لم اطلب العز والمجد فيه
انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها
في غير صورة التنازع فيكون مثل جائني وضربني بكر وعمرو وهو فصل
بالاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة قوله ولكنهما
فان قلت ما وجه الاستدراك قلت لما ذكر في البيت الثاني انه لو كان
سعي في تحصيل المال لادنى معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب العز
والمجد فيه ربما توهم متوهم ان سعيه ليس بمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك
لجعله لمجرد المجد ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا

لانه
ح

وبعض لادنى المعيشة

اراك لا ترضى بسماعه اذناك قوله انما لم تفصله عن الفاعل ولم نقل
ومنه فيه ان دأب المص في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع
والمنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدا خلاف عادته فهو الذى يستدعى
نكتة دون ما ترك فيه الفصل قوله اى مفعول فعل او شبهه فعل
الاظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم فاعله وبالجملة يصدق على مصدر مفعول
المصدر المحذوف الفاعل وعلى المفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا
القوم واضربا القوم واضربي القوم وامثالها مما لا يخفى خصوص
تخصيص اللفظ بقسميه اصطلاحا قوله حذف فاعله النحوى فلا يشكل
بانبت الربيع البقل ولك ان تقول المراد بقوله واقيم هو مقامه اقامة
المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه
لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه
مفعولية يوم الجمعة قوله واقيم هو الكل الضمير المستتر ليدل على مكانه
فلا يتوهم خلو عطف المعطوف عما يجب في المعطوف عليه وفى اقامة
المفعول مقام الفاعل على مذهب المص في الفاعل نظر لان مقام الفاعل
ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف
فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول لا مقام الفاعل فتدبر لكن هذا
انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوى وقد عرفت ما عنه غنى قوله
لا فعل لى انما هو المجهول فهو تأويل لعلم الوزن نصفه المبهم هو ما
ونظيره ليل فرعون موسى اى بكل ظالم عادل كذا قيل وفيه نظر اذ

لا يخص

اى فاعله

اى م

الصفة

81

اذ الصيغة المشهورة بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه وبعد لم يجبر نقصان كلام المتن لعدم شمول البيان بباشر طريد مضروب غلامه فزيد في التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وقوله فعل ويفعل صيغة المفعول ولما كان غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى في بيان اصلاح المصنف بقدر الامكان **قوله** ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل ان المتأخرين جوزوا ذلك **قوله** يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه قائما اذ لو اقيم قائم مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام على انه جاز كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه باسنادين تامين فليجز كون المفعول الثاني مسندا ومسندا اليه بهما **قوله** ولا الثالث من باب اعلمت قيل لو اكتفى بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت قيل لم يقع الثاني ايضا **قوله** والمفعول له بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع **قوله** لان النصب مشعر بالعلية قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه تقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته

كل
ص

اذا
ص

لا يقتضي العلية وانما لم يعلم عليته بالنصب كقصدها قوله اي كل
من المفعول له والمفعول معه كذلك تنبيه على ان الكلام من عطف جملة
الاسمية على الفعلية وليس قوله والمفعول له من قبيل عطف المفرد
وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعي اعادة لام المفعول له
والمفعول معه وفي هذا الاحتمال تجديد اسلوب البيان وجعل كذلك
عمدة والاولى تفسير كذلك بالمفعول الثاني من باب علمت ليكون اشارة
الى واحد بعينه لتعين له وجوب عند البصريين وتعين اولويته عند الكوفيين
وبعض المتاخرين بدليل قراة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب
وقراة ابي جعفر المدني ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراة عاصم
وكذلك ننجي المؤمنين وحمل التعين على الاولوية اشد مناسبة
بقوله فالجميع سواء ومن هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول
من باب اعطيت اولى من الثاني تناف اذ قد يكون المفعول الاول
من هذا الباب مجرورا بحرف جر كما في اتاه الله شيئا لانه بمعنى اتى الله
اليه شيئا قوله لشدة شبهه بالفاعل التحقيق ان يقال كما ان المفعول به
قام مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قام مقامه في اسناد الفعل المجهول
اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع على الشيء فاذا اسند الى
غير المفعول به اوقع الفعل عليه بضرب من التشبيه والتنزيل فمتى وجد المفعول
لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضي
ان يكون المتعدي بحرف الجر متعينا للمفعول بواسطة فجعله مع غيره

تعين م
قوله

جواز
م

على السوال لعدم تحقيق المقام وقصر النظر على اللفظ وان يكون ذكر في
في قولهم ضرب في الدار لغوا مبنيا على مسامحة الكلام اذ المعنى ضربت
الدار بضرب بين التنزيل **قوله** وفايدة وصف الضرب وكيف افادته
الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفايدة
المكان المعين حيث قال الامير ولم يقل مكانا للتنبيه على ان الزمان
المطلق والمكان المطلق لا يصلح للقايم مقام الفاعل لعدم الفايدة
لدلالة الفعل عليهما على ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به
مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان تقول ضرب شخص وكذا المفعول
بواسطة اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان **قوله**
لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت
او من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم **قوله** وفي بعض النسخ ومنه
الاوجه ان الراجح ومن الفاعل جايزة على انه من ملحقات الفاعل ولذا جعل
الرفع علم الفاعلية **قوله** لئلا زم الواقع بينهما وكاشتباك احوالها
حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدا يكفل بيان وجوب تاخر الخبر وبالعكس
بل وجوب العايد في الخبر الى المبتدا ووجود تعريف المبتدا حين تنكير الخبر
يصح ان يجعل من مسائل ايهما شئت **قوله** على ما هو الاصل فيهما من القسم
الاول من المبتدا لان القسم الثاني منهما اعترف للضرورة حيث
لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتدا وقال نحاة المغاربة في توجيه
رفعه انه خبر المرفوع بعده وتكلفوا في اقايم الزيدان بان اصله اقايمان

يقال نسخ
صح

علـ
التنبيه

الزيدان فوضعوا الظاهر موضع المضمر فقالوا اقائم الزيدان
فاقتصروا على احدهما تفاديا عن التكرار فصار اقائم الزيدان
فارتكبوا ما ترى من التكلف هربا عن جعل المسند مبتدأ وتبعهم العلامة
التفتازاني فاقتصر في نحوه في بيان المبتدأ على القسم الاول
ولا يخفى ان الظاهر على ما هو الكامل فيه فتأمل قوله اي الذي لم يوجد
فيه عامل اصلا يعني ان التجريد مجرد عن مقتضياه وهو سبق الوجود
فقيل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل امكان الوجود منزلة الوجود
كما في ضيق فم البئر وصغر جسم البعوض قلت نبه على ان الاصل العامل
اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه تجرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التعبير
ايضا ان التجريد عن العوامل يعني التجريد عن جنس العوامل حتى يؤول
الى السلب الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن
نواسخ المبتدأ والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد
لانه يصدق على زيد في قائم ابوه زيد مجرد عن نواسخ المبتدأ والخبر مسندا
اليه ونحو قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح
ايضا بعيد وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا
يخرج عنه نحو بحسبك درهم هذا القيد بعيد ليس في الكلام مفيد و
الاوجه ان يعتبر تعميم التجريد اي المجرد لفظا او معنى بان لا يكون
للعوامل تأثير في معناه وان اثر في لفظه ويعتبر في التعريف قيد الحيثية
اي الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه من حيث هو كذلك وحينئذ

قوله

قوله

في صد

83

من حيث انه مجرور وليس مبتداء بل هو مضاف اليه فتدبر قوله وثاني
قسمي المبتداء اي ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتداء لان المبتداء مشترك
لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتداء مفهوم عام يندرج فيه
هذان القسمان فلو قال وعن المبتداء بالمعنى الثاني لكان اظهر وقد
لا تقول فليكن معنى المبتداء المفهوم المردد بينهما قلت هذا مما لا يلتفت
اليه في تعيين المعاني ولا يعد مما وضع له اللفظ والا لم يوجد مشترك
اصلا فكلمة او لمنع الخلو لان المبتداء لا تخلو عن ان يكون ما وضع
هذا او ذاك دون الجمع لان كليهما ما وضع لهما المبتداء وقال
امتناع الاجتماع بين فلو قال لمنع الخلو دون الجمع ايضا لم يأت
بشيء فقد بعد ومما احترز عنه بقوله مسندا اليه جميع الاسماء
المعدودة واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه الشارح
لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العوامل اللفظية فانه يتبادر
منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن ح ينبغي ان يجعلها في سلك
ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على
ما ذكره قوله بعد حرف النفي كما والف الاستفهام الاخصر
الشامل لهل قوله بعد حرف النفي والاستفهام والاخصر منه
الشامل للانما وغيره وهل وكلما الاستفهام قوله بعد النفي والاستفهام
مثال الغير قال الشاعر ونحن ما قال عمر ما اسوف على زمن
قد مضى بالبهم والحزن قوله كهل وما ومن نحو من ضارب زيد

واما فاعل زيد على ان يكون حالا من مفعوله قوله وعن سيبويه
جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى
ذلك حسنا وكان المصنف لم يعرف فلذا او للرد على من جعل اسما
الافعال مبتداء اي بضمير الفصل الدال على حصر المبتدا في الخبر
فانه قد يأتي لذلك كما صرح به الشارح التلخيص قدس سره
قوله وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتداء
ونحن فاعل فيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما
ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتداء وامنكم تفسيرا
لمحذوف هو تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله
منكم ولو صح ما ذكره لصح اخير نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين
به لانه في جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان خبر ليس
مطابقا للمفرد قائم ويرد انتقاض القاعدة بقولنا اخير
منكم عند الناس انا قوله رافعا لظاهر او ما يجري مجراه
لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض الشروح لان اخلاء
اللفظ عن معناه الاصطلاحي بالكلية من غير ضرورة لا يحتمل
على الظاهر المقابل للمضمر وجعل اعم في حقيقة وحكمي وبعد لم يتم
التعريف لانه صفة رافع لمضمر مستتر راجع الى الفاعل في المثال
نحو اضارب ملك زيدا اذا اعملا عمل مربه وقد سبق التنبيه عليه واورد
على التعريف اقائم ابوه زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف

عليه

84

يكون مبتدأ

عليه واجيب بتقييد الصفة بان لا يكون غيرها صالحا لان
وهو مع بعده يشكل باقائم زيد فان غيره صالح لان يكون مبتدأ
وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان
ان يكون اعتماده عليه في العمل وفي قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده
على المبتدأ في العمل قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد
حرف النفي والف الاستفهام نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره
اذ لو كان للزم ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهر ان
ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اي المرفوع
ولا داعي الى ما اتى به المصنف ويشكل القاعدة بقولك اراغب
عن الهتي فانه مطابق للمفرد وتعين بكونه مبتدأ اولا لزم الفصل
بين الراغب ومعموله باجنبي هو المبتدأ ويشكل باقائم رجل فانه يصح
كونه فاعلا دون كونه مبتدأ لعدم ما يخصص ويشكل ايضا بقولنا
الطالع الشمس فانها يطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتدأ اذ
لو كان خبرا لوجب الطالع الشمس قوله جاز الامران قيل لو كان
زيد مبتدأ ينبغي ان لا يجوز اقائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع
انه يوجب الالتباس بالفاعل كما في زيد قام واجيب بان قائم زيد
يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يختفي احتمال كونه مبتدأ بالمرة
لانه لا يشتمل على خلاف اصل بخلاف كونه مبتدأ فيلتبس المقصود التباسا
شديدا بخلاف اقائم زيد فان الفاعل فيه يشتمل على كون قائم مبتدأ

على خلاف الاصل وكونه مبتدا يشتمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل
فلا يتحقق المقصود بسبب كون خلافه اظهر كل الاختفاء فيجوز الامران
اقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها
وفي اقائم زيد يجب تقديم اقائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به
والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا نقول فالضرورة قائمة في
اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد اقام بخلاف ازيد اقائم فتأمل
قوله اى الاسم المجرد الخ قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة
يخرج عنه نحو بعض الفعل الماضي ضرب وان اريد من الاسم حقيقة
او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في تأويل الاسم فزيد يضرب في قوة
زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر شاملا للخبر الجملة لانها
ليست باسم قلت المراد هو الاعم وعند محقق النحاة الجملة على حقيقتها
خبر من غير تأويل بمفرد فبناء كلام الشارح عليه نعم يتجه ان المصـ
ممن ذهب الى تأويل الجملة الواقعة خبرا صرح في ايضاح المفصل
وبناء قوله فيما سبق ولا ينافي الكلام اما في اسمين او في فعل
واسم عليه قبل الاولى تقدير المرفوع لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق
التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه
ما يتجه على تقدير الاسم من الترديد المذكور ولا يخفى ان المرفوع
من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف فيرفع فتعريفه به دور
على ما عرفت في تعريف المعرب عند المصنف ما بين خلا الفعل قوله اى

اسناد المشتق م

توقع الاسناد به بنحو كلامه بان التركيب من قبيل الكلام لسمى فاعله
الى مصدره على طريقة لقد حيل بين العير والنزوان و
ليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والبا للسببية اي الكلام المسند
لسببين اللفظ اسنادا الى المعنى الا انه سمح ان النحوي يصف
الالفاظ بصفات المعاني فيقول اللفظ مسند او مسند اليه كما سبق
في تعريف المبتداء فلا حاجة الى ذكر البا السببية **قوله** او يجعل
البا بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء الاقرب اي
يراد المسند الى المجرد ويجعل الضمير راجعا الى المبتدا المجرد
والا او جعل الباء للملابسة اي المجرد المسند الملابس بالمجرد والفعل
ملابس المعمول للعامل اللفظي ابدا لا بالمجرد كذا في حاشية
وكان النكتة في تغير العبارة ان لا تشتبه بالمسند اليه المذكور في
تعريف المبتداء وح يظهر بقوله به فايدة والا لا حاجة اليه
انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى الى
بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتداء قال المسند
في تعريف الخبر متعلق المسند وفاعل المستتر فيه فالنكتة ليس تداركه
قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني ضمير به راجع الى
المسند فيه انه يخرج الصفة التي هي خبر المبتداء لانها مسندة
الى فاعلها لا محالة لا الى المبتداء واجيب بانها لم تسند الى فاعلها
لان الكلام هي النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها

بالمجرد

يل الى المبتداء

بل الى المبتداء وفيه ان جعل الاسناد في تعريف المبتداء بمعنى النسبة
التامة بعد جعله في تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا
وقد يجاب بان المراد ما كان اسناد الى المبتداء اعم من الاسناد اليه او الى ضميره
او الى متعلق ضميره ويتجه عليه انه يدخل في تعريفه خرج لصرب في زيد
مضروب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولاته كالفعل
الا انه اجرى اعرابه على جزئه القابل له وهو الصفة قوله
اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء كما في القسم
الثاني من المبتداء او يسند اليه شيء كما في القسم الاول من المبتداء
وهذا الابتداء بعينه عامل في الخبر لاقتضائه للمبتدا والخبر
على السواء كذا يستفاد من الرضي فلا يحمل عبارة الشارح
على ان تجريد الخبر للاسناد الى شيء عامل فيه ويسمى بالابتداء ايضا
وهم فلا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر و التعريف
الصحيح تجريد المبتداء عن العوامل اللفظية قوله لان المبتداء
ذات والخبر حال هذا انما يتم كليا لو لم يجز حمل الشخص خبرا
ويجب ان يؤول هذا زيد بهذا مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثري قيل
هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقدم قلت
نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لذلك الا انه
يمنع مانع وهو ان المسند عامل و رتبة العامل التقدم وذكر
الفاضل لداعي الفعل والداعي متقدم على ما داعي اليه قوله جاز

في داره

86

في داره زيد واختلفوا في صحة في داره قيام زيد جوزه
الاخفش لان المضاف اليه المبتدا لشدة اتصاله بالمبتدا في حكمه
وقد جاء في اكفانه درج الميت ومنعه اخرون **قوله**
وقد يكون المبتدا نكرة لا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين
قوله اصل المبتدا التقديم وقوله واذا كان المبتدا مشتملا
على ما له صدر الكلام الى اخر مباحث التقديم والتاخير واعتذر
بانه قدم بحث تنكير المبتدا وكونه جملة على تتمة بحث التقديم
ليجمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المبتدا وافراد الخبر
اذ نبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون
المبتدا نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة
لتوقف ما هو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير
والخبر الجملة والعذر شبيه بالعذر اذ لا يندفع به لامكان الجمع
بتاخير اصل التقديم عن الاصلين الاخرين **قوله** اذا
تخصصت بوجه ما يقال الاحضر الاوضح اذا تخصصت بمثل
والعبد لكن ويدفع انه يوجب التخصيص بما ذكره بخلاف عبارته
فانها لا يوجبه **قوله** اذ بالتخصيص تقل اشتراكها فيقرب
من المعرفة التي هي منافية للشركة غالبا فلا يرد ان مرتبة
ادخل التسوف على ادخل سوفا في قلة الشركة غير ظاهرة
وكما انه يقل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم الا انه اخص بالذكر

ما هو الغالب ويكفي للموقوع مبتدأ قوله وحيث وصف
بالمؤمن تخصص بالصفة قيل لا معنى لعدم صحة انسان
خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسم
نام خير من حجر قلت ما ذكره نحوي لالتزام العرب تخصيص النكرة
في مقام الابتداء ولا مناقشة في الاسرار لذوي الابصار قوله
ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة ومما تخصص بوجه جواب
هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او يقال امرأة فانه تخصص
بعلم المخاطب ثبوته في الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل
احتمل عندك انه في الدار قوله فكانه قال كائن من الامرين المعلوم
كون احدهما في الدار اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص
عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصيص عند المخاطب ايضا بان الخبر لرجل
معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي التعيين في
الجواب واستفاد من الكلام ما ينتفع به واعترض ايضا بانه لو كان التخصيص في
المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز ارجل في الدار وهو ايضا
مندفع بان التخصيص في كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة مع جواز
كوكب انقض الساعة قوله وكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة
فجعل في الظاهر جعل ضميرا لكل منهما لكن مراده رجل كما يفصح عنه قوله
وفي الدار خبره ولكن ان تراعي الظاهر تريد بكونه مبتدأ كونه مبتدأ
حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما قوله فان

87

النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد و
وشمولها فتعينت وتخصصت اي تخصصت حكما لانها وان لم
يحصل فيها تقليل الاشتراك ورفعه لكنها صارت في حكم ما قل اشتراكه
في التعيين فلا يرد ان الاشتراك التخصيص ببعض الافراد وهو
لم يتحقق هنا **قوله** وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم
نحو تمرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه
في تعويض قدية لجرادة اذا قتلها من احرم والمقصود انه يتصدق
بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في المبتدا كثير وفي الفاعل
قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخرت بخلاف ما في حيز النفي فانه
يستوي فيه المبتدا والفاعل وغيرهما **قوله** لشبهه به اذ يستعمل له
او لانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص **قوله** بالنباح المعتاد
فيه مسامحة اذ الهرير صوت الكلب دون نباحه على ما في الصحاح
قوله قد يكون ضرا قليلا بالنسبة الى اهله اما بالنسبة الى
فشر وفيه نظر لانه يهر اذا رأى الجيب للبشاشة لانه يراه غير
اجنبي ونباحه اذا رأى العدو لاضطرابه حيث يراه اجنبيا **قوله**
فتقدر وصف وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم والاول انسب
لحال هذا العالم والذي يعلم المعاني فلا تغفل فالمثال انما يكون
للتخصيص بما يخصص الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد واما
اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للتخصيص بالصفة **قوله** وهذا

تقليل

مثل فتصحيح للابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب
واما باعتبار المعنى التمثيل فالتركيب مفيد من غير حاجة الى
تخصيص المبتداء قوله على ان ما ذكر نعت موصوف يصح استقراره
في الدار او رد عليه ان قائم رجل كزيد وامكن ان يعتذر بانه
سر نحوي لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول
لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة
لما اشاره الى الحكم بان النكرة يجب ان تتخصص حتى تقع مبتداء فيجب
يكون قوله وقال بعض المحققين منهم الخ عبد الله واما اشاره
الى ما ذكر في تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما في
من المناقشات التي ذكرها الفاضل الهندي والايات التي
نظمها في هذا المقام فارجع اليه ان كان لك المرام قوله وقال
بعض المحققين منهم يقال لا تنافي بين كلام النحاة وما ذكره
بعض المحققين الا انهم لما راوا ان المبتدى لا يتقوى قوته
بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة
قل ما تتخلف عنه الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على النكرة
قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد عليه
انه فلا يصح حصر الخبر في المفرد فيما هو اسم او فعل واسم قوله
اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يكون جملة ايضا حصر المبتدا
من الجمل التي لها محل من الاعراب وحصرها في سبع الجزولي

لا نفي

والمفعول

والمفعول والمضاف اليه وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء او
اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجملة
التي لا محل لها من الاعراب التي حصرت في سبع المستانفة و
تسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي صدرها مبتداء والمعترضة والتفسيرية
نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة
الاستفهام مفسرة للنجوى والمجاب بها القسم والواقعة جوابا لشرط
غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم تقترن
بالفاء ولا باذا المفاجاة والواقعة صلة اسم او حرف
والتابع لما لا محل لها في الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجمل
حتى تفصل لك الممارسة تفصيلا معينا قوله ولم يذكر
الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية
والا فالظرفية حملية لانتقال اسناد الفعل الى الظرف وهذا
استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك ان تقول لم يذكرها
لانها سبقت غير مرة بل متصلا بهذا المسئلة قوله فلا بد
في الجملة وكذا في المشتق والماؤل به وقال الكسائي لا بد في الخبر
مطلقا من ضمير عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا
حتى قالوا معنى كان زيد اخاك كان زيدا اخاك هو ولا فرق
بين خبر كان وخبر المبتدا ورد واجيب بان في خبر كان المقارنة بالزمان
فهو بمنزلة الفعل وقوله فلا بد من عائد الظاهر فيه و لا بد لانه

شبه مضاف لتعلق من عائد به كما هو الظا الا انه عمل ببعض
اللغات في شبه المضاف وجعل من عائد ضرا بعيد من رعاية المعنى
كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر
موضع المضمر الا ان الظاهر صلح لوضعه موضع المضمر باعتبار
لام العهد فلا معنى لجعله قسيما له **قوله** ووضع المظهر موضع
المضمر جائز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جائز في جملتين
مطلقا هذا في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط
بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا **قوله** وكون الخبر تفسير اللمبتدأ
الاول عين المبتدأ ليشتمل قولنا الشان زيد قائم وقولي عمرو عبد
قوله وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا واما غير الضمير فيكون
خبر عين المبتدأ لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر
لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف لعدم
لانساق الذهن الا الى المضمر **قوله** لقيام قرينة دل كلامه
على ان الحذف سائغ كلما قام قرينة وليس كذلك بل خص ذلك
بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدأ اسما جزءا
من مبتدئها واتفق غيرها ففي الرفع لا يجوز الحذف وفي المنصوب
والمجرور سماعي **قوله** نحو البر والكر كتب في حاشية الكر دوازده
شتر وار هندي انتهى وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق
ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن وقوله اي الكر

والجار

ان الكر ... ه

فيكون ... ٤

ه

المحذوف ه ضمير

89

والجار والمجرور هنا حال من مستمين فيلزم تقدم الحال على العامل
المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا او ان قبل ذلك جاز في الحال
الظرف وقوله السمن منوان منه منه في هذا المثال صفة منوان
قوله وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان
الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم فيطلقونه
على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقونه على ما يعم الجميع فالشارح
جرى على التسامح الاخير تعميما للفائدة وظرف الزمان
لا يكون خبرا عن عين لا يكون متحدا فلا يقال زيد يوم الجمعة
بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام
حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان
لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان
ثم اعترض على نفسه بان قولنا الرمان الخريف مفيد لمن لا يعرف ان
الرمان يحدث في الخريف ولا يخفى ان الرمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة
فالاعتراض عليه بما نقل لا على ما قالوا تأمل قوله فالاكثر من النحاة
وهم البصريون لو كان التقدير بجملة من البصريين لكان المناسب ان يقول
وما وقع ظرفا فمقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر ان التأويل
بالجملة لا يختص قطعا منهما بل يعم الاكثر وفيه على انه اشارة الى تقدير
الى البعض كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مصاحبا للمبتدأ اي حكم
الاكثر انه مقدر بجملة لكان اظهر قوله اي مأول بجملة لان التقدير بالتأويل

يتسامحون

صح

لان التقدير يلزمه التأويل والصرف عن الظاهر ليصح تعديته
بالباء والحكم بجعل ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل مذكور
وهذه الجملة من مطارح الانظار ذكروا فيه ما يجب ان تغمض عنه عيون
الابصار وهما لا يبعد ان نتقل ان التقدير بمعنى الالحاق
يقال قدرت هذا بذاك اي الحقته به اي الظرف ملحق بالجملة ومحمول
في حملها وهما يلقي اليك ان التقدير بمعنى التعيين يقال الفروض
المقدرة في كتاب الله تعالى اي المعينة فالمعنى ان الجار والظرف
عيّن بجملة عند الاكثر وبمفرد عند الاقل قوله بتقدير الفعل وذلك
الفعل العام كالحصول والكون الا نادرا صرح جمهور النحاة
الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وخص بعض المتأخرين انه قد يكون
من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام ولا يخفى
ان ما رآه مستغنى عنه فان الاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام قوله
بخلاف ما اذا قدر اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه
او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل
لانه من قبيل حاصل ابوه وما حاصل ابوه وهما جملتان قوله ان
الظرف لا بد له من متعلق قيل اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث
لان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد
ولا حاجة الى امر آخر هذا فلك الظرف يكون ظرفا لامر من امور
زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره

ومحمول م

تتم

لتيسير البيان قوله والاصل في الخبر الافراد قيل ليتوافق الركنان قوله
لانه اسرع قبولا للربط قوله اي على معنى وجب له صدر الكلام
وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمني والترجي الى غير ذلك
قوله وذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره لئلا
ينتقض بما يحكي سيبويه فمن قال بل غير سيبويه فقد غفل قوله
لكونه معرفة وكونه نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة
ومنع سيبويه الامتناع في المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وابن الحاجب
منع كونه نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال
فان معناه اهذا ابوك ام ذلك ولم يقل فان معناه اي رجل ابوك
لكن في قوله هذا انه مذهب سيبويه خفاء فاعرفه ومما اجاز سيبويه
في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل في جملة وقعت
صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله او كانا متساويين
لو اكتفى به عن قوله او كانا معرفتين لكفى الا انه صرح على الحمل
على التساوي في مرتبة التعريف فالمراد التساوي في صحة الوقوع
مبتدأ قوله او كان الخبر فعلا له اي صورة فخرج نحو قوله
قام ابوه في زيد قام ابوه لتفصيله صورة ضرب الزيدان فاما الان
الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيدا قائم ابوه ليس الخبر فيه فعلا
صورة فلا حاجة لاخراجه الى قيد له فمعنى قوله او كان الخبر فعلا له
او كان الخبر مشتملا على فعل له قوله اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه

الصور ليس الخبر مفيدا بقوله في هذه الصور والا لكان القيد لغوا
لاغناء الشرط عنه فينبغي ان يحمل على انه اشارة الى ان الخبر اخو الشرط
تعدده قوله او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا
قيل وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب
على عدم الوجوب لكان اخف قوله كالاستفهام قبل الخبر من موجبات
التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قام زيد مما يجب فيه تقديم الخبر
لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم
لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة
وفي زيد لا قائم لا يغير حرف النفي معنى الجملة فاعرفه قوله لتصدره
في جملة وجملة ما يغيره قوله او كان الخبر يتقدمه احترز عن
كون الخبر بتأخره مصححا لكونه مبتدا نحو زيد قام فان زيدا انما صح
كونه مبتدا لتأخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا قوله
اي المتعلق بالخبر الذي لم يقل للخبر او لجزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق
بالجزء ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والاحسن الاوضح ان
يقول اي المتعلق بالخبر الذي امتنع تقدمه عليه وانما اراد بالتعلق
مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق بالخبر تعلق
العامل بالمعمول ضميرا في المبتدا نحو الله عبده متوكل عليه لا يجب تقديم
الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل
مثل قرين كل رجل ضيعته والفصل للمتقدم قوله او كان

لا يتضمن

الخبر عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول
بالمفرد مبتدأ لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن
المبتدأ اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد
انه خبر عما تركب من ان ولم يتعرض للاصلاح لظهوره بعد التنبيه على
المسامحة ومن قال اصلح كلام المص اصلح اللكشافه ونحن نقول
كلام المص على ظاهره اذ قولنا عندي خبر في التحقيق عن معنى ان
لان عندي انك قائم في تأويل عندي تحقيق قيامك والتحقيق معنى
حرف التحقيق الذي هو ان قيل ان هذا اذا لم يكن ان بعد
اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا لم يكن ان فيما
تعين موقعا للمبتدأ نحو اما انك خارج فخرجت فاذا ان السبع
حاضر والتخصيص بما بعد اما من ضيق العطن **قوله** اي تقديم الخبر
على المبتدأ في جميع هذه الصور فان قلت ان كان المعنى على ما ذكره
لكان الشرط مأخوذا في الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد تذكير
ما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل واحد من هذه الصور فالا واجب
في كل من هذه الصور **قوله** وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه
قيده به تصحيحا لتقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد
قائم وعمرو قاعد ولم يقيده بوحدة الكلام ليكون المعنى وقد
يتعدد الخبر في كلام واحد لانه ايضا كثير كما في زيد ابوه قائم
فانه تعدد الخبر في الكلام الواحد وخبر فالقد للتقليل او للتحقيق

ولولا انك خارج

ردد اللفظ بين المعنى الحقيقي والمجازي من غير صارف حقيقة

قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الحلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه يكذبه وجوب هذا ان حلوا ان حامضا ان قلت اعتبر في كل منهما ضمير استحق المجموع كما جرى على كل منهما اعراب استحق المجموع قوله وفي هذا الصورة ترك العطف اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدا نحو هما عالم وجاهل فانه ح العطف واجب لانه يجمع المتعدد ولو في هذه الصورة بالعطف ثم جعل خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير للمبتدا فهما عالم وجاهل في تقديرهما رجل عالم ورجل جاهل ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا هو الملائم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل قوله وهو سببية الاول للثاني او الحكم به هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة الى التكلف في ادراج ما يكون من نعمة فمن الله في القاعدة قوله فلا يرد عليه اي على هذا الاصل هذا المثال اي خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولم يدفع بالحكم بشذوذه لكثرته وتوجيه الورود على ما قالوا ان كون النعمة معهم ليس سببا لكونه من الله ولو قيل بتعليل افعاله تعالى بالغرض

فوفوع ح

قوله

لكان سبيلا الى ظهور تضمنه معنى الشرط فتوقف الزمخشري في
هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل العقال على قاعدة الاخفش ان
في خبر المبتدا الشرط لكن قصد التسبيه لازم للشرط اذ لا فائدة
له سواها بخلاف المبتدا فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة
بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه
في الجزاء ولم يتنبه لهذا فالوجه عدم لزوم الفاء ههنا كون
المبتدا دخيلا في معنى الشرط غير عريق **قوله** الاسم الموصول بفعل
ماضيا كان باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون
الا مستقبلا في المعنى والاول هنا قليل والشرط لا يكون ظرفا
ايضا قيل لا ينحصر هذا فيما ذكره لان المبتدا الذي دخل عليه
اما والمبتدا الذي يكون احد الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط ايضا
كذلك وهذا مما يقضى منه العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة
معنى الشرط كالشرط في الفاء وليست مصححة لدخولها ولا ينتقض
بالاسم الموصول باسم الفاعل او المفعول لانه الموصول بفعل معنى
قوله او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما فالاولى بافراد الضمير **قوله**
ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم نوقش بان الفاء ههنا
زائدة اذ المبتدا المتضمن لمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم وههنا
كلمة الشرط ورد بان الشيخ الرضي صرح بان ذلك لا يجب فيه يعني
ان معنى الشرط ههنا متفق اذ كان سببه للفرار بالنسبة الى الملاقاة وقع

للحكم بناه

بانه سبب الحكم بالملاقات فا قوله كل غلام رجل يأتيني اه فيأتيني
صفة رجل فان قلت كل رجل يأتيني ايضا مثال للمضاف الى الموصوف
لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل على ما يخفى على
المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوف الموصوف لفظا والكل
المحيط لافراد الموصوف موصوف معنى قوله والشرط
والجزاء في قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية لا يكون الا خبرية فلا
ان الجزاء قد يكون امرا وفيه انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية
فانه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس يبعد ان يكون مهملا
نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه
لم يقع لتنازع الاستفهام وحرف الشرط في الصدارة وندفع
الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
ويتجه عليه ايضا ان وجه المنع في ليت ولعل لو كان كونهما مزيلين
للخبرية لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ
الابتداء اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذي تضمنه
المبتدأ فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة
فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ لضعف مقتضيه وح كان
القياس عدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تأثيره في
المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة فوله
فان قيل باب كان في التسهيل غير ان المنع من حيث التتبع والاستعمال

معنى لا ٤

يرد

سح

ل

انما يحمو

93

انما يتحقق في ليت ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في
ان المكسورة واما المنع او الاختلاف في غيرها ففي باب القياس
هذا فظهر وجه كل تخصيص وقع من المص في المتن في هذا المقام **قوله**
ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها المشعر بانه
بيان الواقع بالاتفاق بتطفل لبيان الاختلاف ولا وجه لما قال الوجه انه
دعاه الى بيانا خبر الحروف المشبهة بالفعل هنا انه سيقول وامره كامر خبر
المبتدا فلو لم يبين حاله هنا لا وقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلم
في الغلط **قوله** وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن
اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو واحتمال
كون المخصوص خبر مبتدا محذوف مما لا يعتد به بل يتعين كونه مبتدا
وما قبله خبره قلت فيكون المقطوع ح هو موقع وجوب حذف الخبر
من غير التزام غيره في موضعه فينبغي بيان وجوب حذف الخبر
وبيان المص احتمال كون المخصوص خبر المحذوف ينبئ عن الاعتداد به
بل العذر في عدم ذكرهما في هذا الموقع ان الاول في كتبهم من مطالب
بحث النعت والثاني في مطالب بحث افعال المدح والذم **قوله**
اي المبتدا المحذوف جعله مثالا للمبتدا المحذوف والظ جعله مثالا
لحذف المبتدا وعلى الاول في الكلام حذف مضاف اي كمبتدا قول
المستهل وعلى الثاني حذف مضافين اي كحذف مبتدا قول المستهل
فكانه لتقليل الحذف ترك الظ فيقع مثلا للمبتدا المحذوف في قول المستهل

المانع ص

من مبينات ص

من مبينات ص

بيان للمعنى لا للتفسير حتى لا يبطل وجه صحته **قوله** المبصر للهلال
القمر الى ثلاث ليال هلال وبعده قمر كذا قيل لكن في القاموس
الهلال غرة القمر وللليلتين او الى ثلث او الى سبع
ولليلتين من اواخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وعشر
وما سواه قمر واشار الى المراد بالمستهل لكنا لم نجد في كتب اللغة المستهل
بمعنى المبصر للهلال بل هو الصبي الرافع صوته حين يولد وفي القاموس استهل
الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض هذا
فاستعير للمبصر للهلال الرافع صوته وفي بعض **الحواشي** الاهلال ماه
نو ديدن وبانك كردن وكلاهما مستقيم فكانه اشار الى ان قول الشارح
اشارة الى استعمال اللفظ المشترك في معنييه **قوله** لان مقصود المستهل
فيه منع لاحتمال ان يكون مقصوده تبعيض شيء بالاشارة والحكم على الهلال
فالاولى ان يقال المستهل من باب حذف الخبر لان العرب حين تصرح بالمحذوف
لا تصرح الا بالمبتداء **قوله** جريا على عادة المستهل غالبا العادة ما انتفى
خلافه او ندر وقوعه غالبا للتعيين ان العادة مرعي قسم وجه العادة ان الحكم
مما ينكر لان لعتبار الرأي من بين المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم سهم
من مظان الانكار **قوله** ولئلا يتوهم نصب الهلال ووجه ان الغالب فيما
هو في اثناء الكلام الوقف عليه وقيل الاصل فيما افرد بالذكر الوقف **قوله**
فان تقديره على المذهب الصحيح واما على بعض المذاهب الغير الصحيحة فليس بما نحن فيه لان
منها ان اذ ظرف حاضر في التسع اي مكان حاضر في التسع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو

قيل الاستهلال صح

المستهلين م

المصاف

94

اذا يصرح خ م

المضاف الى المبتدا اى خرجت فوقت خروجى وجود السبع و
المذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجى السبع واقف فاذا ظرف
للخبر المحذوف والذى يدل على صحة هذا المذهب عندى ان العرب
اذا صرحت بالمحذوف تقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض
المذاهب الغير الصحيح لانه على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا
معمول فاجأت المقدر والتقدير خرجت ففاجأت وقت السبع
واقف ويحتمل ان يجعل ظرف مكان ح فى هذا التقدير ثم كلمة
الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف **قوله** فبما التزم
يقال الزمته الشيء فالتزمه اى قبل ملازمته وقوله فيما التزم اى
فى تركيب التزم يقال عليه الاظهر فى خبر لئلا يخلو الجملة عن العائد الى
كلمة ما ولا يخفى انه لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح
والعائد محذوف اى فى موضع منه فالتركيب من قبيل البر الكر
بدرهم وذلك ان تجعل ما مصدرية والمصدر حينئذ فيكون المعنى وجوبا
فى وقت التزام غيره فى موضعه **قوله** وذلك فى اربعة ابواب
لم يلتفت للمص الى حذف الخبر فى زيد فى الدار حصل او حاصل لان تقدير
الخبر لامر لفظى لا يساعده المعنى والمعنى حاكم بان الخبر فى الدار
ليس الا **قوله** الاول المبتدا الذى بعد لولا الخ وان تقول المبتدا
الكائن بعد لولا وخبره عام ليستغنى عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه
اختار ما اختار بناء على ان تعيين النحاة الضابطة الاولى

الا وى قاصر لابد من تقدير قوله اى لولا وجد زيد وزعم
بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر وكذا ابن يعيش يجب
ذكره في غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا قوله وقال
الفراء لولا هي الرافعة ولا يخفى انه لابد في القول بحذف مسند
الكلام فح ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا لعامل لفظي
دون الخبر قوله وثانيهما كل مبتدا كان مصدرا صورة
الا وكان مصدرا او ما ولابه فان المتبادر من المصدر صورة
ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم قوله منسوبا الى الفاعل
يدخل فيه نحو ضربت زيد عمرو اقايما وقد اشترط الرضي الاضافة
الى احدهما او كليهما نحو تضاربنا قايمين قوله وبعده
حال وجب في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية
قوله واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير
قايما قال الشيخ الرضي يجوز في هذا القسم رفع الحال على
الخبرية بان تقول اخطب ما يكون الامير قايم لان اول الكلام
كان مجازا والمجاز يونس المجاز فيجعل اخره مجازا فان قلت
فلا يكون التركيب من مواضع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة
قلت اذا رفع قايم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء الحال
ولا يخفى ان ما ذكره في جواز رفع الحال في هذا القسم مقيدا بما اذا كان
اول مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد

الباب

الباب وجواز الشيخ وغيره جعل المصدر في اخطب ما يكون
الامير جنبا اي اخطب اوقات كونه قائما فالمراد بافعل التفضيل
المضاف الى المصدر في المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة **قوله**
ضربي زيد حاصل اذا كان قائما تقديره اذا كان ليحصل للحال
عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه كما
ستعرف ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان ذي الحال هو غير
المصدر وفاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصلا عاملا
اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا
عرف ان من جواز الاختلاف له ان يخالف في تقدير اذا كان
ويكتفي بتقدير حاصل **قوله** فحذف متعلقات الظروف اي الاولى
متعلق الظرف **قوله** ثم حذف اذ الكائن مع شرط العامل في الحال
اذ اهذه ظرفية حالية عن معنى الشرط كما لا يخفى **قوله** وفيه
تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير
هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف هكذا كتب في
الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة المضاف هو اليها
وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان يحصى في غير
هذا المقام مع الفاء الفصيحة ووجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا
ابدا من جعل المنصوب بعد المصدر الا حالا لبظهر وجه لزوم نكارته ولزوم

الواو ولان الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول
بمعنى اخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يعهد التعبير عنهما بالملابسة
قوله ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال لو قال بحذف
العامل وذي الحال مرة واحدة كما في راشدا مهديا لكان انسب واحرى
من التكلف قوله تفيد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال تعال
وجه وجهه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصص يعم جميع
ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا
المصدر مضافا لو جوز اضافته الى المعرفة حتى يتعرف اي
ضربي زيدا ضربته زيد قائما ولا عيب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف
المصدر مع بقاء معموله لانه كحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله
وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه قوله
لكونه بمعنى الفعل يؤيده عدم صحة توكيده المعنوي وتوصيفه يقال وجه
استفادة الحصر في غير تقدير الخبر ظاهر قوله وثالثها كل مبتدا
اشتمل خبره على معنى المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف خبرها غالبا
وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل من
الواو الى مدخوله وهو تكلف قوله وذلك مثل كل رجل وضيعته
كتب في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هو الارض والنخل
والمتاع وهنا كناية عن مصحفها اعني الضيعة انتهى وكانهم
شبهوا ضيعة الرجل بالارض المغلة التي لا تخلو في حمل

قوله ٣

هذا الرك

96

هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود
الى كل ولا الى رجل فدفعه انه كما ان كل رجل نايب عن اسماء كثيرة ضميره
نايب عن ضماير كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل ما في كل رجل فكانه قيل
زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا قوله اى كل رجل مقرون
مع ضيعته لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونان ليكون محل النايب عن الخبر
متاخرا عنه فيصح الحكم بنيابته قوله واقيم المعطوف في موضعه
لان المعطوف على المبتداء وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان
ينوب عن الخبر ويشغل مكانه وقد استشكل عليه اذا قال هو معطوف على ضمير هو
فاعل الخبر اى كل رجل مقرون هو وضيعته فحذف المؤكد مع المؤكد
هو جايز ومعنى كلامهم كل مبتداء عطف عليه بالواو بمعنى مع انه عطف عليه
صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه لما ذكرنا قوله يكون
مقسما به يعني متعينا لذلك مشتهرا فيه بحيث يتبادر من سماعه انه
ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذي هو قسمي قوله
والعمر والعمر بمعنى واحد ولا تستعمل مع اللام الا في القاموس العمر
بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه لعمري قوله
اى من المرفوعات خبران واخواتها نبه على ان ذكر خبران ليس لانه
من خبر المبتداء بل لانه من المرفوعات فلم يرد ان خبران مبتداء حذف
خبره وقوله هو المسند جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه
والاخوات بمعنى الاشباه وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال لغوي

مطلب خبر ان

قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المص خبران
ولم يقل ومنها خبران قصدا الى البناء على وجه يحتمل المذهب الاصح
ومذهب الكوفي وهكذا في باقي الاقسام قوله احد هذه الحروف
زاد لفظ الاحد لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد
من مثل هذا التصرف في المحدود اي خبر واحد من ان واخواتها
والاوضح الاخصر الانفع ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل
هو المسند بعد دخوله قوله عليهما اي على المسند وشيء آخر ولا يخفى
عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على
المسند وشيء آخر وان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه
فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر قوله والمراد بدخول هذه
الحروف كانه معنى عرفي للدخول والمتبادر في عرف الفن الدخول
لايراث اثر لفظي لان نظر الفن فيه فالتعميم خلاف الظاهر مع ذلك
مضر لانه يدخل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة
عن العمل فانها وردت على المسند والمسند اليه لايراث اثر معنوي هو
التاكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر المبتدا لا خبر ان الا ان يتكلف
ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا او محلا وبقوله معنى ما يشملهما
قوله فان يقوم هيهنا من حيث اسناده بقوم ليس مما يدخل عليه
ان بهذا المعنى فلا وجه للتقييد بالحيثية قوله فلا يحتاج
الى ان يجاب عنه يعني ان الجواب السابق يغني عن هذا الجواب الذي

٨

97

احتاج فيه الى تكلف بعيد لان المبتاد رمن التسمية المسند المطلق لا المسند الى اسما هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى مبتادر امن اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه **قوله** ويلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء في هجنته فاللايق ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم الاستدراك يلزم خروج قايم في ان زيدا قايم ابوه فان الخبر قايم وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف معرفة خبر ان على اسمه المنتظر انتظارا طويلا **قوله** فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل لان خبر الجملة مبتن بقوله وامره كامر خبر المبتدا كما ان خبر الجملة للمبتدا بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد **قوله** مثل زيد قايم في ان زيدا قايم نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها فالمراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف **قوله** والمراد ان امره كامره لا خفاء ان المراد من عبارة المص توضيح خبر ان بحيث يعرف ان اي خبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره الشارح تكلف على انه بعد ما فسر قوله امره كامر خبر المبتدا بان امره كامره في اقسامه ومن اقسامه الخبر المبتدا المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبر ان ايضا كذلك والفساد انما طرء

من فوت بعض الاستثناءات وينبغي ان يقول الاتي نسخة اسبقهما ما

وفي وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيد

اضربه ومما لم يذكره عدم صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه معنى

الشرط لكنه لم يلتفت لسبق ذكره **قوله** ان من اباك اي اداعلى مذهب غير

سيبويه من ان من فيمن ابوك خبر وهو لا يرد على المص مع اختياره مذهب سيبويه

قوله الا في تقديمه اي في تقديم خبر ان فان حكم تقديمه الامتناع وحكم

تقديم خبر المبتدا الجواز او الوجوب وبهذا تبين فساد ما قيل خبر ان مثل الا في

التقديم لان التقديم قد يشترك لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه ان يكون يجب

مشتركا **قوله** الا اذا كان ظرفا فانه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدا في التقديم

اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان خبر الظرف لان يتضمن ما له صدر الكلام فلا يجب

تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقال له صدر الكلام

في غير باب ان **قوله** وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان ان يصح

وقوع النكرة مبتدا صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فلعل حكم الاجواز

التقديم فقول المص الا اذا كان ظرفا قاصر **قوله** خبر لا الكائنة لنفي الجنس

قدر المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي

والمشهور في امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة

فانه لا يجوز عند البصري فالتقدير خبر لا كائنة لنفي الجنس على جعل كائنة حالا

من الكلمة لا نعتا وبدلها بالمفعول لمعنى الفعل المستفاد من اضافة خبر اليها اي

ثبت للكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها اي

مطلب خبر لا لنفي الجنس

لاولى

لا او الا البناء **قوله** اى لنفى صفة اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام
عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفى
نفس الرجل لا لنفى صفة والوجود وان كان صفة لكن اذا النفى عن
الشئ يقال نفى الشئ ولا يقال نفى صفة الشئ اذ نفى الشئ ليس الا
نفى وجوده فنفى الصفة هنا بمعنى نفى غير الوجود فلا كما يكون لنفى
صفة الجنس يكون لنفى الجنس فلو حمل قولهم لا لنفى الجنس على معنى نفى صفة
الجنس لم يتم التسمية فيما هو لنفى مجرد الوجود ولو حمل على نفى الجنس لم يتم
فيما هو لنفى صفة الجنس فلا بد من التسمية لملاحظة حال بعض الافراد
وح يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه **قوله**
والمراد بدخولها ما عرفت فى جزان من الدخول الاثرات لفظا او معنى
فى قوله فلا يرد نظر كما عرفت لظهور اثرات اثر معنوى فى نصب
قوله وجعل فى الدار صفة قال المص المثال الحسن ما يكون واضحا
غير محتمل لانه للايضاح فحقه ان يستغنى عن الايضاح وكما ان الدار فى
فى لا رجل فى الدار يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ذلك فى لا غلام رجل
فلذلك عدل عن جزئى المثال **قوله** لا يجوز ارتفاع صفته
هكذا قال المص واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة قوله وان رح
لدفعه قوى على ما هو الظاهر يعنى ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف
الظاهر فالاحتمال الظاهر فى لا غلام رجل ظريف الجزئية دون الوصفية
وهذا يكفى لوضوح المثال وحسنه **قوله** لا يتقيد بالظرف يعنى

من غير سماجة ويزيد بنحوه اى او فيقظه لان الظرافة ولو لم
يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فالاولى ان لا يجاوز عن المثال
ويقال لا يحسن تقييد الظرافة بغير الدار لانها لا تقبل هذا التقييد ولا يخفى
ان نفى جمع غلام الرجل بين هاتين الصفتين غير مقبول والمقصود في مثله
نفى الحصول في الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة قوله ولا يكون
مثالا للنوعي خبرا ولا يكون مثالا للخبر المتعدد فانه احوج الى الايضاح
فلو ترك بيان نوع الخبر لكان اشمل قوله ويحذف خبرا هذا
حذفا كثيرا فذر موصوف كذا مصدر الفعل والمشهور في مثله تقدير
الزمان وهو الملائم لقوله بنو تميم لا يثبتونه اصلا قوله لدلالة النفي
عليه يقال لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن قرينة خصوص ينصرف الى
العام وقيل لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود
الشامل للوجود في نفسه وللوجود لغيره فلا يدل على الوجود في نفسه وهو ليس بشيء
لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه كما ان المتبادر من الوجود
الوجود في نفسه فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه قوله اي
لا اله موجود الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد كلمة تامة مستغنية
عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة وحصل ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل
لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو الاله وهذا انما يتيسر في تعقل
الاذكياء ونبحث عن كلامه هذا وانا اوضح لك بكلام وجيز وهو
انه لو تبدل لا والا بكلمة انما وقيل انما الله اله لكان كلاما تاما من غير تقدير

الله

وانا هو

وانما هو النفي وكلمة الآن فعلم ان قول النحاة بالتقدير لداع لفظي هو
ان لا يبطل جر او لا يحتاج اليه المعنى **قوله** انتفى الاهل والمال فلا يحتاج
الى تقدير خبر تنبيه المص بان لا ح يكون اسم فعل و اسم الفعل لا يكون على
هذه الصيغة ورد الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون بنا لا تنفي
كناية بامنا ادعوا ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها
قوله وعلى التقديرين يحملون ما نرى صرا في مثل لا رجل قائم على
الصفة اذا ثبت في لغة بني تميم لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون
لانكار النحاة اثبات الخبر في كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم يجعل قائم
خبرا لان هذا البحث ليس وظيفة النحو والانكار انما ينافي لو التزموا في مثل
لا غلام رجل قائم نصب قائم ولهذا قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل
والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت فعند بني تميم
يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا فنقول معنى كلام المتن قد يحذف كثيرا
انه يحذف كثيرا لقيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور
انه لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به هذا كما في قوله ويجوز
حذف حرف النداء وقوله وقد يحذف المنادى وقوله وقد يحذف فاما يعني
الفعل والفاعل وجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدا رعاية مطابقة
لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء **ح** معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه انهم
لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال اورد بما عند بني تميم لكان احصر **قوله**
وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما يمنعك عن القول **قوله** اي عمل ليس هذا

ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل
اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت صح

مفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا لا نقول المستفاد من الاضافة
عملها الا عمل ليس قلت نحكم بالشذوذ على عملها لا على عملها عمل ليس حتى
يتوهم كثرة عمل اخر وانما قال الشارح اي عمل ليس تعيينا لما هو الواقع
ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا تجويزه رجوع الضمير الى
التشبيه لان التشبيه واقع من غير الشذوذ وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه
لانه لا شذوذ في نفيه دخوله على المبتدا والخبر **قوله** شاذ قليل
حمله على الشذوذ في الاستعمال وللشذوذ بمعنى الخروج عن القياس
احتمال **قوله** فيقتصر على مورد السماع وهو النكرة ومن قال
وهو الشعر فبيانه مخل **قوله** من صد كنت في الكتيبة الصدود
الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن
نيران الحرب فلا زوال لي عنها **قوله** ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس رد
على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع
بعد لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها بقي احتمال ان
من قبيل اللاشيئ فجعل الشاعر نفي عدم المفارقة كما يجعل الرجل عين
العدل في رجل عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملا لجواز ان يكون متعلق
الظرف مرفوعا فلا استشهاد في البيت على عمل لا **قوله** اعلم ان المراد بالمسند
هذا التعرض مبني على الغفلة عما ذكره في تعريف الفاعل **قوله** علامة
كون الاسم مفعولا اي من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد
تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بمسلمات ومسلمين ومسلمين

لايرام

طلب
بيان
المنصوبات

بلى

بل مررت بزيد قوله وهي اي علامة كون الاسم مفعولا مع قيد الحيثية
فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية **قوله** لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على اسم
وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل ويتعلق به تعلقا
مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله
التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل
مفعولا اصطلاحيا قوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لانتقاضه بضربته
تأديبا وكرهت كراهتي وفعل الضرب والتأديب ولبثت يداي ضربه
فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال اطلاق
المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها و
ينقدح عن هذا وجه اخر لوصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه
فاحفظه **فان قلت** صح اطلاق المفعول على الضرب مثلا
باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب و
بهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق **قلت** المفعول
في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك
حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع واما ان القول بتعلق الفعل
بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح **فان قلت** اذا صح اطلاق
المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم
صحة اطلاق المقيد **قلت** المفعول به تقييد في اللفظ وتعبير في التحقيق

لا يصح ؟

فان المفعول فيه ضمير تقيد به الصيغة والمفعول به خال عنه متقيد ا
بما يسند اليه فقيد به مغير لمعنى المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق
المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد قوله فلا يرد عليه
مثل مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعله بمعنى انه
قام بفاعل معنى الفعل المذكور اي بما قام به معنى الفعل المذكور
فلا حاجة مع هذا التفسير الى حمل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او
ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا كما ظن البعض لبعض الظن قوله
وانما زيد لفظ الاسم ما ذكره في وجه زيادة الاسم واضح لا مرية
فيه انما الشأن في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه
دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل ان زيادة لاخراج ضرب
الثاني في ضربت ضرب زيد فان ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور ويتجه
عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب الثاني ليس بفعل الفاعل لانهم
لا يجرون صفات المعاني التضمينية على الالفاظ وانما يجرون صفات
المعاني المطابقية وثانيهما ما نقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضارب
فالوجه ان يقال زيادة الاسم هنا وتركه في اخواته تفنن
في البيان والشارح حمل الاسم محذوفا في تعريف اخواته اكتفاء
بذكره في تعريفه قوله او اسما عطف على قوله مذكورا اولا يعني
ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل
وشبهه كما هو الشائع قوله وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها

حكما

لا حقيقة

لا حقيقة ولا حكماً نحو الضرب واقع على زيد وكذا خرج نحو ويل لك
والنواع الضرب نعت او الف ضرب قعت لكن لم يخرج بعد ضرب
شديد في قولك ضربت ضرب شديد وضربت انواع او الف وتحقيق الكلام
هنا ان معنى اسم ما فعله فاعل فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله
فاعل فعل مذكور بحسب التركيب مثلا ضربا في ضربت ضربا يدل على ان
الضرب فعله المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر و
لا حاجة لاخراجها الى قيد فعل مذكور انما هو لاخراج مثل اضارب
زيد وضربت زيد شديد ولا الى قوله بمعناه لاخراج تأديبا في ضربت
تأديبا وانما هو لاخراج اقائل وضارب زيد على سبيل التنازع
فان ضاربا اسم ما فعله فاعل القاتل بحسب الدلالة التركيب لكن ليس بمعناه
فتامل وبهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتي فان كراهتي
لا يدل بحسب التركيب انه فعله فاعل قوله صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا
بمذكور قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء
غفل الشارح عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه
قد يكون معنى الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه
اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا والمراد باشتمال الفعل على
معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد
لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضربت يشتمل على ما صدق عليه الانواع
لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم نحو تأديبا انما يتم

لوكان التأديب غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك

بالتحقيق الذي سمعت قوله للتأكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على

ما فهم من الفعل اي لتأكيد الحاصل باعتبار معناه اذا كان مصدرا وبعضه

اذا كان غيره نحو ضربت ضربا ونظيره نفخة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون

مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي مطلقا للتأكيد قوله والنوع ان دل على

بعض الانواع يريد الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة على جميع

انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله والعدد

ان دل على عدده اي عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى للنوع

عن المثنى للفرد الشخصي قوله لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة

على التعدد والا كان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل قوله

وقد يكون اي المفعول المطلق بغير لفظه ومناط فايدة هذا الحكم

كلمة قد المفيد للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا يشترط ان يكون

بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل او هو عطف على الشيء ولا يجمع

اي الاول قد يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم ان كونه للتأكيد

يوجب ان يكون بلفظه لان التأكيد المعنوي بالفاظ محفوظة واللفظي

لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال اراد التصريح بانه تابع سيبويه

قوله نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة

لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر

في شروح المصابيح النبوية ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب

ايضا

102

ايضا قوله وسيبويه يقدر له عاملا اي فيما عدا مثل ضربته ابوا اي
والظ مع سيبويه في مثل انبت الله نباتا دون مثل قعدت جلوسا قوله
خير مقدم هو من قبيل انواعا من الضرب وخير اسم تفضيل مخفف
اخير ولا يتغير في التثنية والجمع والتأنيث وفي القاموس يقال
فلان خير الرجال وفلانة خير النساء قوله والجدع قطع الانف
والاذن الخ في الرضي كلمة او بدل كل واو وهو الموافق للغة
وهو دعاء عليه بالذل وقبح الحال قوله وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياسي
ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال
العاملة بل معنى وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال
العاملة ولا قاعدة له يعرف بها قوله فاجاب بعضهم الصواب
انه لا جواب للاعتراض لان كل مصدر اذا اضيف الى الفاعل والمفعول
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب
حذف ناصبها سواء كان هذه المصادر او غيرها فحذف عاملها قياسي او
ليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاوفق لعبارة المص هو الجواب الاول
قوله مثبتا اريد اثباته لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد
اثباته قوله بعد نفي داخل الظ انه قدر لنفي صفة لان الصفة الواحدة
لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفي فالمقدر صفة معنى
نفي وما ذكره الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف

والنفي اذ صفة لقوله نفي او معنى نفى بنا وبله بواحد من نفى
او معنى نفى والصفة فى الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد
نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه
الى النفى المقيد لكان اوضح فافهم قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه
اى داخل طالب على اسم واحد للخبر ولا يكون ذلك المقصد خبرا عنه
لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى
ليشمل نحو ما كان زيد الا اسيرا بمعنى الا يسير سيرا فان النفى وان لم يدخل
على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه لنفى السير عن زيد كما فى ما زيد الا سيرا
وخرج بقولنا لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير بالرفع
وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا بلا تأويل او مبالغة وفيه نظر
لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الا سير مع انه ليس محذوف الفعل قوله
لانه لو كان خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا
مطلقا لانه مرفوع ويرد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام
الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوى والمفعول
المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى ان يمثل بما حالك الا سيرا
سيرا فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما حالك الا ان يسير سيرا
شديدا قوله او وقع مكررا لو قال او مكررا بالعطف على
على مثبتا لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه على فاعل
خبرا قوله اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه لا يخفى

103

انه لا يبقى العبارة بتقدير هذا او كان حمل المص صحيح ووقع راجعا
الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا
لكنه بعيد ايضا والاخصر الاوضح هو ان يقال ما وقع مثبتا بالا
او معناها او مكررا بعد مبتدا لا يكون خبرا عنه وقوله
واما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه فيه انه يقتضي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما
في الوقوع مضمون جملة قوله تنبيها على ان الاسم الواقع موقع خبر
او على انه يكون للتأكيد والنوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه
لانه يوهم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامل بعد الا
كما في المثال الاول اذ لا يصح استثناء السير المطلق عن السير
المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير
العامل قبل الا اي ما انت تسير الا سير البريد قوله ومنها ما
وقع تفصيلا قيل الاولوية على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل
الى اثاره وفيه نظر اذ لو كان الانتقال منه الى اثاره لم يحتج الى
ذكرها مع ان الحاجة بتسبيل الاولوية في حذف عامل المفعول المطلق
لعينه لانه يتعين ان يكون بمعناه قوله والمراد بمضمون الجملة بمصدرها
في المصادر الى الفاعل اي فيما كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل
او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية وح
نقول او المصدر المعتد بها اي فيما اذا كان مناط الفائدة حال

(margin note:) السير بعير [illegible] البريد وهو سير [illegible] الزنب / نقيض اسير [illegible] قطع / [illegible]

نحو اعجبني مع زيد مسرورا فاما ان ينفعه او ينفعك فان مضمون الجملة

هنا صحبة زيد في وقت السرور لا اثر اثره فاحفظ فانه من المواهب

الدقيقة الجليلة **قوله** وباثره عرضه وغرض الشئ اثره فاعلم ولو سلطنة

سمي اثر الروح نقول الظاهر ان يجعل مثل فشدوا الوثاق فاما

منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغني عن تقدير العامل وانما اقتصر

الشارح على بيان مفهوم القيود واعرض عن بيان احترازاته

المنبه لغيره لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد بحوله

سفر يصح صحة او تغنيم اغتناما لانه مضمون المفرد كلام لا محصل له

لان صحة اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا

ما قيل ان متعددة بيان للواقع لان التفصيل لا يتعدد الاجمال

ممنوع ممنوع وكذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقدم التفصيل

لا وثوق له فلعدم تشخيص فايدة المتعددة لم يتعرض له **قوله**

وتفصيل الاثر بيان انواع المحتمل هكذا فسره الرضي ايضا وهو

تقتضي ان لا يجب الحذف في مثل فشدوا الوثاق فكلما منا بعد

واما فداء او ففداء او ثم فداء ولو لم يذكر المحتمل لتناوله **قوله**

ومنها ما وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر ورد عليه مثل مررت بزيد

فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المطلق هنا المشبه به شئ بشئ

لا المشبه بشئ فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه شئ والمفعول

المطلق الحقيقي في مثله لا محالة مشبه او بمعنى للتشبيه الذي فعل المتكلم وصفته

اى

اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما في المثال
المذكور في المتن او اداة تشبيه كما في مثال ذكرنا او مشبها كما في له
صوت صوتا مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب
حذف الموصول في مثله ولا بد من تصحيح النقل قوله لزيد صوت صوت
حسن يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لما من القيود
والاوجه ان يقال القيود المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه في
مثل هذا التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل
بل يكفي فهم العامل من الجملة السابقة فاراد المص التصريح بوجوب حذف
العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدل او وصف
للمصدر وتنوينه مع صفته بمنزلة شيء واحد فهو نظير الحال الموطئة واجاز
الشيخ الرضي جعل صوتا تاكيدا لفظيا قوله واحترز به عن نحو
صوت زيد صوت حمار الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار بصوت
زيد قوله فاذا له صوت صوت حمار جوز نصبه على الحالية ورفعه على
انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او بتاويله بمنكر هذا انه
اذا كان منكرا اما اذا اعرف فرفعه لا يكون بالوصفية الا عند
الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يعرف بالاضافة وانما لم يجوز الجمهور
ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصلح ما وليا ان مع الفعل وعمله
هذا الذي ويل وانما لم يجز لان ان مع الفعل حرف وهو في هذا
المقام مقطوع به قوله صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر قوله

لا محتمل لها غيره الا الاوضح وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره
وفي مقابلة وقع مضمون جملة يحتمل غيره واما هذه العبارة فغيره
مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو لفظا وقوعها صفة
محتمل ثانيا لها غيره وقيل غيره منصوب مفعول للاحتمال والمحتمل
مصدر وهذا اختلاف الرواية المشهورة قوله اي اعترف
اعترافا ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم الثاني جاريا فيه
وفي ما بعده قوله ويسمى هذا النوع من المفعول الخ التسمية
من متاخري النحاة في هذا القسم وقسيمه فالاولى ان يكون على صيغة
المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتاخرين قوله
وما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد
سواء كان له احتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا
قوله لانه من حيث هو منصوص الخ يعني لان معناه من حيث
هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة
فقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتاكيد تسمية باسم
معناه ونحن نقول المناسب بالفن ان المؤكد لفظ المصدر لانه
يؤكد اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه ويقول لا فالوجه
ان يقال المحتاج الى التأويل فوق تاكيد النفس لانه يؤكد جملة
كانها عينه لتعينها للدلالة على ما تعين المصدر للدلالة عليه و
اما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهي غيره و

اي لا محتمل م

نسخه م

وليحوه

ليس

٦

105

ليس فيهما ما يتنزل منزلة نفسه لانه لا يشاركه في التعين للدلالة
على ما تعين للدلالة عليه **قوله** ويحتمل ان يكون المراد انه
تأكيد لاجل غيره هذا ما اختاره المص واورد عليه فوات حسن
التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي الخ ودفعه انه بعد
ليس هنا حسن التقابل لان هذا القسم ايض تأكيد لاجل نفسه لتكرر
وتقرر ومع ذلك تأكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما هو مرعيا
لو سمي القسم الاول تأكيدا ليس لغيره **قوله** ومنها ما وقع مثنى
اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية فيه رد على من قال المراد
ما يكون مثنى للتكثير واشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير
او لغيره **قوله** مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد
ينتقض بضربت ضربتي الامير فانه مثنى مضافا الى الفاعل فلا بد
ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضربت
زيدا ضربتيه فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد
صرح بهذا القيد الرضي **قوله** وفي جعل المثال من تتمة التعريف
لافادة هذا القيد تكلف اذ الشايع تمام التعريف بدون المثال
على ان التقييد بالمثال يفيد بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير
واشتراط الاضافة الى المفعول **قوله** ويجوز ان يكون من لبت
بالمكان فان قلت بل يتعين لكلا استغناء عن حذف الزائد لانه تكلف الا
للاحتياج اليه قلت كانه احوج اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر استعمالا

في القاموس ألبّ أقام كلبّ ومنه لبيك أي أنا مقيم على طاعتك
الباباً بعد الباب او معناه قصدي واتجاهي لك من قولهم داري
تلبّ داره اي تواجهها او معناه محبتي لك من قولهم امرأة لبّة
اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم حسب لباب خالص

قوله لحذف الفعل ليفرغ المخاطب عن سماع التلبية فيقوم
بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ لسماع المأمور به
والاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم قوله وعلى هذا
القياس سعديك اي سوى جواز ان يكون غير محذوف الزوايد
فانه لم يجئ ثلاثي اسعد بمعناه قوله المفعول به قال المطرزي انما
سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به يعني ان الباء اما للتسبيب
فيتعلق بالفعل او للصلة ومتعلق بما ضمنه من التعلق وفرعي عليه
مراده زاد عليه فقال لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود
الحال قوله ولم يذكر اي الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء بظهور
ان المفعول به في اقسام الاسم او تفاديا عن اطلاق الاسم في
التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به في قلت زيدا او
قلت زيد قائم ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم
في تعريف المفعول المطلق او تعنناً فيه في تعريف المفعول المطلق على
ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به على ما هو المجاز المشهور
فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابق لانه قد يكون

مطلب
المفعول به

المفعول به

106

المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى
الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن لمعنى الاستفهام والشرط
دال على المعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام
طارية ولذا عد اسما ولم يعتد بدلالته على معنى غير مستقل وقد
صرحوا به ولو سلم فقد سلك جادة التغليب **قوله** والمراد بوقوع
الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعني ان ارباب
اللغة يقولون لكنه يتجه ذهبت بزيد فانه يقال الاذهاب وقع على زيد
ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا فوقوع الفعل
يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف
جر وحرف الجر لتغير المعنى وبعد التغير تعلق الفعل بنفسه وبهذا
تبين ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في مررت
بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل بواسطة حرف جر
في المعنى فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج
المستثنى والتميز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التميز تعلق
بما بين به وفي المستثنى بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا
ليخرج الحال والمستثنى والتميز لم يكن على بصيرة فيما بين الاحوال
على انه يشكل بالمفعول الثاني والثالث ح اذ ليس التعلق بهما
اولا ومما يضحك انه اشكل على بعض عمرو في اشترك زيد و
عمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية ونقل عما نور

ان المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يذكر ان التقييد
لا ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمروا نعم تقييد التعلق واحد
لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه تأمل قوله
والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لا حاجة الى هذا الاعتبار
للاخراج لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال
وقع الضرب والضربة قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده
الى فعل اسند وكذا الى في قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند
قوله فخرج به في مثل زيد في ضرب زيد الى ان يقال فخرج به
زيد ودخل درهما في اعطى زيد درهما واخرج زيد انما يتم
لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الاليق بالاعتبار
مالم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم بان المفعول به وفيه
يصح ان يكونا مفعولي مالم يسم فاعله لا يدل على تسميته مفعول مالم يسم
فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به
خفي عليه المانع لدقته قوله فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه
الفعل لكان احضر وله دفع اخر وهو انه لو قال الفعل
لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم في اسناد الوقوع الى
وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي لخروج شبه الفعل قوله
لحقوته الفعل به على ان ذكر الفعل هنا ليس قبل الاكتفاء
بما هو الاصل كما في نظائره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل

107

والمفعول كالفعل قوله كوقوعه في حيز ان وكون الفعل
مؤكدا بالنون لان التاكيد يوجب كون الفعل اهم فينافي
التقدم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون
التقدم للتخصيص لا للاهتمام قوله اي زيد كله اي زيد بكله
قوله تخصيصها بالذكر ليس للحصر لحمهو على ان العدد لا يفيد
الحصر فان قلت فما فايدة ذكره قلت لينضبط المذكور عند السامع
ولا ينفلت شيء لكن يتجه ان المذكور رحمه خاصيها المندوب على
طريقة المص فرعاية مذهبه يقتضي ان يحل الابواب خمسة قوله
لوجوب الحذف في باب الاغراء كتب قدس سره في الحاشية نحو
اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق
الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين قوله نحو امرا ونفسه فمعناه الحث
على الفراغ المراد او قصر البدو الذي عنه فعلى الاول الواو للعطف
وعلى الثاني للمصاحبة حينئذ ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه
وجوب الحذف فيه واعترض به الزمخشري واما ما قال العلامة
الثاني المحقق التفتازاني ان التمثيل به لانه من حيث انه قران لا يصح
فيه دعوى الاضمار فمما يجب منه لانه بهذا الاعتبار لا يعدون الحذف جائزا
واجبا قوله سهلا من البلاد لا حزنا في الحاشية السهل نقيض
الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او قلما كان
الافيار في اللغة نقيض الادبار فالتعريف بحقيقته لا يتناول

ذكره

بحث المنادى

نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه
ممن كان بينك وبينه حائل وكان خروج اكثر افراد المنادى
من تعريفه مستبعدا جدا صرف قوله اقباله عن ظاهره لكن نتجه انه
لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل
الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل
طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصلح للاقبال بالقلب واطلاق الاقبال
حكما **قوله** او حكما مثل يا سماء ويا جبال ومنه نداؤه تعالى لتنزهه
عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب له فلا بد لذلك التنزيل من امر نزل
باعتباره وجعل داعيا الى التنزيل وبيانه على علم اخر يقال في
القول بتنزيله تعالى منزلة من لم يصلح النداء ترك الادب فالاولى
ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القرآن نزل
على لسان العباد فلا باس بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى
لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد
من تعذر ادعوا مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى
للاجابة وان اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى **قوله** وفيه تحكم
يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد
جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع
قوله فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وكانه
منع المص عن ذلك انهم لم يعدوا اكلمة وا من حروف النداء **قوله**

بان يكون آلة الطلب لفظية لطلب اللفظي يتوقف على لفظية
آلته والمطلوب فانهما قد صار الطلب تقديريا فالاحتمال الثالث
من اقسام هذا الاحتمال فتامل قوله او للمنادى او للحرف
وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا دغدغة يمكن دفعها
بان النائب يحذف اذا كان له نائب كما في ضربني زيدا قائما والقرينة
هنا نائبة وينجر على جعل التفصيل للمنادى انه لا وجه لتخصيص هذا
التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدا
والخبر الى غير ذلك قوله وعند المبرد حرف النداء لسد مسد
الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل ووريثه
ما التزم في موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد
الفعل فلا محالة جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا خلاف
بينهما قوله فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الكتاب
اللهم الا في اللهم قوله فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل
والفاعل مقدر ان هذا انما تم على قول من المتمسكين محذوف
واما على ما حقق انه ليس بصوت ولا لفظ وفرق بينه وبين
المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا قوله وعند المبرد
حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم
مقام الفعل في افادة معناه حتى يستغني عن تقديره فهو انما
يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر عنده جزء الجملة قوله وعند

اى على احد جزئيهما اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه او رد عليه ان
اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم ونقض باف بمعنى اتضجر ونعقب بانه صوت
لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد ومن حروف
النداء الهمزة واورد عليه على مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى
جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادى مع انه لا تفيد باوحده
واجيب بانه قد يعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما فى الشرط والقسم
وهذا لا يتم ما لم يبين ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه
ان الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون
المنادى لانه متعلق حرف النداء والحرف لا تفيد بدون متعلقه
وعلى مذهب الى على انه استعمل الجملة هنا لطلب اقبال زيد فهى تجريد
بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى
ما هو المقصود بدون المنادى فاعرفه **قوله** ويبنى اى يجب
ان يبنى لا انه يجوز ان يبنى لانه ظاهر بحال فى المسايل لا للجواز
فالعلم الموصوف بابن مستثنى عن الحكم كما سيأتى **قوله** لفظها اى
لفظه اى لفظ كل منها لا لفظ الثلثة لتساوى المجموع بالنصب
اذ اقسام المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح
اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب فانها ثلثة
مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرده ان اقسام غير المنصوب
ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف **قوله**

فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح
صح

ولطلب

ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال وتخفض بلام
الاستغاثة وتفتح بالفها وتنصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة
وتبنى على ما ترفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع
فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار
في بيان البناء حتى تتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن
ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار فيما هو
اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع
اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به
وبخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه لاجل الالف
فقدم المستغاث لاتصال بينهما للبناء او للتعبير عما له الاصل قوله
يرفع به المنادى في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسناد يرفع
الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى
باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل ولك ان تجعل
الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى
قوله او الفعل مسندا الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه
فانه في قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كانه قيل وبنى على ما به الرفع
وبنى عليه ان تمامه بالرفع النون وكانه لهذا اختار البعض ارجاع
الضمير الى الاسم قوله اي لا يكون مضافا ولا شبيها بالمضاف
المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابله بشبيه المضاف

بالمهدد الخ فيه انه يأتي عن هذا التوجيه ان التكلم بهذا النداء في
حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى لاشتغاله بشيء يحضر
فيتعجب منه لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث
بالمهدد كي يتغير حاله وتركه ما يوجب قتله او ضربه فيبعث المهدد
ويخلصه عن اسم القتل او الضرب او يستغيث به له بان ينجي نفسه
عن القتل بتغير احواله وترك مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه
ليغيثه في التعجب المفرط الذي فوق طاقته فيتغير احواله ويدفع عنه
ما يوجب هذا التعجب **قوله** لانتفاء ما يقتضي فتحها لا يتحصر المقتضي
فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة **قوله** ولا الام
ح ظاهر كلام المص ان الجملة حالية فيخل بالمقصود لانه يفيد
الفتح بالالف بعدم اللام لا نقول لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهور
انه لا يمكن غير الفتح مع اللام لان الالف يوجب فتح ما قبلها لانا
نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابها ياء لاقتضاء
اللام الخفض **قوله** فتبين اثريهما تناف فيه بحث فانه لا تنافي بينهما
في يا لاحمد آه لان جر غير المنصرف بالفتح الا ان يعتبر اطراد
الباب ولك ان تقول ليس التنافي لاختلاف حركتي الجر والفتح بل
لان احدهما بنائية والاخرى اعرابية **قوله** وينصب ما سواهما
فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا خرج عن الحكم نحو يا يوم
لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما يضرني مما هو

مبني

اسم لشيء والموصوف بجملة او ظرف وفي باب لا الاول لان
فقط قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
لكاف الخطاب الحرفية فهو لهم المبني ما ناسب مبني الاصل معنى المناسبة
له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروض
الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب
كالضمير للمخاطب فيبنى لتلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان
فقدت في العلم لكن لم يعتبر فقدانه طردا للباب قوله
وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل اعتبره لئلا يلزم بناء المضاف
وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة
لم تقع موقع كاف الخطاب قوله ويا زيدان مما اشتهر فيما بينهم ان
العلم اذا ثني او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف مخصص
بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح والصواب يا رجلان قوله
اي لام يدخل وقت الاستغاثة يعني الاضافة لادنى ملابسة وليس من
قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر قوله وهي لام التخصيص قلت
بل لام التعليل اي اغثني لنفعك ولاجرك وفي يا لله اغثني لمقتضى
ذاتك ولكرمك قوله نحو يا زيد لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون
لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة او التعجب او التهديد قوله
واجيب عن الاعتراضين فيما قيل او بان فوهم مثل يا عبد الله
من تتمة الوعيد منبه على الغفلة قوله كان المهدد اسم فاعل لمستغيث

بالمهدد الخ فيه انه يأتي على هذا التوجيه ان التكلم بهذا النداء في
حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشيء يحضر
فيتعجب منه لانه لا يتصور الاستغاثة منه فالاوجه ان يقال يستغيث
بالمهدد كي يتغير حاله ويترك ما يوجب قتله او ضربه فيبعث المهدد
ويخلصه عن اسم القتل او الضرب او يستعيث به له بان ينجي نفسه
عن القتل بتغير احواله وترك مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه
ليغيثه في التعجب المفرط الذي فوق طاقته فيتغير احواله ويدفع عنه
ما يوجب هذا التعجب **قوله** المفرط لانتفاء ما يقتضي فتحها لانحصار المقتضي
فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة **قوله** ولا لام في
خ ظاهر كلام المص ان الجملة حالية فيخل بالمقصود لانه يفيد تقييد
الفتح بالالف بعدم اللام لا تقول لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهور
انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب فتح ما قبلها لانا
نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابها ياء لاقتضاء
اللام الخفض وفوقه فيتبين اثرهما تناف فيه بحث فانه لا تنافي بينهما
في يا لاحمداه لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد
البناء ولك ان تقول ليس التنافي لاجل حركتي الجر والفتح بل
لان احديهما بنائية والاخرى اعرابية **قوله** وتنصب ما سواهما
فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا خرج عن الحكم نحو يا يوم
لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما يضرني فانها

مبني

مبنى على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل
فيما سواهما وان اراد بنصب ما سواهما لفظا او تقديرا او محلا
فهو مشترك بين كل منادى ولا يختص ما سواهما ويمكن ان يقال اراد
ويبقى على ما كان عليه في النصب ما سواهما وبهذا عرف فايدة
قوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء والاستغناء عنه على
ان فيه انه يبقى على هذا التقدير بيان مثل يا يوم لا ينفع
مال ولا بنون مهملا في بحث المنادى **قوله** مثل يا طالعا جبلا
هذا المثال من المزالق النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير
الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى
معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف
وذكر من لا مثال له في حله ما شاء **قوله** ويا حسنا وجهه ظريفا
في الحاشية انما قيد باه بقوله ظريفا ليكون نصا على كونه نكرة
لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه
الظريف هذا لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد
المعين مشروط بان لا يكون موصوفا بجملة او ظرف نحو يا حليما
لا يجهل قدوسا فانه لا يجوز القدوس ويا نخلة من ذات
عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة **قوله** وتوابع المنادى
يريد التوابع من كل وجه اعني التابع في الصورة والحقيقة
فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة وسيجي

فی کلام الشارح نکتة عدم تقييد التابع هنا بما يخرجه فمن ذكر
هنا ما يجي في كلام الشارح فلم يتتبع كلامه أي ويتتبع قوله
المبني على ما يرفع به قيل هو المتبادر من لفظ المبني هنا لانه اهل
فيه وبني دون غيره قوله لان توابع المنادى المعرب تابعة
للفظ هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان يا عبد الله وعمرو وعمر فيه
تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير واما نباده
فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الآتي
حكمه لم يسا عن حلمه وكذا يا لزيد وعمرو بجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا
على محله قوله لان توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى
المبني يرشد الى تقييد المبني لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا و
انما خص فايدة القيد بالنظر الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف
بابن مضافا الى علم اخر نحو يا زيد ابن عمرو والعاقل فانه لا يجوز
في العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد قوله
وكانه مضاف المفرد الحقيقي ليشمل شبه المضاف فلا حاجة الى ادراجه
بعموم المفرد وانما يحتاج اليه ادارج المضاف بالاضافة اللفظية قوله
ولما لم يجر الحكم الآتي فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل
بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة سوى البدل
والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمها فيما بعد
بمنزلة الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل للتعرف التوابع اجمالا وبيته

الاصمعي

بذكر التأكيد والصفة على انه لم يتبع الاصمعي في امتناع وصف المنادى
ولم يتبع الاكثرين في جعل التأكيد اللفظي كالبدل قوله لان
التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب الظاهر ان يقول عند الاكثرين ليلائم
قوله وقد يجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافية لا ان استعمال العرب
مختلف يرشد الى ذلك قوله وكان المختار عند المص ذلك قوله
ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي واقوى منه انه لم يقل فيما بعد والبدل
والمعطوف والتأكيد الغير المذكورين حكمهما حكم المستقل لكن تصريحه
في شرح المفصل بتقييد التأكيد بالمعنوي يشعر بان ترك التقييد هنا
مبني على الغفلة او الصفة فيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف
المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العالم ورفعه في
يا زيد العالم بانه على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان
التأويل في وصف المنادى المستغاث الا ان يقال مشابهة المستغاث
بالمضمر لم تعتبر حيث لم يبن بخلاف المنادى المفرد المعرفة قوله والمعطوف
الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى
لفظ الله ولهذا لم يقل المص والمعطوف باللام مع انه احصر
واوضح قوله ترتفع على لفظه هذا من غوامض النحو لان العامل
في التابع هو العامل في المتبوع والتابع اباء اعرابه من جهة
واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله فتركناه لما هو اهله وقول الظاهر
او المقدر قاصر لانه لا يشمل الحمل على محله يا هؤلاء العاقلون

خلافية

قوله ثم

مويه

فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع **قوله** واقتصر على مثالها

او لانه اول ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء

وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه يثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له

قوله وهو سناد سيبويه وهو الذي قال اعراب الفاتحة في شانه

لم يتقدمه مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف

وهو اعلى كعبا من سيبويه **قوله** ان كان كالحسن يعني علما فقوله والا تعني

لنبين بعلم كذا حقق الشيخ الرضي مذهب المبرد لكن المص في شرحه ذهب

الى ما ذكره الشارح فكان المص لما راى ان المعقول ان اللام في بعض

الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما فقيد

العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم الجنس

وما في حكمه الاعلام وح لا بد من معرفه معرف باللام يجوز نزع

اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس

قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز

دخول اللام عليه بما ذكره فان محمدا او عليا لم يجز دخول اللام عليها

دما لا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد بلام التعريف

او جعل اللام جزء العلم وذكر في علم هو اسم جنس في الاصل حصل

بموزونه لي صيغته انه اقتضى ذلك التحسين وسمي علما فالها

وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق خويلد سمي لانه اصابه

الصاعقة واما تقديرية كالعدم تصور معه جنس كالدبران او

اسم نجم

113

تصوره وعدم ثبوته كاربواء فانه يتصور له معنى حسي
هو الرابع لكن لم يثبت بهذا اللفظ او يتصوره ويثبت لكن
لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلي كالمشترى **قوله** والمضافة
عطف على المفردة وتنصب على محل ترفع عطف امرين على معمولي عامل
واحد لان العامل في صفة المبتدأ وخبر واحد هو الابتداء
قوله حكمه اي حكم كل واحد منهما او الضمير راجع اليهما بنا وبلها
بما بقي من التوابع فعلم منه انه لو قال وما حكمه حكم المستقل لكان
احصر **قوله** والعلم الموصوف فان قلت هذا من مسائل المنادى
فكيف ذكر مع مسائل التابع قلت من مسائل التابع باعتبار
ان التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح **قوله**
المنبئ عن جواز ضمه لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الضم
او الفتح وفيه نظر لجواز ان ينبئ اختيار الفتح عن جواز ضمه
في يا زيد ابن مغيث **قوله** مجرد عن التاء او ملحق بها يعني
من غير تغير اذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو **قوله** بلا تخلل
واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر المتبادر ما هو الاعم
قوله اي اذا اريد نداؤه فانه اذا لم يجعل المعرف باللام
منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان نداؤه فكانه لا يصح ان
يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مرادا للنداء فيقتدي
الارادة لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يدخله فيقتصد عليك

ان هذا ايضا من مباحث التوابع لانه يبين انه قد يكون تابع
المنادى المبني ملتزم الرفع فلا يتجه ان موقعه ما بين احكام المنادى
قوله قيل مثلا يعني الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد انه
لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل لجواز ان يقال يا هؤلاء الكرام
ويا هذه المرأة ويا هذان العالمان الى غير ذلك ومن فطنة
فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيدين
يقال يا زيدان بحذف اللام لان النداء يغني عن جبر نقصان
تعريف العلم حين تثنيته وجمعه باللام وما اجيب عنه من ان
اللام فيه لجبر النقصان لا للتعريف فلا يدخل في الموقف باللام
اذ في الجواب ان جبر نقصان التعريف ليس الا بالتعريف على ان
المعرف باللام عند هم هو ذو اللام ولهذا احتيج الى استثناء
يا الله من هذه القاعدة وفي السؤال ان بناء الكلام على المستعمل
يدفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء في يا زيدان الى تثنية العلم لا المعرف
باللام حتى لو اريد الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان
فاعرفه فان مراتب الكلام هنا يلوح على المقام الذي لا ينال
الا الكرام **قوله** يا ايها الرجل بتوسط اي للموصوف فيه المحذوف
ما اضيف اليه بعوض حرف التنبيه منه عند غير الاخفش بتقدير يا اي
هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طالب التخفيف والاول
هو المرجح وان كانت الموصولة اكثر ليكون هذا او اي

الموصولة عند الاخفش

في الموصو

في التوسط على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها
النجم او الصعق ولان جعل المعرف باللام وصفا اقرب بافادة كونه
مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش بندور الموصوفة احتجب عن
هذه الوجوه المكشوفة قوله مع هاء التنبيه لبجبر بعد المقصود
بالنداء عن حرف النداء بتوسط حرف التنبيه المشارك لحرف النداء
في التنبيه وقول يا هذا الرجل يشعر بالتزام حرف التنبيه في مقام
التوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا
بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا قدم ايها قوله
والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل اي موصولة لانه على
هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام الرفع قوله ولهذا لم يذكر
هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم اي صفة الاسم المبهم الذي جعل وسيلة
الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا
من القاعدة السابقة اذ يجوز في يا هذا الرجل وجهان اذا قصد نداء
اسم الاشارة قوله منادى معرب في لهذا لا ينصب تابع المنادى
المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد تتبع محله وهم من
قال التنوين في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد وتابع المعرب
الواحد تابع لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد
فان المعرب تابع ايضا معربان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف
مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى عن التعسف واما ما قيل

لان تابع المنادى المعرب لا يتبع محله صح

التعسف

انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان فقيه

ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة **قوله**

وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام للفظ

الله في باب النداء قطع همزته واختصاص ندائه بكلمة يا من بين

حروف النداء كاختصاص ندائها بها وانتهاؤها ذكره في مغني اللبيب

ونداؤه بلا توسط المبهم وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اشد

تناسبا بالمقام فمن ضيق العطن الكريم لا يليق بالكرام ولك

ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول

يا ايها الله مثلا فهو حسن ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف

النداء ويعوض عنه الميم المشددة في اخره فيجب حذفه وهو مختص بالدعا

قوله ما انه اشد شذوذا الظاهر اشذ كانهم توسلوا في

التفضيل بصيغة اشد ولم يبنوا من الشذوذ افعل فجعل الشذوذ

بمنزلة العيب **قوله** ونيم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون لعدم

انصرافه لكونه علما مؤنثا بتاويل القبيلة او لكونه علما واقعا في

الشعر تقتضي الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد هو العلمية

كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قال الشيخ

الرضي فهو ان التاكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ الاول

بلا تغير وبلا تفاوت فلما حذف تنوين الاول للاضافة

كرر بلا تنوين فجاء الثاني بلا تنوين وان لم يضف **قوله** وذلك

نحو ٢

مذهب

115

مذهب سيبويه المذهب لاستاذه فهو تخليل وهو تابع له فيه قوله
والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب وكان المصنف اشار الى
رده بحصر الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر قوله لا ابا لكم
قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع ماجد مستغن عن
الاب وقال الازهري انه شتم لكنه شتم فوقه والمعنى انك لست بابن
رشيد قلت لا نزاع جاز ان يكون من الاضداد وفي القاموس
لا اب لك ولا اباك ولا اباك لكن كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة
وفي اللفظ خبر قوله فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور والسكون
اكثر قوله احترازا عن نحو يا فتاي ويا قاضي واما يا مسلمي جمعا و
تثنية فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة يا الجمع والتثنية
على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا
اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة او ما في حكمها واما اذا كان
الاكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة رب
احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتاي اذا اشتهر اضافته الى المتكلم
ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاي كذا
القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف او القلب مغير عبارة الرضي حيث
قال لتدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوفة وهو اولى لان الاسم
المحذوف مغير اقوله وقد جاء شاذا في غير يا بني فانه كثير فيه الفتح
لثقل اليائين قوله ويكون المنادى المحذوف الى ياء المتكلم بالعام

في هذه الوجوه كلها لما جعل يا لها متعلق بيكون فيكون الجملة
عطفا على الجر او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين تفيد العبارة
وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس الا مع الالف اما الوقف
على غلامي بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز بحذف الياء واسكان
ما قبلها واذا وقفت على غلام بالفتح يجوز الهاء والاسكان
فالاولى ان يكون ويا لهاء عطفا على محذوف اي يجوز بلا هاء
ويا لهاء وقفا فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على
بشمل الوجوب لئلا يشكل بيا غلاماه قوله وقالوا يا ابي ويا امي
على الوجوه الاربعة يستفاد هذا من عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر
المستفاد على الوجوه الاربعة ويشمل الوقف بالهاء والاخصر
الاوضح ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامي
فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة
قوله بابدال الياء بالتاء الحاصلة الابدال وانما يدل على
المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس
كما سبق الى الاوهام قوله وقد جاء الضم ايضا وفي لغة الضم
جاء الهاء على ما في القاموس وطولت التاء لانها غير متمحضة
للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن يوقف عليها بالهاء
لكونها عوضا عن زائد بخلاف بنت فان تاءها عوض عن حرف اصلي
قوله او مكسورة لمناسبة الياء الياء لانها تناسب الكسر الوارد عليها

بل بنافيها وانما يناسب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل الياء
التاء فاقتضت كسائر تاآت التأنيث فتح ما قبلها انتقل الكسر
الكسر الذي هو مقتضى الياء ومخصوص بعد حذفها للدلالة كما ان اعراب
المستثنى ينتقل الى غير بعد ان عبر المستثنى بما احدث فيه من الاعراب
قوله وبالالف عطف بحسب المعنى على يا ابت فانه في معنى ويا ابتا
ويا امنا او عطف على فتحا اى كائنة مع الالف وقيل عطف على محذوف
اى بلا الف والفصل للمتقدم **قوله** فانهم يقولون بنت
ام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف اى ابن
لافاد العبارة جواز يا غلام امّ ويا غلام عمّ فالاوجه ان يعتبر
الاختصاص بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر
المذكر كما شاع **قوله** وقالوا يا ابن امّ ويا ابن عمّ في الاكثر
وقالوا يا ابن امّ ويا ابن عمّ خاصة مثل باب يا غلامي وفتحا **قوله**
مثل باب يا غلامي فقالوا الخ وقالوا يا لهاء وقفا **قوله** الترخيم
في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم وجارية
صارت سهلة المنطق برخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل
للمنطق بها **قوله** اى واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز وقع
ومقيد بسعة الكلام ليحسن مقابلته للضرورة وحال الضرورة في النداء
معلوم بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد
بالضرورة **قوله** اى الضرورة شعرية ظاهره انه حصل ضرورة

عليها

اى ابن

فعل ضرب لان يليها

منصوبا على انه مفعول له وعامله يجوز فورد ان يجوز صفة الترخيم

والضرورة اى الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له

على ما ينبغي وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل العامل في ضرورة الترخيم

والتقدير ويرخم في غيره ضرورة ولك ان تجعل اللام للوقت اى جائز وقت

ضرورة ولك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم اى الترخيم في غير

المنادى واقع لاضطراره الى الوقوع قوله اى المجرد التخفيف و

يسمى حذفا على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا كذا

في القاموس وما في هذا المقام من كتب النحو ان الاعتباط ذبح الشاة

بلا علة لم يتنبه القاموس و جعله المغني المجرد دوا ورد عليه بحويد فانه

حذف لا لعلة بل لضرورة ما قبله معنف الاعراب والمجزوم و لعلة

لا يكون منسيا وقيل حذف ليصير الاعراب ظاهرا الا المجرد التخفيف وقيل

الترخيم حذف بعد التركيب والحذف في يد قبله قوله او شرط الترخيم

اذا كان واقعا في المنادى على الثاني لم يلتفت الى ارجاعه الى ترخيم

المنادى استبناء عما يجعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله

وهو حذف الى مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال ولك ان تجعل

الى قوله ترخيم المنادى قوله امور اربعة ثلثة منها عدمية للثلث

العدمية رابع فانهم وهو ان لا يكون المنادى الذى مع النداء موقوفا

في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول يا ضياعة في الوقف

لا محالة يا ضباعه بالهاء الا في مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول

فيه

فيه يا ضباعا فرخمه بحذف التاء وتعوض بالف الاطلاق قوله
لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد
الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد قوله وان لا يكون
جملة وبعض العرب رخمها بحذف اخرها الاخير قوله ولزيادته
على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وان جاز نقصانه
ان لم يكن معربا او ما في حكمه نحو ما ومن فقد عوض قال الايد من التقسيم
الاسم بالذي في حكم المعرب قوله بلا علة موجبة كما في عصا اذ
المحذوف لعلة موجبة في حكم الثابت قوله واما اسما ملتبسا
بتاء التانيث واذا وقف على المرخم منه يوقف بالهاء فيقال في
يا طلح يا طلحه الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق
يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا قوله ولما فرغ من بيان
شرايط الترخيم الخ اونقول لما فرغ من بيان شرايط مطلق
الترخيم شرع في بيان شرايط خصوصياته اونقول لما فرغ
من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان اقسامه قوله
زيادتان قيل لابد ان يكونا لمعنى فخرج نحو عصيصب قوله
في حكم الواحدة في انهما زيدتا معا وان كانا لمعنيين نحو مسلمان
ومسلمون علمين ومنها ان الزيادتان زيادتا وصل التثنية والجمع والتانيث
والنسبة والالحاق وزيادتي عمران هكذا قيل وفيه نظر لان زيادتي اخر
مستعملة للالحاق ولا يحذف منه الا التاء يمكن دفعه بانهما ليستا مما

بما زيد باسما الا ان اللام الزايدة موجودة في كثير من الصيغ بدون
التاء قوله واحترز به نحو ثمانية ومرجانة وننبه على وجه قوم
قوله او كان في اخره حرف صحيح اصلي لتبادره الى الذهن
فاعتباره اولى من قيد اعتبره الرضي حيث قيده بغير التاء لاخراج
نحو سعلاة السعلاة والسعلاء بكسرهما الغول او ساحرة الجن
كذا في القاموس وكذا ان تريد بآخره اخره لفظي وبان ثبت
في اخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة وهو اعم من ان يكون حقيقة
او حكما يمكن بان يفسر ما في حكم حرف الصحيح ما يقبل الاعراب
فيلائم جعلهم المعتل الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح قوله
اي الف او واو او ياء ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي
فانه لسكون الواو والياء فيهما حرفي مد قوله حركة ما قبلها من جنسها
احترز به عن نحو رجيل وسنور فانهما لا يسمى مد قوله
والمراد بها الهمزة الزايدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها
او المراد ما هو همزة مطلقا والف مختار لم يكن في اصله مد و
واما صار همزة باعلال قوله وانما لم يأخذ هذا القيد ولك ان
تأخذه فيهما ويجعل نبوون الكثير في اربعة احرف في الاصل قوله
لان نحو نبوون جمع نبي واباكروا ان يجعل بنون جمع ابن لانه لم يستعمل
الا كثيرا فينبغي ان يقيد القاعدة بما يخرجه فاعرفه قوله
حذفتا اي حرفان الاخران في كلا القسمين لا يؤخذ في

لجزء التقييد بالشرط لانه لغو فتفسيره كما بينتي ولو قال المتن
فان كان ما قبل اخره مدة حذفتا لو زد نحو سعلاة وسعيد
فمن قال لو قال كذلك لكان احصر واتم الا انه لم تقل لعدم اشتراك
القسمين في جهة حذف الحرفين فقد غفل **قوله** ويلين من البول
والنفد صغار النخم على ما كتبنه في الحاشية **قوله** اي فيحذف
حرف واحد قد المضارع مع بعض اخواتها الماضية لداعي كلمة الفا
فانها لا تجوز في اجزاء الماضي بغير قد والا انسب ان يحول التقدير
فقد حذف حرف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف
الاسم الاخير وقوله والا فحرف واحد ينتقضان بيا ضاربة فان
ضاربة مركب ولا يحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعهما
حمل المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركبة حقيقة لا معوذة
حكما **قوله** وهو في حكم الثابت مع ان الحذف لا لعلة موجبة
وما هو في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو
يد ودم ويستثني من القاعدة اسم ازال الترخيم فيه موجب حذف
حروف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلي و
يا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل
اخره مدغم ساكن في الاصل قبل مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها
لنبت فانه يفتح للكن عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا
لالتقاء الساكنين واسم قبل اخره مدغم متحرك في الاصل

قبله الف نحو رادّ فانه يرد الى حركته و اسم قبل اخره مدغم للبين
قبله الف على مذهب الفراء نحو يا محمر فان النحاة يبقونه على سكونه
والفراء يرده الى حركته **قوله** فيقال الفاء فاء التنبيه وهو قال
هي فصيحة خرج من الفصاحة **قوله** و باكرد فى الحاشية
كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال فى الصراح هو
طائر يقال له الحبارى و آنرا شواط كويند كرى بزوى كراون
جماعة كروان بالكسر اى انه جماعة على غير القياس **قوله** كادل
فى ادلو لان المنادى فى حكم المعرب لعروض بنائه فاعل كما يعل
الاسم المعرب ولم يجعل فى حكم هو مع انه مبنى **قوله** وقد استعملوا
لا وجه لايراد المندوب فى اثناء مباحث المنادى والفصل
بين مباحثه فالاولى ان يوضع بحث المنادى بتمته **قوله** لكونها
اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء واريد بها خاصة للانفراد
المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا يا فى المندوب مع انه اخصر واخار
للتنبيه على ان الصيغة للنداء اعيرت للمندوب **قوله** وهو المتفجع عليه
وجودا او عدما المتبادر من المتفجع عليه من يبكى عليه لا ما يبكى لاجل
وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال جعل
المص واويلاه وامصيبتاه وواحسرتاه كناية عن الميت
لانه كانه هلاك الحادث ومصيبة وحسرة **قوله** واختص
المندوب بوا امتيازا يعنى ان تعلق قوله بوا بالاختصاص

متعلق ص

ملا بخش

119

تتضمن معنى الاعتبار وليس صلة للاختصاص لان الباء
التي صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور عليه ففيه رد على العلامة
التفتازاني حيث قال العربي دخول الباء في الاختصاص على المقصور
ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص
والعرفي في صلة دخوله على المقصور عليه **قوله** لبرد انه لا يقع
نكرة ليس برد وهذا اعتراض على ما ذكر قوله وحكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادى بما اوله به لكون قوله ولا يندب الا المعروف
في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى
قوله وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الكافي الاندلسي
حيث قال يجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى وفيه انه لا يندفع الالتباس
بالمستغاث وفي ذكر لك المشعر بالنفع اشعار بوجه زيادة **قوله**
فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضي المص فيما كان حركة آخره
اعرابية كما في ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجلاه وانما قال المص
فان خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة الالف
متفرع عليه وهو الاصل والاظهر ان الياء منقلب عن هذا الالف
بعد حفظ حركة آخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو
لا انه معدول اليه وح كلمة او في عبارة المص اوقع في مكانه
قوله واغلاماه يفيه هذا المثال على جواز ندبة المضاف
الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين

في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون
هذا داعيا الى اخراج المنادى عن المندوب وعدم جعله منادى
على طريق الدعوى والتنزيل كما في يا جبال لانه لو كان منادى
لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح وا علاماه **قوله** لانه جيء به
لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية
او الجمع او بالاضافة **قوله** لاتحادهما بالذات اي اما وقوعه
بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران اي في محله والا
فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة البيانية متحدان **قوله** والجمجمة
القدح وعن غرائب هذا المقام انه قال المص اي المفصل الجمجمة
الراس الا ان كانا مقارنا مع اسم الجنس او في الاقتران
مع اسم الجنس لانه لا وجه للتقدير ان كان **قوله** ويجيء ما كان نكرة
سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس
ما يصح دخول اللام عليه **قوله** لان نداءه لم يكثر كثرة نداء
العلم واما غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة العلم لكن
بالعلم لمزيد مناسبته بالعلم فلا يرد ان هذا التعليل يقتضي اختصاص
الحذف بالعلم **قوله** فبقي على هذا من المعارف التي حال من قوله العلم
وما عطف عليه **قوله** سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ
اللهم فانه لا يحذف منه هذا رد لما اعترض به الرضي انه لم يتم ما ذكره
بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء منه لان منه لفظ الله والمتعجب

قوله م

١٢٥

ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المص انه يجوز الحذف
من اللام مطلقا كما في ساير الاعلام فالوجه ان يقال قوله
فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه لا يقال
بحذف حرف النداء فلم يحتج الى بناء عدم جواز حذف حرف النداء
عنه قوله نحو يوسف الاصح انه عبري وقيل عربي والاصل
يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما غير الاعلام المنقولة كما في
شمس ابن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا قوله وايها
الرجل ينبغي ان يذكر اي الكلام يوصف بذي اللام او الموصوف
به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يخل البيان قوله
فالت امران امرء القيس فلما اصبح اخذت منه الطلاق وهو
مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمل المعلوم قوله فانه شخص
صار مثلا للحرص على تخليص النفس من الورطة الشديدة
قوله واطرق الاطراق چشم در پیش افكندن وسر
فرو كردن قوله ضبع يصاد بالمبلغ عليه نون فيصاد صار مثلا
بمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قوله فان ان ناصبة
وان لا يسجدوا مفعول لا يهتدون فلا ولا زايدة او بدل
من اعمالهم او متعلق يصدهم او بزين بتقدير لام التعليل
قوله اي مفعول اضمر عامله فيه مطلق المفعول لانه
يصدد بناء مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا يصدد

ما اضمر عامله

بيان ما هو من افراده في هذا المقام وبعد معرفة عموم
مفهومه يحصله العاقل بما هو المراد في هذا المقام ورح التعريف
للعام ولهذا جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول به بل ادخل
كلمة كل تنصيصا على انه اعم من المفعول به وهذه من فوايد
لفظ الكل في التعريف قد تفرد به المقام وقد تفردت به ولا يبعد
ان يقال الاحكام التي ذكر فيما بعد ايضا لم تختص بالمفعول به بل ذكر على
وجه العموم وهو مرجع الاجمال في بحث المفعول فيه قوله
الشريطة والشرط واحد والتاء اما للنقل او لكونها صفة
لمحذوف هو العلة ونظيره الحقيقة قوله اي احمر عامله بناء قدر
لكلمة على متعلق خاصا هو كلمة بناء وهو اما مفعول مطلق للاضمار
او مفعول له ولك ان تجعل على بمعنى مع ظرفا لغوا له قوله
احتراز عن نحو الذي احتراز عن صيرورة التفسير عبثا
لئلا ينتقض بمثل جاء رجل اي زيد وبعد فيه نظر لان العبث
انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت
غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا
لو قيل لابست زيدا حبست عليه فلا بد في اتمام وجه وجوب الحذف
من اعتبار قصد الاطراد والكلية قوله مشتغل صفة لاحد الامرين
المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب
متابعة المص خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب

الكوفيين

121

الكوفيين قوله مشتغل عنه معنى متعلق بالاشتغال على بينهما
بمعنى الفراغ او الاعراض وبمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق
المجرور الثاني به قوله او متعلق ضميره بان يكون مضافا اليه
لمفعول المفسر او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمروا وغلامه او
معمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه
او ضربت الذي اهانه او معمولا لصفة المعطوفة على مفعوله او صلته
وعلى هذا القياس قوله اي ما يناسبه بالترادف قيل فيه
مساهلة لان الترادف في المفردات الاعم وفيه بحث لان العامل
اسم مجرد الفعل او شبهه لا المركب وهو مفرد قوله كما هو الظاهر
المتبادر متعلق بجميع امور اعتبرها في كلام المتن لا بمجرد قوله
بالمفعولية قوله ويقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال
خرج نحو زيد ضربته فانه خرج جميع صور ما اضمر لانه ليس المانع عن
العمل مجرد الاشتغال بل شغل العامل اياه ايضا مانع الا ان يقال
لا مانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته
فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه قوله وبتقييد النصب
بالمفعولية خرج خبر كان نحو زيدا كنت اياه ولا يخفى انه خرج خبر كان
بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر في هذا المقام من قوله النصب
بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ولذا ان نقول
كل اسم من المفعول والتعريف لمطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير

المقدر ٢

اتم ٥

قوله ومنه زيدا كنت اباه فلا معنى لتقييد قوله النصب لاخراجه
والاحسن في ترتيبها ح وجه التغير المختفي يقتضي تسوق كلامه خلوص
اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها وله وجه اخر وهو
امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها ولما فعل المص انضا
وجهها حسن الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول
اعني حيث عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم
المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو عرف فيه فتأمل
قوله نصب زيد جعل ضمير نصب الى زيد دون ما اضمر عامله على
شريطة التفسير لاقتضاء قوله اي ضربت الخ ذلك ولكن ان تجعله
لغير الناصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه رد لمن قال
انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان قوله فان
الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره فيه ان
الاصل فيه زيدا ولما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج الى المفسر
مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره قوله في مظان الاضمار في حاشية
الكتاب اي مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة
التفسير ان لم يكن منه في الواقع هذا في القاموس مظنة الشيء موضع
يظن فيه وجوده و مئنته لان يكون كذا اي جدير فيه ان يقال
انه كذا قوله ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير
فيه النصب مع ان مناسبة النصب بالكتاب اشد لان جعل ما هو ابعد من

المفسر

ضربت

الدا

الا بنیه اهم وقیل لانه ارجح بسلامته من الحذف قوله
بالابتداء یحتمل امرین الابتداء الذی هو العامل فی المبتدا والخبر
وح لا یتعین بذکره کونه مبتدا او الثانی مصدر المبتدا الذی یعنی
کونه مبتدا و فیه رد لجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا لانه ارتکاب
ما لا حاجة الیه او اشعار بجهة کون الرفع مختارا وهو الاستغناء
من تکلف تقدیر العامل قوله لان تجرده عن اللفظیة لابد له
من قید آخر وهو تکلف یعرفه الداعی للتوقف الابتداء وفیه
ان تجرده یوجب رفعه بالابتداء فکیف یصح قوله یصح الا ان یقال
المراد صحة تجرده یصح فتدبر قوله ای قرینة ترجح خلاف
الرفع وهی ما زاد علی مصحح النصب الذی لا محالة موجود والا
لما حصل منه الترجیح لانه فی صورة استواء الامرین لیس قرینة
ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد علی المصحح وانت لو ارید
عدم ما رجح النصب بالفعل لا یستغنی عن قوله او عند وجود
اقوی منها لانه فی صورة وجود اقوی یتحقق عدم قرینة ترجح
خلاف الرفع وقیل لو جعل ضمیر خلافه الی اختیار الرفع لم یحتج
الی تقیید القرینة بالمرجحة لکن ینبغی ان یعلم ان المراد مقتضی الاختیار
فی الجملة لا موجب الاختیار فی الترکیب والا لم یستغنی عن قوله او عند
وجود اقوی منها بل لم یکن له معنی لانه لا یمکن وجود اقوی من قرینة
توجب اختیار الرفع فی الترکیب فافهم وانما حمل قرینة خلاف الرفع

العوامل ح

لا یستغنی

على قرينة الترجيح دون التصحيح اما لما ذكر ان قرينة التصحيح لا محالة موجودة واما لان قرينة عدم صحة النصب لا تجامع اختيار الرفع لان الرفع ح واجب **قوله** لان قرينتي الصحة الخ متعلق بتجنب الابتداء فيه قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم **قوله** لسلامته عن الحذف يقال للمعارضة كون الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن ح يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه **قوله** كاما الا حصر الاوضح او عند وجود اما مع غير الطلب او اذا للمفاجأة فان الاقوى الذي يوجد مع قرينة النصب ليس الا اما هذه واذا هذه **قوله** مع غير الطلب يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدأ **قوله** فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل او لانه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا بتأويل لا تكون الجملة الاسمية انشائية **قوله** فالمراد بلزوم الاسمية عليه وقوعها بعدها وقيل اللزوم في غير باب الاضمار على شريطة التفسير **قوله** بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو عمرت برجل ضارب عمرا وهند ابقلها فان اسم الفاعل الشبيه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو ليضربه لكون فعل التعجب

123

بجوده وبجرده عن العوض لاحفا بالاسما يقال والظاهر ان الجملة
الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف
الخبرية على الانشائية وفيه ان عمرو يضربه استعمل في انشاء التحزن
والتحسر ومما اظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولي
القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكرا ضربته فانه ليس القول باعتبار انتسابهما
في التحقق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما
مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الاشياء **قوله** ولا يقدر
معمولها لضعفها في العمل كانه اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي فيما
هو بصدده نفي وجوب التقدير فلا يرد ان من وجوه الفرق
بين لم ولما انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سيأتي في محله فلا يصح
انه لا يقدر معمول لما هذا لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما
فيما سيأتي بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب **قوله** وانما قال
حرف الاستفهام لو قال والاستفهام عطفا على حرف النفي لخرج عنه
نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فما ذكره لا يصير نكتة
للادراج بحرف وانما يصير نكتة لذكر بعد واختياره على مع الاستفهام
فتأمل واما وجه ذكر حرف فهو ان اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح
فلا يجوز متى زيدا ضربته صرح به الرضي **قوله** ليشمل مثل هل زيدا ضربته
فانه يجوز ان ينتفي النصب لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد
في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل بما يدل عليه كلام الشارح انه هل

يقابل

انه

المقصود بالافادة بعينه في صورة الرفع نحو زيد اضربت غلامه فان
المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا
في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس الى اهانة اللازمة
قوله فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق له بقرينة قراءة
النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود ويتبدل بمعنى
غير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه
يستدعي فساد الان المدعى ان في مقام قصد الاخبار بالجملة
التي بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة
لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا
او لا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب في الآية مختارا
عند المعتزلة مع ان الفريقين متفقان في ذلك قدير **قوله** اي
عنده او في داره ونحو ذلك الخ فان قلت فلا يصح كونه مما يستوي
فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت
اذا كان المقصود عمرو عنده فلا بد من تقديره عنده على تقدير
الرفع ايضا **قوله** قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه ولك
ان تقول فالنصب مرجح باستغنائه عن تكلف جعل الجملة خبرا **قوله**
والا بالتشديد ليس الا عند الخليل **قوله** لوجوب دخولها على الفعل
اما حرف التحضيض فبالاتفاق وحرف الشرط عند غير الاخفش
فعند مختار بعدها النصب ومما يجب النصب بعده عند بعض الا الكوفيين

قلنا هذا باعتبار المنتهى لا باعتبار المبدا فالصوى اقرب
لم يوجد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القوت ولا بد
لا عبارة من شاهد **قوله** صح صح

٥٠٤

واعلم

124

ويختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان عن المصدر كثير
ولا الى الذال لانه يصح تفسيره باسم اي يختار النصب في اسم قبل الامر **قوله**
اي مواضع وقوع الفعل اكثر بعد ان اضافة المواقع الى الفعل
باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لا انها مخصوصة به يدل عليه اختيار
النصب **قوله** وعند خوف لبس المفسر اي عند خوف لبس حال الرفع وانما قال
خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس
لانه يمكن دفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف
قرينة ومن ادرج الخوف لانه مع اللبس يجب دفع اللبس فيجب النصب واما
عند الخوف فدفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة
لانه يفيد فايدة تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كونه فضلة
بقدر خبر على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فايدة تامة على انه كلما
يراد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه اقيد وانه ينبغي ان يذكر اللبس
في مواقع وجوب النصب **واعلم** ان خوف اللبس بالصفة فيما
اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا اذا
رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما
اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشيء خلقناه بقدر بتبديل كل
باللام الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه
ثم اعلم ان من مواضع اختيار النصب ما اخرجته من القوة
الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس

المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان
المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا
في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس الى اهانة اللازمة
قوله فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق له بقرينة قراءة
النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود ويتبدل بمعنى
غير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه
يستدعي فسادا الا ان المدعى ان في مقام قصد الاخبار بالجملة
التي بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة
لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا
او لا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب في الآية مختارا
عند المعتزلة مع ان الفريقين متفقان في ذلك قوله اي
عنده او في داره ونحو ذلك الخ فان قلت فلا يصح كونهما يستوي
فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت
اذا كان المقصود عمرو عنده فلا بد من تقديره عنده على تقدير
الرفع ايضا قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه ولك
ان تقول فالنصب مرجح باستغنائه عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله
والا فالتشديد ليس الا عند الخليل قوله لوجوب دخولها على الفعل
اما حروف التحضيض فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش
فعند الاخفش يختار بعدها النصب ومما يختار النصب بعده عند بعض الالكوفيين

قلنا هذا باعتبار التشبيه لما باعتبار المبتدا في الصور الثلاث او في صور حمالي من اركب الوجه او باعتبار حال هذا الوجه لا باعتبار من شنا هذا قوله صح صح

والمص

123

والمصنف فانه اما هذا او فيما يختار النصب فاغتنمه ومما استخرجته
من القوة الى الفعل من مواضع وجوب النصب ان يكون ما اضمر
عامله على شريطة التفسير نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز
فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدا **قوله** فالاتحاد فيما ذكره
مفقود تحقيق المقام ان الملابس ما يلابس الفعل المفسر في القصد ويكون
مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب به اذهب احد زيدا او دل قرينة عليه
فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون
منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى مثل ازيد خلق من هذا
الباب بتقدير اخلق الله زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعينه فهو من
المذكور فجعل اتحاد الفاعل ضابطة مما لا يعول عليه نعم كلما اتحد
الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه وبهذا اندفع ما يقال ان
ازيد ذهب به يصح ان يكون في تقدير اذهب الذهاب زيدا بان
يكون الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم
يقصد به ولو دل قرينة على قصده فليكن منه وقد رد الشيخ
الرضي بان المصدر الذي يسند اليه الفعل لا يكون له اختصاص
بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك بل لان الذهاب واه يتصف باذهبت
فيقال اذهب زيدا ذهابا كما يقال انبت الله نباتا لكن ليس
له اختصاص مزيد مناسبة بل اختصاصه بذهب الفعل
المسند الا الى مصدر كذلك وفيما نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب

الاذهاب ح

اي دالا على اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال
بهذا المثال قوله واجب بالابتداء بقصد الرفع بالابتداء
مبنيا دون اطلاقه في هذا المقام وقد فتن المص بما بعده اي في
شرحه ووجهه ان احتمال تقدير اذ مت زيد مرجوح لاحتياج
الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل
مرجحة على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال الحكم لوجوب الرفع اي رفعه
بالابتداء قوله وكذا اي مثل اذ بدمت قوله تعالى الخ بيد المص
ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون
من هذا الباب لانه تركيب يفسد لو سلط الفعل على المرفوع
ونصبه لانقلب التفسيد الى الاخبار وتفوت المقصود فقوله
كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتحقق
عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط تفسير المفعول
ونكره على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا كما
اتفق عليه كلمة سائر الشراح حتى في هذا المقام وتبعهم
الشارح نعم لو بين كون الآية مما فسد فيه وصف المرفوع
بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل عباراتهم على هذا المعنى
بعيد عن ذات الكرام واعلم انه قد نقل كل شيء فعلوه في الزبر
نقل ان زيد ذهب في انه سوهم انه من باب الاضمار ومما يختار فيه النصب
لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة قوله في الزبر

ستوقف ١٥

اي في

126

قوله زبر بكسر جمع الكتاب كالقبول الزبور اعمالهم اى فى صحايف
لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة
افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه
لا ينفع فى هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل
الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة
الكرام نعم ان هنا مانع آخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه
لم يكتب فى صحايف اعمالهم كل شئ بل كل مفعول لهم ولك ان تحمل
قوله بل الكرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا
المانع بان يكون مناط الفايدة اختصاص كتابة كرام الكاتبين
بافعالهم قوله وان كان صفة لشئ بناء على تجويز الفصل بين
والموصوف بخبر الموصوف قوله لا ان كل كاين فى
صحايف اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته لما فى
الاية الاخرى فلا يصلح نافيا لان الافادة خير من الاعادة فان
اراد انه ليس فى افادة غرض لايق تحليا فى افادة المعنى السابق فلا نسلم
لان فيه بيان انه لا يكتب فى صحايف اعمالهم كاذب بل صحايف اعمالهم
مطابق لاعمالهم قوله بحيث لا يغادر اى لا يترك قوله
والظاهر ان توزيع الحكم دخوله تحت القاعدة ظاهر الامر انما
هو بالنسبة الى المبتدى الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبله
او باعتبار ان جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد اليه

الصفة

تحملا في اخراج الآية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط
قوله عن بعضهم هو عيسى ابن عمر قوله الفاء فيه مرتبط الخ
تقدير خاص بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير كاين وجعل الباء للسببية
قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في خبره فيما قبله يريد بمثل هذا
الفاء فاء الشرط الذي وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام يخرج
فيه الفاء من موقعها ولمعرفة موضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام
آخر قوله والآية جملتان لك ان تحمل اشارة الى ان قوله والزانية والزاني
عطف على كل شيء فعلوه في الزبر وقوله جملتان بتقدير والآية جملتان
عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المص المبرد وجملتان تعليل لكون
الآية مثل قوله كل شيء فعلوه في الزبر ويحمل كلام المتن خلافا لما اشار اليه
بان يكون نحو مبتدا خبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعايد تعريف
الفاء فانه في معنى فائه فمن قدر العاطف فيه فقد ارتكب ما لا حاجة اليه
وجملتان عطف على الخبر وتكون النكتة في قطع الآية عما قبلها انه
من هذا الكتاب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان
دفع لما يتجه ان يراد ان الآية ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان
لا يكون ذكر احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى ولك
ان تريد ان الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو
جملتان في حال الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج
الى تقييد الجملتين بالاستقلال قوله او للتفسير هذا اظهر قوله

واختيار

127

واختيار النصب باطل للاتفاق اي يعني ان قوله والا فالمختار
النصب دليل على اثبات احد الامرين السابقين ولك ان تجعل
دليلا على دعوى ان الآية ليست من الباب وعلى التقديرين يتجه
ان السوق ح يستدعي ان يقول والا فيلزم اختيار النصب
فالاوجه انه اشار المص الى جميع ما ذكر في الاية مع تنبيه على ما هو
القراة المعتبرة فقال الاية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط
والاية جملتان عند سيبويه وان كان في الباب كما ذهب اليه بعض النحاة
فالمختار النصب ولا يبعد ان يجعل قوله والا فالمختار النصب معطوفا على
لبس التراكيب الثلثة المتقدمة من الناء والا فالمختار النصب فيهما
اما في الاول والثالث فظاهر واما في الثاني فلئلا يلتبس بالصفة
قوله لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات
وقت التحذير سيما في القسم الثاني الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر منه
لعدم اشتماله على مخافة تسرع السامع لها الى الاحتراز
عنه بمجرد سماعه ولهذا لم يذكر المحذر قوله اي اسم عمل فيه
نبه بذلك على ان المعمول يتناول المعمول فيه فالمعمول في هذا
المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق
اسم الحال على المحل قوله او ذكر عدد فيكون مفعولا او عار
فان قلت في جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير غنى عن تقدير ذكر
او حذر فقد ارتكب الشارح ما لا حاجة اليه قلت دعاه

مطلب التحذير

الى التقدير تصحيح عطفا او ذكرا لا يقال لا يصح جعل تحذيرا
مفعولا له للتقدير لانه لا يتبدع عنه بل يحصل التحذير بالذكر ايضا
لانا نقول بذكر العامل يفوت فرصة التحذير فقصد التحذير داع
الى التقدير ومن لم يتفطن لهذه الدقيقة اطال على نفسه المسافة
فقال التحذير علة لتقدير اتق دون غيره والاولى جعل ذكر مصدرا
منصوبا بالعطف على المفعول له اى بتقدير اتق اما للتحذير عما
بعده واما لذكر المحذر منه مكررا او طول الكلام به قوله اى
مما بعد ذلك المعمول هذا الظاهر يدل على وجوب تقدير الفعل قبل
المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق بمصلحة
الضمير المنفصل فتأمل قوله فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في
المعطوف هنا قلنا لا بد من عائد وهو اعم من الضمير وكيف لا و
لو لزم وجوب الضمير لما نفع ما ذكره في الجواب فالذي لا بد من عائد
ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب في حمل الضمير على العائد لبعد الضمير
عن افادة ما في الضمير قوله مثل اياك والاسد فيه بكثرة تكرار
مثال اياك على ان الافعال في هذا القسم من التحذير اذا كان
ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجي متكلما نحو اياي والشر واياه
فيه تقدير لاتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول
المص بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير نتق على
صيغة الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا

١٢٨

اي اتقي طت نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء
الظاهرة والمضمرات كلها **قوله** ولا يخفى عليك ان تقدير اتق
في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال الخ وكذا تقدير اتق بتضمين
معنى التبعيد لان القرينة لا تدل عليه فمن قال يجوز تقدير اتق بتضمين
معنى التبعيد فقد خبق خبقا وانحن نقول اياك والاسد
بتقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك وتعبيره بالاسد
واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد
بنفسك لكمال قربه منك وابدل من الاسد عنه **قوله** وان
تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى فيه ان الاتقاء
عن الطريق انما يكون بتعبيده عن جزئه بتضرر فيه بالمزاحمة
فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم لا يناسب تقدير بعد
الطريق لكنه من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال يلزم ح نصب الطريق
بخلاف الجار وهو سماعي **قوله** فان المعنى على بعد نفسك مما
يوذيك كالاسد فيه ان التقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا
لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع
الاول ايضا لانه ليس محذرا مما بعده الا ان يراد بما بعده
ما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير عن النفس
بالتوصية على تبعيده عن الرذائل التي يوذيك ولا يخفى انه
يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان الارجح تقدير بعد لاستغنائه

طرف
بحذف

من السفسطة بتقدير حرف الجر لاشتماله على بيان كيفية الحذف فافهم ولبعض
الناظرين في هذا المقام كلام تمجه الافهام وبدهش الاوهام قوله
ونقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد فيتذكر المحذوف ويحذف
المعطوف لان المقام لا يتسع المحذوف والمعطوف معا قوله
اياك ان يحذف بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة
الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت
امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا ينافي قوله
فان قلت فليكن بتقدير العاطف وما ذكره في جواب بقوله قلنا
لا ينفع لان السؤال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى
بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه اشد من
امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعي ان امتناعه واضح مستغن
عن التعرض في البيان قوله شامل اسماء الزمان والمكان المراد
باسم الزمان المعنى الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظاهر قوله
فانه لا يخ زمان او مكان عن ان يفعل فيهما صوابه فيه
قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها لفظا او تقديرا او هو
المراد بالذكر والمذكور في هذا البحث فلا تغفل قوله مثل يوم الجمعة يوم
طيب لا نقول ما من يوم جمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور
طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان
ولك ان نقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه

مطلب المفعول فيه

لان

٣٠

129

لان ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل
فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون
اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينتصب المفعول فيه من المذكور ضمنا
قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد
بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية
ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة
في شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصر مفعولا
وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر الحيثية
لصدق يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور
بكلمة في في قولنا شهدت في الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر
قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه
فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه
فعل مذكور لكن لا نسلم منع الحيثية لا نقول مستفاد من كلام الشارح
حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيه الخ انه جعل قيد الحيثية متعلقة
بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل
هذه الحيثية لانا نقول فلا تكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره
في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور
مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق
الحيثية والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس الخ

فيه

يوم ه

معناه انه ليس ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك ولابد لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتأمل **قوله** ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناؤها عن المذكور اغناء المتقدم عن المتأخر وهذا مما لا يوافق البال ان يقال لم يعتد به بل نبه على امكان الاختصار

قوله مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة **قوله** وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتاويله بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التاويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدأ ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه المبتدأ بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتدأ والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتاويله بالقسم لانه قسم من الظروف

قوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة فيرد عليه انه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل

في عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في الارشاد
ومنهم من فسره بما فسره به الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه فانه
لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما
معينان بهذا التفسير قوله لابهامهما اراد الابهام اللغوي
لا ما يشتق منه المبهم الاصطلاحي قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما
عليه لان حكمه حكمهما ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما
لجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند
ولدى وشبههما بتأويلهما بالمحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين
وجه حمل الجميع مذكور ولك ان تجعل الضمير الى عند ولدى وتجعل لابهامهما
بيانا لوجه الشبه لا لوجه الحمل اي شبههما لاجل ابهامهما فحينئذ لم يكن
وجه الحمل مذكورا اصلا قوله وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو
الظاهر والناظر رجوعه الى عند ولدى وشبههما ويحتمل الرجوع اليهما والى المبهم
قوله ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته
في الاستعمال قيل لا يقال كنت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم
مكان ينتصب بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب المكان بغير ما اشتق منه
او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته على كثرة استعماله وهو
بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرته الموروثة للابهام
فانه اذا كثر مكان الشيء يحتمل مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصير مبهما قوله
ما بعد دخلت وسكنت ونزلت قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول

كنت

اختلافهم في انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع في والا لما كان
مفعولا به محال لكن قال الشيخ الرضي ان دخول في لازم في غير
المكان جائز فيه وسيجيء ان استعماله مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه
قوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه وفيه
بحث ويعارضه انه يقال في الفارسية در امدم در خانه قوله
يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره هذا لا يصح على كليته اذ
يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح جلست في جميع
اجزاء الدار او المحلة او البلد قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الدار دخلت الدهليز دخلت
الدار واذا كان البناء مفعولا فيه فكذلك كلما بعد دخلت قوله
قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد ح نحو اعجبني
التاديب الذي ضربت لاجله بل يرد اعجبني التاديب لانه يصدق عليه
انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه في قوله
اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله قوله اللهم الا ان يراد معه للعمل فيه
فيه ان تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف
معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد الفعل لنصبه لدار وفيه ايضا انه
يرد عليه نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اعجبني التاديب ايضا
لانه يصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه
في تركيب ضربت زيدا التاديب فافهم قوله مثل ضربته تاديبا الى

المفعول له

اي اراده معه ح

يذكره ح

قوله

191

٢

قوله فان التأديب يحصل بالضرب قيل التأديب عين الضرب
فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به ما يتضمنه التأديب وهو التأدب
وانما نصب التأديب لتضمنه التأدب ويكذبه امتناع ضربته تأدبا كما
صرح به الرضي ناقلا عن النحاة فالجواب يمنع ان التأديب عين الضرب
بل هو احداث التأدب والضرب سبب الاحداث ووسيلته
قوله خلافا ظاهرا للزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا اذ الاظهر ان
يقدر يخالف الزجاج هذا القائل خلافا ظاهرا لان قول النحاة اصل والخلاف
انما وقع منه قوله ورد قول الزجاج بان صحة تأويل
نوع بنوع لا يدخله في حقيقته فيه ان الزجاج لا يدخله في المفعول
المطلق لصحة تأويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل دعواه
ان المراد بالتركيب هذا المعنى فدفعه يمنع كون المراد ذلك بل ما يؤول
اليه ورده المصنف بانه لا فرق في المعنى بين تأديبا وللتأديب وليس قوله
للتأديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتم لان قولنا للتأديب مفعول له
عنه لا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق قوله
وخص اللام بالذكر التعرض لوجه تخصيص اللام هنا دون في
المفعول فيه مبني عن الغفلة عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه
نحو قمت بالمسجد قوله احترازا عما كان عينا ينبغي ان يقول
احترازا عما اذا كان غير فعل لمشمل نحو جئتك للسواد قوله
اي اتحد فاعل وفاعل عامله اشار الى ان المصنف فاته الواضح الاحصر

يخالف
٥

قوله ومقارناله اى للفعل المذكور فى الوجود بان يتحد
زمانا وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة وانما جاز حذفها
اذا اتحد فاعلها وفاعل عاملها وزمانهما قوله او يكون زمان
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر لا حاجة الى هذا
التصحيح لمثال المذكور لان علة القعود هو جبن الموجود
مع القعود لا جبن السابق عليه الا ان يقال بعد جبن من اوله
الى اخره جبنا واحدا لا اجبانا متعددة قوله ونحو
شهدت الحرب ايقاعا للصلح لا يخفى انه يصح هذا التركيب
وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا له فى الوجود اذ لم
الوجود فضلا عن المقارنة فى الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة
فى الوجود اعم من المقارنة فى الوجود فى الواقع او فى قصد الفاعل
قوله وفى بعض الحواشى ان هذا الرأى شريف جدا لجعل ما هو
محل الفائدة قائما مقام الفاعل وخلوه عن تكلف ضمير راجع الى
المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل لان اكثر النحاة على
انه لا يجوز اصلا ومن السوانح توجيه ثالث وهو ان معه متعلق
بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقديره الكائن معه
اى مع نعمى فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا فى نحو زيد فى الدار
فتامل قوله العمر والزوان كتب فى حاشية الجرجانى
الوحشى والاهلى والزوان الوبر قوله احترازا عن

بجب

مطلب
المفعول معه

المذكور

قوله المذكور بعد غيره كالفاء لا بقصد الاحتراز على ما ذكره
بل احترازا عما لم يذكر بعده شيء ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز
عن المذكور بعده مع دلوله ولو قال المذكور المصاحبة الح
قوله بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان الطف فتدبر
قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على
ان ضربت زيدا وعمروا من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيدا
في كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا
وعمروا مجرد تحكم واما جواز الشارح على ذلك حسبك وزيدا
وهو لا يسمع ولا يغني من جوع لان حسبك مضاف ومضاف اليه
ولذا جعل حسب جاريا مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة
عاملا ان مجهول فعل ما عدا المفعول به المنصوب قوله اذا كان الفعل
لفظا اراد بالفعل ما دل على الحدث كما سيجيء فاندرج فيه المشبه
بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه اتفق لفظي
لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل
الاصطلاحي ويحمل شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفي عن
ذكره بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل
وانما تعرض له لان لبعض معنى الفعل اعمالا سماعيا وهو ما عدا
اسماء الافعال السماعية ولا يخفى ان المعنى اللائق ببيان معنى الفعل
هنا ولا وجه لتأخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا قوله

متعلق

وسواء

بيان
بدل

والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان
واحد هذا مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور في النحو للجمهور
من موقوفهم استوى الماء والخشبة لانه لم تستوى الخشبة بل صفحة الماء
اذا ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب العباب شارح اللباب
بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال استوى الرجل
وليس بشيء لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وعند
الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له شربت
والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه
النصب قوله او مكان واحد ما ذكره الشارح في هذا
المقام بعينه عبارة العباب قيل ان اعتبار الوحدة في المكان
خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة
في الزمان ايضا لم يصح لان تركها في مكان واحد مع تعدد الزمان
لا يستلزم ان ترضع الناقة ولدها فلا نسلم ان المقصود فيه المشاركة
في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة
فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة
في زمان واحد ويجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم
المحافظة يعني لو لم يحفظ الناقة واهملها ولم يحفظ في هذا
الزمان ولدها ايضا لرضعها وتركها في مكانين من قبيل
حفظها وداخل في عدم تركها قوله نحو تركت الناقة

على

فصيل ٥

على صيغة المجهول ولو جعلته صيغة معروف لكان من باب
ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه قوله وفصيلها كشت
في الحاشية بچه شتر از شیر باز کرده رضع الصبي شیر
خورد کودک قوله اعلم أن مذهب جمهور النحاة احترز بقوله
جمهور النحاة عن مذهب عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها ناصبة
وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى
مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا الصفة فصل
واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقدم المفعول معه على مصاحبه
خلافا لابي الفتح ولا على عامل خلافا للشيخ الرضي فيما اذا
تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه
قوله لفظا او اسم فعل فان اسم الفعل داخل في معنى الفعل
على ما ذكره الشيخ الرضي في بحث الحال مع انه يجوز في المفعول معه
الذي هو عامله وجهان قوله وجاز اي لم يجب حمل الواو في كل موضع
على معنى بعيد وانما حمله عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به
حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى انه يدخل في التعريف
ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فنقول ضربت زيدا
وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه لتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا في
ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله جاز على معنى
عدم الامتناع لانتقض الحكم بالمثال المذكور قوله فان كان

جعله مفعولا معه ومعطوفا لا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط
لجزا قوله نعين النصب ذهب غير المصنف الى ترجيحه قوله نعين
العطف عند غير المص ترجح العطف فان قلت مالك زيد وعمرو
خارج عن التقسيم لانه ليس بمفعول معه بل من التوابع قلت هو مفعول معه
اذا صرح بمعنى الفعل فيقال ما تصنع زيد وعمرو اذ المفعول معه
المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول غير مفعول سواء كان مفعولا معه
ظاهرا او حقيقة فافهم قوله ولم تجز عطف عمرو على الشان
فيه بحث لجواز العطف بحمل الكلام على حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه والنصب ان ترجح بالسلامة عن الحذف
ترجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي قوله وانما
حكمنا بكلف في بيان العامل بقوله لان المعنى ما تصنع والاظهر
ان العامل النصب اي نصب الاسم في هذين الشيئين لان المعنى
ما تصنع قوله لحال من حال الشيء يحول اي انقلب سمي هذا
القسم بها لانقلابه غالبا قوله هيئة الفاعل الهيئة الحالة
الظاهرة لحاله نهاية وللشيء كذا في المغرب والمراد هنا الحالة
والمراد اعم من حالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين
اي مقدري خلود وسمي الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة
وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه مثلا نحو جاء زيد قائما
ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال بحمل الحالة

النصب

المراد

المعنوي

الحال

سيهم

يتضمن بيان صفة الفاعل اي مقارنته لطلوع الشمس وانه هي
اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل موصوفا
بها غالبا وتسمى دائمة ومنها المؤكدة كما سيجيء ومن ان يكون
بخلافه وتسمى منتقلة قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول
لاخفاء في ان قيد الحيثية مفيد لاضافة القيدية وثبوتها للفاعل
فهو اما تعليل فيشكل بجاء زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد
من اجل انه فاعل واما تقييد ولا يخفى ان الحال لا يثبت الذات
المأخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت الفاعلية
واما تمييز فيكون المعنى ما يبين صفة الفاعل وهو ان يمكن تصحيحه
بانه يبين في كون الفاعلية في وقت خاص الا انه ينتقض التعريف
ح بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه الى غير ذلك واعترض
بان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوي بل يبين هيئة
ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به قوله مثل ضربت زيدا
عمرو اراكبين يجوز فيه ضربت زيدا راكبا وعمرو اراكبا واما اذا
تخالفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التعريف فان لم يكن قرينة فالاولى
كل منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب
وقيل حقه هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخر
حال الفاعل قوله او بناء على صيغة المضارع المجهول
او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق

الهيئة ح

فعل ح

كما هو المشهور قوله من غير حاجة الى تتميم الفاعل او
المفعول الدخول احدهما ليس فيه كلا يصح استثناء قوله
الا الدخول لما وقع حالا عن المضاف اليه عنه واعلم ان قراءة
عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق
ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد
بالمفعول به محققا او موؤلا لا يجعل العرب الحال في ضربت الضرب
شديدا غير الضرب بلا تاويل باحدثت الضرب قوله
وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ كما رد على ما
في شرح المص انه مثال للحال عن الفاعل معنى قوله فان
مفعوله زيد الى آخره الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون
ذو الحال اسم الاشارة لاتصاله به بل الظاهر ان الاشارة
المستنبطة منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه
باسم الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به بل لكونه تفسيرا
قوله وهو يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اي يشتمل على حروف
الفعل المقيد هو لمعناه وح خرج اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى
انه لا مدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى
ان يقصر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه
المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط فان ان وان والاستفهام
والنفي لا يعمل ما استنبط منها لان العمل سماعي وحصل حرف

لا يخفى ان المتبادر من
غير حاجة الى تتميم الفاعل
او المفعول صح

النداء

النداء منه مبني على ان لا يكون المنادى بتقدير ادعو بل يكون
العامل في المنادى حرف النداء فهي ليست من العامل المعنوي
عند المص ومما سمع عند النحاة التمني والترجي وظاهر كلام الشيخ
الرضي في ان المعنى على تقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد التمني
قوله نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة
المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور
لان ذا الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة فح لا يحسن التقابل
بينه وبين باقي الصور قوله ان جعلت امرا حالا من امر كل ح
واما لو جعلته حالا من المستتر في حكيم فليس مما نحن فيه قوله
او بعد الا لانتقاض النفي فيه بحث من وجهين احدهما
ان مثل جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يقابل
الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم تقع بعد الا بل حالها وكلام
خ فان فاعل بعد الا جار على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله
بعد الا عطف على قوله في حيز النفي فهو ظرف لغو لا يعمل والا لا
انه هو الصحيح اذ قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان
ما جاءني رجل الا راكبا صح تنكير صاحب الحال فيه منع الاحتمال
وصفيتها كذا على ما صرح به المص فهو بهذا الاعتبار يقابل
الاستغراق نعم فيه مسامحة ان كما في يفرق كل امر حكيم وفيه ان منع الا
لو كان مصححا لصح جاءني رجل الا راكبا ولغا قوله نقضا

حال

للنفي فالمصحح الاستغراق واما من قال لا منع الا لجواز وقوع
الصفة بعد الا فقوله فرية بلا مرية لان الصفة النحوية لا تكون
بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدا او الحال **قوله**
وارسلها العراك اورد امثلة موثوقا بها للنقض الاول من
شعر لبيد والثاني مما شاع في المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول
على وجه يشعر بشعر اما لاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة
اليه واما لانه ايضا شايع في المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك
بوقوعه في شعر البليغ قال صاحب القاموس يقال اوردها العراك
اي اوردها الماء جميعا والكلام عن الكاف داخل الا ولم تغير بمعنى
المصدر المفعول هنا كلامه **قوله** ولم يذدها كتب في الحاشية الذود المنع
قوله ولم يشفق على نغص الدخال كتب في الحاشية الاشفاق
الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من
نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح نغص مراد
تمام نارسيدن وسيراب ناشدن **قوله** وكان المراد بالارسال
البعث او التخلية لا الاطلاق هو الثاني وعطف لم يذدها للتفسير
قوله ثم يرد مضارع مجهول **قوله** من العطن الى الحوض
كتب في الحاشية العطن ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل والمبرك
المناخ يعني جاي شتر خوابانيدن **قوله** ومرتبة وحده
كتب في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا

وحدة

وحده كوعد يعد وعدا وعن انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم
الافراد والتذكير والاضافة الى الضمير ولازم النصب الا في مواضع
مخصوصة قوله مثل قولك جهدك كتبت في الحاشية الجهد بفتح الجيم
وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة
قوله متاول متاول اي كل واحد منها كذا قيل قلت ولذا اضمر
نحوه بل هو احق بالتأويل والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام
من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا ساترا بكليتهم
وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو
وحده المضاف من المصادر وغيرها نحو جاء الرجال ثلثتهم الى عشرتهم
فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى ضماير ما تقدم منصوبات
على الحالية في الحجاز لو قوعها موقع النكرات فانها في معنى مجتمعين
في الجهد وتاكيدات لما قبلها في تميم معربات باعرابه ولا يبعد ان
تجعل الحال التي هي جملة داخلة في نحوه لان الجملة ليست بنكرة
اذ هي كالموف من اقسام الاسم بل هي ماولة بالنكرة فتجعل
العراك ونحوه مصدر الجملة الحالية المحذوفة اطالة للطريق قوله
احدهما انها مصادر لافعال محذوفة وهو الاصح على قياس
الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة اي معتركة لان الاصل
في الحال الافراد فجرى الشارح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه
زاد على كلام الشارح حيث لافعال محذوفة اوصفات

قوله

تقدير

يستوي بينهما قوله اي يتحرك اشار الى ان الواو كي مصدر
لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد فيه قوله فهذه تحمل الفعلية
ونعت حالا لما القا احوالا قوله وثانيهما انها معارف موضوعة
موضع النكرات هذا هو المرجح الذي يليق ان يكتفي به لجريانه
في الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصادر
قوله فان كان صاحبها اي صاحب الحال يعني المعرفة
اذا جملة لا يجب فيها التقديم بل الواو قوله ولم يكن مشتركة
المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة
ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فبقوله نكرة يخرج
الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينهما
وبين معرفة وبهذا يظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال
بكونه غالبا فاحفظه فانه لا ضيافنا قوله لانهما في المعنى مبتدا
وخبر فيه ان جاء قائما رجل في الحقيقة قام رجل فالتخصيص بالخبر
المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء الا ان نقول
الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر لانا نقول لا يجوز الاخبار
عن الجثة بظرف الزمان قوله ولئلا يلتبس بالصفة في النصب
ينبغي ان لا يفيد تخصيص ذي الحال بالاضافة الى النكرة ولا بالصفة
ولا بالاستغراق نحو رايت غلام رجل راكبا ورايت رجلا عالما
راكبا ونحو ما رايت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعد

حال

صاحب

قوله

قوله ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا
يعني فيما دل على حدثين غير متميزين تلك العبارة مختلفين بالحال
بان يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه
وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه دل على حدث
قايم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام و
بما قام بالمشبه به القعود قوله على العامل المعنوي ولا على الفعل
الغير المتصرف ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام ولا على المصدر
بالحرف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصول ولا على افعل
التفضيل فيما عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد
قائما كعمرو قاعدا قوله فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم
على العامل المعنوي اتفاقا لكون مدار المخالفة بين العامل المعنوي
والعامل الظرف كون احدهما متفقا والاخر مختلفا فيه مما لا يفيده
العبارة اصلا ولا يرضى به المتدرب في الاستفادة من لان
الكلام فالوجه ان يقال انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا
بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال
فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش ويعد بحيث ان العامل
المعنوي كما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه اصلا يخالف
العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليهما مطلقا
فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا بد له من وجه قوله ويحتمل

فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال الثاني بان قوله بخلاف
الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير تقدم وعلى الاحتمال الاول
بقوله على العامل المعنوي حالا كان او جملة معترضة **قوله** هذا
اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي وفيه نظر لان الظرف
لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن فيه ظرف او شبهه من جار
والمجرور فاذا لم يدخلا في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف
يتقدم على العامل المعنوي **قوله** فالمراد هو الاحتمال الثاني
لا غير لان اللائق في استثنائه عن العامل المعنوي لا ان يبين
المخالفة بقوله بخلاف الظرف **قوله** ولا على ذي الحال المجرور المتبادر
من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولا يتقدم
على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف واما التقدم
على العامل المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين و
ممتنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال **قوله**
لم يتقدم على الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة
المضاف اليه مقامه نحو بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا **قوله** لان الحال
تابع وفرع لذي الحال نقض بجواز راكبا جاء زيد مع عدم جواز
تقدم ذي الحال ولك ان تعتذر بجواز تقدم ذي الحال الا اذا هذا
المعنى بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدا **قوله** والكل متكلف ولتعسف
اما كون الاول تكلفا فلان تمام المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع

ذي الحال
ص

138

والشافية

حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال والاشتهار بالكافية

غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالقابدة وغيرها واما

كون الثاني تكلفا فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا

فلان ابنائه مصدرا غير معلوم واما كون الثلاث تقتضان كافة غير مضاف

لازمة الحالية بمعنى جميعا **قوله** وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء

كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة

قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في

الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة

نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها

ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اى مثل اسد او شجاعا ومنها

منها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان تقصد

التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء الجزء قسطا وتنصب ذلك القسط

على الحال وتأتي بعد بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت

البر قفيزين بدرهم هذا اقول القول بحال الموطئة انما يحسن

اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاء

زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان **قوله** لان المقصود

من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود من النعت ايضا

بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المصنف فيه ان يكون مشتقا او جامدا

يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك والا

اعتدا دعا بدل

على الهيئة وليس الغرض من وضعه لذلك **قوله** هذا بسراً أفصح البياء وقد يضم كذا في القاموس **قوله** ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر لم يأت المبسر بمعنى الصاير بسرا وجاء المرطب بمعنى الصاير رطبا كما جاء بمعنى الصاير ما عليه رطبا وح صفة النخلة فوجه قوله لا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر انهم كانوا يؤلون الجامد باسم الفاعل او المفعول المصنوع اذا لم يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق في لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتصوير المراد به واما قوله من البسر النخل فيدل على انه جاء المبسر لكن صفة للنخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو غير ظ لانه وان يسمي مبسرا لكن لا يسمي بسرا حتى يصح جعله حالا من غير تأويل كما اختاره المص فالوجه ان هذا اشارة الى ما على النخل والموجه ما قدمنا فتدبر **قوله** لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم الاظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم **قوله** لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يفيد الاشارة بحال البسرية فيه انه فلكن ح حالا مقدرة **قوله** نحو تمرة نخلتي بسر اطيب منه رطبا يقال هذا التمال مصنوع لا يوثق والله تعالى اعلم ولله الحمد الاتم **قوله** ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقال الجملة الحالية مقام مفرد فيجب ان الاول منها اعراب حالي ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاء الا في شاذ نحو بعث

يقام ص

يدأ

ودرهم
٤

يدا بيد أي ذو يد بذي يد أي النقد بالنقد ونحو بعت الشاء
شاة بدرهم والأصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة
ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته أي شاة مقرونا
بدرهم فنصبها لجزء آن لقبولها الإعراب قال الخليل يجوز أن يأتي به
على الأصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى
أنه إذا أتى بالأصل ينبغي أن يؤتى بالواو لعدم جواز خلو
الاسمية عن الواو والضمير ولا على الواو إلا ضعف **قوله**
فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لأنها لمجرد النفي على الأصح و
لا يدل على الزمان فهو كنفي داخل على الاسمية وقد تخلو الاسمية
عن الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو
قليل **قوله** والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثله كما عرفت
وكذا المضارع المنفي بكلمة ما والمضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لا
في الأغلب ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف
الاستقبال كالسين وسوف ولن **قوله** ويجوز حذف العامل
في الحال لم يقل حذف الفعل لأن المتبادر من حذف الفعل وشبهه كما
شاع إرادته في نظائره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها
باقيه الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال
بينا أي هذا الهلال بينا ولا مقالي حسن قوله قرينة حالية
والمراد بها راشدا مهديا الراشد نفع مهما أطلق المهدي إذ لم يكن

عن

الرشاد بدون الهداية فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي
تقديم مهديا وكونه حالا بعد حال الترادف والتداخل وعلى الثاني
ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة قوله وجب حذف العامل في
بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال تبين ازديادا ثمن او غيره
مما دخله الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا او قراءت جزا من
القرآن فصاعدا اى فذهب القرائة في الصعود قوله
ذا المنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة التى
يفارق ذا الحال نادرا يقيد العامل فلا يصح اطلاق قوله
بخلاف المؤكدة قلت بنيا دمقارنته عاملها بالحال لعلمه فيكون
مؤكدة لا مقيدة قوله اى تحققت ابوته دفع لما ذكره
المحقق الرضى من انه لا معنى لقولك تنقلب الا في حال كونه
عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى اعلم عطوفا لكن عطوفا ح
مفعول ثان لا حال ووجه الدفع ان احقه في تقدير احق ابوته
بحذف المضاف لظهور المقصود واقام المضاف اليه مقامه وهكذا
اثبته قوله ان تكون مقررة اى مؤكدة اما بتجديده واما
بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للشئ ومؤكد له فلا يرد ان الحال
المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال وانما جعل قوله
الحق بمعنى شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على ما هو الحق
من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكد جملة اكاسمية والفعلية كما صرح

يحتمل

دفعا

به الزمخشري ومنه قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لم
به صاحبه قال المحقق التفتازاني في شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة
بمقرر مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى وتولوا مدبرين منه فان اردت
اسما فلنسمه دائمة قوله لمضمون جملة احترز عما يؤكد بعض اجزائها
الخبر ان رسولا لا يؤكد الا الارسال لا ارسال الله اذ كون الشخص
رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسال الله لكن هذا اذا اريد بالرسول
معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله الى
الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله قوله
ولا اتذهبها من قيد لو فيه نظر لانه يصح لمضمون جملة اسمية ما لم يرد
اختصاص بالجملة الاسمية وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون
الله شاهد شهادة الله وهو مضمون شهد الله الاية ومضمون الاسمية
خاصة ما يكون الاسمية لنفسها مشتق ولو لم يصح ان يقدر في الله شاهد قائما
بالقسط احقه ويكون التقدير نفسي مع وجود ما يعمل في الحال طرد للكتاب
والله اعلم بالصواب قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير
والمميز على صيغتين قوله اي الاسم الذي يرفع الابهام احترز
بقوله اي الاسم عن نحو فعلت اي قتلت فان قتلت يرفع الابهام
الوقعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض باعجبني شيء حسن زيد
اواي حسن زيد وكذلك بنحو زيد حسن الوجه او وجها بالنصب
لانه يرفع الابهام كوجها مع انه ليس بتمييز عند البصريين

اذا

ان يراد

بحث التمييز

ينتقض

للتعريف المانع عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا يشكل بغبن زيد رائه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها ليست تمييزات عند البصريين مع انها برفع الابهام ويدفع بان المعنى غبن في رائه والم شاكيا بطنه وسفه نفسه بالتشديد على طريق التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه لجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يفسر بكلمة ما نكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التمييز **قوله** في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا اشكال لم يوجد له الى الآن انحلال ودفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له رطل وهو ابهام موزونه وان ليس الموضوع له مرادا فخذه لئلا تزل فانه من مزال الاقدام **قوله** لكن المطلق منصرف الى الكامل هذا اذا تعذر العمل باطلاقه والتعذر هنا لانه لو كان على اطلاقه للغا ذكره ويرد عليه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال فلا ينفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه يلزم لا يخرج امثال عينا جارية بالمستقر على ما هو مفهومه فلا بد من تكلف محمل بالتعريف وقد يدفع عنها

الى الكامل الخ

جارية

جاریة وامثاله بانها من التوابع والکلام فی المعرب اصالة علی ما مرّ
غیر مرة ولو فسر المستوعبا هو الثابت فی قصد المتکلم فان التمیز للتفسیر بعد
الابهام لیتمکن فی النفس فالابهام ثابت فی القصد فی صورة التمیز
بخلاف رایت عینا جاریة فان المقصود بالعین المعین الا انه لزمه
الابهام من غیر قصده فازاله لکان حسنا **قوله** ولا ابهام فی
هذا المفهوم یتجه علیه انه یلزم ان لا یصح حبذا رجلا علی انه تمیز من کلمة
ذا علی ما اتفقوا علیه ولا یصلح کون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازی
فلا ابهام وضعا الا ان یقال تعارف استعماله فی المبهم بحیث
صار موضوعا له فصح التمیز عنه وکذا فی ما ذا اراد الله مثلا تعارف
بعد ما فی المبهم **قوله** عن ذات لا عن وصف فرق بین النعت والحال
والتمیز بان وضع الصفة والحال لبیان ثبوت وصف لشیء
فلو رفع الابهام عن الوصف ووضع التمیز لرفع الابهام عن نفس
الاسم وبیان انه من ای جنس فرجل عاقل لبیان صفة العقل فی زید
ورطل زیتا لبیان ان الرطل کائن تحت الزیت وذلک فرق واضح
لا خفاء فیه الا من حیث حمل الذات علی الجنس ولو ارید بالذات ما یقابل
المفهوم لیصح وکان اوضح فیقال فی رطل زیتا ان فرد الرطل مبهم لا یعلم
انه من ای جنس فلما قیل زیتا بیّن ذاته بان بیّن انه من جنس الزیت وبعد
یشکل بخروج تمیز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه یرفع الابهام عن الصفة
فان الغرض من وضع المشتق المبنی الا ان یقال التمیز اخرج الاسم

بهذا

عن وضوحه الكل لغرض المعنى وجعله بيان عنه قوله فانه في قوة قولك
طاب شئ منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته واستغنائه
بتقدير مجرد المضاف عنه ينبه عليه انه لا ايهام في كفى زيد رجلا فان الرجل على
زيد لكن شئ منسوب اليه وقدر الشيخ الرضي في مثله طاب شئ زيد بتقدير النسبة
منونا وجعل زيدا بدلا قوله ويعني بما يقابل الجملة لم يجئ المفرد بمعنى
ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان
المفرد قويل بالنسبة في هذه الثلثة فالمقابلة تقتضي ان يراد ما يقابل شيئا
في جملة او شبهها او اضافة ونبه على ما ذكره على التمرة مثلها زيد
فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكانه اراد بما يقابل
المضاف ما يقابل المركب الاضافي قوله والمقدار اما متحقق في ضمن عدد
جعل طرفه العدد للمقدار ح قبيل طرفه خاص للعام والاظهر انه
يجعل عن طرفه المدلول للدال فان المفرد المقدار مستعمل في عدد وغيره
فافهم قوله فان الرطل نصف المن لو قال نصف المنا لكان
بيانا للمنوان ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد
قوله وكالكيل هو قفزان تثنية القفيز مكيال ثمانية مكاكيل والمكوك
كتنور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثماني اواقي
او نصف الويبة او ثلث كيلجة والكيلجة منا وسبعة اثمان
منا والمنا رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنا عشر اوقية
والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف

والمثقال

142

والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم والوبية اثنان او اربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملا كف الانسان المعتدل اذا ملأهما ومديده بهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس

قوله اقتصر المص على الامثلة الثلثة اي من غير العدد والا فقد مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل منوان سمنا بقفيزان برا وقوله وهو التنوين محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا ويريد بما يتم به المفرد ما يتم به بالمفرد مما بعده التميز والا لوجب التنبيه على المعرف باللام ايضا يعني ان من التام ما التام صيغة للتميز بنفسه كما سيأتي وانما تعدد لاستيفاء اقسام الاسم التام دون المقدار لما بيننا حكم نحوي على معرفة اقسام التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان تنوين الخ ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم واستيفاء اقسام لكلام الاسم التام لكان ادخل في الانتظام قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فانه بحسب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف حب الى الرمان والرمان

بالمميز **قوله** انه اراد عشرين رمضان بحيث ان يقال عشرين رمضانا
لان رمضان وان كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين
لكنه اذا وقع مميزا يكون منكر الوجوب تنكير المميز وح في الا لعكاس في
هذا المثال اشتباه نظرا لانه في صورة الاضافة الى المميز نكره منصرف
وفي صورة الاضافة الى عشرين معرفة غير منصرفة الا ان يراد اليوم
العشرين من رمضانا لكن سوق كلامه لا يساعده **قوله**
وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع
اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا
واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه
على التمييز نحو قطعة ذهب اقول فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب
لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن ذهب الا ان يقال انه تمييز
الا انه لا يجوز نصبها في ثلثة رجال فهو نقض من جانب
ان لحفص الترجيح الثاني فتامل **قوله** لكنها كان الابهام
في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها الابهام في طرف النسبة
لا يستلزم ابهاما فيها رفعه القسم الثاني من التمييز الا ترى
ان قولنا عندي رطل الابهام في النسبة فيه انما الابهام
في الطرف وبان الله الابهام عن الطرف لا يزول الابهام
عن النسبة نحو طاب زيد نفسا فان النسبة فيها على ابهامها
فكل من جعل الحكم اعني رفع الابهام في طرف النسبة يستلزم

او آحاد دها واما ثانيا فلان المنافى لم يثبت من دأب المحصلين ويجاب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل لبيان ما سيجئ ارباب الرد **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بدل الحصص لان الحصة لا يطلق فى المتعارف الا على الفرد الاعتبارى الذى يحصله من اخذ المفهوم الكلى مع الاضافة الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقى **قوله** ويجمع فى غيره اى يورد التميز على ما فوق الواحد فقد جاوز حد الشكال كيف يجمع اذا اول بالافراد يراد به ايراد صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى التحلل لان المص لم يكن فى قصد المتعدد الا صيغة الجمع فلا يجوز عنه الا العدول اتوا با صرح به فى ايضاح المفصل يؤيده انه لو لا المراد بقوله ويجمع فى غيره حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه **اعلم** ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس والجنس المقصود به الانواع **قوله** ثم ان كان اى المفرد المقدار الظاهر ان الضمير راجع الى المود المقدار غير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار مطلقا **قوله** او المعنى ان وحد التميز لا موجب له كان فى توجيه الاول ناقصه وفى الثانى تامه وكانه اراد الشارح الى توجيههما لكن في الموجهين والتوجيه الثانى لبعيد جدا لان جعل التميز مثلث بتنوين المبهم وتنوينه ركيك جدا والمتبادر من قوله جازت الاضافة اضافة المتلبس بالتنوين لا اصل الشئ الذى فتح ولا داعى اليه الا الامر اعادة مشاركة ضمير يعود وان كان فى المرجع والمذهبية على ذلك التقارب ما العطف منهم فانه لعلم هنا للشراح فى الزمان التفات وللحكم فى ان احدهما متعلق بالتميز والاخر

العقل

مثلث

على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر
فلا حاجة الى التقييد الاول فى القسم الثانى فلا وجه لصرف النسخة عن ظاهرها
ثم تقييد الشرط ولان التمييز لا يكون محتملا الا لكونه دائرا بين المنتصب عنه
والمتعلق فلا معنى لعدم كونه تصافى المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه
والمتعلق فتيجه الشرط والجزاء ح وكذلك يتجه على قول المص والا فهو
المتعلق انه ليس فيه فايدة تامة لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه
يكون للمتعلق بلا خفاء هذا وهذا المقام من مزالق الاذكياء وقد
خصصت فيه بمزيد فضل تغبطنى اجلة الاغنياء وشرحت عبارة المص
بحث لم يبق عليه شئ ولم يحتج الى تقرير نا وتلك جعلته من خصائص
شرحى على الكتاب فلو ظفرت به حطينتم مع ما لا يحصى من العجائب **قوله**
بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه فيه ان لا ابهام فى ما انتصب عنه بل
فى الذات المقدرة وكانه اراد رفع الابهام عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه
قوله وفى المتعلق زيد وهو الذات المقدرة اى المتعلق الذات
المقدرة دون عين زيد فقوله على الشئ المنسوب الى زيد تفسير للذات
المقدرة التى حكم على المتعلق بانه هو حين كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه
فلا حاجة الى الشئ المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشئ
المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التى قد يكون عين زيد كما ص **قوله**
فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز الى النظر ان ضمير فيهما الى القسمين
المذكورين فيبقى حكم ما كان تصافى المنتصب عنه فيتكلف فى مرجع الضمير

تقييدهم

بحث

144

الابهام فيهما قوله ورفعه عنهما يستلزم الرفع عنه فمحل بحث الا ان
يراد الطرف المقدر **قوله** وكذلك كل ما فيه معنى الفعل يشكل باسماء
الافعال فان فيها معنى الفعل وليست شبه جملة بل جملا واعلم ان في قوله
وهو اسم الفاعل الخ مسامحة والمراد وهو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا او
ينبغي ان يخص باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ايضا بالتي جملا ذكرتها
لكن جملا رجاء ان لا يخفى على نحوك الاولى في قوله حسبك زيد رجلا حسبك
رجلا زيد لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالمتمثل به هو التمييز من حسبك
لان حسبك زيد **قوله** لله دره فارسا قال الرضي الدر في الاصل
ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر فهو هناك
كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه
لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه
اليه تعالى ويضيفون اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم
لله دره اي عمله فقول الشارح اي لله خيره لعل المراد كناية عن خيره
لا ينافي تحقيق اللغة **قوله** ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا
في المنتصب عنه قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه من النقض
بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه
لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد الشرط هنا لما صار منطبه ان يكون نصا
والا امتنا ولا كما لطاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لمتعلقه قيد قوله
والا ايضا به ودفع نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة

لا معنى لحصر الاحتمال في الصفة وفي الحال لا يجب ان يكون مشتقا بل كل
ما دل على هيئة صح ان يقع حالا **قوله** لكن زيادة من فيهما
زيادة من في التمييز عن الذات المذكورة يجوز مطلقا ويجوز في
التمييز عن الذات المقدرة اذا كان ما انتصب عنه وقيل مطلقا
كذا ذكر الشيخ الرضي وانكره المفتي صحة عشرون من درهم
وكان المص معه حيث صرح بجواز دخول من على مميز كم فلو كان
يجوز دخول من على التمييز من الذات المذكورة عاما لم يخصها بها
فتامل **قوله** يؤيد التمييز قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال
اذ زيادة من ليكون نصا على ان المراد التمييز لا الحال **قوله**
على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق بخلاف ما اذا كان تمييزا
عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله عند الجمهور
مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق **قوله**
اذا جعله لازما يعني ان التمييز فاعل لهذا الفعل او ما ينوب منابه
في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل
كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا فجر فيه منزل منزلة
اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة الانفجار لعدم
الاحتمال سوق العبارة اياه والايقال او فاعلا لما يتضمن
وكذا الحال في امتلاء الاناء ماء فمن بنى الكلام على تضمين المثالين

بهذا الحكم

فضمان

بحيث (ما كان تصادق لا يخفى انه تعسف جدا **قوله** اذا اردت آبا واحدا وآبا والمراد بالآحاد ما فوق الواحد **قوله** فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان تثني ذلك الجنس هذا ينافي ما سبق منه ان تثنية الجنس وجمعيته لا يختص قصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد وما اجمل بيانه لما سند عنه بنباته

قوله بمعنى مع والطبق مفعول معه لمصاحبته فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقها له اي لما انتصب عنه وما يقتضيه من التحجب وانه جعل مفعولا معه لمصاحبة خبر كان فاحتيج الى جعله فاعلا معنى انه تناول بانيت للاسم فاحتيج الى ادله لصحة جعل الخبر فاعلا معنى هذا او بين نسج بيت العنكبوت فاثبت المدعى بما هو احوج الى الثبوت **قوله** اي كانت الصفة صفة لا مع مطابقتها اي بمعنى الطبق يصح ان يجعل مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر بسياق الكلام وسياقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتصب عنه اولمتعلقه فالمناسب ان يجعل الصفة مطابقة له وان صح العكس ولكون المبنيا درمن المصدر المضاف الى المفعول المبني له **قوله** ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لا وجه للاقتصار على كونه بمعنى اسم الفاعل مع تجويز كونه مبنيا للمفعول في التوجيه السابق **قوله** واحتملت اي الصفة المذكورة لحال

الواو ٤

وكان وجه جعله فاعلا ٥

فلذا قسمه او لا القسم للفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في
المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى
قوله هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا قوله
من متعدد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد
جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله
في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه
انه لا يصح ذلك في جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف للمجي وكذا ما خلا
زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب بان
هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الكلم
ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجي
بالظرف قرينة ان المراد سواه وكذا ان تريد انه مخرج عن النسبة
الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد وتنسب الشيء اليه فتاتي بالاستثناء
لاخراجه عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة
للاعتقاد ولم ترد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة لتخرج
عنه شيئا ثم تفيد الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر في تحقيق المقام ولا تجد
في كلام غيري تحقيقا الا لاطالة الكلام والله هو الواهب بالالهام
اجل الانعام قوله سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا
صريحا او تقديرا تفصيلا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا
وكذا ان تجعل تفصيلا اما باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون

دالا

146

فضمان لتصحيح كلامه عليه **قوله** وههنا بحث ليس البحث
واردا الا ان سر وجوب تاخير التمييز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا
لورود الفعل المذكور الى المتعدي واما مجازيا ان لم يرد الا انهم تعرضوا
لكونه فاعلا حقيقيا بالرد اظهارا لما خفي من الوجه **قوله**
ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز الخ قاعدتهم المشهورة
ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تاويل فجرنا
الارض عيونا **قوله** فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح
وعلى اسمي الفاعل والمفعول فكلام المص قاصر لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل
يفيد ان خلاف المازني والمبرد في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو
المستفيض في كلامهم يفيد ان خلافهم في جميع ما يشبه الفعل **قوله** وما كاد
نفسا قبل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي **قوله** المستثنى في المصادر
ان البناء يدل على ذكر الشيء مرتين او جعله شيئين متواليين او
متباعدين ولفظ الاستثناء من قياس الباب وذلك لان ذكره شيء
مرة في الجملة ومرة في التفصيل هذا ولك ان تقول بالاستثناء يجعل المستثنى
منه شيئين قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا عنه **قوله** ولما كان
معلوما منه بهذا الوجه الغير المحتاج يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد
تبع فيه راي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا
لما قبلها نفيا واثباتا لكن المص صرح بانه ليس مفهوم عام بل هو لفظ
مشترك بين المتصل والمنقطع فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق

بحث المستثنى

المستثنى

بلا اقسمه او لا التقسيم للفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في
المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى
قوله هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا **قوله**
من متعدد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد
جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض باد خاله
في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه
انه لا يصح ذلك في جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف للمجي وكذا في خلا
زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب بان
هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الكلم
ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجي
بالظرف قرينة ان المراد سواه ولك ان تريد انه مخرج عن النسبة
الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد وتنسب الشيء اليه فتاتي بالاستثناء
لاخراجه عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة
للاعتقاد ولم ترد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة لتخرج
عنه شيئا ثم تفيد الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر في تحقيق المقام ولا نجد
في كلام غيري تحقيقا الا اطالة الكلام والله هو الواهب بالالهام
احل الانعام **قوله** سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا
مثل قوله لفظا او تقديرا انفصلا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا
ولك ان تجعله تفصيلا الا باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون

دا الا اى متعدد صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير بان يجعل متعدد
بالتاويل نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد فى العبد الا
بجعله فى تاويل الاجزاء وكذا ان يجعله تفصيلا للمخرج او المستثنى فيكون
كما يكون ملفوظا يكون مقدرا فنحو جاءنى زيد ليس الا قوله اى بعد
الا واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير وبيد مضافا الى
ان مشددة قوله فى كلام موجب اى ليس بنفى الخ هذا هو المعنى
الاصطلاحى للموجب وغير الموجب ما يقابله قوله وهو ان يكون الكلام
الموجب تاما بان يكون قولا بان يكون تفسير لما اصطلح عليه فى الكلام التام
فى باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا قوله لان الكلام فى كونه
منصوبا مطلقا الخ اذ الكلام فى كونه منصوبا بنصب استحقه لذاته
لا لكونه تابعا لتابع المستثنى منه فح لا بد من قيد تام ليتم الضابطة
قوله الفعل المتقدم او معنى الفعل المتوسط الا المنفصل عن
بقولنا القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح رح لم يلتفت لعدم
وثوقه على المثال وجواز ان يكون مصنوعا قوله او مقدما لم يعد
كان فى هذا القسم قسم المنقطع كما اعاده فى خلافه لان الثلثة مشتركة
فى وجوب كونها بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله
فى كلام موجب قدمه ليشارك فيه المعطوفين على خبر كان لان
المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه فى القيد لا محالة فقول
الشارح عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب انه يجب النصب

في المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم
غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير في حكم المستثنى لمجيء حكمه بعد وقد
نبه الشارح ايضا على ان هذا الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييده
بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه
في قوله مفردا **قوله** سواء كان في كلام موجب او غيره اشار الى
ان بين هذا القسم وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل
الآخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه بوجهين **قوله** اي
المستثنى منصوب ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا
من الكلام كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا
او منقطعا وهي كلكن في وقوع المفرد بعدها وان لم تكن حرف عطف
والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها
نصب لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب فجاءني القوم الا حمارا
في تقدير لكن الحمار لم يجئ وقد يجيء ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم
يونس لما آمنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ويرده
ان سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك دفع
توهم دخوله في الحكم السابق **قوله** وفي الاكثر متعلق بمنصوب
قوله اسم يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءني
زيد الا عمرو **قوله** اي الى بعض مطلق من المستثنى منه يعني ان الضمير راجع
الى بعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس اي كل نفس وانما قلنا

عطف

148

الى بعض منكر لولا انه قوله فيما بعد او بعض منهم ولعله عموم النكرة
فى الاثبات اذا كان فاعلا تكلف ثم قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل
واريد ههنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى البعض المضاف اى خلا
بعضهم والاضافة للاستغراق **قوله** وهما فى محل النصب على
الحالية الاحسن ان خلا فى تقدير زمان مضاف اى زمان خلا زيد كما فى
مدنسافر فيطابق فى المعنى ما خلا **قوله** اى النصب بهما انما هو فى
اكثر الاستعمال الا انه يجب ان يحمل المستثنى المنقطع والمستثنى على ما يختار
فيه النصب **قوله** وتقديره خلو زيد وعدو عمرو وهذا لا يستقيم لان الفعل
المسند الى الفاعل المستتر اذا صار فى تقدير المصدر يكون فى تقدير المصدر
المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوه زيدا على ان الضمير راجع الى المجيء
او الجائى او البعض **قوله** اى وقت خلوهم الا خلو بعضهم
وكذا فى قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه للاقتصار على التوجيهين
لاحتمال ضمير رجوع ما خلا الى الجائى اليه كما سبق فى خلا **قوله**
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل الخ لم يذكر ههنا احتمال
الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيدا خارجا عنه وفيه نظر
لان عدم صحة وقوع العين خارج المصدر فى الاثبات لا فى النفى
والاولى ان نفى زيد عن المجيء لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا
لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيد مضافا اليه للمجيء فيكون
التقدير ليس المجيء مجيء زيد يفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم

قوله ولا يتصرف فيها ولا يتغير لا يكون الى غيره من ما يكون وما كان ولم يكن **قوله** حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا لا اخفاء في صحة هذا التوجيه اذ البيت المتعارف في هذا المعنى وتجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال في محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه في تجوز فيه كما نقله الشارح فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل ومما يقضي منه العجب انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية كيف والبدل مستثنى بعد الا والمقصود هنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يخل بالمقصود **قوله** وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاوضح ان يحمل على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان في المعنى لانه حينئذ لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجعا الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى هو منه لا يقال احترز عن تقديره بلا ضرورة لانا نقول تقديره اهون من تقدير الضمير العائد الى الموصوف وفي قوله صفة لكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية لكلام **قوله** ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا متقدما ما من وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المص استثناء المتأخر عن حكم العام المتقدم المنافي للمتأخر لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب

149

اخراجه عن الحكم السابق ولا تقتضي بقرينة اخراجه عن هذا الحكم
ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا
ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو
منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا الا فايدة فيه
فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج هنا الى التقييد لعدم كونه منقدما ثم الاولى
ان يقال اختيار الاول فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المتقدم
لعدم جواز تقدم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل
الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان مبناه على الروية كما تقدم
فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع والمقدم على ان المتبادر من
قوله ذكر المستثنى منه ما هو ان يعتد في ذكره فاستغنى به عن التقييد
بما يخرج المستثنى المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين آخرين
احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاني القوم
اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون رد الكلام يتضمن الاستفهام
نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب اقام القوم الا زيدا فانه في هاتين
الصورتين يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين ان المص
لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا القسم **قوله** واعراب
البدل بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية **قوله**
ويعرب على حسب العوامل اي على قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل
الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع

مقدما

البدل
ص

والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه
فيشكل بقولنا ما ضرب الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى
فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال
الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل
المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا وفي قال عامله الفعل
بواسطة الباء فتدبر **قوله** فالمراد بالمفرغ يعني المفرغ
مما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به ولك ان تستغني عن هذا التكلف
بان تجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون المآل المفرغ
عامله او ان تجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا
والعامل مفرغا له **قوله** وهو اي والحال ان المستثنى جعل الواو للحال
ولك ان تجعلها للعطف وتجعل هو عطفا على المستثنى منه وفي غير الموجب
عطفا على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه
بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه
ان تجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه وتجعل قوله وهو في غير الموجب
جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا
ان يستقيم المعنى في تصحيح عدم الذكر في الموجب فصح استثناء
قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيه الاخر فهو مستثنى
من محذوف الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب وقتا من الاوقات
الا ان يستقيم المعنى **قوله** ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام ما يعتد به

صحيحة ولك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فايدته من حصول الكلام صادقا
اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف النفي
على ما يتحقق **قوله** مثل ما ضربني الا زيد يحتمل ان يكون فاعلا يفيد **قوله**
نحو قولك كل حيوان مثال لما يصح الحكم على سبيل العموم الا ما يخرج فيه
قوله الا ان يستقيم المعنى قيل لا يبحث للنحوي عن استقامة المعنى
انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشيء
على غير محله قلنا ما يحتمله هذا ان الاعراب على حسب العوامل في
كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى
فيه اذا اعرب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته من وظيفة
الفن **قوله** اذ معنى ما زال ثبت الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب
اللغة على المتأمل في بيانها وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام
الا ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته
بحث فانه الاثبات جعل الشيء ثابتا والثبات يفيد الدوام وان
افادة الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم الاثبات النفي
لان الشيء في حيز النفي فمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع
زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبوت **قوله** لان نفي
النفي ثبوت اي بحسب العرف لانه يؤتى بنفي النفي الا للاثبات
فمن قال معنى قولهم نفي النفي اثبات انه مستلزم للاثبات لا انه عينه
لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف

فع

اثبات

نيهمر

فقد غفل **قوله** فيكون المعنى زيد دايما ليس المنفي الدوام المطلق
بل في الماضي مذ قيد **قوله** او يحمل ذلك على المبالغة في نفي
صفة العلم اي مبالغة فوق ان يقال امكن فيه جميع الصفات المتقابلة
الا العلم فجعل العلم اخرها لا انتفاء من عدة متقابلات **قوله**
واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل
فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل وكان
النكتة فيه ان تحققها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل ثم تدرك
الية نحو ومن ثمه جاز ليس زيد الا قايما وامتنع ما زيد الا قايما
ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد
نحو لا خمسة عشر درهما لك الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب
ويمتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع **قوله** فعلى
الموضع حملا اي يختار البدل على الموضع اختيارا وقوله الا باختيار
في الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر في كثر من المواضع فان النصب على
الاستثناء هنا كثيرا ما يكون ضعيفا لايهامه البدل على اللفظ
نحو لا احد فيها الا زيدا وما زيد شيئا الا شيئا نعم لا ايهام في
ما جائني من احد الا زيدا وقد يفضي خوف الايهام الى امتناع النصب
ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان ايهام البدل هنا على اللفظ
ايهام الكفر وبينه وبين قصد التصريح بالتوحيد تناف
قوله قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه

لو

لو قال لئلا يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لاندفع قوله ولا يخفى فانه قيل
لو لم يصف لصح ايضا لحمل التنوين على التحقير قوله لان من الاستغراقية
لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات قيد من ليكون المثال اتفاقيا اذ من
في الاثبات تزاد عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا ولعدم
زيادة من الاستغراقية بعد الواحد اظهر في هذا المثال وهو ان من الاستغراقية
لا تزاد على اسم الشخص والاظهر ان المص جعل الاستدلال مبنيا على مذهب
الجمهور ولذا لم يقيد بكلمة من قوله لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ
وقيل لا احد فيها الا عمرا لو ابدل عمرا عن لفظ احد لا يمكن نصب عمرو
بل لا بد من الرفع والتكرير لانه معرفة كما سيجيء انشاء الله تعالى قوله
وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل الخ
ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي سائر التوابع
العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وسرايته حكم المتبوع فيه وبعضهم الى
ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين ولكن
توجيه قوله لا يقدران على انهما ثبتت واشار الى ان العبارة
اقرب الى هذا المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قول المص عاملتين
بل يوهم جواز التقدير غير عاملتين قوله فحمد مرفوع الى
النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبت عاملها لكن يبقى تقدير
عمله اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى
جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان عمرا

فلا يعبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ نعت
اسم لا المبني الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه
والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن **قوله** وبعد حاشا
في الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه وتقوى حرفيته حاشا
بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ
وكثرة النصب المستفاد من قوله في الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه
ان النصب بعده شاذ واعاده بعد في قوله وبعد حاشا للتصريح
باختصاص قوله في الاكثرية **قوله** ومعناها تنزيه المستثنى
فلا يستثنى بها الا فيما ينسب اليه سوء **قوله** اي براءة الله يعني
فاعل حاشا ضمير الله تعالى اضمر من غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان
حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وافضائه الى زيد على وجه التنزيه
من غير ملاحظة تبرئة الله اياه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل
المتقدم اي برء المجيء زيدا عن نفس حصول امتناع المجيء وانتفائه
عنه بمنزلة تبرئته اياه **قوله** انتقل اعرابه اليها لان الاعراب حقيقة
لما اضيف اليه ولهذا اجاز العطف على محل فيقال ما جاءني غير زيد
وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه
اعراب المستثنى بالا كان حق الحسن ان يقول واعراب غيره اعراب المستثنى بالا
وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى
بالا فافهم **قوله** فيدخل نحو ما جاءني رجلان الا زيد

١٥٢

قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه
كل اثنين اثنين وليس زيد اثنين **قوله** منكور اي منكر لا معرف
باللام يشعر كلامه ان المنكر احتراز عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص
الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو جاني اخوة
زيد الا عمروا فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة نحو ما جاءني
هؤلاء الا زيدا او اسم موصول نحو ان الناس الا الذين آمنوا
لفي خسر الا وجه انه يجب جعله تابعا لمنكر ليصح جعله صفة لان غير الا
لا يصلح وصفا لمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر **قوله** نحو ما جاءني
رجال الا واحد الا فايدة في هذا الاستثنا دلانه لا يعلم انه ما بقي
بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع حتى يكون منكرا
محصورا معنى **قوله** ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه
في بيان هذه القاعدة اذا كان مراد المص بقوله كما حملت الا عليها
الحمل غالبا فقد التفت المص اليه حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبر
حكما اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المص التفات
اهتمام وترك قيد غالبا وتسامح في حذفه **فان قلت**
قد التفت المص الى مجيء الا صفة في جمع محصور حيث قال وضعف
في غيره **قلت** لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق
بين الضعف والقلة الا ان يقال لما قل التعذر في المحصور جعل
استعماله صفة فيه ضعيفا والفصيح في وصف المحصور المتعذر

الاستثناء منه الوصف بغير ولولا ذلك لكان قوله وصوف في

في غيره سقيما الا ان يجعل ضمير في غيره الى تعذر الاستثناء **قوله**

وتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فان قلت

ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل

على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم خروجه

عنها بيقين قلت نفي الدخول بيقين افاد الدخول بشك فافاد

ما ذكره المص ولعد فيه نظر لان عدم الدخول بيقين يحتمل الطريق

بطريق الظن وهو يكفي في الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك

بعيد **فان قلت** تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة

فليحمل على البدل قلت رده المص بانه لا يكون الا في غير الموجب

وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة لو كالصريح والنفي الضمني

الذي هو كالصريح انما هو قلما واقل وابى ومتصرفاته ووافقه

الرضي ورد ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء فيه

انه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء فيه **قوله**

لان التعدد يستلزم المغايرة لان المتعدد غير الواحد فعلى هذا معنى

قوله لو كان فيهما آلهة الا الله غير الله باعتبار كون الجمع غير الله

ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه

غير ذلك الشيء فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره

لا ان الجمع من حيث الجمع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف الجمع

صف

الدخول

مغايره

بمغايرة الواحد فالاوجه ان وصف الالهة بغير الله بمعنى انه اذا
وجد الالهة يكون كل منها غير الله لان وجود الالهة يستلزم عجز كل منها
فلا يكون شيء منها الالها وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود
الالهة يستلزم كون الاله مستثنى عنها بعين هذا البيان فاحسن التامل
قوله الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة ابو الوحشية والنجم الذي
يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس
وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب قوله وقال
في البيت شذوذان اخران الاول في قوله الا الفرقدان شذوذا
اخران احدهما وقوع صفة كل دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل
بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد التنبيه على ان البيت
مما لم يتحاش فيه عن استعمال الشذوذ ولذلك كون الا صفة فيه شاذا
وكان الشاعر قصد ظرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية
للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون
الا شرطا اي الا يكن الفرقدان اي ان لا يوجد فالمعنى ان لم يوجد
الفرقدان لكان كل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا خذ
هذا واعرف من الله فضلا قوله وعند الكوفيين الخ يعني في نصبهما
على الظرفية خلاف فمعنى قوله النصب على الظرف ان اعرابهما النصب
لا غير وذلك النصب على كونهما ظرفين ابدا انما عن الحكاية عن حالة
الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان في قول المص

على الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بضرورى بل يصح ان يكون
على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على الظرف فان سوى صفة الظرف
فى الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على موصوفه الذى هو الظرف قال الرضى
ما بعده ان سوى فى الاصل مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا
ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء
فصار بمعنى المكان ثم استعير بمعنى البدل كما استعير له لفظ المكان فقيل
انت لى مكان عمرو اى بدله ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء ثم
جرد عن معنى البدل المجرد الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق
انه ظرف فى الاصل لا فى حال الاستثناء **قوله** وسنعرفها اى اخواتها
ولهذا لم يبينه المص ولكن ان يجعل ضمير سنعرفها الى كان واخواتها لا كان
التى يثبت لها الخبر لم يعرف بعد **قوله** والمراد ببعدية المسند لدخولها ان
يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيه
ان اخذ الخبر فى تعريف الخبر تعريف للشىء بنفسه فالاولى ان يقال المراد
ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعدية نظر
لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية مانع الحكم بان يكون
الاسناد بعد دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها **قوله**
وامره كامر خبر المبتدا فى افراده واحكامه وشرائطه على ما سبق يعنى
المراد تشريكه مع الخبر فى احكام السابقة لا فى جميع الاحكام لانه
المتبادر بعد ذكر احكام لشىء وتشريك الاخر معه فلا يرد انه لا يترك

مطلب خبر كان

قيل م

خبر

١٥٧

خبر المبتدا في امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا
عند بعض ويقبح ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة
والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق
على ان ابن مالك خالف في ذلك فجوز ان يكون المص معه وكذا الاي د
انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ليس وما دام وما زال ولا زال
ومرادفاتها لان صار للانتقال الى ما يستمر غالبا وما زال واخواتها
للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما
ما دام فلان ما المقيدة للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا
واما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه والمستعمل
للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع **قوله** ويتقدم
على اسمها حال كونه معرفة لما كان نبه على ان المحل لفظ المبتدا اذ لا يخص
ذلك بل يتقدم نكرة مخصصة ايضا لخلف الشارح لدفعه بقوله
حقيقة او حكما **قوله** وذلك اذا كان الاعراب فيهما اشارة الى
ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان
المص لما جعل حكمه حكم خبر المبتداء استغنى عنه كون تعريفه مانعا عن تقديمه
فانه ليس هذا الحكم من احكام الخبر واما امتناع التقديم فيما اذا
انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس من احكام الخبر بل من احكام الفاعل
والمفعول ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في
احدهما لفظيا او كان هناك قرينة تعين الخبر من غيره **قوله**

فيما بعد وكذلك اذا انتفى الا ان الخ قوله ويحذف عامله
اى عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان والسابق
خبر كان واخواتها بعيد سيما قد سبق ضماير يرجع كل منهما
الى خبر كان واخواتها وكذلك ان يجعل الضمير راجعا الى خبر كان
واخواتها ويجعل قوله في مثل الناس قيدا له تخصيصه بكان
قوله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اى بعد
ان اذا لم يثنيه اسم بحيث يشتبه المقصود ذكره قيل ولا بد من قيد
آخر وهو ان لا يكون المحذوف مفسرا كوان خيرا لكن فخير فانه
يجب الحذف ح ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم
او ولو كنتم بالصين او النفر الاول مستفيض والثاني فايض قوله
ويجوز في مثلها اى مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى مبهم الصور
والاظهر جعلها الى هذه الجملة. وانما قال المص في مثلها ولم يقل فيه
بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد
بمثلها ثانيا ما اراده اولا بل ما هو اخص منه وهو ما اشار اليه
تفسير الشارح فاحفظ هذه النكتة الجليلة. ولا تغفل في مثلها
قوله وهو ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم قيل هذا
منقوض بقولك اسير كما يسير ان راكبا فراكب ان رجلا فراجل
ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها من التراكيب البليغة
وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف والحق فيه ان راكبا فراكبا لان المتبادر

فيه

فبه تقدير اللسير لا لكان والمعنى المتبادر ان تسير راكبا او قيل في دفعه
ان المراد ان يجي بعد ان اسم فاء بعده اسم ويجوز تقدير ظرف
مع كان للخبر **قوله** اربعة اوجه اى الوجوه المشتركة في جميع موارد
هذه الجملة اربعة وقد يختص بعض مواقعها بخامس وهو جر ما بعد ان
مع ما بعد فائها وذلك اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر
يتعدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف نص
عليه الرضي وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح
اى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح هذا وير تقى عدد الوجوه
في مثلها الى كثرة اعتمدنا على فطانتك في استخراج ضروبها **قوله**
اى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير ينبغي ان يجعل ضمير جزاؤه راجعا الى
المظروف لا الى الظرف اى عمله فجزاؤه ذلك الخير خير فاندفع به ما قال
الشارح الرضي انه ليس مراد المتكلم انه اذا كان في عمله خير بل ان كان
عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده لو جعل
جزاؤه ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير
الى الظرف فتدبر **قوله** فكان جزاؤه خيرا اى فقد كان لانه لا بد
للفاء من قد في الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء
والشرائط المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس مراد المصنف من قوله
ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل نكته
موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات خروجا عن المبحث وكلاما

تقريبا كما شاع في نظر الناظرين **قوله** اي لان كنت رد
على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان
المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا
اختلافا في مجرد توجيه التركيب بل اختلافا في معناه لانه ان كان
ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب استقباليا ولو كان كما ذكره
المص متابعة للبصريين فالتركيب ماضوي والتقضي بما هو حق الاستعمال
مما قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ
والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر
اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع لمجيء فاء الشرط فلا يصح
تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله اي تفتخر والكوفيون
مستغنون عن ذلك وفيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت
بمجرد استقامة التعليق بل لا بد من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالي
قوله وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها يدل
على لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة
من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حينئذ ليست زائدة لانه
لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان الزائد ما لم
يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا له فيها
غرض يمنع زيادته **قوله** واقتصر المص على الاول انكر الشيخ الرضي
مجيء اما بالكسر في هذا المقام حيث قال ان حذف شرطا ان مع كان

وحوبا

116

مطلب اسم ان

مطلب المنصوب بلا التي

وجوبا بلا تغير وجب تغير صورتها فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم تبادرت منه هذا القول **قوله** اسم ان واخواتها وستعرفها اي اخوات ان وهو الظاهر ان واخواتها فان ان قد يكون حرف الايجاب ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه فترك بيانها لانيابها في قسم الحرف **قوله** المنصوب بلا التي يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا او مانعا **قوله** اي لنفي صفة الجنس وحكمه لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشير بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفي صفة الجنس فانه ليس بمعنى نفي وجود الصفة بل التفي حكمه وثبوته للجنس وكلك ان تنفي صفة الجنس على ظاهرها فان المقصود في لا غلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل فكانك قلت لا ظرافة رجل فتدبر **قوله** لكن اكثره منه في كون المفعول به وفيه وله كذلك نظرا لان المجرور بواسطة حرف جر والواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم وكان المنصوب اهم بالبيان فدعى ذلك الى بيان هذا الاسم وتعريف مخصوصه بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص باسم **قوله** ولا يبعد ان يقال تعريف ما سبق من ان غير المنصرف منها اقل **قوله** خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت

من معنى التعدية او الدخول ولا يصح ان يخرج بقوله يليها الا
لما تعارف في كلامه وتكرار الدخول في التعدية بهذا المعنى خرج به
لا محالة فيكون خروجا بقوله يليها خروج بخارج فاندفع ما قيل
لا حاجة الى هذا التوجيه لخروجه بقوله يليها وكانه تكلف ليصح قوله
وهذا القدر كاف الخ **قوله** او مشبها به هذا مما اختلف فيه
اللغات ففي بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم
اليوم من امر الله وتوجيهها على اللغة المشهورة ان الظرف الاول
خبر والثاني في الاول متعلق بالاول وفي الثاني بفعل مدلول عليه
الكلام اي لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبر الان
المجرور بما هو صلة للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدأ مصدرا
كما في الاول **قوله** لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين
هذا بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى
انه قصد في المثالين حذف خبر لا عما وذكره على طبق ما يستعمل انه
يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف **قوله** والكسر في جمع المؤنث
الخ بلا تنوين ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره في تعيين
ما ينصب به غير مستحسن وقيل ينون لانه ليس تنوين التمكن المنافي
للبناء وقيل جمع المؤنث مبني على الفتح **قوله** والياء المفتوح
ما قبلها في المثنى وقيل المثنى والجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف
والمعطوف عليه فيضارعان المضاف والانسب ان يكون الاعراب

المجا

المحلى للموصوف بالحروف اى الحرف الذى بنى عليه لانه لو وضع موضع لا غلام من
لا غلامى رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر **قوله** لان الاضافة
تخرج عن ان يشبهه اى الاضافة الى المفرد **قوله** والتكرير
وكذا وجب التكرير فى النكرات المنفصلة بلا اذ الغيت عملها لان القرينة
على ارادة نفى الجنس نصا لم يعد الاسم او نيابة وقد انتفيا فلا بد من التكرير
للتنبيه عليها ولا ينتقض تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب
بلا لانه خرج بقوله الذى يليها كما عرفت معنا **قوله** هذا جواب دخل مقدر
على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع
قوله بفيصل على وزن حيدر هو القضاء بين الحق والباطل
فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل **قوله** ايراد حسن بحذف
اللام يقال حذف اللام من العلم القائم مقام المثل والمأول بالصفة
المشتهر بها مسماها واجب الا ان تنوينه فيما اذا دل او وقع فى مكانه
من التنكير علم لاجل حذف اللام مقويا له **قوله** اى فيما كررت فيه
لا الخ لا يقال يصدق على مثل لا رجل فى الدار ولا امرأة خارجها
مع انه لا يجوز فيه نصب الثانى فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل
العطف فلم يذكر الا مرا واحدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل
لانا نقول فى المثال المذكور يجوز نصب الثانى على كون لا الثانية مزيدة
وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر **قوله** فانها بحسب
التوجيه يزيد كما فى انها انفصل الوجوه بتفصيح **قوله** على ان يكون لا فى كل منهما

لنفي الجنس ويصح ان يكون في الثانية زايدة لانه جاز البناء مع الزايدة
نظرا الى لفظها **قوله** عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف فلم يقل
وخبراهما محذوفان لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة في حكم
واحد كما في ان زيدا وان عمروا قائمان هكذا قيل ونحن نقول
لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة اذ مآله لا شيء من الامرين الا بالله
ولذا قال اي لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان فمن اعترض
عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن الامر **قوله** فحذف خبر جملة
الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية
مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما تناف فالاولى ان يقول بقاء
وجرها بالله **قوله** حملا على لفظ لمشابهة حركة حركة الاعراب
او حملا على محله القريب فان لاسم لا محلين قريبهما النصب وبعيدهما الرفع
بالابتداء **قوله** فلان لا زايدة جوز الشيخ الرضي كون لا لنفي
الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التنكير والتكرير ولا يجب
الالغاء في كلها بل يجوز الاختلاف بينها في الالغاء والاعمال **قوله**
وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه للالغاء
عمل لها وله وجه ضعف اظهر مما ذكروا وهو انه يجوز ان يكون لا بمعنى
ليس ولا يكون عاملة اذ ليس ما يدل على عملها من نصب الخبر والضعيف عملها الا استعمالا
وانما قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يقل ضعف ضعف الاول
اشارة الى ان الظاهر ان المتكلم ضعف رفع الاول في الاستعمال

قوله

ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف اندفاع الضعف في الاستعمال
لان مداره على كثرة الاستعمال وقلته واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل
انما خص لا ببيان ان الهمزة لا تغير عملها لان لا لا انتز لنفيها في الحال
مع العرض والتمني فانه ليس المعنى في الا ماء انتهى به على نفي الماء وفي الا نزول
عندنا على نفي النزول وقد مر انه اذا بطل النفي في كلها ابطل عملها
وفيه انه ينبغي ان يتعرض له في المشبهين بليس ايضا الا ان يقال اعتمد
على المقايسة او لان فيه خلاف الاخفش في العرض فانه يوجب
دخولها على الفعل وخلاف السيرافي من حيث منع كونها للاستفهام
وخلاف سيبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني والعرض
اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا فمعنى الا غلام اتمنى
الغلام او لانه لما كان غير عملها دخول الجار فيقال الا من رجل صار
مظنة توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا وقد يجي الا ما بالبناء على الفتح
نظرا الى لفظها كما بني مع لا الزايدة نظرا الى لفظها قوله
اما الاستفهام حقيقة الظ انه نبه الشارح على ان مقصود المص حصر
المعنى في الثلثة ومنع كونها للمعاني الاخر التي يجي لها حرف الاستفهام
من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص الثلثة بالذكر
لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها قوله
فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه في وجوب الانتصاب بحث
لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الا تنزل الا ان يتكلف

ونقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة
التفسير **قوله** الا رجلا جزاه الله خيرا آخره يدل على محصلته
المحصلة المراة التي تحصل تراب المعدن والتقدير تبتب بفعل كرا **قوله**
ونعت اسم لا المبني يعني المبني اشارة الى معهود وهو المبني من
اقسام اسم لا وخرج عنه لا ماء ماء باردا فان باردا ليس نعت
اسم لا المبني فانه نعت لتابع اسم لا فقوله والمبني في قوله ونعت
المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة مما لا حاجة الله اصلا **قوله**
مفردا حال من ضمير مبني اي بالتنكير لا وجه يدعوا الى بعض قيود الحكم
اوصاف للموضوع وبعضها احوال للمحمول والاظهر ونعت مبني اول
مفرد يليه وكذا ان تجعل مفردا حالا من ضمير في اول ويليه حالا من ضمير
مفردا فيكون حال كل عامل يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع
قوله اي في حكم الاعراب الاعراب الذي ان تقدر فيجب الاعراب **قوله**
ان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا زاد في كلام المتن قيد ين والصواب
ما ذكره المتن مطلق اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان
المعطوف معرفة تعين العطف على المبتدا ولا يتصور العطف على اسم لا
واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وفيه
في حكم ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لاخراجه لان ما سبق مما يعلم من
هذا المقام **قوله** ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل الى لا حاجة
الى جعله مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف

وكانه

وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف
اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان **قوله**
حكمها حكم توابع المنادى قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل
دون وجوبه **قوله** من اثبات الالف في نحو ابا زيد به الاسماء الستة
الا اذا فانه لا يقطع عن الاضافة هذا عند المص وعند الرضي فلا يتجاوز
هذا الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب **قوله** وحذف النون
من نحو علامين اراد بنحوه المثنى والمجموع **قوله** يعني ان الاصل في مثل
هذين التركيبين طي ما اشتمل عليه الشروح في هذا المقام من انه جواب
سؤال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبني ومثل لا ابا له
ولا غلامي لك مع افرادهما وتنكيرهما معربان لانه لا محصل له اذ لا
دليل على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لهذين
التركيبين من غير تقدير سؤال **قوله** اسم لا حين يضاف
اي لمشاركته
لا فرق بين التوجيهين في المال وانما التفرقة في حل تركيب المص بارجاع
ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضميره الى
المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه
لخصوص المراد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين و
بارجاع ضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى تركيب
يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله في اصل معناه اشارة الى
ان التعريف في الاضافة زائد على اصل المعنى وح لا يكون قوله

الا ان بين الاختصاصين تفاوتاً مما يستفاد من كلام المص بل نزايد
عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل بمعناه اصل الاختصاص ويكون فايده
ادراج الاصل انه لا تشارکه في خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاصين
تفاوتاً فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوتاً من
مضموناً كلام المص وهو احق بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل
ان لا مشارکة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدي و
الاختصاص المستفاد من هذا التركيب خبري وهذا اظهر كما لا يخفى على من
فهمه اظهر قوله لم يجز تركيب لا ابا فيهما فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا
فيهما لانه خارج عن قاعدة النصب لا لانه ليس فيه ما به شبه المضاف لو كان
لنصب اذ لا يجوز لا ضاربي في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني لا ضاربي اليوم
في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في قوله لفساد
المعنى قال المص ولانه لو كان مضافاً لزم الرفع والتكرير وكانه لم
في الملحق لانه معارض بانه لو كان مفرداً لزم عدم الالف ووجود النون
وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان
يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما في صورة المضاف شابه المفرد المنكر
فلم يرفع ولم يكرر قوله وانما خص سيبويه هذا الخلاف لانه العمدة
فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف
بانه خليل اعلى كعباً منه وقال في اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين
علماء النحو مثل له ولم يخلف فيما بينهم مثلاً له قوله اولان المفقود ن

يذكره

مطلب
خبر ما ولا المشبهتين بليس

صاحب
م

نه
الخلا

خلاف لانفسهم المخالفين لا تخفى بعده من العبارة **قوله** ولا يحذف
الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الاسم وجود الاسم بعين هذه
العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر
قوله وهي اي خبريته خبر ما ولا حيث الضمير الى الخبرية فاحتاج الى
بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولك ان تجعله راجعا الى عاملية
ما ولا فيستغنى عن النكتة ولك ان تجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم
جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليها ايضا لان الاسمية
والخبرية متلازمان نعم ما جعل نكتة للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة
لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما ولا
مع تقدمه وتأخره الى بحث خبر ما ولا **قوله** وهي زائدة عند البصريين
وليست ان النافية بل هي التي تزاد مع لما وما المصدرية ايضا قال الرضي
الظاهر انه عند الكوفيين ايضا نافية لتأكيد نفي ما و الا فالنفي على
النفي اثبات **قوله** او انتقض النفي بالا خلافا ليونس
مستشهدا بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات
الا معذبا واول وجعل من قبيل ما انت الا سيرا اي الا تسير فحذف المصدر
وجعل منجنونا قائما مقامه اي دوران منجنون **قوله**
او تقدم الخبر او ما لم يظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرو الا
زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه
حاجزين فلان ماعمل ضعيف او لكراهة ابراز ان النافية

في عرض العامل قوله اي في المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر لان جر خبر ما ولا لا يكون الا بالباء الزائدة المختصة زيادتها بتاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقرينته بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف بعد الموجب هو المورد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فيحمل ما زيد قائما بل قاعد في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتداء في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم بتوهم بطلان عملها ولا قبل الموجب من بطلانه بعده قوله اي اسم اشتمل ليخرج الى جعل الاشتمال بمعنى كون الجر مسموعا عند سماعه فاحتاج لاخراج حروف الاواخر الى انما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الجر مذكورا لافادة معنى فيه لم يحتج اليه والاحتياج ليس لمجرد اخراج حروف الاواخر المذكورة بل لكل مجموع من حرف الاخر وجزء اخر لا اشتمال على الجر كاشتمال الاسم قوله يعني الجر اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري توضيحه قوله سواء كان بالكسرة الخ فلا يتوهم الدور وقوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجميع قوله وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا ميميا لم يحتج الى قيد الحيثية لكن احتيج الى جعل ضمير اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا الليس في قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع المضمر واما على

تعيين

توجيه

161

توضيحه فهو وضع الظاهر موضع المضمر لمزيد التوضيح المطلوب في مقام
التعريف **قوله** والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه يكن
المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبيه به اشار بقوله وان كان مختصا
بما عرفه به الى احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرفه به بان يراد
بما نسب اليه الشيء اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل
عليه اعم منه ومما هو شبيه به مبني على ان يراد به المشتمل على ذات العلامة
لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه
انه ينتقض تعريف المجرور **ح** بمثل غلامي غير مجرور ويمكن ان يدفع
بان المراد المشبه بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما
وان اعميته مما اشتمل على علم المضاف اليه ليس الا في بتقدير ان لا يختص المضاف
اليه بما عرفه به كما يقتضيه كلمة الوصل **قوله** وذهب في ذلك
مذهب سيبويه وكانه اختاره ليصح قولهم وبجر علم المضاف اليه بتقدير
اللام مثلا بلا تكلف **قوله** فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير
الحرف مرادا والا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم
الجمعة وضربته تأديبا والاولى والارادة شرطها الى **قوله**
اي منسلخ يعني اراد بالتجريد الانسلاخ الكلي لازم معناه فلا يرد
ان الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين
معنى الانسلاخ **قوله** تنوينه او ما قام مقامه هذا في الاكثر
فلا ينتقض بحسن الوجه لان تخفيفه في الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف

اليه

ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين
لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه
تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث
لو كان فيه تنوين يسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين
سقط لاجل اللام **قوله** التعريف او التخصيص او التخفيف
كلمة او هنا لمنع الخلو اذ التخفيف لازم في الكل **قوله** ثم المتبادر
من هذا التعريف انما قال المتبادر لانه يمكن تاويل التعريف بان
المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة
او حكما **قوله** لانها تفيد معنى في المضاف يتبادر منه ان تسمية المعنوية
الى معناه الاضافة فانها افادت معنى للمضاف وينتجه عليه ان
اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف وهو الخفة فالاولى ان يقال
نسبة المعنوية الى المفاد له وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعيينا
او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا يفيد الا تخفيفا للفظ المضاف
فنسبة الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه **قوله** علامتها ان يكون
قدر علامتها ليصح حملها والمشهور العام في مثله تقدير ذو لكن تقدير
العلامة اجول معنى كما لا يخفى **قوله** كاسم الفاعل الخ والمنسوب
قوله في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف
ايضا الخ لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف
اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع

احرر

اضافه

182

اضافة الاخص مطلقا **قوله** وحصل اي حاصل البيان في هذا المقام
قوله والمساوي كليث اسد ان اريد المساواة التي هي قسم اقسام
النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد والليث لترادفهما وان اريد
المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كلما يصح استعمال الآخر
لا يتم المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يلائمها
فيلزم تكلفات كثيرة **قوله** فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف
اشارة الى انه ينبغي ان يقيد عبارة المص فيما عدا جنس المضاف بان يكون
اصلا للمضاف وكذا قيده في جنس المضاف بوصف كونه اصلا او فيه
نظر لان الاضافة اللامية لا تحسن في ثلث رجال وليس المضاف اليه
اصلا للمضاف ويشكل مائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته
لامية ولا بيانية لانه لا يصح مائة هي رجل بل يجب هي رجال
الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اي مائة
هي هذا الجنس **قوله** فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
الا انه يجب ان هذه الاضافات بيانية واظهار من فيها خالية
عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه
وكذا كل رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو من
رجل ويصح حمل المص على كل مع انه متعدد لانه شامل للمتعدد بسبيل البدل **قوله**
فلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في في هذا الكلام ظاهر او قع
فيه وقع فيه قلة التدبر وتبعهم كثيرون بمنعهم التقليد عن التفكر والتحقيق

لا يلائم

حال

ما ادنا اليه التمسك بحبل التوفيق وهو ان كثيرا ما ينزل الظرف منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه بهذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا **قوله** اى ضرب واقع في اليوم الظاهر ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعنى ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة لضرب بتقدير واقع في اليوم **قوله** اى لتعريف المضاف المضاف اليه المعرفة قول المص ويفيد تعريفا مع المعرفة ظاهره تعريف احد طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيها الا انه خص المستفيد بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه فقوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف **قوله** فلنا ذلك كان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين قد تبع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه علماء علم البلاغة من انه موضوع لمعين اما مفهوم مدخوله او قسم وقوله والمراد على اللئيم من الاول فان المراد من اللئيم مفهوم المعين او غير المعين وهو ما اطلق عليه اللئيم من الفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة ووصف اللئيم بما وصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لما انه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ احق بالاختيار في تحقيق كلام النحاة **قوله** وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل ونحو وشبه وغير ذلك

عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة الى معين
وبين مثلك وغيرك في عدم افادة الاضافة فيهما التعريف مع ان الاستعمال
فرق بينهما في التعريف في الاول دون الاخرين **قوله** بان يجعل
واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم اي يجعل مدلوله واحدا من جملة من سمي
به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا
منها وافله المسمى بهذا الاسم وقد يحصل في بعض الاعلام مفهوم خاص
لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كما
يراد بالحاتم الجواد وبهذا اندفع ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره
فانه قد يكون بارادة اشهر اوصافه فبيانه لتنكير العلم تضييق
للطريق الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من كلامهم قولهم
ان العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف
النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه
موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد من ارادة
تنكير العلم تجريده عن التعريف جعله في حكم النكرة **قوله** وان لم يكن بمعرفة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده والاظهر
ان المراد بالتجريد ارادة لا التعريف **قوله** وانما يجب التجريد لان المعرفة
لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للاذي وهو التخصيص فاستعمل التخصيص في
المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك
في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا

قوله ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان
تحصيل الحاصل محال فيستلزم استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فيضيع
الاضافة قوله ويبين جعلها علما في نحو النجم والثريا اورد عليه ان النجم
علما هو المركب والمعرفة جزءه فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير
وارد اذ تعيين المراد بالنجم حاصل من غير جعله علما فجعل المجموع علما
لتعيينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين اضافة
المعرف نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة لجعل التعريف
لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما ولا تحصيل للحاصل واما ما اجابه الشارح
فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل ولكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة
في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق اخر قوله
واما استعماله فقليل ثبت من الفصيح من ترك اللام اي ابدا والاحصر
الاوضح فلانه ما ثبت من الفصيح قوله قال ذو الرمة كتب في اي شعر
قال ذو الرمة ايا منزلتي سلمى سلام عليكما قوله هل الازمن اللائي
مضين رواجع قوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي
والديار البلاقع اي يرد جواب السلام ويكشف العمى عن المتحير الذي
هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار الثلثة
التي تنصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي خالية فان الاثافي
تميز الثلث فكيف يصح تعريفه والتميز واجب التنكير الا ان يقال الثلث
صفة للاثافي وكان اصل التركيب الاثافي الثلث فيكون التركيب من

في الاصل

تبر

164

تسهل وجود قطيفة كان من مستعمل الثلث الا ان في ايراد التنبيه على
انه لمين الاضافة الى المميز دفعا التوهم تعريف التميز **قوله**
نحو مصارع البلد وكريم العصر فان قلت البلد مفعول فيه للمصارع
وكذا العصر مفعول فيه للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل لا يعمل بدون
الاعتماد فليكن المراد مصارع البلد وكريم العصر فيما لم يعتمد او نفي
شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال والاستقبال واذا
كان بمعنى الاستمرار فعمله جايز فليكن المثال لان معنى المضي او الاستمرار
وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول دايرة على اعتبار المتكلم فان
قصد تعلق العامل بالمعمول واضاف فلفظية وان قصد تقدير حرف
من حروف معتبرة في الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول العاملان
في المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان و
انما اشتراط الزمان للعمل في مفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف
ما سيأتي في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل او المفعول الى المرفوع
السببي لا يجوز فيقال زيد ضامر بطنه ومودب خدامه لا الى غيره كما
في زيد ضارب في داره عمرو **قوله** الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
اعلم انه يجوز انما يفيد تخفيفا لا تعريفا وتخصيصا ولا يجوز لا تفيد
الا تخفيفا لا تعريفا وتخصيصا فالاولى ان يقول اي يفيد تخفيفا
في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا **قوله** في اللفظ لا المعنى
اشار الى فايدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما:

واضافة مح

ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر ظاهره
مضافا الى خفة في المضاف المعنى اي لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ
لا في المعنى فلا يفيد انه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا ثم يقال ان ذكر
في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فلو قال
الاقرب ان يقال لو قال لا تفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف
في المضاف على قياس لفادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص
فصرح بقوله في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او
مضافا اليه للتعميم **قوله** كان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك ان
هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القائم غلام وانه لا تخفيف
في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف
التعريف في المضاف اليه بعد حذفها الضمير **قوله** واضيف
القائم اليه قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة
الى موصوفها اذ الرافع في الصفة نعت المرفوع بخلاف الناصب
مع المنصوب فاعترض في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة
المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية
فرع المعنوية قلت ولذا التزم اضمار في الصفة بدل رفعها
لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع على هذا ان لا يكون
لما اضيف اليه الصفة محل رفع **قوله** والمراد ان المشار اليه
الى قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما يذكر لئلا يتوهم على سابق

واثبات سابق بلاحق ولا يثبت المجموع ههنا بما ذكره اذ
لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف
يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحد في الاضافتين يوجب التعريف
والتخصيص وانما تفاوت الاي بتفاوت المضاف اليه في التعريف **قوله**
فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص قد يقال
دفع بما هو الاظهر بالاختيار **قوله** ومن جهة انها يفيد تخفيفا الاولى
ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب
زيد والضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف
لتساويا في الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا في الجواز **قوله**
وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف مذكور صريحا
بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على المصرح
اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا ويعارضه ان النفي متقدم
على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال غير حري فيما نقله المص
قوله واما ما وقع في شعر الاعشى اعشى اسم لخمسة عشر شاعرا
لخمس عشرة قبائل وتفصيله في القاموس **قوله** وضعف الاولى
ان يكون من التضعيف يعني ضعفه الفصيح فلم يكن موقوفا لبيت
بروح لا يتوجه مصادره **قوله** لما عرفت من امتناع الضارب زيد
يعني امتناع الضارب زيد متفرع بحيث ينبغي ان يرد به بانجالعجز وان
كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى وح لا يشوب

للمصادرة **قوله** اللهم الا ان يقال اشار الى ضعف الواضح لوضوح كمال بعده عن العبارة ولقوله وضعف الواهب المائة الهجان احتمال آخر من كونه من تتمة الاستدلال على قوله لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا النظائر فاعرفه بتامل صحيح **قوله** فانه يحتمل النصب حملا على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به تحريره ولولاه ليحتمل المائة الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حملا على المحل **قوله** او من قبيل الثلثة الا ثوابه وح يكون وجه آخر لضعف البيت **قوله** وعبدها اى راعيها في اضافة العبد الى المائة مزيد مدح للممدوح بانه يهب عبد ايتعهد مائة من الابل الحديثات النتايج مع اطفالها وهذا اغرب المائة اذ المائة كثيرا ما توجد بخلاف مثل هذا العبد **قوله** يستوي فيه الجمع والواحد قيل اى هو مشترك بينهما كالفلك **قوله** واما لانه في عطف على قوله اما لانه اما لانه توهم عند شرح قوله طلبا للفرار **قوله** لا انتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لا يكفي في اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما في الحسن الوجه **قوله** حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه انما قال على الوجه المختار يروى للمحل والوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب حسن ادخلنا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول في النصب

كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة الصفة
ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف
فالاوجه ان المختار في حسن الوجه وجهان الا انه حمل هذا على ما هو مناسب لما
هو متعين ولذا اطلق المص العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه
المختار في نحو الوجه من حسن **قوله** يعني سيبويه واتباعه هكذا
في بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعولية وفي الرضي ان القائل
بالاضافة الرماني والمبرد في احد قوليه والزمخشري **قوله** فيمن قال
اي في قول من قال جعله بتقدير المضاف لان الجواز هو قول فيكون ظرفه
الاقوال ويكون بين الاقوال لا بين القائلين والاظهر ان في بمعنى عند
اي عند من قال **قوله** فانه لا يحتاج الى رد لها جوازها الى اشارة الى
فايدة قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة الى رد قياس المبرد على الضارب
من وجه آخر وهو منع كونه مضافا **قوله** اي لمحموليته على ضاربك
فاتحد على المفعول الخ كانه غفل عن قوله حملا على الوجه المختار فاخر التأويل
الى هنا فهو نحو ما قيل الانسان مشتق من النسيان ويحتمل ان يكون هنا مفعولا له
لقال اي انما جاز عند من قال كذا حملا **قوله** من عدم اعتبار حذف
تنوينهما متعلق بقوله لم تحمل لا بقوله مضافا فيظهر بالتأمل الصادق **قوله**
ولم يحملوا الضارب زيد عليه الخ قيل يتجه انه لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب
زيد فان النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك
وضاربك وكان منشأ هذا الاشتباه عدم التمييز الموت للانتباه

الماذني

والا فكيف يشتبه مثله على الفضلاء المتمارين فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه الضاربك وان لم يشاركه في تخفيف المضاف شاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد

ونيقدح عن هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار حتى يحسن الوجه للمشاركة في تخفيف المضاف اليه بالاضافة بقي انه لما حصل في الضاربك التخفيف لا حاجة فيه الى حمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شيء بل بتبدل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف **قوله** لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر فيحث لان لكل من هيئتي الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى آخر وقد قام هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول **قوله** وثانيهما ان يكون الوقت محدودا اي جامع قائما مقامه منظوبا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة في ان المراد منه الوقت الجامع فخرج الذات المعتبر في الجامع من كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين ومما تقضي منه العجب ويعرف نقصان البشر وان كان المنتجب ما كتبه في هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس ساير الامثلة فيكون تلك الاضافة كالاضافة صلاة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الكثيرة وجانب الغربي **قوله** بصلوة العشاء الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة فرضت فيها صلوة **قوله** ونقل الجنة الخفاف في الصحاح الجبة واحد حب الحنطة ونحوها

ولجنة

والحتية بالكسر بزور الصحراء مما لبس بقوة هرا واما وصفوها بالحمق
لانها تنبت في مجاري السيول ومواطي الاقدام **قوله** ومثل جوجد
قطيفه كبث فى اى غشته جرجر دريشه از كهنكى وفرسودكى **قوله**
حتى صار كانه اسم غير صفة في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات
لابد لها من موصوف مذكور او مقدر ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات
مجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا **قوله** ولا يضاف اسم
مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد بالمماثلة في العموم ان يكون
مدلولاهما كليين يتحد افرادهما سواء كانا مترادفين او متساويين
وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولهما شخصا واحدا او الاخص الاخص
ولا يضاف احد المترادفين او المتباينين الى الاخر وينبغي ان لا يقتصر
عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع
في اللغة ما يوهم وقوعه من نحو كل الدراهم وعين الشيء وسعيد كرز
فاراد دفعه **قوله** والحثة في القاموس والصحاح الجثة شخص
الانسان فهو اخص من الاعيان **قوله** فيكون ذكر الاسد واضافته
الليث اليه لغوا لانه يكفي ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه
بالاضافة اللفظية ولا يحتاج الاضافة لانه للتخفيف اذ حذف المضاف
اليه خف **قوله** بخلاف اضافة العام الى الخاص هل قوله بخلاف
متعلق بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامتناع اي الامتناع المماثل
كليث واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الكل فيه بمثل الدراهم

والعين ليس مماثل الشيء بل يختص بالاضافة **قوله** فان المضاف
فيهما تختص بالاختصاص التعريفي او غيره واليه اشار بقوله سواء الخ
قوله واما اذا كان للجنس ففيها خفاء نزيل الخفاء صحة عين الكلي
ونفس اللاشيء والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا للغير الموجود في الخارج
كما هو اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه فمن قال الشيء بمعنى
من الموجود في الخارج عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة فقد نعيد وتفصيل
ما نرو اليه الخفاء ان اللام الجنسي اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة
من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف
الطبيعة فانها لا يصدق على نفسها وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد
فالعين يصدق عليها او على الطبيعة من حيث هي **قوله** ورد على قولهم
ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز
فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد لو اورد لا يخص هذا الحكم بل كان
يتوجه على قوله ويشترط تجريد المضاف عن التعريف وكانه غفل المصنف في رده
ثم فاخره الى هنا **قوله** فاجاب عنه بانه متاول بحمل احدهما على المدلول
والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جائني سعيد كرز قلت جائني مدلول
هذا اللفظ بتبادر منه انه اريد بسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق
في تنكير العلم ان يراد به المسمى لا مطلق المدلول فتاويل سعيد كرز مسمى بسعيد هو
المسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ وباول السعيد مسمى
فيكون من اضافة العام الى الخاص لا لاضافة المدلول الى اللفظ

فاعرف

فائدة قوله ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح يعني جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا للاسم لانه يجب ان
يكون الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل المدلول باجتماعه مع آخر
اوضح سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع من قبل التوضيح
ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو اللاحق ولا مانع من
حيث القياس مع كون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يشترك يكن مشتركا
لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن علقمة
وابن وبرة وابن جابر واخو عمر منسوب صحابيون هذا والاظهر ان
الكرز صار لقبا هؤلاء من معنى الحاذق لا من معنى اللئيم قوله وهو
في عرف النحاة احترز به عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد بيان الملحق
بعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف قوله واختلفوا في ان ايهما الاصل
وفي تقدم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتح لكن قوله وفتحت
لك كنت ظاهر في ان السكون هو الاصل فتامل قوله او حكما
لانهما لاستقلالهما في حكم الابتداء بهما قوله لان كل ياء المتكلم لان
ما قبلها حركة الكسرة فيها لتعذر لزوم الياء التي هي اختها قوله
مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض لتعليل التمثيل كان الظاهر
ان يقال لانه اذا اضيف الى ياء المتكلم ولو كان لتقييد لا يطلب
جوابا فينبغي ان يقول وصار مسلمي بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا او
كذا قوله مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء قوله

وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب تغاير الضمة قبلها تغيرها قال الشارح الرضي ذلك الايجاب فيما لم يلزم الالتباس اما فيما يلزم فينبغي الضمة كما في جمع الوي على افعل الصفة ابقي الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل قوله وفتح الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين قال الشيخ الرضي وقراءة محياي ومماتي بسكون الياء عند النحويين ضعيف قوله واختير الفتحة لخفتها الظاهر ان اختيار الفتحة لانها حركة الياء كانت للياء قوله واما الاسماء الستة التي تم البحث عنها هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان اخره الفا ثبتت وان كان ياء ادغمت وان كان واوا انقلبت ياء وادغمت فانه في اخر هذه الاسماء حروف الثلثة في الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ففي الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في حروف الثلث فاستثناها ببيان حكمها او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها بحذف اعجازها نسيا منسيا اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيح وهو في واخي واني على ما اجازه المبرد وبتحرج انه ينبغي ان يتعرض لحم واخي وذي والتعرض بالياء خارج عن الفائدة فهم فاني واني قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا على ما ورد من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ لتقدمه في قوله

مطلب واما الاسماء الستة

يوم

يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانا اقضى منه العجب واراه اعجب
من كل اعجب **قوله** وابى مالك ذو المجاز الخ قيل خطاب للمؤنث كتب
فى اى شيئه او له قدرا حلتك ذو المجاز وقدارى قدر اى قضاء وذو المجاز
اسم سوق بمنا ومعنى ارى اظن انتهى وارى بصيغة المجهول **قوله**
واجاب المص بان ذلك خلاف القياس الخ على انه يجوز ان يكون مختصا
بضرورة الشعر **قوله** وتقول اى امرأة قايلة جعل صيغة غايبة
مع ان المتبادر من امثاله فى عبارة المصنفين صيغة الخطاب
دفعا لما يتوهم ان الصواب او يقولين احترازا عن بعد ما قيل ان حمى فيه
حذف مضاف اى حم زوجتى ولو قال المص ويقال الكان اوضح **قوله**
وفم بالحركات الثلث لكن بمتابعة حركات الاعرابية وضمير افصحها منها
عايد الى غير المذكور لتعين المرجع فى مقام ترجيح الفتح **قوله**
واذا قطعت قيل كرح هذا البحث عن غير المضاف ذكر تقريبا ونقل
ترتيب اللغات فى الفصاحة هكذا دلوٍ وعصًا ويدٍ وخبءٍ ولغة الى
منها هى كسواء **قوله** وذو اصل عند الفراء ذوى كفلس وعند
غيره كقوس **قوله** وكانه خص المضمر بالذكر كان ما ذكره مقتضيا
لاختصاص ياء المتكلم بالذكر فى مقام النفى لان ثبوت بعض الاحكام
انما كان بالاضافة اليه فلما افاد ان الاسم كان بالمناسبة اداة الشمول **قوله**
كاهل كتب فى اى نسخة الكاهل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم لجبل
بخلاف التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابع نحو ان الفاعلة

مطلب التوابع كل ثان

الوصفية ايضا بجمع على فواعل ويصح تانيث الاسم التابع لانها كلمة
تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقها و
بجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع قوله والمراد بها التوابع
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم اى حقيقة او حكما
فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات على ما له اعراب قوله
فلا ينتقض طردها بخروج ان ان وضرب يعني في ضربت زيدا لا في
زيد ضربت فافهم والاحتياج الى تخصيص المعرف لجعل ان وضرب من
التوابع والدليل عليه قول المص فيما بعد ويجري يعني التاكيد اللفظي
في الالفاظ كلها واراد ان يجعل التاكيد كالمعطوف اعم من التابع او هو ان
من جعل التابع اعم قوله كل ثان اى متاخر اراد دفع ما يورد من التعريف
من الثالث فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثاني بمعنى المتاخر اعتبارا
ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر والصفة الثالثة في الرتبة
الثانية من الموصوف وان كان ثالثا في الذكر واول الكلام ناظر الى دفع
الاول واخره الى الثاني وبعد تصريحه بان المراد الثانوية في الرتبة
لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال يشكل بمثل عليك ورحمة الله
السلام الا ان يراد السبق او التاخر بحسب الرتبة فقد غفل ولكان زيد
عليك ان المص نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثاني المسبوق
حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثاني في اعراب سابقه
والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع في الذكر لان كلا ثان

170

فی الاعراب **قوله** ای بجنس اعراب سابقة ضرورة ان الاعراب

الواحد بالشخص لا یمکن ان یجری علی کلمتین **قوله** ناشئ

کلاهما من جهة واحدة شخصیة مثل جاءنی زید العالم الخ لا یخفی ان

ما ذکره لا یظهر فی الصفة المادحة والذامة والتی للترحم او

التاکید فان القصد الی نسبة الفعل الی الشیء وتابعه بل الی

المتبوع وذکر التابع للمدح او التاکید وکذا لا یصح فی التاکید

وعطف البیان وبعض المعطوفات وقد ورد علیه نحو قرأت الکتاب

جزء جزء فان الجزء الثانی باعراب سابقه من جهة واحدة شخصیة

هی حالیة القائمة بالمجموع ولیس بوارد لانه لیس بوارد تابعا یاتی الرتبة

بل کل جزء یستحق الاعراب من غیر تاخر عن الاخر فی الرتبة ومن قال

باعراب سابقه بمعنی جنس اعراب سابقه اخرجه لانه لیس اعراب سابقه

لا بجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص فی قصد المتکلم ظهر فی محلین فقد اتی

بکلام لا یتجاوزه فهمه علی ان حمل قوله باعراب سابقه علی معنی بجنس اعراب سابقه

یجعله اعم مما هو بعین اعراب سابقه ولا یجعله مقابلا له **قوله** یشمل

التوابع الخ مؤخرات کانت هذه الامور او مقدمات لان المراد التابع

فی الرتبة علی ما عرفت **قوله** واعلم ان الاعراب المعتبر فی هذا التعریف

الاحسن ان التعریف هنا للتابع فی الاعراب ولما لم یکن شاملا التابع

حرکة المنادی وتابع حرکة اسم لا تعرض لها فی محلهما ولم یرض بحالتهما

الی هذا البناء **قوله** ثم ان لفظة کل ههنا لیست فی موضعها لان التعریف

بما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد وايضا لا يصدق على
تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل فاحفظه فانه من سوانح الزمان **قوله**
فالمحدود بالحقيقة التابع لا افراده ولم يقل ان لفظ التوابع ليس في موضعه
لانه ليس معرفا بل على وزن المرفوعات ونظايره بتقدير هذا باب التوابع
والمعرف هو المحدود اي هو كل ثان فمن استدرك على الشارح بان
ذكر التوابع ايضا ليس في محله فقد اتى بتدارك **قوله** لكنه لما ادخل عليه كل
يعني لفظ كل مقحم زايد اشير بزيادته الى كون التعريف مانعا **قوله**
والظاهر اختصار المحدود فيها هذا التكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من لم يحظ
او في باساليب دقايق التراكيب بل هما يلقيه البحر عن وجه الماء الصافي
الى الساحل من الاعاجيب **قال النعت** قدمه لكونه اشد متابعة واكثر
استعمالا واوفر فايدة **قال** يدل على معنى في متبوعه اورد عليه الوصف
بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى
في متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق
معناه الوصف بحالة اعتبارية تحصل له بسبب المتعلق لا انه يوصف بحالة قائمة
بالمتعلق حتى ينافي دلالته على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة
وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائمة
بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقال حسن
وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يصح
يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع

مطلب النعت تابع

وهو

171

وهو كونه بحيث علا به **قوله** اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه
على حصول معنى في متبوعه لا يذهب عليك ان اعجبني زيد وعلمه واعجبني زيد علمه
وجاءني القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علمه على
حصول صفة في زيد ليست بهيئة تركيبه مع زيد بل لاضافته الى ضميره وكذا
دلالة كلهم على الشمول في القوم ليست بهيئة تركيبه بل لاضافة الكل
الى ضميره فلا فايدة لقوله مطلقا ولا نتم ما ذكره في بيان فايدته **قوله**
اى دلالة مطلقة جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة
لانه يجب **ح** تانيث مطلقا الا ان يقال لم يعتد بتانيث المصدر
او بتانيث ما لا بد له في الدلالة على معناه من التاء **قوله** فان
دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي
بخصوص موادها ذلك في اعجبني القوم كلهم باطل لان تركيب التاكيد مع
المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه
لم يتقرر به الشمول الذي يدل عليه المتبوع **قوله** وفايدته ابراز الفرق
بين النعت الخ فان كلا منهما يدل على معنى في شيء يعني ليس الغرض
من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك
فهذه وظيفة نحوية لا بيانية كما يتوهم وانما يكون وظيفة بيانية
لو كان الغرض بيان المزايا التي يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب زايد
على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح
نحوي فان الاول تقليل الاشتراك في النكرات والثاني رفع الاحتمال

لتقرر

في المعارف وكونه غالبا للتخصيص او التوضيح يستفاد من تقييد
ما بعدها اياها بالنكرة كما يستفاد من حروف التقليل قوله ولما كان
غالب مواد الصفة هذا حاصل كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم
ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف
سيبويه مررت برجل اسد دون جاء زيد اسدا حالا واعترض
على الفرق وهو مندفع بان بناء الفرق على ما عده الاحتمال
في احدهما دون الآخر قوله ولم يمكن هذا ايضا عطف لجملتين
على جملتي لما اي ولما لم يمكن الخ وفي صحته نظر والاظهر ان ترك لما
في قوله ولم يمكن من سهو الناسخ قوله رده بناء الرد على انه لا
داعي الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب للتاويل بالمشتق لا عقلا
ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها حتى يرد ما قيل انه
لا يخفى ان اكثر ما ذكره للايضاح والا لكونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قوله
ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره الاصح الاخصر
لا فرق بين المشتق وغيره قوله في صحة وقوعه خص عدم الفرق
بعدمه في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق
لغلبته راجح على غيره قوله اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق
يعني في التركيب قائما او بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او
وضعيا وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب
على وجوده شيء ويقصد بهذا الترتب سواء كان وجوده العقلي

او

172

او الخارجي وترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع النحو في
التركيب للتنبيه على ان الغرض باعتبار وجود العقلي قال الشارح لغرض
الدلالة على المعنى لا لتقدير الدلالة حتى يرد انه لا حاجة الى التقدير الذي
لا يساعده قاعدة التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض مقحما من باب
الاقحام في الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى تبديله بشيء لان الوضع
لغرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فان نصرنا بوضع لغرض المعنى عموما
اما في مبتدا او ذي حال او موصوف الى غير ذلك **قوله** مثل مررت
برجل اي رجل اي كامل في الرجولية بفتح الراء وضمها على ما في القاموس
اي اذا اضيف الى لفظ موصوف بنفسه يكون مجازا عن الكمال في
حقيقة دل عليها لفظ موصوفه بمثل هذا التركيب ذلك وقوله وفي مثل
اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا بل دليله انه
ليس في هذا التركيب شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من
جانب اي رجل فالاولى ان يقال وفي مثل مررت بضارب اي رجل لا يدل
على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا **قوله** وفي المواضع الاخر التي لا يدل
على هذا المعنى اي دلالة مقصودة **قوله** ويوصف النكرة اي النكرة و
ما في حكمها من ذي لام ليقصد الى فرد مبهم كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هي في حكم النكرة وفيه نظر
لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي
هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة للمخاطب

فالمراد صح

خبر يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار
بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة
لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طارئ على وضعها وقوله
لا المعرفة اشارة الى ان قول النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي
ان يعلم انه لم يحترز عنها لانه لا يوصف بالجملة الخبرية بل لانه لا يوصف
بالجملة اصلا فعبارة المص غير واضحة قوله لان الانشائية
لا تقع صفة الا بتاويل بعيد قيد النفي بالبعيد لان التاويل
مشترك بينها وبين الجمل الخبرية اذ الجمل التي لها محل من الاعراب في تاويل
مفرد مسبوك منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية
اشارة الى انحطاط الوصف بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار
لاحتياجها الى تاويل بعيد لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال
التقييد لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو في صورة الصفة
فهو عند التحقيق متعلق الصفة ومعمولها قوله اى مقول في حقه
اضربه فان قلت هناك تاويل نعوت من تاويل الجمل الخبرية بان يقال
رجل اضربه في تاويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فهو احق بالاعتبار
مما نال درجة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف
بالانشائي بالجمل المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه وقد صرح
بعض المحشي بتخصيصه بالطلبية المحكية قوله اى مستحق لان يؤمر بضربه
ظاهره انه تاويل للمقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق القول في حقه

الا انه

لانه يقبل ذلك ولا حاجة اليه لانه لم يحصل بالجمل المحكية بتقدير
القول على حقيقة صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف
على حقيقة بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجمل المحكية الا في
مقام اظهار كمال الاتفاق ولان يؤمر بان يفعل لاجله فتامل **قوله**
واذا لم يكن الضمير الرابط تكون اجنبية اي في بادي النظر فالتزم
الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب اجنبية عرفا بالكلية لكونها صفة
ولم يحترز عن ذلك في الخبر الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان توجه
المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس هنا مظنة الغفلة عما لا يظهر
الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في رابطة الحال ايضا فوق المبالغة في رابطة
الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل من انه في الملازمة مناقشة لجواز حصول
الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا **قوله** ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا
او جملة وكذا عديله فلذا اخر البحث عن بيان كونه جملة **قوله** تتبعه
في التنكير تحتاج الى تاويل والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو تجوزا
فزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف وان لم يكن الحسن الا وجهه وكذا
المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة
التركيب وان كان قائما به نحو زيد الحسن وجهه فانه من قبيل الوصف بحال
المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف **قوله** اي بحال قائمة به **قوله**
يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه الخ لما اشكل عليه الوصف بحال
المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى

ليس مع

فيها

في المتبوع اولى دون بحال متعلقه بما ذكره يلزم ح ان لا يكون
النعت في جاءني رجل حسن غلامه بحسن بل ما هو بأول به اي كائن بحيث
يحسن غلامه وتحقيقه ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة
كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلامه
وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق
فالوجه ان يقال معنى قوله يوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى
قائم بالمتعلق ويجري عليه اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف في صدق
التعريف عليه بانه يدل بجعله وصفا على معنى اعتباري حاصل بالقياس اليه في
متبوعه **قوله** والنكرة جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة
والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها **قوله** والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه جميع هذه
الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامراة عدل او افعل التفضيل
بمن فانه مفرد مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف للزيادة على من اضيف
اليه او فعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول
كرجل جريح وامراة جريح وما في الشرح في هذا المقام سهو بين
وقع من هفوة الاقلام **قوله** فان قلت فاذا انظرت حق النظر
وجدت الاول وهو الوصف الخ فيه بحث لان الالف التي تلحق التثنية
في الفعل نفس الفاعل او الفعل مفرد كما كان والالف التي تلحق الصفة
علامة التثنية والضمير فيه مستكن واما ان تثبتهما باعتبار تثنية فاعلها

دون موصوفها ممنوع بل الالحق انها لموصوفها كشف ولا يوجب
تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع ويوجب تثنية الموصوف
بلا شبهة بحال هذان الرجلان نعم يحتج على كون الوصف
الموصوف مطلقا تابعا للموصوف في الجملة اليوم الفراء انه لا يظهر
في الوصف بالجملة فان يضربان رجلان يضربان لا يتبع رجلين
بل الحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا انه يقال اراد المتابعة
حقيقة او صورة او يقال الحمل الذي وقعت لا بما وله يوجد مطابق له
قوله حسن قام رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف
لوجب قام رجل قاعدين غلمانه وامتنع قاعد غلمانه **قوله** وضعف
قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع فافهم **قوله**
ولحاق علامتي لحق اللحاق كاللحوق بفتح اللام **قوله** ويجوز من غير
حسن ولا ضعف قعود غلمانه لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل
في عدم الحاق علامة التثنية والجمع في مقام الاسناد الى الظاهر
باخره ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب
مطابقته لموصوفه **قوله** اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج
الاولى نزكي في الظاهر ليتصل الاستثناء بلا تكلف **قوله**
ولئلا يتوهم ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر
حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين **قوله** او يجعل الفعل خبرا مقدما
على المبتدأ الاولى ان يجعل الجملة ووجه ما ذكره العلامة

التفتازاني في المطول في اواخر احوال المسند اليه كثيرا ما يطلق

الفعل على الفعل مع ضمير المتصل **قوله** فلا حاجة لها الى التوضيح

فيه ان اعرف المعارف الذي فوق جميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين

ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبته فلو سلم عدم حاجته

الى التوضيح لترقيه في الوضوح فلا يلزم عدم حاجة المتكلم مع الغير

والمخاطب لانحطاطهما عن مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة

للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقي الضماير **قوله** وحمل عليها

ضمير الغائب والجار الله في وصفه بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز

الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى

فهو في قوة اسم ظاهر كما لو جعل الضمير علما فتامل **قوله** لانه ليس في المضمر

معنى الوصفية اورد عليه ان المضمر الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى

الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية

فحمل عليه وما قيل الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف

او مساويا والضمير اعرف فلا يصح وصفه بغيره ففيه ان الشارح

لم يترك هذا الاولى بل غرضه منه نقل ما في الفصل الاكبر الا الاشارة الى هذا

الوجه ونحن نقول وضع الضمير الغائب للدلالة على ما يتحد مع المرجع

ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا **قوله** ثم المعرف

باللام والموصول لا بقي المضاف الى المعرفة ولم يتعرضه لانه يجي بعد

والمنادى والقياس ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون

ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه **قوله** ولم يوصف ذو اللام
الا بمثله اى بذى اللام الاخر او الموصول اما ان يراد بمثله مثله فى
درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف
الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال
انه انقص من المضاف ايضا واما ان يراد المماثلة فى كونه ذا اللام
فيتجه ان يقال الاخصر الاوضح ح لم يوصف ذو اللام الا به
اى بذى اللام ويرد ايضا انه ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف
بان المراد بمثله مثله ولو صورة **قوله** بلا واسطة كجانى الرجل
صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فسر
المماثلة بالمماثلة فى الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله
بلا واسطة على مذهب سيبويه **قوله** لان تعريف المضاف مساو لتعريف
المضاف اليه او انقص منه فمن قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف
المضاف الى الضمير دونه وعلى يشكل وجه ان لا يوصف المعرف باللام
الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه
الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف
لكنه اعرف من المعرف باللام **قوله** اى باسم الاشارة بذى اللام
يحتمل ان يراد بذى اللام ما يشمل الذى واخواته قال الرضى لا يوصف
اسم الاشارة الا بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى
قال كذا وبهذا ذى قال كذا على اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر

ان يراد بهذا في قوله باب هذا خصوصه وبقوله بابه هذا اسم الاشارة
لا ان يراد بهذا اسم الاشارة تامل **قوله** مع ان القياس يقتضي
جواز وصفه الخ وبمثله من الاسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله **قوله**
بل رجل بل رجل متصف بالعلم **قوله** اي قصار نسبته المراد بالنسبة ما يعم
التعلق والنسبة التقييدية لتشمل غلام زيد وعمرو وجاء فيشكل التعريف
بجاء في زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا لا معطوفا كما سيجي
ويشكل بالمعطوف في قوله وانواعه رفع ونصب وجر الا ان يقال
النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع
خبرا يفيد بعضية كل منهما فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقوله فقوله
بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود وتوضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود
والا لاقتضى المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة
نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد
نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالان
من لفظ المقصود او من المقصود منه **قوله** فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن
غير البدل لانها لم ينسب الى شيء ولا شيء الى شيء لا الا ان نسبتها غير مقصودة
كالمبدل منه فادراج القصد ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان
المشترك بينه وبين البدل فاعرف القصد ولا تهمل **قوله** واجيب الخ فهم
هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه
يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق

في المعنى

146

في المعنى بين قولنا جاءني زيد حماره وبين قولنا جاءني زيد بل حماره
فجعل احدهما داخلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الاخر تحكم
قوله ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اراد دفع زيادة التوضيح
يحتمل ان يكون قوله بتوسط شروعا في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه
سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم
جواز حذف العاطف قوله ولم يكتف بعدم الاكتفاء نكات منها
قصد زيادة التوضيح ومنها ما يقصد في ابراز المعطوف ومنها
انه ان يعد حروف العشرة فيطول واما ان يحيل فيبقى معرفة
المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة في قسم الحروف واما
ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحويا عندهم كيف
ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان يوثر في الرفع الموجود
كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر رفع لاجل
المقتضيين ولم يقل به احد قوله لان الحروف قد يقع بين الصفات
وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجله من حيث انه بدل عن
زيد يصدق عليه تعريف العطف قوله وقيل جوز الزمخشري
عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسطا احدها بتفصيل سيجي
والواو التي بتاكيد اللصوق ليس من العشرة بالمعنى التي سيجي قلت
لا خلاف في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينتقض التعريف به ح
قوله ونقل عن المط الفرق بين هذا الوجه والاول ان الوجه الاول

جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه
جعله صفة لا محالة ثم غيران يكون معطوفا بوجه **قوله** اكد بمنفصل
فان قلت للتاكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعي التاكيد كيف يعطف
على الضمير المتصل قلت يعدل عن عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة على
الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التاكيد بمنفصل احتاج الى البيان
لانه يحتمل تقدم التاكيد على العطف وتاخيره بينه بالمثال فقال مثل
ضربت انا وزيد واضاره على زيد ضرب هو وغلامه لانه الداعي الى الحكم
بان التاكيد في زيد ضرب هو وغلامه طرد اللباب والا فزيد ضرب هو وغلامه
يحتمل ان يكون من قبيل الضمير للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل
قوله لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل هكذا في النسخ والاظهر
بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل وقوله فيحسن الاقتصار فيه
ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه حينئذ التاخير
متعين التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله
اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جواز العطف على
ما هو كالجزء من الفعل احترازا عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف
عليه **قوله** واعلم ان مذهب البصريين نبه على ان المسئلة خلافية
والتاكيد استحساني لا واجب قطعا كما يفيده مقابلة الكوفي مع جواز
التركيب وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب
مثل جئت وزيدا **قوله** حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يجوز

انفصال
صح

العامل الاسمي الا اذا لم يتمسك به لا معنى له وانه جاء في الحروف
فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت
زيد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود قوله
والمجرور لا ينفصل عن جاره بنفسه نحو الشيخ رحمه من الله ونقولهم ضربتني من
غير ما جرم قوله بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد
هذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين في صورة العطف على الضمير دون
ليس اللبس كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو الا ان يقال هذا ايضا
من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير قوله مستدلين
بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار
بل استدلوا بالقرآن العظيم وهو قوله تساءلون به والارحام
واجيب بجعل قولهم والارحام قسما قوله جاءني كلهم الخ فيه انه لا كلام
في جواز جاءني كلهم وجواز اعجبني جمالك لوجود الفصل ما لكون
التمثيل بجاؤ اكلهم زيدا او اعجبت جمالك زيد قوله وقوى
الظاهر دليلي قوله من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله الاولى
نظرا الى غيره كما قول فهو المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال
عارضة له بالنظر الى نفسه غيره لان قولنا ازيد هو القائم وعمرو
وعمرو فيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه
مبتدا واجب التعريف محصورا فيه القائم لضمير الفصل واعلم ان قوله
وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون

تتمة المسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثاني اوجه
لانه على الاول يكون اعتبار امور في عبارة المتن لا يفهم منها من
غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح كلام
المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه في التركيب كله فكلما يستحقه المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف
ففي يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا النصب
فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام
الفصل عن كلمة يا فكذا المعطوف قوله كالاعراب الاعراب من الاحوال
العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بحركة او
حرف فهو من الاحوال العارضة له في نفسه بل لان للعامل دخلا فيه
نعم قابلية الاعراب الذاتية قوله اما نحو ربه شاة وسخلتها فنقدر
التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة
المذكورة وقوله محمول على نكارة الضمير بمعنى ان الضمير راجع الى شاة
لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة
سخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد باللفظ السابق بعينه
واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ فلذا قال على الشذوذ
وهذا الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ
الذي جعل جوابا ثانيا فهو شذوذ عطف المضاف الى المضمر على مدخول
رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير

جوابا

178

جوابا والشذوذ جوابا آخر واندفع ايضا ما اعترض به من الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في ذلك الى ما قيل ان ذلك على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضماير الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه يصح ان يحمل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثانيا على ما في الباب ان يكون الاوجه تقديم قوله اي ربه شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ يغني شيئ وهو ان الظاهر ان يحمل الحمل على نكارة الضمير وجها ثانيا التقدير التنكير ولا يحمل على بدلاته فتامل **قوله** فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدا هو عمرو ولقايل ان يقول لم يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدا وما بعده فاعلا نحو اقائم الزيدون لان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران **قوله** ولما كان للقايل ان يقول هذه القاعدة منتقضة الى يحتمل ان يكون قول المصنف وانما جاز جوابا للمنع جواز ما عدا الرفع فيما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو وليستند جواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب **قوله** وانما جاز الذي الى جواب هذا السؤال ثلثة احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران ح بمنزلة امر واحد فيكفي رابط المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربطه المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب

مبني
ح

طرائه واما قوله ويمكن في الجواب الخ بتقدير الرابطة ولا يخفى عليك ان كون
الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على حمل الفاء
للسببية ولا استفادة ما هو كالرابط للجملة الثانية بما ربطه المعطوف
عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء
السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية لانه في قوة ويغضب زيد
عقيب طرائه **قوله** بسببه الضمير راجع الى طرائه اى يغضب بسبب طرائه **قوله**
اى اذا اوقع العطف يعني قوله اذا عطف مسند الى مصدره من قبيل
حيل بين العير والنزوان وقوله على عاملين ليس نائبا عن الفاعل بل
مصدر عطف اى عطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما
وما قال بعض شارحي اللباب ابعد منه والحق مع اكثر الشارحين فلا
ينبغي ان يتجاوز **قوله** مختلفين اى غير متحدين ما ذكره في توجيه مختلفين
فلا يجب ان يقتضي به البحث الاول ان لا نسلم نقله بل وجب والوجه انه
تقرر في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بوصف يحسن
لبيان عموم الحكم وشموله الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم
ولا يبعد ان يقال احترز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرو وبكر خالدا فان
زيدا وعمرا معمول العاملين هما ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء
انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف على معمولي عاملين
غير مختلفين بل متحدين في المعمول **قوله** الكل احمد تحسين احمدا

تحسين

تحسبين وقع بين مفعوليه فكل منصوب وليس بمرفوع على حذف
المفعول الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار على مفعولي باب
باب اعلمت هذا الكلام ونار توقد مضارع الفعل حذف احدى تاريه
والتوقد لازم ومتعدد وهو هنا لازم لعدم جواز حذف التاء
في المجهول **قوله** فهذا وان كان بحسب اللفظ جايز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب
الحقيقة دفع لما ذكره الفاضل **المحشي** ان في ترتيب على
الشرط نظرا لانه كيف يترتب على وقوع العطف لا بيد على اراد
الجواز عدم جواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة
والمترتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمآل وقيل اذا عطف يعني اذا
اريد العطف فلا مانع من الترتب على الارادة ورد بان عدم الجواز
لا يتسبب من الارادة بل هو ثابت اريد اولا وهو مندفع بان عدم الجواز
علة لجزاء اقيم مقامه في التقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين
فلتجتنب عنه لانه لم يجز **قوله** وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف
الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور ردا لما يتجه على المص ان قوله خلافا
للفراء بيان للنحي لفة قبل تمام الكلام لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان
المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع مخالفة وهو مع كونه تكلفا
يتجه عليه ايضا انه ح يفيد ان ليس انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء
في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان يخالفه
سيبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا في نحو الدار زيد

ولحزن عمرو فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا
لجواز ان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب
او اثباته فيه اعلم ان الشيخ الرضي لم يوثق نقل المصنف ونقل المسئلة
انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا اذا كان
فصل بين العاطف والمعطوف المجرور بالجار وقد خالفهم الفراء وسيبويه
بالمنع مطلقا والمتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في
المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف
والمعطوف عليه محفوظ فاحفظ **قوله التأكيد** جاز بالفاء و
الواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان اضعف الاتصال
بالعطف قيل قد يراد في التأكيد اللفظي حرف العطف نحو والله ثم والله
وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة لكن لوا في المعطوف
عن سائر التوابع لكان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب وقوعها في التركيب
وقد اخذ ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة فتثبت عمرو ونحوه الظ
فتثبت وتحقق **قوله** او في الشمول اي التأكيد ما يقرر امر المتبوع
الى نسبة بذلك على ان ذكر او الشمول بعد قوله في النسبة ليس لغو الظهور
ان جاء القوم كلهم ابعد تقرير للمتبوع في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعهم
لا الى بعض ومعاد التنبيه ان تقرير المتبوع في النسبة شامل فيما
في التفصيل المذكور وليس الشمول خفي يغني عن ذكر الشمول **قوله**

يقول

تقول جاني القوم كلهم ثلثتهم اذا اريد تعيين العدد وباعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك في الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قيل ذكر التاكيد والالم يكن تاكيد الخلاف الوصف في جاني رجال ثلث قوله فهذا هو الغرض اي تقدير امر المتبوع في النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف به جامع لجميع الافراد واذا عرفت هذا اي كونه جامعا لجميع الافراد فنقول اخرج منه الصفة والعطف الخ فظهر ان التعريف جامع مانع وخواص وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع لو تعرض للتاكيد متبوعها لكان انسب قوله لفظي مختص بالمعارف الاولى المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفي عنه منه عند الكوفيين قوله او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع واكتع ومنهم من لم يتنبه لغرضه واعترض بعد بعدم الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع اعلم ان من قال ان الضمير وانت هو التاء وان ما زاد فالتاكيد في ضربت انت واخواته تكرير اللفظ الاول حقيقة قوله في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل

ان كان على حرف واحد وكان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم او
باخر نوع منها فلم يتكرر الا مع عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت
فان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان
زيدا قائم **قوله** ولا يبعد رجوع الضمير الى التاكيد اللفظي قلت على
تقدير تسليم ان اجمع وتوابعه فانه لا يجري فيها التاكيد اللفظي ودفعه بتاويل
الشمول المستفاد من كلها بالشمول للانواع لا لجميع الاشخاص **قوله**
وهي نفسه وعينه وقد يزاد الياء في عينه وكذا في اجمع فيضاف الى ضمير المؤكد وقد
نبه المص على ترتيب الفاظ التاكيد اذ اجمع لكن الجمهور على تقديم ابصع على ابتع و
الزمخشري منفرد في تقديم ابتع والمصنف تبعه **قوله** قيل لما لم يكن لهذه الكلمات
الثلث معنى وهي هذا الاوجه لذكرها بين الفاظ التاكيد لان التوكيد من
الاسماء المعربة وهي مهملات ولهذا لم يذكرها مثل حسن بسن في التاكيد
والحق ادراج هذه الالفاظ في التاكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة
الاسماء لانها صارت مستعملة في كلام العرب لابد من ضبطها في الصيانة
عن الخطاء في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين
احدهما ان يعيد الاول والثاني ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف
الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو
هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا
وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن
او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر اي

بسحره

181

اى استخرجه واستفيد مما ذكره ابن خروف تاكيد لفظى مع انه ليس تكرار
اللفظ الاول كما بمعنى ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية
اليه ويمكن ان يقال ان المصنف جعل صفة كاشفة وتخفى ان النبيت
اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد **قوله** ويمكن استنباط
مناسبة خفية لاشتمال كل منهما على خروج من النقصان وعلى تمام تناسب
العموم المستلزم لتمام النسبة **قوله** اى يقعان يعنى جعلا عاملين
لشمولها الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث **قوله**
انفسهما بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل فى
كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه
لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى فيقال
نفسا زيد وعمرو وعلاماهما ولا يقال نفساهما بل انفسهما **قوله**
باصلاف الضمير فى كله وجميعه وعامة كذا فى تسهيل ابن المالك
قوله وهى اجمع لا دلالة له على الاجتماع عند الجمهور خلافا
للمازنى والمبرد كذا فى الرضى **قوله** واجمعون فى جمع المذكر اى العاقل
قوله او الجمع اى الجمع الذى يجعل فى حكم الواحد وهو غير جمع المذكر
السالم **قوله** وجمع فى جمع المؤنث وما فى حكمه من جمع المذكر الغير العاقل
وجوز الاندلسى فى العاقل الغير السالم ايضا **قوله** ولا حاجة الى
ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءنى الناس كله من غير
ان يراد به الاناس فقد افسد من اصلح قول المصنف واخر اثنيا ولله

بذي متعدد افراداكان او اجزاء قوله يصح افتراقهما حسّا او حكما قيل لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي فذكرها لغو وفيه نظر لان المص حكم بصحته في المفترق الحسي ولا محصل للرد عليه بغير نقل من ائمة العربية بناء على انه يلغو التاكيد بكل في المفترق حسا بدون الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا توهم الافتراق في الحكم في بادي الراي فيحسن التاكيد بكل بهذا القدر قوله بخلاف جاء زيد كله ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدان حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا حسّن ذكر التاكيد لدفع ما يوهمه الافتراق الحسي في الافتراق الحكمي فتامل في الحكم قوله اكد ذلك الضمير ولا كانه دل عليه المص بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا يوكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته مع شدة اتصال اكتع واخواته باجمع وشدة اتصال هذا الحكم باحكام السابق اذ نعلم ان الحكم التاني يشمل اكتع واخواته ولهذا اقتصر فيه على ما ذكر اجمع قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع وطريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه ان يقول فتامل فاعرف قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج من التعريف البدل اعني المنسوب كوعجبني زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه قوله

لدكره

اى

اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع لما كان من البين ان
ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جائني
في جائني زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح التعريف بان جعل معنى قصد
نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة المجيء الى الاخ
ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل بنسبته الى زيد مقصودة من ضم المسند
الى زيد ونسبته الى الاخ نسبة مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة تمحل وهو
ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع
سهوا وحال نسبته من تقرره وتمكنه في الذهن كما في البواقي **قوله**
دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة
فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي متجاوزا
عن المتبوع في كونه مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح من قال دونه
ظرف لنسب او حال من المستتر فيه اي متجاوزا من المتبوع فانه حينئذ يكون
المعنى انه تجاوز ما نسب الى المتبوع المتبوع في انه اليه وصل انه
نسب الشيء الى المتبوع ولم ينسب الى المتبوع الى المتبوع ولا محصل له كما ترى
قوله بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع اي حقيقة
او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان لكنه
في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط موجب للتقرر والتمكن في حكم البدل **قوله**
وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد يقال الا ان
ان يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف اي ليس المقصود نسبة عدم القيام

اليه كما في بدل الغلط فان المقصود نسبته الى المتبوع النسبة صح

ص ٢

الى زيد نسبة الى احد ففي الكلام قلب وليس بذاك والقلب في امثال هذا المقام بعيد عن الفاظ والمعنى وليس نسبة ما نسبت النسبة اي الى احد ومعنى عدم القيام مقصود بالنسبة اي نسبت النسبة الى زيد بان يكون القصد اليها بسبب نفي النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون قصدها باعتبار زيد وتوقف النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف البدل وهكذا في اخويه وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين ولا يكاد يحترز عنه فبيان العطف الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخرين لامية لان محصله بيان ما هو اصل معنى الاضافة لا معناه المراد في المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب عنه من ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فهو بين الفساد اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب به من انه يمكن الفرق بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فليعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور باللام المقدرة وان لا يجوز عطفه على المجرور باللام المذكورة اذ لا يحصل له قوله اما اشتمال على المبدل منه اي بخروج منه نحو حالي زيد جاره فانه لا اشتمال لاحدهما على الاخر فكان جعل وجه التسمية اكثريا غير مطرد في جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشوقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه تحقيقي مطرد بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهري

غير

183 رضی ٥

قوله م

فهو مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد تكلم
بما لا يحتمل وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فجعل الغلط مصدرا
دالا على جعل بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المسبب
فيكون لملابسة قوية اذ هو الشايع في اضافة البدل ويمكن جعل
الاضافة في الاقسام الثلثة بعض من هذا القبيل بدقة نظر جعلنا
لمن هو اهلها فضلا من المنعم كل نعمة دقيقها وجليها فنقول بدل الكل
معناه بدل من كل المبدل منه حيث جيء به لجميع المبدل منه فهو بالبناء
بدل منه بالبناء الاول فترك جميع المبين بالبناء الاول وجيء بجميعه
بالبناء الثاني فلم يبق شيء من المتروك بلا بدل فجاء في التابع بدل
عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض وبدل
على بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد يد زيد
لنسبة القطع اليه اجمالا فقيل يده ابدالا للبدل للمبين اجمالا بالبدل
المبين تفصيلا فتفصيل البعض بدل عن اجماله فهو بدل البعض اذ
غير البدل من المبدل منه تركه بلا عوض ولم يجد شيء من المبدل سوى
البدل بدلا وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل اذ قصد حين ذكر
المبدل منه اشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك
بدلا بل الواحد البدل بما يشتمل عليه المتروك تجده راغبا ولا تتعجب
من تبديل كلمات جم غفير فانه بمنزلة الانتباه ولا مبدل لكلمات الله
ولا ايثار كما فيه كلمات من سواه **قوله** في الاول منه لو لم

كيما

مدلول الاول لم نقل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني غير الاول وفي
مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر لاظهار المغايرة **قوله** يعني يتحدان
ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون
نحو زيد ضربته اياه وكذا اما لا يكون وقوله وان اختلف مفهوماهما يشير الى
انهما قد يتحدان ووجه تجويز عدم اختلاف مفهومي زيد واخوك انهما ذكرا
على وجه التمثيل **قوله** والثاني جزؤه اي جزء المبدل منه لم يرد
ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم في المقام لانه راجع الى الاول
في قوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول وقوله والثاني جزؤه بتقدير
والثاني مدلوله جزؤه وليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزؤه على
مدلول الاول كما هو الظاهر والا لكان عطفا على عاملين مختلفين بدون ما هو
شرط جوازه عند المص **قوله** بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة
الى الملابس اجمالا زيادة قيد في عبارة المص لا بد منه لاخراج بدل
الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف ضربت زيدا غلامه **قوله** بغيرهما الاولى
والاوضح ترك بازاء المثلث والقول بان بينهما ملابسة غيرهما **قوله** كم
نظرت الى القمر فلكه قيل فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة
الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا امثال الامثلة قلت
اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك بل يكون الاسناد الى القمر موجبا
للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم هذا التركيب هل
رايت برج الاسد فقال نعم رايت درجة الاسد كان المطلب

سنظرا

منتظرا لذكر البدل **قوله** والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت
بغيره فيه نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر خلاف
ما قصد بالقصد اذ النسيان او سبق اللسان فكانه ان يقصد الى المبدل
ح حينئذ انه بدل يعني ان تقصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره
فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول تفننا **قوله** اي نعت
بدل المعرفة واجب قال الشيخ الرضي هذا ليس الا في بدل الكل
بل عندي على بدل الكل ايضا مفيد كما اذا لم يشتمل على فايده
فاتها المبدل منه نحو قوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس
مرتين **قوله** لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه مطرد في الكل
فيحمل باطراده ولم يخصه ببدل الكل كما فعل المص وقال في بدل البعض
والاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل يخصص البدل اما
بالاضافة اليه او بوصفه به هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم
لان الاضافة ايضا كالوصف جابر لنقصان النكارة الا ان يقال
لم يساعدها النقل مقتضى العقل فلذا خصه **قوله** نحو الزيدون
لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي ان هذا المثال تاكيد كقوله وهو مثل
اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا انه تاكيد قال الفاضل الهندي
لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل
لتوطية فالضمير الثاني بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول
وذكر الثاني من غير توطية كان تاكيدا **قوله** دبر اي بقية ريش

له عجفاء لا تمر نقباء سوداء يا اي وقوله ان كان فجر اي كذب
يقال عين فاجر **قوله** قال اللهم سدق صدق الظ يقول
لان خبر افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا **قوله** وعليه الشطر الثاني
فهو في البارك ان جعلناه بمعنى المصير ترك جاء بمعنى ودع و
بمعنى صير صرح بالثاني في تسهيل ابن المالك وجعلها بهذا المعنى من
دواخل المبتداء والخبر وصرح في القاموس بان ترك يكون بمعنى
جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المصير بتضمين الترك
بمعنى الجعل **قوله** وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى
على الاطلاق اي هذا الحد لكلاسم المبني كما هو الظ بعد قوله اي الاسم
المبني فهذا انما يتم لو كان معرفة المبني الاصل موقوفا على معرفة
المبني الاصل لكنه مم لانه يمكن معرفته عما بينه فيما بعد من غير توقف
على معرفة مفهوم المركب الاضافي **قوله** اذ لو لم يعرفها يعني لو لم
يعرف ماهية المبني لكان اي تعريف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني
فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء
بنفسه لو سلم انه انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق ولما اذا كان
تعريفا لكلاسم المبني ليس الا تعريف الشيء بالعام ولا محذور فيه ولو كان
تعريف المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل
لانه لا يناسب مبني الاصل **قوله** مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي
لم يبين مفهوم المركب الاضافي ولكنه يتعين ما يصدق عليه لانه يسبق

معرفة

موقوفة معهودة في تعريف المعرب لا حاجة الى تقييد الامر بقوله
بغير اللام اذ لا امر في عرف النحاة باللام **قوله** والمراد بالمناسبة
الكاملة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة لا ما هو المناسبة فافهم
قوله او غيرهما وهو الاشارة الحسية **قوله** فكلمة او ههنا
لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما يتبادر الى الفهم ويمكن جعلها لمنع الجمع
ايضا بان يراد بما ناسب مبني الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء
وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء في ان
سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال
انه لمنع الخلو حتى ينافي التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت
يخرج من القسمين غاق صوت الغراب قلت الاصوات ليست
من الاسم المبني لانها ليست موضوعات فليست كلمات عن كونها اسما
وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها **قوله** اثار التقدم
ما مفهومه وجودي لشرفه او نقول التركيب في المعرب مقتضي الاعراب
والمناسبة مانعة والمقتضي مقدم على رفع المانع شرفا وفي المبني المناسبة
مقتضية للبناء في حال التركيب وعدمه وفي محل عدم التركيب فهو احق بالتقديم
او نقول عقد بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب التركيب فالاهتمام به اتم
وعقد بحث المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب
فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر تامل **قوله** من حيث حركات اواخره
لا من حيث انفسها فانه لا يقال للمبني لا الضم ولا الفتح ولا الكسر

قائمة عند الجمهو

بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا لان يا زيدان مبني
على الالف ويا زيدون على الواو ويا رجلين على الياء ولا يقال
لان الحروف ضم وفتح وكسر **قوله** والمراد ان الحركات البنائية
لا يعبر عنها الخ نبه به على ان المراد باللقب ما يعبر به عن شيء جريا
على اللغة لا قسم العلم كما مصطلح الصناعة وان التعبير عنها
لا بخصوصها لاشتراكها بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرها **قوله**
وحكمه حقه ان يؤخر عن تقسيم المبني الا انه قدمه لان غيره جعله تعريفا
للمبني فنبه على انه حكمه الذي لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه
تنبيها على وجه العدول هذا وفيه نظر لان حكم المبني مطلقا ليس ذلك
بل حكم ما بني منه الاصل منه واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه انه لا يختلف
آخره باختلاف العوامل **قوله** وبعض الظروف انما قال بعض الظروف
ولم يقل بعض الموصولات مع ان ايا معربة وحدها لقلتها ولئلا
يتوهم انه على مذهب من جعل اللذان واللتان معربتين لكن ينبغي
ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني
نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك قيل وينبغي ان يقول وبعض
الكنايات ايضا ليخرج فلان وفلانة **قوله** فهذه ثمانية انواع
في الاسماء المبنية يعني لا نسلم حصر المبني في هذه الثمانية بما
الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة ومن اخواتها سوى
الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو ما

في بيان

186

في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولات كانت او غيرها
ولا يشكل ايضا بفعال التي ليست بمعنى الامر لان المراد باسماء الافعال
ليس مجرد اسم الفعل بل ياتي في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا
بخمسة عشر وبعلبك فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام
المبني لان المركبات في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على
بيان المركب ولا بمثل وغيره مع ما وان وان لدخولها هكذا في
بعض الظروف **قوله المضمر** ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع
هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب والتحقيق وضعها لجزئيات
معينة لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنيت عما
تكلف الشارح لاخراجهما فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين وعلى
طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في
متكلم بعينه او مخاطب او غائب كذلك وبهذا ايضا يندفع لفظا المتكلم والمخاطب
هذا او لئن شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيهين لا بد من حمل متكلم واخويه
على الاستغراق والعموم والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم والمراد
بكلمة ما الاسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب **قوله** ويخرج بهذا
القيد الخ اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة وهذا افراد القيد ولم
يرد ان الغرض منه اخراجهما فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير
الموصوفة بما وصف به الغائب بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله
فان الاسماء الظاهرة الخ بيان لصحة خروجهما به مع انهما داخلان في الغائب.

دوجه الصحة انهما موضوعان للغايب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل
على الغايب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري المتكلم
اما الثاني فظاهر واما الاول فاخراج المتكلم ظاهر واما اخراج المخاطب فخفي
لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب
الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب
لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب فالاخصر الاوضح
ان يقال من حيث انه مخاطب هذا ومنهم من قال ويخرج الخ متعلق
بالتوجيه الثاني واما خروجهما بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب
ذاتاهما ولفظاهما موضوعان لمفهوميهما لا لذاتيهما وقيد الحيثية
لاخراج زيد اذا اعبر به المتكلم عن نفسه وقس عليه حال المخاطب وهذا فرية بلا
مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله من حيث في تفسير المتكلم
واياك وان تحمل كلام الشارح على ذكره هذا القايل بالشاهد ان
القايل من تلامذته فلعله سمع منه لان شهادة البيان اصدق وحمل
اللفظ على ما هو الصحيح اليق **قوله** او تقديرا مثل ضرب غلامه
زيد جعل التقدم رتبة داخلا في التقدم لفظا لكن تقديرا لانه
انسب بتسمية لساير الاقسام لعموم بحيث انه شاع مقابلة لفظا بقوله
تقديرا فحمل تقديرا تحته ملتبس مخل بالبيان **قوله** من حيث المعنى
حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا
باللفظ باستعماله فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور

لفظا قوله فكانه متقدم من حيث المعنى اى كان لفظ العدل متقدم
من اجل المعنى وتقدمه فضمير كانه للفظ العدل و قوله من حيث المعنى تعليل
والا فينبغى ان يقول فكانه متقدم من حيث اللفظ قوله فكانه
تقدم ذكره معنى الظاهر فكانه تقدم ذكره لفظا قوله فانما جاء
فى ضمير الشان لا يصح الحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا الى المجى كان قوله
لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره مستدركا وكان العبارة المحررة
فانما جاز فى ضمير الشان قصدا اليه والضمير الراجع الى المتقدم حكما
قد يكون لا للتعظيم بل للاحتراز عن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل
كما فى تنازع الفعلان قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور الاخصر
الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور والثانى مرفوع ومنصوب و
مجرور قوله الاول ضربت و ضربت يقال الاولى ان يقول ضربت
ويضرب الى ضربن ويضربن ليكون افراد الضمير المرفوع المتصل مستوفيا
قلت اشار الى بيان الضمائر المتصلة بانها دائرة على التصريف
المعلوم فى الصرف فلم يعينه الماضى والمستقبل وغيرهما لكن اراد
التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا قوله
وعلى هذا فقس المجهول وفيه لطافة فلا تجهل قوله المنتهيين او لهما
بدل من المستتر فى المنتهيين بدل البعض من الكل واشارة الى ان كلمة
الى للالفاظ لا للمدلول فلا يلزم دخول ما بعدها فى الحكم قوله وانما بدا
بالمتكلم الصرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون

ثم

اسلوب الغير في قوله لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم لا غرف
من ضميري المتكلم الواحد قوله هو ان اجماعا هكذا ذكره اللباب
وقال شارح اللباب اي اجماعا من البصريين والا فالواحد
ضمير انت بكماله وياء الكوفيين ذهبوا الى انه التاء بتصاريفه
وان عماد قوله خاصة في القاموس الخاصة ضد العامة وهو حال
من فاعل نستتر او من المبتدا او التاء للتانيث اي طائفة خاصة
وفي الهندي التاء للمبالغة اذ هي صفة مصدر كالعافية والتقدير خص
خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا قوله
كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة ظاهرة يدل على ان الفاعل المستتر هو
المحذوف وهو الذي ذهب اليه المص وقال الا ان النحاة لا يطلقون
المحذوف على المستتر حتى يحتاج الى تقييده بما يضاهي الغائب هذا القصد وفيه
علية نظائره قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او
فوق الواحد كانه سهو من قلم الناسخ وفي الهندي واحدا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان الشارح غيره الى واحد او فوق
الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق في العرف المثنى الى اثنين بل
على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص
فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى او مجموعا الا وفق بالمشهور نفسر مطلقا
بوحده او مع الغير وهذا ارشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف
زمان اي زمانا مطلقا الشرح حالا من الصفة كما يشعر قوله سواء كانت

خفي

فالصحيح

اسم

188

المرفوع ٧

اسم الفاعل والاولى ان يقال مطلقة ولا من الضمير كما تشعر به
قوله وسواء كانت اي الضمير مفردا الخ لا سواء كانت الصفة والاولى
ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه
لا يصح ح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اي زمانا مطلقا
سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمانا
كون المرفوع المنصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت الخ بيان لمطلقا
بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى قوله فلو كانت ضماير لما تتغير الصواب
لما تغيرت وكانه سهو من الناسخ قوله فيهما اي الالف و
الواو في الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع قوله
لاجل شيء نبه على ان اللام في قوله الا لتعذر المتصل للتعليل لا للوقت
لانه علم في التعليل فمتى امكن لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوزهما هنا
على السواء قوله وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم قيل تفصيله
قاصر لانه لم يشمل اقايم انتم وفاعل المصدر اقول اقايم انتم داخل في
الفصل لغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه المخاطب
او الغايب او المتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول الاول
بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت والانفصال في
باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس وعند
عدم الالتباس لا يجب يشهد به شرحا المفتاح وانما لم يتم الثاني لو وجد
فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع

فائدة عبد الغفور ...

لغرض لا حاجة الى تقدير العامل للظرف ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه
بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل **قوله** اى حذف عامله
ينبغي ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذفا معا لم يخرج من الاتصال
كقولك زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامله
عن الاتصال **قوله** او حرفا والضمير مرفوع لا يقال الا وغير مجرور او
منصوب لئلا ينتقض بضميرانه فانه مرفوع المحل كما انه مرفوع المحل
لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب الضمير **قوله**
او بكونه اى كون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت المراد
بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال او بكونه
صفة لم تجر على من هي له لكان اشمل اقائم انت فيه **فان قلت**
لا حاجة الى قوله او بكونه صفة جرت على غير من هي له بعد قوله بالفصل
لغرض لان الفصل فيه لرفع الالتباس **قلت** يجب الفصل فيما لا يلتبس
ايضا وبهذا اظهر وجه قوي لاختيار التمثيل بما لا التباس فيه و
انما قال صفة لان الفعل الجاري على غير من هو له لا يجب فيها الضمير المنفصل
بالاتفاق على ما في الرضي **قوله** لانه لما انفصل الضمير على خلاف
الظاهر الا انه جعل انفصال المضمر علامة لرجوعه الى ما هو خلاف
الظاهر نعم وجه المناسبة لجعل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر اولى بما هو
خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في مقام
الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر لم يتصل الضمير ولا

عليك

جمال

عليك ان مقتضى ما اجوابه اصلنا **قوله** انما قال من هي لا ما هي
لا خفاء في ان الاولى بل الصواب ما هي له وما ذكره من النكتة لا يسمن
ولا يغني من جوع مع كون العقلاء اصلا احريا بالصفة عليهم ثم اذا الاصل
ما هو الاكثر **قوله** احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه
قال سيبويه ان كانا غايبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال
اكثر وان لم يكونا غايبين لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغايب **قوله**
للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح قيل رجح الاول
في ضربه اياه بكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيته اياه بكونه فاعلا في
المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح في بادي الراي والترجيح
بما ذكر محوج الى ضرب من التاويل **قوله** وحكى سيبويه تجويز الاتصال
لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه
عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به
فقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف
غير موضعها واستجاده المبرد ومذهب النحاة **قوله** وان تثبت
اوردته منفصلا قال الرضي الاولى من ثاني مفعولي اعطيت الانفصال
وفي ثاني مفعولي باب علمت الانفصال **قوله** ورعاية الاصل اولى
من رعاية المشابهة بالمفعول لم يقل من رعاية العارض اشارة الى
جهتي اولويته احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما
الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقية

والمفعولية تنبيهية **قوله** والاكثر لولا انت الى لم يقل لولا
انت وعسيت الى اخرهما فيكون باحصر لئلا يتوهم انه يجب استعمالهما
معا ولما وقع هذا الوهم جمعهما في قوله وجاد لولاك وعساك
الى آخرهما لعدم خوف الالتباس المقصود بغيره **قوله** لكنه غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضروري ولو غيره الى ما هو المتعارف في التصريف
لكان وفي تغييره مع كمال قوة الموافقة ايهام خروج ضمير المتكلم
عن حكم **قوله** الى ان لولا في هذا المقام حرف جر كانه جعله في حكم حرف
الجر ومجرورا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لما كذا
في معنى لم يكن كذا لوجودك **قوله** فههنا ايضا الاخفش تصرف
في الضمير التصرف فيه لكونه معمولا اذ في لان المعمول محل التصرف
وكذا لكونه متاخرا الا ان التاويل في المتاخر تاويل عند الحاجة
قوله ونون الوقاية مع الياء نون الوقاية مبتداء مع الياء خبره
لازمة حال من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون الى وقوله ويختار
في ليت الى وقوله وعكسها لعل جمل معطوفات على الحال وقوله
يختار مستثنى من النحر وكذا عكسها لعل او قرينة على ان المراد باخوات
ان ما عدا ليت ولعل **قوله** لتبقى اخر الماضي عن الكسرة المختصة
بالاسم التي هي اخت الجر وهي كسرة تكون في اخر الكلمة لا مطلق الكسرة
ولذا لم يتجانس عن كسرة نون الوقاية مع ان الجر ايضا يجب
ان يصان عن اخت الكسرة لانها تكونها على حرف واحد ليس كما

١٩٥

احسن الخ ومن هنا ظهر انه لو قال ليتني الماضي عن الكسر الخ لتم وان
ذكر الاخر مما لا يحتاج اليه **قوله** ولهذا سميت نون الوقاية اي
نون هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية تامل **قوله** بخلاف
كسرة تضربين لانها في الوسط حكما لشدة امتزاج ياء الضمير فيه
لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكون علامة الاعراب
بعد الياء المتاخرة عنه **قوله** وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا قيل
انه لعروضها لا يخفى ان العروض مشترك بينه وبين ما قبل الياء فانه
مما يلزمها التحرك فالاولى الاعراض منه والتمسك بانه كالسكون حيث
لم يعد معها الحرف المحذوف لالتقاء الساكنين **قوله** ولليت ولعل
لا تخير في ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة الامرين بخلاف
الاختيار فالاولى اختيار اذ ليت ولعل مستثنيان عنها **قوله**
تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما الخ وحمل لعل على ليتها
قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر فيه تجريد او تاكيد لان
حق المبتدا والخبر ان لا يقع بينهما فصل **قوله** قبل العوامل اي اللفظية
لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله وبعدها
وهما وان لا يكونا بعد العوامل مبتدا وخبرا لكن يصح التعبير عنهما
بالمبتدا والخبر حقيقة لان المبتدا والخبر ليسا مشتقين حتى يجب
اتصاف ما قصد بهما بمفهوميهما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب
من قبيل رايت هذا الشاب في شبابه وصباه لانه تعلق بالمشتق

تقوي

وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن تمسك في كون ما نحن فيه حقيقة بكون
هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز
او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز **قوله** مطابق
للمبتداء ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون في الضمير فلا يصح
كون ضمير المرفوع هو ما ثبت تسمية فصلا على تقدير كون المرفوع مبتداء ثانيا
فمن تمسك في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سهى **قوله** لم يقل ضمير مرفوع
لمكان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف
اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف في كونه ضميرا
وبعد كونه ضميرا في كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرفه ان قوله صيغة
ضمير مرفوع ينبئ بما ذهب اليه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجمع والامر
متفق فاختاره للتنبيه على رجحانه عنده **قوله** يسمى هذا المرفوع
فصلا الا انه يسمى صيغة هذا المرفوع فصلا وكان الشارح تسامح
لظهور المراد **قوله** وذلك التوسط للفصل اشارة الى ان قوله
للفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام
المقدر بعدها ان لام كي ومعناها سببية ما قبلها لما بعدها والسبب للفصل
بين كون المبتداء نعتا وخبرا التوسط لا التسمية **قوله**
لان الفصل انما يحتاج اليه فيها فيما اذا كان المبتداء على اصله
وهو التعريف واما لم يحتج الى الفصل فيما هو الاصل من المبتداء والخبر النكرة
حمل عليه ما احتيج اليه في المبتداء النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره

ضمير الفصل قوله او افعل من كذا او فعلا مضارعا عند الزجاج
متمسكا بقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه مبتداء
وتاكيدا كما في انه هو اضحك وابكى وزيف بان التاكيد الظاهر بالضمير
لم يعهد ولا يخفى انه كلام على السند الاخص قوله اقتصر على مثال
افعل من اقول اقتصر لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كثير استعمالا
فيكون فيه ايضاح الخبر بطريق الاولى قوله وبعض العرب يجعله مبتداء
اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتداء لو كان معنى يجعل مبتداء
يحكم بكونه مبتداء احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه
كما هو الظاهر انه يجعله في الاستعمال من افراد المبتداء فلا احتياج الى هذا
التوجيه لانه جعل شيء متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم
ذلك الشيء قوله وح الرفع متعين لم يقل الرفع متعين بالخبرية
لتعينه بما سبق قوله ويتقدم قبل الجملة اي الخبرية الاسمية
او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتداء والخبر نحو
فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع
متقدما من غير سبق مرجع مقتضى صيغة التقدم انه يكون هناك
متاخر فهو اخرج في هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله مجردا ان لا يسبق
عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم وجعل الجملة مفسرا مضافا
اليه للمتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه
فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها وجيها

وقول رد ذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا ا‌شعر
بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لما
للاحتراز عن متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم
ما يخبر به عنه مع ان هناك ما يخبر به عنه وهو الضمير نعم رجلا
وضمير ربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا
فصل ذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بخبر
للضمير او جملة معترضة قوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام
جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعده حصة منه فيندفع ان رد على من
قال وضع الظاهر موضع الضمير لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو
فكان من مظان التقديم وذلك ان ما قيل اهون مما ارتكبه فيتدبر
واحسن التدبر قوله ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا
وجه حسنه المسموع واما تانيثه دينا وبه بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا
فقياس حال عن السماع كما حققه الرضى قوله والا ان قوله
يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعنى
قوله التفسير الى قوله فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم المقتضى الدخول
في القاعدة ان يكون له دخل فيها وعلة لثبوتها بل يكفي ان يكون للتقييد
الضمير الغائب وتعيينه قوله وانما يلزم تقدير الى قوله فتدبر لانه قاعدة
اخرى مثبتة لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر اخر من مراد وفي تفسير
اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة

لا منه ويصح ان يكون ضمير الشان مبنيا على اعتبار انه راجع الى الشان
او القصة لتعينه في المقام فيكون ما بعده خبرا عنه لا تفسيرا للضمير
واثبات انه لم يرجع الى الشان المتعين في المقام وذلك ذكره
على الابهام ثم فسر دونه خرط القتاد قوله فعلى هذا الحمل المتقدم
على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم لما
راى ان توجيه السابق لقوله يتقدم بعيد اراد بتوقف تمام القاعدة
عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض انه
لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد لان يقال الشان هو
قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد
هو زيد قائم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به قوله واذا كان
منفصلا يكون مستترا او بارزا فالاولى عدم الفصل بين هذا التفصيل
والمتصل بالمنفصل قوله فان كان عامله معنويا لم يات بحق
التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع
كان منفصلا والا فان كان حرفيا يكون مستترا والا فبارزا
قوله فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة بل عمدة لا دليل عليها
لاشتغاله بما بعده والا فالمبتدا مع كونه عمدة تحذف قوله ومثاله
اي مثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة واما جعل اسم ان
ضمير الشان لان كلمة ان لا يدخل على كلم المجازاة كتب الشارح رحمه الله
في حاشيته الكنيسة معبد النصارى الجآذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة

الوخشية قوله مع كونه منصوبا لازم فليس حذفه ضيرا دبلا
دليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لاهل اللسان
وطريقا واضحا قوله مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل
من المكسورة فيجب لان ان المفتوحة لمرزنة وان المكسورة كون قوله
وهي ذا اي الاسماء الاشارة ذا حال كونها فيه ان ذا اليتيني جزء بل
الجزء المجموع فليس ذا فاعلا البتة حتى يصح جعله ذا حال بل الفاعل هو
المجموع من حيث المجموع تدبر ولو لا هذه النقيضة لكان التوجيه الفضل
وقيل خبر هي محذوف اي هي خمشة قوله ان هذان لساحران
على احد الوجوه ثانيها ان ههنا بمعنى نعم وثالثها ضمير الشان
محذوف وهكذا نقل عنه في حاشيته ويرد الوجه الثاني ان لام الابتداء
لا تدخل على خبر المبتداء والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف قوله
وته وذه بقلب الالف والياء اي الالف من ذا والياء من ذي
فالاظهر او الياء قوله بوصل الياء اي الحاصل من الاشباع او من
ابدال الالف بالهاء والياء معا قوله ولا تثنى من لغاته اي لا
يورد على صورة صيغة المثنى والا فلا تثنية في المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع
لمعينين ولو كان مثنى لم نكن في مفهومه تعين لان المعرفة لا تثنى
الا بعد التنكير قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا
حال الالف المجهول اصلها وكذا كتب فيه الواو بلا ابتس اولى باحرف
جر ولا يكتب الف الممدودة واذا اتصل به كاف الخطاب ولا نظر انها تكتب

تامل

طالب سالم الالباني

193

بالياء في اولئك لان المكتوب فيه مركز الامر **قوله** فهو ليس
في الحقيقة منها يعني من فوائد كلمة اللحوق التنبيه على انها ليست في
الحقيقة منه على انها يوهم شدة الامتزاج وكتابته كحروف الكلام ولم يقل
ويتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينهما ودافع انه
بكلمة انا وانتم وهو اخواتهما كثير ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء
قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها قيل يمتنع وقوع الظاهر
موقع ضمير افعل ونفعل وتفعل مع انها اسماء وفيه ان ضمير افعل
مثل الهيئة من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل
الدليل على حرفيتها انه فيكون الكاف في ذلك حرفا **قوله** وهي
حروف الخطاب خمسة باعتبار خمسة لتذكير مع ها وهي حروف الخطاب
وحروف يذكر ويؤنث ولو اعتبر بالتثنية هنا وقال وهي خمس
لكان فيه تغيير لحروف حروف الخطاب الا انه راعى المكتسبة بقوله
في خمسة **قوله** مضروبة في خمسة جعل قوله خمسة في خمسة للافادة
ضرب خمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد
وهي خمسة موجودة في خمسة من اسماء الاشارة فيكون خمسة وعشرين **قوله**
وانما قلنا من انواع الحروف تعني ما يتصل به حرف الخطاب بلا خلاف
الى ستة فلا يرد ان ما عدا الواحد سبعة **قوله** وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط لا يستعمل الكاف الا للمتوسط او البعيد واللام
للتنصيص على البعيد **قوله** ولما رأى الخصم ونحن نقول ثم

عد انه غير مستقل بالمعرفة ومعناه ان
انيث تكلف في الماء ومعنى ذلك انه
ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب
اسم لا محل له من الاعراب صح

ذلك

علے ان حکمه هذا مستند الی تتبعه ومشاهدته الاستعمال ویؤیده ما ذکره انه لم ینقل وجه ذا المذکر القریب قوله ولا یبعد ان یجعل ذلک اشارة الی کلمة ذلک یبعده ان کلمة ذلک هناک مشار الیه مخلوط بشخوذ ذاک قوله علی سبیل التشبیه بالحاسوا کان ذلک الغیر زمانا نحو هنالک الولایة لله الواحد القهار او غیره وقوله واما عداها اشارة الی وجه صحة تخصیص الاختصاص بالمکان بهذه الالفاظ وهو ان غیرها من اسماء الاشارة یستعمل حقیقة فی المکان وغیره دبینها وبین ما عداها فرق اخر وهو ان ما استعمل فی المکان وهو ان هذه الالفاظ لا یکون الا ظروفا والمستعمل فی المکان مما عداها لا یلزم ان یکون ظروفا قوله او لا یصیر جزء تاما ان کان تیم من الافعال الناقصة بنی تقریر الکلام علے القولین فی الافعال الناقصة القول الثانی انه لا خبر لها والاول انه منحصر فیما ضبط وما عداها مما التزم بعد حرفه منصوب افعال تامة لا ینفک عن الاحوال فالمنصوب بعدها احوال وتقدم ما هو الراجح فی البیان الا انه جعل المنصوب هنا تمیزا ولا یبعد لو جعل حالا لکان اوفق لما تقرر فی محله وجعل بعد کونه فعلا ناقصا بمعنے صار وهو غیر ظاهر والظاهر انه بمعنی کان وجعل الجزء التام بمعنی الجزء الاول واراد بالناقص جزء الجزء وهذا انما یتم لو کان المبتدا او الخبر او المفعول مجموع الصلة والموصول وکیف کان ذلک بل هو الموصول والصلة تتمه ولا نصیب لها من الموصول

الموصول

194

الموصول فمعنى قوله الا بصلة الا مقارنا بها الا الا ماخوذا
معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما اشتهر في امثال لا يتم الدليل
لا يتم البيان من ان البيان تمام بدون التمام والتركيب كناية عن نفي
البيان والدليل فالمعنى هنا لا يكون جزءا تاما الا مع الصلة قوله ولقايل
ان يقول يمكن ان تعرف الصلة لا يقال ان تعريف الصلة يصدق
على الشروط للاسماء الشرطية نحو من تضربه اضربه وما تفعله افعله
الى غير ذلك لانا نقول من في قولنا من اضرب مفعول اضرب فهو
جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يجب ان يحمل الصلة على
الاصطلاحي والا لزم نقض حده بمن الشرطية فقد سها سهوا بينا
قوله وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة اي وكان الصحيح انه
تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزءا لغوا لدخول في مفهوم
الصلة قوله ولما كانت الصفة يعني ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر
السوق حتى يرد ان التعريف غير مانع عنها بقوله وصلته اي صلته
ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية نعم ما قيل لو قال الموصول ما لا يتم
جزءا الا بجملة خبرية وضمير لكان اوضح واخصر قوله او ما في معناها
لا حاجة الى هذا القيد بل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعيهما
مركبان تامان خبريان قوله والعايد ضمير لا غير ضمير لم يفرق المالكي
في التسهيل بين العايد الى المبتدا والموصول فانه جوز ان يجري بالضمير
اعم منه وما ينوب منابه وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اي

الصلة ح ع

قوله

اسم فاعل مع ما يتعلق به من المفعول والفاعل وغيرهما وكذا اسم المفعول
يريد ان صلته من بين الجمل هذه الجملة فالتعرض لها لانها ليست خلل لم يرد
في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عرفه بل لاختصاص الالف واللام
ببعض الجمل وهي اسم الفاعل مع فاعله او اسم المفعول مع مرفوعه والاولى
ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز
ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما لبعدهما عن الفعل
بعدم الدلالة على الحدوث لا ثباتا ولان بالفعل فلا يصير ان بمعنى الجملة
قوله وهي اي الموصولات يعني المرجع ماخوذ من السياق قوله
وايّ اي مضافا الى معرفة لفظا وتقديرا بمعنى الذي وفرعيه وكذا
قوله وايّة بمعنى التي يريد به وفرعيه قوله المنسوب الى بني طي
قلبت في النسبة احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحرزا عن اجتماع
الياآت قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء
الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريين الا في
ذا وشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زايدا كما في قوله
من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي فان ذا زايدة
او بعده موصول والعايد المفعول سوى عايد الالف واللام فانه لا يجوز
حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلايل موصوليتها قوله
لا اذا كان فاعلا يعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف
لا يخصه بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى

قوله م

ان الحذف فيه اكثر فلذا اخصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدا
يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اي او
بطول الصلة كما في قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه
طالت الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر
متعين يطلبه الصلة او باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي
انا ضارب زيدا اي ضاربه باب الاخبار بالذي تقييد الاخبارية بالذي
لانه اول ما يعرفه المتكلم من الموصولات ولانه جرى العادة بالتمرين
والآخر هو جار في كل الموصولات فنقول في ضربته زيد وما فعلته
خير وقوله او ما يقوم مقامه يريد به الالف واللام وح المراد بالذي
الذي وفروعه اذ قد يلزم ان يخبر بالذات مثلا ولكن ان تدرج
في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما تعلمه فانه التعلم لا مضارع العلم
فاعرفه قوله بعد بيانه طريقة الاخبار يشعر بان تمرين المتعلم
كان بعد تعليمهم طريق الاخبار وذا غير لازم لان التعلم الآخر
بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم فيذكر فيه مسئلة تصدير الذي
ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتاخير الخبر عنه لانه من فروع المسائل
النحوية وليس من مواضعاتهم في هذا الباب تامل قوله اي باستعانة
الذي او بما يعبر عنه بالذي في باب الاخبار قوله صدرتها هذا
يشعر بان يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدا ان يكون موصولا
ولم يذكر في موضعه في شيء من كتب النحو فلعلهم ارادوا التصدير

قوله ٢

عملا بما هو الاصل في باب المبتداء قوله اي في موضع ما هو مخبر عنه
بالكذ يريد ان التعبير بالمخبر عنه باعتبار ما يؤل ولك ان تريد بكلمة عن
التعليل اي المخبر عن جهته وبسببه قوله واخرته اي المخبر عنه عن الضمير
اعتبر التاخير بالنسبة الى الضمير والظ اعتباره مقابلا للتصدير فيكون
بالنسبة الى الجملة قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها يشعر
كلامه بان لك في الاخبار عن زيد في المثال المذكور احد اسم الفاعل
او المفعول فتقول الضاربه ابا زيد او تقول المضروب ابي زيد فتنبه
وتنبه بالتعليل على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا
اتى به مع انه ليس من دابه تعليل المسائل قوله كالسين وسوف
وحرف النفي فيه بحث لان السين تفيد التاخير كما ان صيغة المستقبل
يفيد ذلك وصيغة الماضي التقديم فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف
واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيده
السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل
المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار عن زيد في لم يقم زيد
اللاقائم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد
قائم بالالف واللام فتقول القائم زيد قلت القائم الكائن جزء الجملة
الاولى مفرد في القائم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام
الاخر قوله ووضع عايد الموصول موضعه هذا عند التفصيل اربع ان
وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعله للموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل

والذي
م

عليك

عليك استخراج جميع ما ذكره قوله في ضمير الشان قبل الا انفع
في الضمير المبهم قوله المصدر العامل الا اخصر الاوفر والعامل قوله
قوله والحال الثاني عما يجب تنكيره فاعرفه يرد لك تبصرا قوله وما الا انه
تحقيق لما الموصولة وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات وكذا ما ذكر في
خواته فليس بيانا لما ليس بموصول في بابه تقريبا كما ظن و بينه بوصف ما
على ان ما الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا ولما اخر تحقيق
الموصول الى استيفاء هذه الكلمات استغنى عن جمعها بابها وفسر عليه
بيان فعال غير اسم الفعل في باب اسماء الافعال قوله فانها اما كافة
نحو انما زيد قائم الحق فيه انها قد يكون مصدرية وقد تكون زايدة ايضا
قوله استفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى من
معاني تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار ويحذف
الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم يكن مع ذا واثباتها قليل قوله
ربما تكره النفوس قيل جاز ان يكون ما كافة وقال المص لاختاره وا
كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني
من الاحرو ذلك قليل الا بشرط تقدمها والاولى ان يقال ان النجاة
اختاره وه كاستغنائه عن تكلف من حذف المبين او تضمين تكره
ما يستدعي كلمة من او الحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض والمتبادر منه
البيان بعد كلمة ما وقوله فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر و
من جعلها صفة الامر تبا وبلها بالمنكر تكلف ما لا يعنيه قوله وتامة

ان النجاة
صح

اي غير محتاجة الى صلة او صفة قلت او موصوف وفوق نعمى شي
صفة لتاء ته ذكره تنصيصا على اختيار مذهب ابي علي دون سيبويه
وذلك ان تجعل بيانا لما في ماسوى الموصولة وتحصيل الفائدة التنافي
ضمنا قوله وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان او ضربا
حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان التوصيف بما اما للتعميم او للتعظيم
او التحقير او التنوعة ويتفاوت معناها بحسب المقامات واختار المص
كون ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله ومن لم يقل
ومن الاسمية احترازا عن الحرفية الزايدة لعدم المبالاة بها اذ لم
يثبتها البصرية قوله الى التمام رد على ابي علي حيث انتهاها و
من المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يدعه الناظر في هذا المقام ان
من في وجوهها لذوي العلم ولا تقع على الاعلم الا تغليبا وما لما لا يعلم
الا قليلا ولصفة العالم فنقول ما زيد اي السوال عن صفة للمجهول
ماهيته وحقيقة ومنه ماهية الشيء وهو في الكل ماهية نسبة الى
لفظ ما والهمزة تراد في تثنى مقصور اريد به نفسه فيقال لفظ ماء ولا
فلبث الهمزة هاء او نقول يجعل بيانه مختصا ما هو المشتق فافهم
قوله الا اذا حذف صدر صلتها او كانت مضافة ويكون الصدر عليها
فيبنى على الضم وسيبويه يجري اعرابها ايضا فان لم يكن مضافا الاخر قوله
فيمن قرا بالضم اي عند بعض من قرا بالضم فان منهم من جعله استفهاما
وجعل الجملة صفة شيعة بتقدير مقول فيهم ايهم اشد قوله وفيما اذا صنعت

وجهان

المنفق

197

وجهان ذا الى موصولة ولا زايدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين
والثاني فيما ذا هو او من ذا هو ضعيف لكثرة الزيادة ويجوز على بعد ان
يكون بمعنى الذي واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم الاشارة لا غير
ويحتمل في من ذا الذي ان يكون زايدة وان يكون اسم اشارة كما في
قولك يا من هذا الذي فان ها التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة والمقصود
من بيان الوجهين فيما ذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة
مبني على الاحتمال وليس بمحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت
فما وجه رفع الخبر قلت جعل صنعت خبر الحذف العائد الى المبتدا
وان كان قليلا وانما قال فيما ذا صنعت احترازا عن مثل ما ذا
كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع مصدر احترازا عما بمعنى
المرفوع وكذا ان يجعله فعلا مجهولا قوله ما كان اي اسم كان لفظ
اي اسماء يقال لكان هذه يحتمل التمام والنقصان والصيرورة
والزيادة ولا يخفى ان الثالث انسب ومن حق اسماء الافعال
ان لا يكون لها اعراب كما مضى والاعرب وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء
فهو مبتدا وفاعله سد مسد الخبر كما في قولنا اقايم زيد وهذا هو الذي
اختاره المص في ايضاح المفصل وان فاته بيان المبتدا في هذا
الكتاب وقيل هي مصادر منصوبة بافعال محذوفة وبناؤها لتقدير الفعل كونها اسم
فعل قوله مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر ولما هو
المتعدي كلون بهيهات مثال لما هو بمعنى الماضي او اللازم او لما هو

اسم فعل وغير اسم فعل ولما هو اسم فعل فقط او لما استعمل في معناه الآتي
ولما لم يستعمل فيه قط ورويدا ما تصغير مخفف الى ورا د بمعنى الرفق واما
تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدى الى المفعول لتضمن معنى الامهال
او جعله بمعناه **قوله** القح في اي كشة القح اي الخالص وفي القاموس القح
بالضم اي الخالص من اللؤم **قوله** وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي
يعني من الثلاثي صفة الامر بتقدير المشتق وتقدير الكائن اعرف ويصح
ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر اي كائنا من الثلاثي ولا يخفى ان كون الشيء قياسا
لا يقتضي ان يجيء من كل لفظ في كلام العرب بل يقتضي ان لا يجب التوقف في اخذه
على السماع فلك ان تاخذ فعال من كل فعل وان لم تسمعه من العرب فيكون فعال
قياسا يقتضي ان يصح لك ان تاخذ قوام من قام وان لم يجئ فلا ينافي كونه
قياسا عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان
بناءه وكون بنائه على الكسر قياسا غير متوقفين على السماع فافهم **قوله**
الا نادرا هو قرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا ايها
الصبيان بالعرعرة وهي لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار
حكاية صوت الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل عار عار قار قار
وعار عار وفيه ان معناه انه امر لحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان
في مقام اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قرقار اتفقوا على انه لم يات الا نادرا معناه
اسم الفعل بمعنى الامر لم يؤخذ من الرباعي الا نادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يات
الا نادرا لان فعال بمعنى الامر لم يات من الرباعي وما ذكر من قرقار وعرعار ليس فعال

ثم ان ج

كما لا يخفى قوله ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه وقال لكن
مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا وصفة ومصدرا وعلما مؤنثة فاذا سمي
بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم
دليل على ترددهم في كونها مؤنثة قوله وحال كونه صفة مؤنثة
لم يجئ فعال صفة للمذكر وجميعها تستعمل من دون موصوف وهي اما لازمة
للنداء وسيما عاكور يا فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما صار
علم جنس بالغلبة كحلاق للمنية وهي في الاصل للحال يا حيري يحدث ثم اختصت
بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة
كافية قوله كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي
ذلك الشيء منه يرد عليه ان ثلث معدول عن ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة تمامها
ليس اسما بل الكلام مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال
المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التام منه اصله قوله
علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير مبني وقوله معرب مستغنى عن التقييد يجعل
ضميره الى الفعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب
ومبني اي مختلف فيه والا لاجتمع على معمول واحد عاملان او اجتمع
حذف معمول احدهما كما عرف في التنازع قوله وقوله مؤنثا صفة علما
وذكره للتنبيه الخ فان قلت الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكر فانه
ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث بلا ان الزائد على الثلثة لا يخرج بتسمية مذكر به عن
التانيث يعني ان الاظهر انه احتراز عنه اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى ان نباد

فعال علما مؤنثا للاعيان ينتقض بنحو غلاب اذ جعل علما لمؤنث فانه لا يبنى
اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما كونه في اصل وضعه من غير نقل عن غير العلم وح
يتم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز فتامل **قوله** كقطام وغلاب
هما علم امراة **قوله** فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يوافقون
بين ذات الراء وغيرها بل يجعلون باء الكل فمعنى قول المص معرب في تميم
كلهم الا ما آخره راء فانه ليس معربا في تميم كلهم بل عند اقلهم **قوله** وعند الاكثرين ان الراجح
تقبل الى هذا الوجه بديع ذكره الفاضل الهندي واوضح الشارح والمشهور في كتبهم وجه آخر
وهو ان الامالة في ذوات الراء مستحسنة والمصحح لها كسرها فالتزم **قوله** اعلم
ان الاصوات الجارية على لسان العرب على لفظ الابل اما للزجر او دعاء او غير
ذلك من تسكين البهيمة او حمل على الشرب او اناخة كما اذا قلت نخ لاناخة البعير
قوله لانتفاء التركيب فيما هي داخلة فيه قوله او وقع غير مركب **قوله** والمراد
بالاصوات ههنا ما كانت باقية على علميها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي
لانه ح اسم لا صوت ويشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء اليه وما ذكره الفاضل
وهو انه لا تفاوت بين القسمين فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد غاق فيصير القسمان
قسما واحدا في الوجه الاول نظرا لان المقصود من الصوت احضاره بنيانه اما الحكم عليه
او يطلب منه ما هو الغرض عن صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال
يراد انه اسم حكما في احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة وكما لا يقال الاصوات مطلقا اسماء حكمية
ولذا عد قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار
ان لا يكون الاصوات مطلقا بحيث لا يخرج عن ماهية الاعتبار ويكون قسما آخر بهذا الاعتبار وحق

ان الاصوات

ان

196

ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يستعمل المراد به نوع والمستعمل
ما هو الغرض منه الا ان بيان المبنيات في الكتب النحوية فالمراد نوع الاصوات المستعمل
كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع انه صوت حكي به **قوله** او صوت به للبهائم
يعني مثل الكاف في ان لا يحمل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يحمل التعليل
للتمثيل ليشمل ذوي العقول آخر للتصويت به مع قضاء التعجب او تسكين توجع او خوف تحسر
فيشمل القسم الاول ايضا بكلا واحد لا يبعد لو جعل هذا القسم اما ما ذكره الشارح اقتفاء
للفاضل الهندي فهو على ما تقرر في ما ذكر في هذا ضعيف **قوله** قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان
قابلة الفاضل الهندي رحمه الله وكانه اراد المتعلق بها الغير كما في تصويت البهائم فان الصوت
يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الاصوات فانه لاسماع الغير فتلك الاصوات اقرب من المركب
مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وما لم يتعلق بالغير كوي للتعجب فانه
يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير
فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الغير معربا فما هو ابعد منه بالطريق الاولى ان لا يكون
معربا وفيه ان بعده عن الاعراب لا يوجب اولوية الحاقها بالمبني لجواز سقوطها
عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون ملحقا بالاسماء المبنية ايضا **قال المركبات**
اي المركبات المعدودة من المبنيات يشعر عبارته هذه بانه جعل اللام للعهد
فحمل كل اسم الى غيرها حمل الالتصريح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل
وصحتها بتقدير هذا باب المركبات وحمل كل اسم تعريفا للحد وفسد اي
المركب كل اسم لا يلائم حمل التعريف في اخواته المذكورات على ما هو الظاهر من كلام المص
وبيان الشارح وحمل اللام للجنس ومبطلة للجمعية لا يلائم حمل نظائرها معهودا

سياه خفيف

مطلب المركبات

فهذه العبارة من المعدودات أي حمل المذكورات على الأجناس المعهودة لا
قوله كل اسم صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو أعم اعتمادا على تعينه بالقرينة
كما في اخواته لان القرينة تخصصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب
المحذوف هنا أعم من الاسم المبني لا يراد ان بعلبك معرب فبهذا اسقط ما ذكره الرضي مع انه
ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كما في سائر المعدودات المتقدمة لانه في
تقسيم الاسماء على ان ايهام قولنا كل ما هو من الكلمتين عدم صحة جعلها قسما من الكلم
يدعو الى التصريح بقوله كل اسم فتأمل بقي انه لا يصح وصف المركبات
بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبني اعم من المعدود بنفسه او
بجزئه فافهم قوله من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين الى ما وجد من
هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل
نحو بخت نصر فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن ونصر
عندهم اسم صنم فنسب اليه خرب بيت المقدس على ما في القاموس ونصر
ماض التفصيل قوله وليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب
رد لبيان الرضي حيث قال اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه
عدل عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد
بانتفاء النسبة في الحال فلا حاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل العلمية فحمله على
المعمول يوجب اعتبار ما لا احتياج اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من
قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد
نحو خمسة عشر اذا سمي بنحو خمسة عشر خمسة وسيبويه مما تضمن الثاني منه

معنى

٢٥٥

معنى حرف حرف عطف كان او حرف جر كما في بيت بيت فلا بد ان نقول
في التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع
ما يمكن ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بعيد فان التعسر
على ما يستفاد من كلامه لانه انما تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد انما ذكره بقوله
والاحسن ليس الا تعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة
في شيء نعم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال اي الكلمة اسنادا ولا اضافة
ولا عملا ولا افادة معنى فخرج نحو تأبط شرا وعبد الله والنجم وبرد ليس على
وجه يخرج نحو خمسة عشر **قوله** والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة معنوية الخ
يرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة
من ظاهر الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا لا من الفاظ الهيئة ولا من باطنها
فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل شيء والجواب
ان خمسة عشر لا يدل على نسبة بين خمسة وعشر بل بين عشر الى خمسة مثلا
ويلزم من ذلك نسبة بين خمسة وبين عشر بالعطف على ان خمسة عشر
كبعلبك تركيبه خمسة عشر تركيبه وفيه يحصل الكلام الا ان الفرق
بينهما ان خمسة عشر تنوب منابه خمسة وعشرة فبهذا الاعتبار جعل متضمنا
لمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه النسبة المتعلقة بالحرف بخلاف بعلبك
هذا هو التحقيق الذي افاد التوقف بعد النظر جعل خمسة عشر
ثم الكلام المبني بلا تسامح فاغتنم وان كان مخالفا لما هو المشهور
بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره كالظهور احق من غيره ...

وجه وجيه

التوجيه ٣ هنيه ٣

ثانيا على صفات السنين والشهور **قوله** واما اورد مثالين
ليعلم ان البناء لم يجعل مدار البناء كون الجزئين عددين حتى يتنبه على ان
صيغة الفاعل المشتق من العدد فى حكمه بل على تضمن معنى الحرف وان لم يكن
شيء من جزئيه عددا نحو بيت بيت فالاولى انه يقال اورد مثالين احدهما
لتضمن الحرف فى نفس التركيب والآخر لتضمنه فى اصله **قوله** وجوابه ان
المراد بصيغة الفاعل الخ حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثانى الحرف اعم
من تضمن الثانى بالحال او فى الاصل فحادى عشر فى الاصل احد عشر الا انه
غير الاحد الى الحادى فمعنى العطف وان لم يوجد فى المغير اليه لكنه موجود
فى المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود فى حادى عشر لكن العشر موجود
معطوف على واحد بتضمنه الحادى لا على الحادى اذ المعنى على فات له الواحد
والعشر وفى كلام الرضى هو اصل الجواب الذى ذكره الشارح بعد تنقيح
واختصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف الثانى لفظا على تلك
الصورة يعنى الحادى الذى غير اليه الاحد وهو معطوف معنى حيث
المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد
لا متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالته كما بينا لكن المعطوف عليه
فى الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا هذه عبارته **قوله** والاعراب
الثانى فيه مسامحة والمعنى اجرى الاعراب على الثانى والاولى ظهور
بالاعراب اى بالحركة التى هى ظاهر كما هو الحركة الجزء الثانى وقول الشارح
ان لم يكن قبل التركيب مبنيا لتقييد الحكم لو لوقف المشهور والا و الا

الا شرع ... على متعدد

فهو

فقد نقل الرضي جواز اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر
عبارة المص في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والا لكان قابلا
للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان كل اسم مبني قبل
التركيب عند المص قوله في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف
وبناء الاول انما هو افصح اللغات تكلف في عبارة المتن تكثيرا
للفايدة والا فالواضح عنها ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب
الثاني على غيره ولا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره
وتوجيه ما ذكره جعل قوله بجملته تقييد الاعراب الثاني لا مثلا
نحو قوله جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس
كنى به عن كذا يكني ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان يتكلم
او بغيره او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجازا قوله
ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه معرب كهن كناية عن الفرج او عن
الفعل القبيح الذي يستقبح ذكره وفلان وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب
كالمضمر الغائب ومن وما قوله ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل مما لم يكنى
به الهوا ولا يعرف فيه الم وكان التشهر من الناسخ قوله ولذلك
لم يقل بعض الكنايات بقي انه ما وجه الاصطلاح في الكنايات
دون الظروف قوله لكونهما موضوعة وضع الحروف اي وضعت
ثنائية وليس هذا الاسم اسما ناقصا في القاموس كم اسم ناقص
مبني على السكون او مؤلف من كاف التشبيه وما قصرت والسكنت

وهي كم الاستفهام وينصب ما بعده تمييزا او يجر ويخفض ما بعده كرب وقد
يرفع تقول كم رجل كريم اباه هذا وقد يلوح من كلامه وجه آخر
لبناء الاستفهامية وآخر لبناء الخبرية فتامل قوله وجاء كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت كذا كناية عن يوم السبت او غيره
اما مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجيء بمعنى كيت
وكيت ايضا في القاموس كيت وكيت ويكسر آخرهما اي كذا وكذا والتاء
فيهما هاء في الاصل هذا وتفصيله انهما في الاصل كية وذية على وزن
امرة حذفت اللام وابدل عنهما تاء التانيث كما في بنت ومن العرب
من يستعملهما على الاصل والوقف عليهما ح بالهاء ولا تكونان الا مفتوحتين
كذا في الرضي وبين جواز بنائهما ايضا ولزوم استعمالهما مكررين
بواو العطف قوله وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة لا يخفى
انه بهذا الوجه لا يصح شيء في تسمية المبني لا من مشابهة مبني الاصل ولا من وقوع
غير مركب وله نظائر يرد عليك واحد بعد واحد فلا تغفل قوله
فرعيته في البناء منحطة عن اخواتها لانه في الاصل معرب والكسرة فيه
اعراب والنون وتنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني
على السكون ويحتمل ان لا يقول المص ببنائه قوله لانه لو جعل
كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما بلا حجة فان قلت جعله كالوسط ايضا
تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين حتى كونه طرفا ويتميز عنهما
بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل

على الضم

كالحد

الهندي

202

المقدر انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضى ان السائل في الاغلب
لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى قوله
والاوجه ان يقال بنصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية
كالطرف فقيل دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلها او مثل احدهما
لا التبس بكم الخبرية فجعل كالوسط نجرا ولم يعكس لان كم الخبرية
متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين
لان الطرف مقدم على الوسط قوله لكن جوز الزمخشري ان يكون كم
هو ارد لقول الرضى ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن
بانه دل عليه كلام الزمخشري في تفسير الآية ومما يرده ما ذكره قبيل
هذا الكلام يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع
بنى بيتك وبكم رجل مررت والجر قصد تطابق كم ومميزه في الجر
عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو
مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصد التطابق هذا وهو اعرف
وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد من غير استثناء
بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويعرف حرفها قوله والخبرية ابغد
بدل على انشاء التكثير هذا ما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية
تضيف رب الى لانشاء التقليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة
وينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون رب لانشاء التقليل
لا يخرجان كلاما فيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء راجع الى

استكثار المتكلم واستقلاله متعلق بكم الخبرية **قوله** لو قال وكلتاهما
نعم ما فعل اذ في تذكير كلاهما تذكير لان تأنيث كم كما شاع في السنة النحاة
تأويلها بتأويلها بالكلمة فنقول كم الاستفهامية في تأويل كلمة كم الاستفهامية
والنظم فيه التذكير فنقول فهو على تأويل كلا هذين النوعين كما هو
ولو بالتأويل فيه فان لفظ كلا هذين اللفظين او الاسمين **قوله** اي كل واحد
منهما اشار الى وجه افراد الخبر فمن وجوه ان كلا مفرد اللفظ وهذا وجه لطيف
فدخلي للطافة وهو انه نبه ان كليهما واحد بالذات والتعدد اعتباري فذكر
كلاهما بتكلف اعتبار التعدد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتباري
كم **قوله** فكل ما بعده فعل او شبه فعل نبه على ان المراد بالفعل ما يعم شبهه ليشمل
نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب **قوله** او متعلق ضميره النسخ
الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق وفي بعضها بضميره فهو
قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشيء يتبادر منه الصالح
للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره فليس جاءك في كم جاءك مشتغلا عن كم
بضميره فلذا اعترض الرضي على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه
منتقض بنحو كم جاءك ودفعه بعضهم بان المتبادر من غير مشتغل عن الشيء المشتغل
وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى
المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر ما كان بعده فعل فعلا مشتغلا به **قوله** وعمله
لا يكون الا بالتمييز اشارة الى دفع ما اعترض به الرضي انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه
ليس منصوبا على حسب اقتضاء الفعل بعده فانه يقتضي منصوبا كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية

باحا

فاجاب الشارح بان اقتضاءه بكم يوم الليس بالظرفية وملاك اقتضاءه المميز **قوله** نحو كم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضي وليس بمعروف اقتضائها الا مفعولا به او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا بباب ظن نحو كم ظننت مالك **قوله** وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل غلام كم رجلا ضربت اي احاز الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله والا فمرفوع اي يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرده ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربت يجب رفعه لكنه **قوله** وكلما قبله لم يقل وكلما له مضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح لينبه على جواز تقدم المضاف وحرف الجار عليها واقتضائهما صدر الكلام **قوله** نحو كم ابوك نظر الى المثال وينتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبك فانه يتعين كم هناك للخبرية لان النكرة لا يكون مبتدا للمعرفة فلم يا نفاق فيما عدا المثل من ابوك وكم رجل افضل منك ابوه وكم كم **قوله** فكم هنا منصوب المحل او لا هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس هو بل جملة الظرفية وهي النائبة عن الخبر **قوله** اي مثل كم باتي الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه بكذلك قوله فكل ما بعده وكل ان يجعل المشار اليه قوله وهما صدر الكلام الى هنا ولما لم يجر الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد انه يأتي في تلك الوجوه في جميع اسمائه وجعل غيره التاويل في التشبيه فقال معنى قوله وكذلك انه مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ونقصان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط خرافة لانه لا يراد ان يراد

ضعيف

جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام **قوله** واذا كانتا شرطيتين

فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة واذا كان اسم الشرط مبتدأ ففيه

اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط وهذا ان ظاهر

بيان المص فافهم او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدأ لا خبر له **قوله**

وفي بعضها وفي مثل تمييز كم بمميزه ويؤيده قوله وقد يحذف باضمار التمييز لولا ذكر

التمييز هنا لكان الظ وقد يحذف التمييز **قوله** اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه

والاظهر ان المراد ما هو تمييز بحسب الظ فان قلت فليكن الاوجه الثلثة في تمييز هذا

التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض الاوجه

قلت يلزم ان يكون الوجوه حينئذ اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن

جعلها ثلثة **قوله** فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك

وكم ضربت لكمال اللياقة بتاخير الفرع عن الاصل فعلى هذا التوجيه مع التحمل في التمييز بحمله

على التمييز في بعض الوجوه فهو ان حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة

نصبه وجره مع الافراد وجره مع الجمعية والمراد وقد يحذف انه قد يحذف

في مثل تمييز كم بمميزه لكن باعتبار وجه آخر فانه الذي سبق آنفا فيكون اشارة الى تلك الوجه

آخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظيرا لحذف هذا المميز فيه تنبيها

لا ضمار المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما في ضربت والمقدر كما في كم مالك

فتامل **قوله** فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا يعني حذف لان معنى الكلام عبارة هنا

فيكون ذكره ذكرا لما لا حاجة اليه ولك ان تقول حذف ازالة لايهام كون

بعض الظروف اسماء كاسماء الاشارة **قوله** ما اي ظرف جعل ما بمعنى الظرف

يقويه

204

بتوينه قوله الظروف وكذا ان تبتنيه على عمومه اشارة الى ان من الظروف
في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة
لكن في ما عوض عن المضاف اليه يبنى فانه ح كانه لا قطع فيدخل في الظروف
ما اجرى مجراه **قوله** لان غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه لان غاية
الكلام في كل امر نسبي يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام فيما قصد اضافته
يجب ان يكون المضاف اليه **قوله** فلما حذف حرن غايات اى لما حذف بلا عوض
صرن غايات واما ما عوض فيه عن المضاف اليه ككل وبعض واذ فالغاية هو
المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور او الغاية العوض **قوله**
وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه من غير مانع اعتبار الشبه من ظهور
الاضافة المرجحة لجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان للاحتياج فيه
معارضا وليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف
اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة. وما الحقها
قوله وخرج الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وهو على ما ضبطه الرضي
مع ما ذكر امام ومستقل واسفل ودون واول ومن وعل ومن علو
على وزن من قبل دون ما هو مخصوص الاول وقوله ولا يقاس عليها؛
ما بعثناها فصلا عما التبس بها **قوله** فصاع اى سهل مدخله كذا
في القاموس **قوله** اكاد اعص من باب علم او فتح على ما في القاموس **قوله**
لشبههما بغير في كثرة الاستعمال وعدم تقوم فيهما بالاضافة الا يجب ان
يقال لان حسبك لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين

ما بعثناها

ان يقال جاء زيد لا عمرو والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعري انه لم

يجعل صنف مناسبا للغايات في الابهام لانها لابهامه لا يتعرف كغير قوله

ومنها اذا الحكم بنباء اذا استدلالا من غير شاهد الاستعمال بقياس

في الحكم ببنائها على ما يشاهد بناءها مما يشاركها في موجب البناء بخلاف

متى واين واني وكيف فان عدم التنوين فيها شاهد البناء والعامل في

الظروف المتضمنة معنى الشرط شرطها اذا هو الشرط عند الاكثرين وفي

اذا الجزاء عند الاكثرين والاصح يرجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل

في اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالقول قولهم وان جرد لمعنى الظرفية

فالعامل هو موقع الجزاء قوله وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب

مضمون جملة على اخرى لكن يفرق بين تضمن اذا وساير اسماء الشرط من

متى ونظايرها فان اذا غير راسخة في معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا

جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء اولا كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون

وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ويجي جملتها الشرطية

الاسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مايل الرأس انكب ولا العمل

في المضارع الواقع بعدها والخص اشار الى ضعف معنى الشرطية فيها

بقوله وفيها معنى الشرط فتامل قوله ولذلك اي ولكون معنى الشرط

فيها الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما

نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط اختير بعدها الفعل ولم يجب كما في متى واخواتها

والذي يستفاد من الشرح انه جي الاسم بعدها مبنيا كما يشير اليه قوله

٢٥١

من فجيئة بمفاجأة الضم والمد يعني من حد سمع ومنع وانما قيد الفجاءة بالضم وهو لان الفجأة كالغرفة مصدر فجاه من حد بمعنى اخذه بغتة قوله والمراد بلزوم الخ المبتدأ عليه وقوعها بعدها بعيد وقيل لزوم المبتدا في غير باب الاخبار على شريطة التفسير قوله وقوله تعالى وفوق السبع او مكانه مفعول فيه لفاجاه لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضي انا لم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد ان عدم بقائهما ظرفية لا يصح في المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلابد له من الظرفية لان مذ ومنذ قد عدتا منها مع انهما مبتدأ ان عند جمهور قوله وقد يجي للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي فتامل وايضا يمكن منع كونه في الاية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف يعلمون قوله وقد يجي للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم في الرضي والاغلب مجي اذ في جواب بينا واذا في جواب بينما ولا يجي بعد اذا المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذ المفاجاة الا الاسمية وقد يجي اذ المفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاء عمرو وجي في اللباب مجيئهما بغير اذ واذا الخ مكانيتين للمفاجاة وخص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية

السبع

ابقاى النحى لفه بينهما وبين الزمانية **قوله** اى حال كونهما استفهام

وشرط كانه جعل استفهاما حالا منهما مسامحة بتقدير ذا استفهام

لان الاستفهام معناها والاظهر ان المص جعله ظرفا بدل عليه قوله

ومتى للزمان فيهما **قوله** وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال

بمعنى متى قال الرضى تجى انى بمعنى كيف نحو انى تؤفكون وتجى بمعنى متى

واول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثه ولا تجى بمعنى متى وكيف الا بعده

فعل **قوله** والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما يتبادر من

هذه العبارة ان مجى كسرهما كمجى فتحهما وليس كذلك قال الرضى وكسر همزته

لغة سليم وقال الاندلسى وكسر نونه لغة هذا واختلف فى اصله

فقيل هو اين زيد فيه يا وادغم اليا فى اليا واليه جرى اهل اللغة

حيث ذكروه فى باب النون وقيل اصله اى اضيف الى اوان حذف

منه اليا والهمزة وادغم اليا فى اليا وقيل اصله اى ان حذف الهمزة

وزيفه الرضى بانه لم يجى الآن خاليا عن اللام ولم يجى اى مضافا الى

المفرد المعرفة وزيف الاول بان اين للمكان وايان للزمان **قوله** بمعنى اول

المدة بمعنى مذ ومنذ اول المدة وانما تختص باول مدة زمان الفعل

المتقدم عليهما بقرينه سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغى ان يقول بمعنى

اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج فى دفعه الى ان اللام للعهد او عوض

عن المضاف اليه اى مدة ذلك الفعل ولا يحسن تفسير قوله اول المدة باول مدة

زمان الفعل المتقدم لانه لا يحتاج الى اضافة **قوله** اى باول زمان عدم رؤيته

الضمير كضمير رايته وليس فاعلا فلا نبحه ان الظاو زمان عدم رؤيتي
كما يتوهم قوله المفرد اي المفرد الكام لا المثنى والمجموع لو اريد بالمفرد
ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه لا يصح ما رايته مذ ثلثة ايام او الثلثة
مفرد بهذا المعنى بلا شبهة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله فيما
سيجي وتقول في المفرد في المتعدد اي نفع بعدهما الزمان الواحد المعتبر
وحدته الغير المقصود بعدده قوله او حكما نحو ما رايته مذ اليومان
اللذان صاحبتنا فيهما دفع لما يفهم في كلام الرضي انه لا يخفى ما يليهما
بالمفرد بل قد يكون المثنى بتاويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما وقد
اخذ هذا التاويل في تقييده المجي مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود عددا او لم يعرف
العهد في المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المعرفانه وقوله حكما اي
لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا الا لحكم عليهما باوليه المدة حق الا انه
اهمل بيان وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا بل اوهم بيانه انه مجرد ملاحظة هذين
اليومين يصير امرا واحدا وليس كذلك فنقول هذان اليومان لوحظ بعنوان
زمان المصاحبة الا انه جي بالمثنى لتعيين انه اي زمان المصاحبة قوله
لحصول التعيين المقصود في كونه معرفة الاظهر ان يقول يوم لقيتني فيه في
قوله يوم الملاقاة قوله اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد
جعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذي يطلب صلة الباء
لما قاله الرضي من انه لو لم يأول بهذا لكان العبارة فيلزم المقصود به العدد
قلت المراد بالعدد تمام العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به بشان

اللفظ واما شان المعنى كونه مقصودا او اختار المقص بالعدد على العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته مذ يوم ومذ يومان ومذ ايام لانها ليست اعدادا لكنها يفيد المقصود بالعدد في تعيين الآحاد

قوله وقد يقع بعدها المصدر لا يقال ما يقع بعدها احد هذه الامور بتقدير زمان مضاف فيعني اول المدة فينبغي ان يجعل في تتمة كما في لا يفصل بينهما بينا المعنى الثاني لانا نقول نحو ما رايته مذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو لاول المدة وان اريد زمان السفر من اوله الى آخره فهو بمعنى جميع المدة اي جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك قوله او الفعل الذي او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما يوهمه عبارته قوله اوان اي ما كتب على هذه الصورة اراد ان يجمع عبارة ان مثقلة ومخففة فاول الكتاب باستعمالها في لازم معناها اي ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه يوجب ان يراد ما كتب على هذه الصورة ولا يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليس كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكلمة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المصنفون قوله فيقدر زمان مضاف هو زمان او ساعة او وقت او يوم او ليلة لو ساعدها القرينة فلهذا انكر الزمان ولم يقل بتقدير الزمان المضاف قوله ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة يمكن دفع الفساد الثاني بجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان ما رايته فيه قوله ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخر المبتداء فيما كانا معرفتين في ما رايته مذ يوم الجمعة ويندفع

احواله

ان يؤد

بما ذكر

بما ذكر في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب **قوله** لدا بالالف المقصورة وهو
بمعنى عند فلا وجه للحكم ببنائها لمجرد موافقتها في بعض الحروف بلدن مع
عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند فهو متضمن معنى من فلذا بنى و
لا يرد عدم جهة البناء في لدن ح لانه يكفي لجهة البناء كون لدن في معنى من لدن
على لفظ ما هو مبني على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه معناه لجواز
ان يكون الدخول للتاكيد **قوله** ولدن بضم اللام فيها ثماني لغات لا يحتمل
بيان الكتاب الا سبعة ثامنها ما بقي من بيان الشارح من لدن بكسر الدال
الا ان يقال كانه اكتفى المص في البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف
في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان تقيد الدال بحركات ثلث معا لئلا
يفوت التنبيه على اصالة لدن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح
الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام مع لدن بفتحها فقد
فات شرح الشارح الانسب **قوله** وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها
بمعنى من عند ولدى بمعنى عند على ما هو في الرضي وغيره **قوله** ولا يقال
اما لدى زيدا ولدن زيد لم يعثر في كلامهم على هذا في لدن وانما ذكره
في لدى وعند **قوله** ولذلك يحذف عنها ويثبت هذا اذا كان نصب
غدوة قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال شبهت نونها بنون التنوين
لانها تثبت تارة وتحذف تارة **قوله** من سحرة بضم السين وسكون الحاء
السحر الاعلى والسحر قبل الصبح كذا في القاموس **قوله** لكونه مقطوعا
عن الاضافة هذا يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر الغايات **قوله** بدليل

اعرابه مع المضاف الدليل عبر محكم لجواز ان يكون ما يرى منصوبا
ومفتوحا بالبناء لان العوض جاء مفتوحا ومجيئه مكسورا ومفتوحا يبعد
عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظايره لا يكون الا مضموما قال المعرفة
والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة اتى بهما معرفتين لانهما الكثرة ذكرهما
فيما سبق معهودتان وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية
الى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخرهما لتوقف معرفة بعض
اقسام المعرفة على مباحث المبنى الى هذا المقام قوله بوضع جزئى الوضع
الجزئى ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئى بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا والوضع الكلى
ما لوحظ فيه الموضوع له الكلى بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ
كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما
ايضا فالاول وضع عام لموضوع له عام والثانى وضع عام لموضوع له خاص
قوله لشىء متلبس بعينه اى بذاته المتعينة فسر عينه بذاته المتعينة وهذا انما
يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام
من معانيه ذات الشىء او نفس الشىء كما فى قولهم جاء زيد نفسه وجاء زيد بنفسه و ح
الباء زايدة على ما صرحوا به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشىء بنفسه لا لامر
متعلق به وهو ح يتناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشىء الا وهو
وضع لذلك الشىء نفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه فى امثال هذا
المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون من مواضعات الادب وان لم يصرحوا به قوله
المعلومة للمتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم فى التعريف ولذلك يقال حقيقة

التعريف

التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب **قوله** وقوله بعينه يخرج
به النكرة يبقى بعد النكرة التي كانت علما نكرت بالتاويل وهو مما جعله
الرضي عين هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد
ان يقال اطلاق النكرة عليه تجوز لما انه في حكم النكرة ويعامل به معاملتها
قوله واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة تبع في ذلك
المصنف وليس بذاك فان المبهمات منها ما يساوي ذا اللام والمضاف الى
احدها معنى ومنه ما يساوي المعرف باللام ومنه ما يفوقه **قوله** فالوضع
كلي والموضوع له جزئي مشخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق
ان الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون كليا ومما ينبغي ان يعلم ان
الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما فاز به بعض محققي المتاخرين والقدماء
ما لم يعثروا عليه حتى المصنف فجعل معنى قوله لشيء بعينه لافادة شيء بعينه
وقال الواضع وضع المضمر مثلا المفهوم كلي ليستعمل في جزئي من جزئياته
وشرط ان لا يستعمل في مفهومه الكلي فمفهومه الكلي مهجور في الاستعمال و
اللام في قوله لشيء ليس صلة الوضع بل غرضه والشارح لما راى امكان
تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده
قوله من حيث معلوميته ومعهوديته بينهما دفع لسابق كلامه المعهودية
في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكن من المتذكرين
ويشكل تصوير العلم الشخصي الذي تصور الذات بعينه ووضع بازائه
بلفظ الله فانه لم تقع تصوره العلم تعالى لغيره لتشخصه فلا يمكن وضع ان

بانه

كان الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى
يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء
الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم
للشخص مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره الى اخره يوما فيوما فلم
يتصور مسمى علم لتشخصه حين وضع العلم للشخص فانه موضوع له المتشخصات
المتبدلة من اول عمره الى اخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الى وضع اللفظ
له بهذا المعنى **قوله** ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية فيه
ان اللام منحصرة في اللام العهدية والجنسية والاستغراقية والعهدية الذهنية
الذهنية من فروع الجنسية كما حققنا لك في اول الكتاب فتقسيمها اي
الجنسية والاستغراقية تقسيم للشيء الى نفسه وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية
في وجه **قوله** والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام
فيسقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول
حرف التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته او كان
اصلا ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام على ما في الكشف ووجه
كونه في الاصل يا ايها الرجل ضعيف لا لظهور ما في الرضي وغيره لم يعده
من النحويين فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب
ولا يستلزم صحة الاضافة لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة
الى كل من حيث ولهذا جعل الكشف المرجع الامور الاربعة وهو ان كان
بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى وكانه عبارة المتقدمين

والعهد

الخصوص

مين

الذين

209

الذين لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلامهم الآن هذه الا الاربعة فلما
زاد المص واورد هذه العبارة بعده اختل الحصر قوله ولا يخفى عليك
نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ المثل او الغير او الشبه فانه
فهو مستثنى من هذا الحكم جزاء اذا والشرطية خبر ان ولو قال المص ما عرف
باللام او النداء او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل
المضاف مصدرا مبنيا في معنى الاضافة معطوفا على اللام فيكون في معنى
وما عرف بالاضافة معنى قوله اسما كان هذا معنى ثالث للكلام
اخص من العلم فله معان ثلثة مترتبة في العموم قد عرفتها فاحفظها قوله
لانه ان صدر بالاب او الام او الابن هكذا في كتب النحو لكن قال صاحب القاموس
ابو الغنائم كنيته لفظ ابي اسحق اسمعيل بن سويد لا كنيته ووهم
الجوهري هذا فاحفظه فانه بديع قوله واخصر من المعارف كلها لو قال
ما وضع واحد بشيء واحد بعينه لكان اخصر واوضح قوله يخرج
اعلام المشتركة لا نقول قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة
فقوله بوضع واحد لتحصيل الحاصل لانا نقول ليس المذكور في
الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم
قوله اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب
يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات وسيصرح به وقد عرفت
ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين اصناف
المضاف الى احدها معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه

للكلام

بلغ

كما سيصرح به فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب ويحتاج الى التنبيه **قوله** ثم المضمر المخاطب لبس وجه كون المضمر المخاطب اعرف من النداء ظاهرا الا ان يجعل توجيه لكونه في الاصل معرفا باللام **قوله** لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة اشارة الى جواب ذكره الهندي عن اشكال اورده حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا لكمية لكن لم يوضعا لكمية الآحاد بل لكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب ان واحدا وضع لكمية آحاد الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلهذا يصح استثناء ايهما شئت عنه فنقول جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه في معنى جاءني كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فآحاد الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها فلا اشكال وهما حققه الرضي ان الكمية كلمة منسوبة اي الصفة المنسوبة الى الكم وهو العدد المعين الذي يجاب عن كم فان كم للسؤال عن معين فخرج المجموع عن تعريف العدد وصح الالوف والمآت ودخل رجل ورجلان على تقدير دخول واحد واثنين فاخرج رجلا ورجلين بارادة ما وضع الى الكمية النسبي فخرج رجل ورجلا وضعا للماهية كما ذكره الشارح هذا وفي كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقولك الوف ومآت الا ان يقال هذا ليس جوابا عن السؤال بكم بل اعتراف لعدم العلم بما سئل عنه وبيان ما سئل عنه تقديرا استطاعة

وكل جماعة منهما

تقدير

وكالكل

ولا يشكل بالتنوين لان ما عبارة عن الاسم ولا يتوهمن ان كم ليس مخصوصا
بالسؤال عن العدد والا لم يكن المسامحة كما لان ذلك من التباس الكم الحكمي
بالكم اللغوي **قوله** فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد واحد
منها فجعل الآحاد اجزاء المعدودات فبلغوا ذكرها ويكفي ان يقول لكمية الاشياء
فينبغي ان يقال المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع
لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها **قوله** وان لم يكونا عند بعض الحساب العدد
اي وان لم يكن شيء منها عند بعض الحساب العدد اما الواحد فليس بعدد
عند احد من الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيتيه عند بعض وبعضهم استثنى
من التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان
لا يكون الزوج الاول ايضا عددا **قوله** اي اصول اسماء العدد التي
يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث لم يجعل المؤنث في الواحد
والاثنين من الاصول ولقد احسن لانه من الفروع اي اصله بالحاق تاء التانيث
او الفه وكذا لم يجعله فيما فوقهما الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط
علامة التانيث فثلث اصل وثلثة فرع وقد اشار اليه حيث قال الواحد
الى عشرة فعد الواحد والعشرة من الاصول لكن يرد عليه ان الشارح يقول
كثلث الى عشر وحصر الاصول في اثنتي عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل للفظ
البضع من اسماء العدد او جعل وارد اصول اسماء العدد غيرهما قال
الرضي البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسع
تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة

اجل صح

اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهبت
البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود
هذا الكلام **قوله** او امتزاجا لخمسة عشر جعله اكثر من العطف لانه في الاصل
بالعطف والشارح آثر رعايته اي على رعاية الاصل لكن الصواب او نقصانا
مكان امتزاجا **قوله** تقول واحد واثنان سمي الوحدة واحدا اما لان
الواحد بذاته كما يجعل الضوء مضيئا لذاته واما لانه من الانواع المذكورة
والراجح هو الثاني واليه اشار الشارح حيث قال في الواحد بمعنى المنفرد اي العدد
المنفرد ويستعمل في العدد كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون **قوله**
اثنان وثنتان التاء في ثنتان للتانيث كما في اثنتان واللام يا محذوفة وفي ثنتان
بدل من ذلك اللام كما انه في بنتان بدل من اللام التي هو الواو وابدال التاء من الياء
قليل وفي الواو كثير **قوله** احد عشر الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من
وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع في احد كذلك عند غير المازني
واما عنده فقلب الواو المكسورة في الاول قياس كالمضمومة ولا يستعمل احد و
لا احد الا في التنييف او مضافين نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل واحد
وواحدة في التنييف الا قليلا **قوله** ولما غير الواحد والواحدة هاهنا
بدون التركيب الخ وللتصريح بقوله احد وعشرون احدى وعشرون نكتة اخرى
سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم
عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف لبيان
منتهى الصورة وهذا لم يصرح في نهايته والغرض بصورة العطف بل اجملها ليحمل

ثلثان

تلك

في

٩١١

في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر
على الاقل او العكس هذا على ما طبق ما ذكره الشارح مناسبة بما في الحواشي
الهندية اما على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل و
العكس اكثر فلا يتم هذه النكتة **قوله** فتقول مائة وواحد او واحدة قوله
او واحدة عطف على قوله واحد وقوله ومائة واثنان او اثنتان عطف
على قوله وواحد او واحدة لا ومائة عطفا على مائة وواحد فيكون تمثيلا للعطف
الاقل على الاكثر لانه مع ان فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذ
المناسب لم واحد ومائة ممنوع قوله فيهما بعد ويجوز ان يعكس العطف على الكل
فتامل وبما نقلناه لك عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت
ما في قوله ويجوز ان يعطف العطف في الكل على طبق ما في حواشي الهندية لانه يوهم
ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذايق دقايق طعوم السياق
المعدود في سلك السياق واعلم ان اصل مائة مئية كسورة حذف
لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش
مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا تشتبه بصورة منه
خطأ فاذا جمع او ثني حذف الالف **قوله** كما في معديكرب مثال
للتنافل بالتركيب لا يجوز الاسماء بالتنافل فان الاسماء في معديكرب واحد
صرح به الرضي **قوله** قال الشارح الرضي نبه بذلك على ان ما يتبادر من
عبارة المص مما لا يرتضيه الرضي فان المتبادر منه ان حذف النون مع
الكسر غير شاذ بل واقع من غير شذوذ وعليه يحمل ما في الشرح المنسوب

و اما لو لم تجعل قوله ومائة عطفا على واحدة وتجعل واحدة صح

ع
وفي التثنية بالموزون جمع

مائة ٤

ان يعكس ٢

الى المص **قوله** لما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان

حال مميزاتها يوهم ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها

والظاهر انه معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان

احوال اسماء العدد كما ان بيان المفرد والمتعدد راجع الى بيان

احوال اسماء العدد والمرجع في تلك المعرفة الفطنة الصافية **قوله**

مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه لا غير وذلك اذا كان المميز مجموعا

لفظا ومجرور بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم

جمع نحو رهط بفتح الراء وتحرك فانه قوم الرجل وقبيلته ومن ثلثة

او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امرأة كذا في القاموس

او اسم جنس كالتمر والنحل وقل كونه جمعا مصححا واذا لم يكن للتمييز

الا جمع قلة فيؤتى بها وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له

كلاهما فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم

يكن له جمع التكسير يؤتى بالجمع المؤنث السالم كقوله تعالى ثلث عورات

وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل **قوله** احدهما في صورة

جمع المؤنث السالم لانه اختلف في مائين فقال الاخفش هو فعلين

كغسلين فهو عنده اسم جمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي ابدال

الياء الاخيرة نونا **قوله** ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر

السالم قد نبه بذلك على ان قول المص وكان قياسها مآت او مئين

غير مستقيم والقياس مآت لا غير **قوله** فلانه لما صار منصوبا حصل

فصله

فضله فاعتبر افراده لكونه الفضل قليلا لفظ قليله وثم تخصيص هذا الوجه
ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصاعدا فلو جمع الفضلة صارت
في الكلام كثيرة فافرد لتقليلها **قوله** لان استعمال جمع مائة في الاعداد
مرفوض لا يقال ثلثمات رجل كما يقال ثلثة الآف رجل هذا الوجه انما
يتم لو لم يجز مآت رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء مات رجل قال
الرضي وان لم يكن مائة مضاف اليها ثلث واخواته جمعت واضيف
الى المعدود ايضا نحو مات رجل **قوله** مخفوض مفرد وقد يجمع نحو مات رجال
وقد يكون منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب
اللذاذة والفتاوة **قوله** واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
يعبر عنه مذكرا تلقوه هذه الضابطة عنه بالقبول حتى الرضي الا انه
ذكر الرضي سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال ثلثة واخواتها اذا اضيفت
الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة
رجل او امراة واذا اضيفت الى الآف وجب اثبات التاء سواء كان
مميز الآف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الآف رجل او امراة لان مميزها المائة
والالآف لا ما اضيف اليه مائة والالآف هذا كلامه وانما قال واذا
كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل ثلثة اشخص
واشخص ثلثة اورد عليه ان هذا الكلم حقه ان يذكر عند بيان التذكير
والتانيث لا بعد بيان المائة والالف بعدم افتراقها تذكيرا وتانيثا
قوله فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا

قوله حجة

باللفظ جعله الرضي الاقيس الاكثر وهو ان تمييز الواحد مغني عنه فوله لنشارة الى منع الاغناء بجواز افادته التاكيد كما في اله واحد والهين اثنين

قوله لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل وقد جاء في الشعر ثنتا حنظل وفي اسانيد صحيح البخاري ذكره الرضي فهو واحد رجال واثنا رجال فاعرف قوله لما التزموا جمعية في تمييز سائر الآحاد الاولى ان يقال لما التزموا موافقة بين تمييز والعدد في سائر الاحاد في الدلالة على المتعدد ينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم قوله ونقول في الحواشي الهندية وتقول انت فقد صرح بذكر انت الى ان تقول صيغ الخطاب ويحتمل الغيبة بارجاع المستكن الى العرب اي تقول العرب ويرجح ما اختاره قوله وان شئت قلت حادي احد عشر فتعرب الاول قوله تأخير اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها اينتقض بحادي عشر احد عشر ونظايره اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزء لتلك المركبات وسنذكر لك وجهه قوله تقدم وتقول في المؤنث باعتبار حاله اي مرتبته لا يخفى ان التصيير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال وفسر الحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله معناه انه واحد من تلك العدد ودخ عن بيان مرتبته لقال واحد الثلثة او الاربعة وواحدها ولا يشتق لفظ الاول ولا الثاني الى غير ذلك قوله حكمه اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث كذا في عدم الحاجة الى التمييز

قوله ومن ثمه اي من اجل اختلاف الاعتبار بين الاولى ان المراد

دخ

14

213

وجه اجل ان الاول يعني ما قام به الفعل وهو التصيّر في عدد اقل
الى مرتبة العدد المشتق هو منه بمجرد انضمامه اليه اضيف الى ما هو اقل
منه بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل فيه اذ ما يؤدي معنى فعليا لا بد
ان يشتق من فعل وذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء من ثلث الى التسعة
الفعل على حد ضرب يضرب التصيير الا في ما لامه حرف حلق فانه جاء فيه
حد فتح يفتح ولم يجئ مما دون اثنين لامتناعه عقلا ومما فوق العشرة
لامتناعه استعمالا بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلي فهو
اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من لفظ العدد ويصح اضافته
الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد من مرتبة خاصة من ذلك العدد **قوله**
ثالث اثنين بالاضافة او التنوين والاول هنا اكثر كما في سائر اسماء
الفاعلين فان الاضافة والنصب فيها متساويان والثاني اكثر كذا
في الرضي **قوله** الى عدد يساوي عدده اي العدد المأخوذ منه
فالاضافة لادنى ملابسة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدده لان الاقل
بعينه عدد اخذ منه الثاني لا مثل ذلك العدد **قوله** والا يلزم جواز
ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة يجوز ارادة مبدا والمنتهى
من عاشر العشرة لانهما في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدا فينبغي
ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد الثاني او الثالث مثلا **قوله**
فيعرب الجزء الاول ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ
فيما اذا لم يكن اخره حرف علة اما اخره حرف علة في حال النصب فانه في البناء

ساكن الآخر وفي الاعراب ساكن الآخر ايضا الا في حال النصب

قال المؤنث ما فيه أي يخرج من تعريف المؤنث المؤنثات الصيغية كهذي وتا والتي وانت وتدخل في تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يقابله لقصر ساحة بيان الاحكام لانها تنحصر تخصيصه بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزوم اطلاق المذكر على هذه الصيغ قوله وعلامته اي علامة التأنيث التاء وان لم يكن بمعنى التأنيث فانها تاتي لاربعة عشر معنى فصلها وحققها الرضي في هذا المقام قوله او ممدودة كصحراء والصحيح ان الالف التي تمد هي التي قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا وان اختلف فانها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله والالف المقصورة او ممدودة نظر الا ان يحمل الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق اي الالف الممدود ما قبلها وتعريف علامة التأنيث بالتاء والالف مقصورة او ممدودة ينتقض بعرفات وفتى وكسا وتقييد حروف بما هو للتأنيث يستلزم الدور فافهم وفي قوله وعلامة التأنيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء دون التاء معتبرة فيها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء معتبرة لها قوله ذكر في جنس الحيوان احترز بقوله في جنس الحيوان فانها بازائها ذكر فانه يوصف النخلة بالانثى والذكر وليس تأنيثها حقيقيا قوله واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل يعني يتبادر وقيد بلا فصل من العبارة لا احتياطا ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفعل اي المتصرف فلا يرد نعم امرأة ونعمت المرأة قوله

فانه

عاله مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس الخ ان وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في جاءت اليوم زيد الكريمة **واعلم** انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار علم المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا خيار فيه بل يجب تذكير الفعل اذ تانيثه لتانيث علم المذكر الا في منع الصرف وجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس ابيد به مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا اهم استدلال الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بالقرآن على ان نملة سليمان كانت انثى وهو من معضلات النحو فاعرفه **واعلم** ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر لاستقلاله فيجوز هند زيد ضاربه هي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف القسم الثاني من المبتدا فانه يشمل نحو اقائم انت **قوله** فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه يجب ان يستثنى عنه بنون فانه لتغير ابن فيه جعل كالمكسر فيجوز جاءت بنوه قال تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا الجموع بالواو والنون التي حقهما ان تجمع بالالف والتاء كارضون وسنون وبنون كذا حققه الرضي **قوله** غير المؤنث الحقيقي غير المؤنث الحقيقي يشمل المذكر فالاولى تفسيره بغير الحقيقي مؤنث لا بغير المؤنث الحقيقي **قوله** في كونه جمع المذكر غير السالم الظاهر غير العاقل فعاقل **قوله** اي اخر مفرده بتقدير المضاف

وشنون نخ

المثنى بالحو ابره

لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد يبدل بعد التقدير بكال
بالمثال قوله فولانا مع لواحقه فيكون التثنية مجموع المفرد والالف
والياء والنون فلم يكن مسلما البلد تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك
اللواحق لا يقال النون مقدرة فيه لان النون في حال الاضافة
كالتنوين فكما لا يقدر التنوين معها لا يقدر النون قوله والا
لا يصدق التعريف الا على مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء من افراده
والا ما نع لصدقه على المفرد قوله ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى
عن هذه التكلفات لعله اراد ان المراد الظاهر في هذه العبارة ما في اخره
الف او ياء ونون ملحقات فاعرفه قوله لانه على تقدير تقدير
تسليمه هذا ممنوع بما اجمعوا عليه في كون علامة التثنية الواو والياء
وكون النون عوضا عن حركة او التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير
التسليم في غاية السخافة وكيف لا وليس العوض عن لحاق الالف او الياء
فالنون الدلالة بل عن مجرد لحاق الالف او الياء قوله اي مع مفرده
هذا يؤيد تقدير المفرد في التعريف قوله تحت جنس الموضوع لتشمل مثل
العمرين بمعنى شيء عين فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع له الا بعد
بل تحت جنس مراد بالقصد وكذلك الابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار
ارادة المسمى للاب وهو ليس معنى للاب فينبغي ان يقال باعتبار
دخوله تحت مراد به لا يبعد لا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع
حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه وجعل ما ذكره في القمرين والابوين

كاشو

٢١٥

كما سمعته قوله ولو اريد بقولك مثله ما يماثله في الوحدة والجنس
جميعا لا يستغنى عن قوله من جنسه هذا الكلام للهندي وتبعه الشارح وليس
لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال
البدل على ان معه اكثر منه من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا يقال
الا الكثير وبهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي قوله وهو

فالمقصور

ما في اخره الف مفردة اي احترز بقوله مفردة عن الممدودة بهمزة فانها
ممدودة وبقوله لازمة عن الف زيدا في الوقف فانه لا يصير زيد بها
مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف قوله ويسمى مقصورا
لانه ضد الممدود يعني اخذه من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الاخر بالنظر
الى اخذه من القصر بمعنى الحبس ولك ان تجعله من القصر كعنب بمعنى الطول فان

خلاف

الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصرة كغرفة جعله
قصيرا كل ذلك من القاموس قوله او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل
كالواو في المسمى بالى الى التي في الاسماء الغريبة البناء كمتى وعلى والى وادا

١٠

على ما عدم الاصل ومجهول الاصل ما هو في اسم متمكن لم يعرف اصلها كذا حققه الرضي
فجعل الى على مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يمل او اميل وكان
الامالة بسبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضي شرط في قلب
عديم الاصل ومجهوله ياء ان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك
سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء قوله بان كان مجهول الاصل
او عديمه وقد اميل لابد من قيد اخر وهو ان لا يكون للامالة سبب

سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت قوله كقراء بضم
القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك جمع قراء اذا تنسك
هذا سهو في القاموس القراء ككتان الحسن القراءة جمع قراؤون
ولا يكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقارئ والمتقرئ جمع قراؤون و
قرائي قوله لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح
واللباب الخ كتب في الحاشية فعبارة المفصل هكذا وما في اخره همزة
فعلى اما ان يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف
اصلي كرداء وكساء وزايدة في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة عن الف
التانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا والاغير كحمراوان والباقي في
الواو ان لا يقلبن وقد اجاز قلبها وعبارة المفتاح هكذا وما الهمزة
ما ذكانت للتانيث قلبت همزتها واوا والالم يقلب سواء كانت اصلية
كقراء ومنقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى الاصلي وهو ان يكون
للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة اللباب يوافق ما في المتن
هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح قوله غير ما وقع
في شرح الرضي من انه قد يقلب المبدلة عن اصل ياء وقد يقال ولا يقال
عليه خلاف للكسائي فلا ينفع في بيان قاعدة ان يقول ان لا يحذف
عن المثنى الجموع ما دل اي اسم دل لا يخفى ان مسماهن الجنس باسم لانه الجنس بكل
بل هو كمسلمي مركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما وعند الشدة
الامتزاج قوله عن جمع احاد فيد الاحاد باعتبار لئلا يتوهم ان اشتغال

في هذا

في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد فإنه اعم من الآحاد جملة
او متفرقة مطابقة طابقة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل
في قوله ما دل على آحاد نحو رجل ورجلين هذا ولو اجري الآحاد مجراه
في تعريف اسم العدد لخرج المفرد بقوله بحروف مفردة لكن يبقى
التثنية قوله بحروف مفردة اي بحروف هي مادة المفرده لا غير ومادة له
ايضا فالقصد او الدلالة بحروف المفرد بمعنى ان مدخليه لحروف المفرد فيه لا الاستقلال
اذ الهيئة ايضا لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفردة اعم من حروف
مفردة المحقق كما في رجال ومن حروف مفردة المقدر كما في نسوة فانه يقدر له مفرد
لم يوجد في الاستعمال وهو نساء على وزن غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة
لجمع المفرد على فعال واما ما في الحواشي الهندية ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد
حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع امرأة فليس بشيء اذ ما من جمع الا وله
آحاد حقيقة وانما التفاوت بين المجموع في تحقق المفرد وتقديره ثم
لا يخفى ان المراد بالمفرد هنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دوري قوله
فخرج بقوله ما دل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس اي المتبادر منه
الدلالة المطابقية فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس قوله كرهط
ونفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جمع الناس او ما دون عشرة كذا في
القاموس قوله فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء وخص تمر
باسم جنس له واحد من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس
لا واحد له من لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ولا يخفى انه يجب ان

نحو ركب بما له واحد من لفظه فان اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم ليس
بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا ولك ان تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس وبنحو ركب
مطلق اسم الجمع وتقييده بقولك على الاصح لان السلب الكلي ايضا اختلافي و
بعض نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اصح واعذب
ولك ان تجعل تقييده نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب
عليك انه لا بد من تقييد تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع فنحو تمر وركب
ليس بجمع على الاصح عليه قوله كجامل جمع جمل وباقر اسم جمع بقر على ما في القاموس
وكانه اراد بقوله جمع جمل اسم الجمع او تكلم في الموضعين على مذهبين قوله
فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان قوله فالمذكر بتقدير مضاف اي الجمع المذكر يرشد
اليه قوله فالصحيح المذكر حيث لم يقل فالصحيح مذكر ما لا يعقل وتفسير قوله فالمذكر
بقولنا فالجمع المذكر الصحيح قوله اي اخر مفرده فانه يصدق على رجلين
ومسلمات قوله ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض فان قلت كيف يصدق
في شان الياء المقدرة قوله حذفت فينبغي ان يخص بالياء المذكورة قلت تعود
الياء بحذف في حذف التنوين لالحاق او الجمع اوياته ثم تحذف لالتقاء الساكنين
بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذي كان قبل لان علة الحذف السابق
التقاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء
الساكنين بين الياء وعلامة الجمع قوله وان كان اخره اي اخر الاسم الذي
الخ جعل ضمير كان لاخر الاسم ولك ان تجعله للاسم وقوله حذف الالف دون
حذف بالضمير الراجع الى الاخر يدل عليه قوله اي الفا مقصورة ملفوظة

قوله ٤

اومقدرة

او مقدرة وقرينة المص على ان الياء والالف اعم من المذكورة والمقدرة
حيث مثل بقاضين دون القاضيين وبمصطفون دون المصطفيون
فتامل قوله وشرطه اي شرط الاسم اريد جمعيته جعل ضمير شرطه اي اسم اريد
جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم تبدد الضمير في قوله مذكر علم يعقل لانه
في تاويل فكونه مذكرا العقل كما سيشير اليه وضمير كونه ليس الى الجمع ليس بل الى
ما اريد جمعه قال المص في شرحه شرط التذكير مع انه مستغنى عنه بكون الكلام
في جمع المذكر اما للتذكر او اهل عن كون الكلام في المذكر واما للتنبيه على قول
لتوهم ان جمع المذكر مجرد تسمية كتسمية السود بابيض قال الرضي هذا ان عذر ان
بارد ان لا يرد قلبا مجردا بما واكثا الاشتباه وقال الكشمناطي فايدة
الشرط انما هو وصف مذكر دون نفس كانه قال لا جمع بالواو والنون ان تكون
مذكرا خاصا ونحن نقول جمع المذكر السالم شامل لسنين وارضين وثبين
وقلين مما مفرده مؤنث وكيف لا ولم يضم هؤلاء الى جمع المذكر السالم في بيان
الاعراب كما الو وعشرون مثلا فلو لم تندرج في جمع المذكر السالم لضم اليه
كما ضم الو وعشرون واخواتهما فلا يستغنى بكون الكلام في جمع المذكر عن
اشتراط التذكير قوله مذكر اي فكونه مذكرا اشارة الى دفع اعتراض
الرضي حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما مذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك
لانه لا يجوز كون شرطه مبتداء وما بعده من الشرط والجزاء خبر الان قوله مذكر
في معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى خبر الجملة بلا عائد الى المبتداء
ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل لعله الصحيح

ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزاء ما اعترض فيه
الشرط وفيه محذورات ثلثة الاول دخول الفاء في خبر مبتداء لم يتضمن معنى
الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا
والكون علما وليس في العبارة ما يجعلها مصدرين والثالث الغاء الشرط المتوسط
بين المبتداء والخبر وهو لا يجوز في السعة ولم يلتفت الى ما اجاب الرضي من جعل
الشرط وجزاء خبرا لقول شرطه بتقدير قول فمذكر علم يعقل بقولنا فهو حصول
مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتداء لانه حكم الرضي نفسه بانه تعسف
وكان وجه التعسف مع ما فيه من التكلف الظاهر حذف العائد المرفوع مع انه
صرح الرضي بمنعه في بحث خبر المبتداء وما اشار اليه من الجواب هو ان مذكر بمعنى
كونه مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رده به الرضي من انه
ليس في العبارة ما يجعله مصدرا لانه يندفع بقيد حيثية اى فمذكر علم حيث انه
مذكر علم فيؤول الى كونه مذكرا علما بقي انه لزم الغاء الشرط المتوسط بين
المبتداء والخبر في السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه منع الندى اختصاصه
بالشعر بقي انه هل يسمع منع الندى لما ادعاه الرضي من غير سند موثوق به
قوله يعقل من صفة مسماه اشارة الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه
بالعقل وصف له بحال مدلوله **قوله** نحو اعوج للفرس في القاموس اعوج
بلا لام فرس لبني هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذته
سليم ثم صار لبني هلال او صار اليهم من بني آكل المرار وفرس لغني
واعصر هذا كلامه **قوله** واراد بالمذكر ما يكون خاليا عن التاء ملفوظة

او مقدرة

218

او مفردونه الى اجابت عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول يدل عليه
قوله فمذكر فتجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء على طلبق
ولا يخفى ان الجواب ضعيف قوله الصفات غير علم الا فائدة في قوله غير علم
قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا
مع انهما شرطان متباينة لما ذكره المحشي ان مناط المغايرة الوصف
دون قوله مذكر لانه مستغني عنه بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى
ان المراد بالمذكر هنا ايضا يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام
مغلقا مع انه لو اكتفي بالتذكير هنا بالتجرد عن التاء للزم صحة جمع حمراء مثلا
بالواو والنون واستدرك قوله ولا يكون بتاء التانيث قوله اي
مذكر غير مستو في صيغة الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا تستوي
فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء
بل يكون بالصيغة خلاف الاصل لمشابهتها بالاسم في ان الشايع فيه الفرق
بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ او الاشتراك بينهما كالجمل والاتان
والجمل والناقة والانسان والفرس كما ذكره الرضي فالاولى ح ان يبين
عدم جمع مثل احمر وسكران بالواو والنون بانهما كالاسماء في عدم
استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع افعل التفضيل بالواو والنون
بانه يجبر نقصان عمله حيث لم يعمل في المظهر قوله للفرق بينه وبين فعلان
فعلانة يفهم منه جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون ولم يرض به الرضي
وقال في فاله ففيه قياس في غير مساعدة السماع قوله

صفة في صح

سانه
بالاسم

شي

الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة
بنا وبل الوصف قال الرضي هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة
لان ضمير ان لا يكون عائدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف
المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي
الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان
شيئا واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون عائد الى المذكر لا الى الوصف
فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجاب
الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضي قوله الشرط الخامس ان لا يكون
الاسم المذكور ملتبسا بتاء التانيث يغني عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة
فان العلامة تستوي فيه المذكر والمؤنث قوله ويحذف نونه اي نون
جمع بالاضافة اي يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المثنى للتقصير
الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة قبل اللام ساكنة اختيارا
كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب فليس بواجب قوله وقد شذ
نحو سنين في وجهين احدهما انه وهي لا يحذف نونه بالاضافة في نحو دعاني
من نجد فان سنينه وثانيهما ظاهر وهذا اعلم انه لا ينبغي ان حق بيان
الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف
النون ولا تعلق له بحذف النون قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون
لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه لم ان يكن لمفرده مذكر اصلا
لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه في قوله فان يكون

مذكر

٧٩

مذكره جمع بالواو والنون **قوله** فان لا يكون مجردا اي مجردا عن
تاء التانيث الملفوظ والاخصر فان يكون بالهاء **قوله** تغير بناء
واحده من حيث والامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فيه ان التغير في
التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول نحو فلك اذ التغير
الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال لا خروج عن المتبادر الا للضرورة
والضرورة داعية بالنظر الى التغير الاعتباري دون التغير باعتبار
الامر اللاحق فرعي المتبادر في الاول دون الثاني بقي ان تغير نحو
افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء
الا ان يقال لا ينكر في افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار
الامور الداخلة من حيث عرض للفاء السكون وصيرورته حرفا ثانيا
بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا ثم
والفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار
الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه والاوجه ان يقال المراد بتغير
تغير الحاق الواو والياء والالف والتاء ثم نقول لا حاجة الى التكلف في اخراج
جمع السالم لان جمع السالم تغير مفرده بتغير اخره لا بتغير صيغته لان ما
يطرء الاخر لا تغير لا تغير الصيغة فقوله ما تغير بناءه اي صيغته
لاخراج جمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير اخره **قوله**
جمع القلة افعل الخ قال الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن
كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا

المصدر

لكنه اذا لم يتحصر فيه بجمع والانهو في مشترك كاجادل ومصانع قوله

اسم الحدث اى اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة

والجلسة قوله يعنى بالحدث معنى قائما بغيره ليس معنى القائم بغيره مطلقا

حدثا اوليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهى ليس حدثا بل بمعنى

سياه بودن هو المعنى القائم بغيره فى حيث قائم بغيره هكذا حقق

المقال قوله والمراد بجريانه على الفعل اى بجريان اسم الحدث على الفعل

بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل وبخلاف جريان

الصفة على موصوفها فان معناه حمل موصوفها على صاحبها اى مبتدا

او ذا حال وموصولا او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور فى محله

فلا غرابة فى التعريف وان كان الاخوان مفعولا مطلقا ان اراد

جواز وقوعهما فلا اختصاص لهما بل يجرى فى الاولين ايضا اذ لنا

صفة المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فيرد بقوله تعالى ويل

للمطففين فتامل قوله سماع اى سماعى لم يرد ان باء النسبة محذوفة

او لم يثبت حذفها بل اراد به معنى السماعى للتجوز او حذف مضاف اى ذو

سماع قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى حقيقة واما المفعول

المطلق المجازى نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضى قوله

ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم الرضى فى الظروف

وجوز تقديمه لتوسعهم فيها قوله فيلزم اجتماع التثنيتين

اعترض عليه الرضى بانه فليستضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع كما يستضمر فى اسم

قوله

العمل

٤٢٥

فاعله

الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين واجابت
الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار
في الذي ينوب عنه والاظهر الاقصر ان يقال لما كان يحذف عامله فلو
اضمر فيه لالتبس بالمحذوف قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى
المصادر في العمل الا المنون كما ظن صرح به الرضي واذا اضيف المصدر الى
معموله الارجح جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظ وجاز جعله تابعا
لمحله ايضا عند الاكثر قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير قائم
مقام الفعل بقرينة ما سياتي قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول
المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله
اي فيجوز فيه وجهان ذهب الى كل وجه نحوي فذهب الى الثاني سيبويه
والى الاول السيرافي لكن ذهب سيبويه بعمل للنيابة الفعل لا التاويل
بان مع الفعل ثم يجوز تقديم المفعول المطلق عليه صرح به الرضي قوله
وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية قد عرفت ان عمله للبدلية لا
للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه قوله وانما فصل بين قسمي المصدر
اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه يعني هذه الاحكام مشتركة
بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخر عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول
مع الاشتراك تنبيها على ان لها مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه
ما عرفت من ان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول قوله في فعل
اي حدث اما ان تريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم

بالاشتقاق في الفعل في قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة
بينهما واما ان تريد به المصدر لان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا
والثاني يوافق تفسير الرضي للفعل وح التجوز في قوله لمن قام به اذ القيام
بالشخص صفة المعنى اسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل
نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان
من الفعل والفعل من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل و
القيام هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز
فليكن ذلك الاسناد مجازي الى لفظ مثل ضرب ويضرب لان صفة معناه
فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة مثل ضرب ويضرب
قلت قد شايع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابقي الى اللفظ و
بالعكس دون المعنى التضمني او الالتزامي قوله موضوعا ذلك الاسم
لمن قام الخ نبه على ان اللام الجارة صلة قوله اشتق بتضمينه معنى الوضع
ولك ان تجعله للتعليل اي لاجل افادة من قام به الفعل فيستغنى عن التضمين
قوله اي لذات ما قام به الفعل هكذا يكفي ويغني عن قوله اي الفعل
وقد اشار الى ان المراد من اعم من العقلاء واشار الى وجه صحة المتبادر
اليه بقوله لكان اولى بقوله ولعله قصد التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد من
قام به الفعل من قام به الفعل مع الفعل وقيامه به اذ اسم الفاعل للجميع
لا للمجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل اعترض
الرضي بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرو او مقرب

في هذا

من فلان و متبعد منه و تجمع موفان هذه الاحداث نسبت لا تقوم باحد
المنتسبين معينا دون الاخر و يمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف
بالضربين بل المتصف بضرب متعلق لشخص يصدر عنه ضرب متعلق بالفاعل
الضرب الاول و هذا معنى ما قيل باب التفاعل لحدث مشترك بين اثنين
فالمضارب مشتق من المصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اى ضرب
متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه و كذلك الاقراب معناه
القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما متصف
بمعنى قيام قرب متعلق لمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله
لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد
ان تقوم بمعين و لا معنى للقيام لشيء لا على التعيين نعم لا يتعين
النسبة الى احدهما معينا بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا على
التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب واما ما اجاب
الهندي من ان القيام فى هذه الاحداث اعتبارى و القيام المذكور
فى التعريف اعم من الاعتبارى و الحقيقى فليس بشيء لان اطلاق المضارب
مثلا ليس باعتبار اعتبار قيام الضربين بالفاعل فتامل **قوله** قال المص
فى شرحه اى المصنف او التعريف **قوله** وان يكون من قام به تمام المعنى
الموضوع له فيه بحث لانه يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو
طاولته فطلته طولا فانا طائل اى ذو غلبة بالطول فهو من قام به الحدث
مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه و لو تجوزا

الا انا لم نعثر عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان الاشتقاق للفعل واسم الفاعل
للغلبة والاصح ما صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل للزيادة في
المشتق هو منه حتى جعل التعريف منقوضا به **قوله** وسندوا اخراج اسم
التفضيل الى قول بعضهم الحدوث الى ان يرد عليهم مع ما اورده ان اسم التفضيل
قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل
رأسا **قوله** وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم التفضيل لخبه
امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك
لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع
منه للمبالغة فصرح بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم
الفاعل وتنبه الشارح للامر الثاني فتكلف في تطبيقه على ما ذكره هنا
بما اخرجه مخرج التعسف كما ستدري **قوله** على زنة فاعل قال المصدوبه
سمي لكثرة الثلاثي فلم يقولوا اسم المفعِل ولا المستفعِل فجعل اسم الفاعل
بمعنى اسم له مزيد اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجها
معقولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل
الى اسم موضوع لذات قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل وغيرهما لهذا المعنى
والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا الى
الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل وقيل كون
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو الغالب وقد يأتي
على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعده مأتيا وقال الرضي الاولى

الفاعل ٢

اذ لحاقي

ان المأتي في الاية بمعنى المفعول عند البيت الامر فعلية فهو بمنزلة قوله
في الاية الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد
وكان اهل وعده ماتيا بوعده فجعل اهل الوعد لكونهم ماتيا للوعد
بمنزلة الوعد الممتنع المفارق عن نفسه ما سند المأتي الى الوعد قبل بيان
الصيغة من وظايف التصريف وقع في النحو استطرادا واقول بيان
الصيغة كالتعريف بخصوصه وتعيين لموضوع الاحكام النحوية **قوله** بشرط
معنى الحال والاستقبال قال الرضي وظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال
والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك
لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام
هذا كلامه اقول اما قال ظاهر كلام لانه لان الظاهر عطف على قولهم
او الهمزة او ما على صاحبه يحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اي بشرط
معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما
قوله فان دخلت اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن
لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرايط
العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء عن
قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصولة
داخل في الصاحب وقد دل ما سبق على انه لا يكفي الاعتماد على الصلة
فاستثنى منه اللام لانه يكفي الاعتماد عليه ومما لا بد من معرفته في هذا
المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما قد

ا

في المغني
م

فاستثنى
بيان

قد يقويان باللام ويسمى لام التقوية في غير نحو علم وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوي بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم ولا تقوي الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي **قوله** كضراب وضروب ومضراب هذه الاوزان الثلثة يعمل باتفاق من النحويين البصريين واما عليم وحذر فعلمهما مذهب سيبويه لا غير وممن عمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة **قوله** وما فيه من معنى المبالغة تاب مناب ما فات من المشابهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة اللفظية **قوله** لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرده الخ لا يتم ما ذكره بوجه عمل جمع المكسر الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب قال الرضي اما المثنى وجمع السالم فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد **قوله** مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل الا ان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكما ان اطلاق العمل مخل قوله مع التعريف مخل اذ اللام الموصول لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون مع لام التعريف ولقرينة عليه الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام لكن قصر تنبيها فنبه **قوله** اسم المفعول

مطلب اسم المفعول

الحقيقي

223

المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول
هو الحدث في ما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره المصنف في اسم
الفاعل ان اضافة الاسم الى الطائفة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل
فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الرضي جوّزه على ما قال **قوله**
لمن وقع عليه يشكل بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه
والتاديب مضروب له الا ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع تنزيل
الظرف والسبب منزلة المفعول **قوله** في العمل اي عمل النصب قال الرضي
عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط **قوله** واشتراط عمله باحد الزمانين
قال الرضي ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابي علي وغيره
يجره مجراه وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله وامره في العمل
كامر اسم الفاعل لكفى لان الاشتراط ايضا من اموره في العمل وانما قيد
الامر بالعمل والاشتراط ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا
قوله ما اشتق من فعل لازم كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدي
الثابت ايضا نحو علم الله لئلا يبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ
الا انه لما كان المتعدي غالبا حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له
لفظ اسم الفاعل مجازا **قوله** على معنى الثبوت اي المقابل للحدوث
على تفسير المصنف ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر عن الحدوث
والاستمرار على تحقيق الرضي **قوله** فيخرج عنه نحو ضامر الخ ولا ينهدم
به بمخالفتها لصيغة الفاعل **قوله** وصيغتها مخالفة لصيغة

المفعول ٣

الجزء ٣

اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو غير ان اسم الفاعل ويرد على التوجيه
الاول مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي
المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وانه يجئ على
وزن اسم الفاعل للمبالغة الا ان لا يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل
قوله اى كانيته على قدر ما يرد عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة
قياسيه على وزن افعل وانه في الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم
الفاعل الا ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان
لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسيا بل يكون مقصورا على ما سمع قوله
ويعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكنه اختلال عبارة
المتن الا ان يقال نبه على انها تنفك عن الاعتماد واعلم انه يرد
على عملها عمل فعلها فانها تنصب المفعول بالتشبيه دون فعلها قوله وعلى كل
من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او هذه مانعة
الخلو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن الضارب الغلام بخلاف
اخويه فانهما للانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها معمولها الذي
لئلا يدخل زيد حسن فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله متى رفعت
بها فلا ضمير فيها وينبغي ان يراد بالمضاف المضاف الى الضمير بلا واسطة
او بواسطة ليدخل زيد حسن وجه غلامه بالاضافة في الحرف الاضافة
فلا يخرج عن الممتنع وزيد حسن وجه غلام بالرفع في القبيح
قوله المعمول في كل واحد منهما مرفوع قال الرضي لم يقسمه باعتبار الاعمال

الشبيه بالمفعول

نفسها

224

في ٥

نفسها لانه اسبق في مباحث النعت اقول ليس الغرض من بيان
اعراب معمولها استيفاء اعرابه بل بيانه لان ضابطة القبح والحسن
مبنية على اعرابه فلهذا بين اعراب معمولها دون اعرابها قوله
وحسن وجه عطف على حسن الوجه الخ وفيه ان صورة الخطية لا تصلح
الا الوجهين فانه لا بد في صورة النصب من اثبات الالف كما في جواشي
كتاب الشارح وهذا انما يتجه لو كان مراده حصرها بالامثلة الثلثة مما يحتمل
صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات الثلثة لمعمول الصفة من
حيث الاعراب فلا قوله اثنان منها ممتنعان اي بالاتفاق كما صرح به
الرضي بقرينة واختلف في حسن وجهه وفيه بحث لان امتناع الحسن وجهه
معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند النوار يفيد التخفيف بعبارة
قدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد قوله احدها الصفة
باللام مضافة الى معمولها المضاف الى الضمير موصوف هذا يصدق على
قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو
عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه قوله
لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة فالقياس ان ينقص الحسن بزيادة الضمير
فيكون زيد حسن وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه
الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم
بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه في داره
لان ما سوى ضمير ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب

قد نظر لان المصنف اجاب عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان الفصل بتاخير اللام المتقدمة حسا مجردا وعما مخالف للظاهر وهو نعم الجواب والله اعلم بالصواب

تمت المقدار ..

قوله وما لا ضمير فيه الخ فيه انه لم يقبح نعم الرجل زيد فما الفرق بينه
وبين زيد حسن الوجه برفع الوجه وهما سيان في احتمال التعريف العهدي
الذي يغني عن الضمير في الربط الا ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفى
فيه بالعهد بلا قبح بخلاف حسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح
في حسن الوجه وحسن وجه قوله لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها
الضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي
ان يقال يلزم تعدد الفاعل او الفصل بين البدل والمبدل منه قوله ففيها ضمير
الموصوف الخ اشارة الى انه يقتضي تفصيلا وهو انه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل
لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة الى الضمير او التشبيه بالمفعول
يكون فيها ضمير الا انه خلاف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين
الصفة قبيح كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا
باعتبار الضمير في الصفة وجعله كالمفعول الذي هو في الغالب اجنبي فيلزم
حين الجر اعتبار الضمير في الصفة كحين النصب فيقال في تركيب الزيدان
حسن وجههما بالرفع الزيدان حسنان وجههما بالجر قوله فتؤنث انث
الصفة حمل تؤنث على صيغة الخطاب والمفعول محذوف ولا داعي اليه
بل الانسب اليه بالسابق حمله صيغة مجهول المسندة الى ضمير الصفة
قوله مثل الصفة فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط
زمان حال واستقبال صرح به الرضي قوله وكذلك مثل الصفة
المشبهة المنسوب وغير المنسوب ابعض الاسماء الجامدة التي اجريت

وجههما صح

يحزن

مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه وهو قليل كذا
في الرضي قوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف اما محذوف
اي موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشيء
ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة
الموصوف الزيادة والاولى ان يقال المتصف بالزيادة على غيره او معنى
افعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها اولا والمراد بغيره غير ما سواه
كان المغايرة حقيقية او اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا قوله
في اصل ذلك الفعل يعني ان الجار والمجرور محذوف في التقدير زيادة على
غيره فيه ولا احتياج الى التقدير ليخرج زائد على التعريف فانه مشتق
للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه ولا فائدة لادراج لفظ
الاصل والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل
او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيد افقه من حمار قوله وقوله
لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف لا حاجة
في الاخراج الى حمل الموصوف لان اسماء الزمان والمكان والالة لم يوضع لمكان
او زمان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مطلقا وقوله يخرج اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا ما لم يتعرض خروج
صيغة المبالغة ولو حمل كلام على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا لها لمنع
خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف
بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولهذا وجب ذكر

المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه لكن استغناء عن الذكر بالفهم **قوله** وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته قد يستعمل الفصيح عمل افعل غير اسم التفضيل والاولى حذف المضاف لحصول وهو بتقدير وصيغته لان اي ادنى **قوله** وفعلى للمؤنث لا وجه للاقتصار على ضم المؤنث لتثنيهم كلام المحشي لان له تثنيتان وجمعان ايضا **قوله** فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر لا يكفي مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا في الاصل اخير واشر بل خوري وشري على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع للواحد وشر مغير اخير واشر للجميع لانهما مغير اخير واشر المستعملين **قوله** وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي قيد الثلاثي بالحدث بقرينة التعريف لتخرج نحو ايدي وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واضك الشاهن بمعنى اكلها بمعنى الحنك واول لانهما شاذان وقيده الاصح لاخراج هن الامور يقولون جائه من فعل وقال لا يرخي فيوصل وهو تام كفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي من ما يئس بكلمة وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس فيكون اشتقاق الافعال بشرف في الفعل فلانجامع عدم التعريف وللموصوف بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل

لانه ح

ط تثنيتين وجمعين

من بمعنى ص

خصّ

خصص بنفي حدثه عن شيء لا انه اخل في ان فعل للنفي وهو للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا مما يجري فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجري في مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر **قوله** ليس بلون ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لانه لا تشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجيء من البياض والسواد الذي هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما شاذ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن **قوله** وعور في القاموس العور كالفرس ذهاب حس احد العينين **قوله** فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد اللام للعهد اي غير الثلاثي المجرد المعهود اي الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه **قوله** ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة قد تكرر من الشارح ابن هبنقة واظنه سهوا والصحيح الهذي هبنقة من غير ابن وقال في القاموس الهبنق كزبرج الاحمق وهبنقة ذي الودعات يزيد بن ثروان يحول لقبا لكنيته وقال في العين الودعة وتحرك جمعه ودعات خرز بيض تخرج من البحر بيضاء شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع محركة الاوثان وسفينة نوح صلوات الله عليه وسلامه والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان تعلق الودع في ستورها وذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان يضرب بحمقه المثل والصحاح وافقه وزاد

عيب

في اتفاق صح

لقب

انه احد بني قيس نعامة وكان يضرب المثل في الحمق قال الشاعر
عش بجد ولن يضرك نوك انما عيش من ترى بالجدود
عش بجد وكن هبنقة هذا وقد شنع الشارح رحمه الله تشنيعا
شنيعا للفاضل الهندي وذلك كاف منه امرا بديعا ولا يحتمل مثله
لمثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من هو اشبه واعجب منه انه ليس ما نقله
من الهندي حرضيا له كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى قدح فيه كما هو دابه
قوله ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه اذا لم يجعل معدولا
كما في اخر او اسما كما في الدنيا ويجلى اسما للخطة العظيمة او لم يخرج عن معناه
نحو اخر بمعنى غير فيقول جائني زيد احد اعلم ان الكامل من تلك الاستعمالات
من ثم الاضافة بالمعنى الاول قوله واما قوله لست بالاكثر منهم
حصى الخ وقيل اللام زايدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا ما
لا جتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل هو باب من صورة اجتماع ما لا يجوز
اجتماعهما قوله ولا يجوز زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع العلم
بالمفضل عليه يحذف مع افعل الذي عن غالب ومع غيره قليل قوله ويجوز
ان يقال في امثلة ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او رد عليه
انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف
مناف للتنوين وينتقض بالتعويض في جوار عند من جعله تنوين العوض
على انه لا مانع من البناء على الضم كما في قبل واعلم انه ربما يجئ بعد اسم التفضيل
ما هو في صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل
وعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد

رجل ع

ع

افضل

افضل من عمرو او تقديره اخو زيد اعلم من حمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه
ليس القصد الى تكثير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افعل التفضيل خرج
عن معناه التفضيلي الى التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل يستلزم
بعد المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد عن الشعر ويجوز استعمال
اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند
المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه
اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة
افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اي افعل من
قوله احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة واستشكل حمل القصد
على المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدهما محذوف
المضاف اي قصد احدهما وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اي عدمها
حاصل من ثالثها جعله محذوف المضاف اي ذو ان يقصد والشارح
اشار الى دفعه بقوله اي احدهما زيادة موصوفة المقصودة به
وكانه جعل ان يقصد مصدر المضاف الى الزيادة بحسب المال وجعله
بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف قوله
باعتبار تحققه في ضمن بعضهم الكل وفي ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم
انه يصح قصد التفضيل باعتبار البعض كان قوله لان وضع التفضيل
الشيء على غيره ولا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجوب التزام الاضافة ولو
الى غير المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة قوله مطلقة غير مقيدة

بان يكون على المضاف اليه وعدمه يوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق
عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من
سواه صرح به الرضي الا انه ينبغي ان يكون المراد بجميع من سواه الجميع حقيقة
او عرفا مما يتبادر عرفا قصد تفضيل عليه قوله وبعضا للتوضيح
اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه ناردا قوله وتخصيصه لان الاضافة الى
النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح يشمل
التعريف والتخصيص والتقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح
انما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص نحو قولك نبينا
صلى الله عليه وسلم اي اقول ونحو محمد صلى الله عليه وسلم افضل البشر حيث
يراد انه افضل جميع المخلوقات ومن جنس البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل
في اسم المظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة
ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع
بقاء العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا غايته ان
العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية قوله وانما خص المظهر لانه يعمل في
المضمر بلا شرط اطلق المضمر والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز هذا زيد افضل
هي منه وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر
العمل في المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا
لا انه لا يظهر في لفظه اثر العمل والا لجاز عمله في ساير المبنيات
قوله وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول سواء كان مظهرا او

اذا كانت

٤٥٨

او مضمرا بما قد بنياه لك ظهر لك انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ
مظهرا كان او ضميرا بارزا و نظيره قول الرضي رحمه الله في تعريف المبتدا
فانه يراد بالظاهر فيه الملفوظ ظاهرا كان او ضميرا بارزا فلا حاجة الى
التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب
بكونه مفعولا به الا اذا كان لشيء الخ فانه ح يعمل الرفع بالفاعلية و
انما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بحرف
التقوي فيقال انا اضرب منك لزيد وانا اعرف منك بزيد وانما لم يعمل
الرفع بالفاعلية وما ذكره من الدليل لا يخص بنفي عمل الرفع بالفاعلية
بل يجري في نفي عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله
ولانه لما كان الخ الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد
لنفي عمل الرفع وجها مستقلا كما تفيده اعادة اللام **قوله** الا اذا كان
اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا وهو في اللفظ لشيء الاولى
ان لو يقال كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او وصفا سببيا لشيء
ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط
رفع افعل الفاعل الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف يعني لا شرط
اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن
ناس من العرب رفعه بالفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت
برجل خير منه عمه **قوله** وهو في المعنى صفة لمسبب قال الرضي الاشهر
في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببيا لا مسببا وقال الهندي

ولیس
م

اذا كان
م

ضرابته
م

اى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب جعل سببا وهذا يقال للواجب الح مسبب الاسباب اى جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون فى المعنى المسبب الواقعى بل يكفى ان يكون لما جعل المتكلم سببا صحيحا كان جعله او سقيما **قوله** متغيرا بين ذلك الشيء وبين غيره على ما حمل قول المصنف جرح عنه نحو ما رايت زيدا احسن فى عينه الكحل اليوم منه فى عينه امس فينبغى ان يطلق المتنبت ولا يغير غيره فى قوله باعتبار غيره بغير الاول بل يفسر بغير تقييد السابق بالاول **قوله** مفضل ذلك السبب باعتبار الاول الح اعترض الرضى بانه كيف يتعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثانى بمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع فلا يقال جلست فى الدار فى الصحراء ويقال جلست فى الدار فى اليوم ثم لو صح جعل الثانى بدلا عن الاول صح كما يقال جلست فى البلد فى الدار فيبدل البعض عن الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال عن مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثانى حال من قوله على نفسه **قوله** والمساواة يا باها مقام المدح هذا البحث يخص بما لا يكون المقصود منه المدح وعلى ان اسم التفضيل المذكور لا يختص بمقام المدح فربما يكون النفى نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون حسن المفضل فى المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثانى لعدم جريانه فى تركيب ليس فى مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل جريانه يجرى

٩٢٩

في الجميع وان لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتأمل **قوله** وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا ينافي ذلك مع وجود التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكرها **قوله** فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي الخ فان قلت هذا السؤال لا يخص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال زيادة التفضيلية سواء كان رجوع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قلت نعم لكن يؤول عبارة الشارح بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى يعم التوجيهين السابقين **قوله** بين احسن ومعموله باجنبي لم يقل لفصلوا بين العامل ومعموله باجنبي لان الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لا يمتنع بل بين افعل ومعموله لضعف عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا نص عليه الرضي **قوله** ولو قدم قوله في عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف انه لما فليقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول او لم يلتفت الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه رده الشارح بانه لا فساد في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم رتبة واجاب بانه يلزم تعقيد ركيك من خرج العمل مع ضعفه عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره حصرا صحا الى ما ذكره يعني يلزم رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه

تحرير المادة ذكره المصنف فانظر اطراف الكلام لئلا يكون بالتقصير الملام
على فوت المرام قوله مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الواردة
الى هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو مما يقتضي منه التعجب لانه
كيف يجاب القدح فيما ذكره من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف
في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا في اعماله وحاصل
القدح منع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه لدفعه بانه
لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور وقد اورد عليه الرضي ايضا بان
هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كان رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كما ترى منه فلا يلتفت
اليه واجيب بانه في النفي لضعف معنى التفضيل بنفي عمل افعل مع
الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار
ايضا وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير الا ان اصله
من كحل عين زيد اي زيد على تقدير ذكره الرضي ونبه الهندي متمسكين
بان المقصود تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه
الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه
متغايران بالاعتبار مع تغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل
الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فليكن التقدير منه في عين
زيد حذف مجرور من وجار العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف ويتجه
عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو حذف

المجرور

بقال رايت
ص

قوله

مجوره ع

٢30

المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء مدخوله على الجر وتوقف
العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ثم
يكفي كونه كذلك بحسب المآل والصورة بان يكون مرجع المعنى الى ظهر
ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل متغايران بالذات بل لا يفهم
المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد منهما كالانتقال الى الكحل
المفضل عليه بعد ذكر الكحل المفضل فتامل قوله ولو رفع لفظ العين
الخ لم يلتفت اليه مصنف بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لا مانع عنه
قياسا قوله وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل
التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد اشار بهذا الكلام الى تزييف
ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين زيد مفعول رايت
واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رايت
كعين زيد لا زايدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف
المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان
يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت
عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زايدة على عين زيد في حسن
الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زايد عليه في ذلك الوصف في حالة
واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله
كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظ
كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لا لانه التناقض

ذلك

عليه
٢

مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل التحلي الا في التفضيل
في حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل و يلزم منه المقصود
على الوجه الابلغ وكان اللزوم على الوجه الابلغ مبنيا على انه اذا كان
عين مثل عين زيد في الفضل على ما عداه لزم التناقض عند المماثلة
مع الترجيح اعتبرها فيكون ابلغ واعلم ان في عبارة المطول
بين التركيبين الاخيرين فرقا بان لا تستعمل في ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل من عين زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه
يصح ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمالات
في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال وان قدمت ذكر العين
قلت ولم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا ولك ان تجعل قوله فان قدمت
الى انك ان قدمت ذكر المحل وجب ان تنصب احسن وليس لك ان ترفعه
بناء على انه لا فصل بالاجنبي وليس فيه حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه
اولم يذكر هناك مفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر
في نحوهما اعمال احسن محققا نظرا الى تقدير الكلام **قوله** لانه كان
في مقام بيان الاختصار وما ذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال نبه
بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف المخصوص وذكره **قوله**
اسم جماعة الركبان يعني ليس بجمع نبه على ذلك ليصح منه ما سياتي من جعل

فيكون النفي صح

منه صح

في نحوهما

سارّيا صفة ركبان لان اسم الجمع لا يجب تأنيث المسند الى ضميره وجمع
صفته بخلاف الجمع **قوله** وسارّيا ام السرى واحتمال جعله حالا من السراية
على ان يكون صفة مصدر محذوف اي خوفا فاسار يا الى الهلاك
على ما قيل ضعيف لان حقه التقديم على المستثنى ح فلذا لم يلتفت اليه
قوله فعول اري اما من روية البصر او من روية القلب وهناك
احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل اري مجهولا اي لا اظن و نفي الظن
ح نفي الروية البصرية والعلمية فتبصروا علم **قوله** واد منسوب
الى السباع لكثرتها فيها والمراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس
وقطاع الطريق **قوله** والحال اني لا اري جعل الواو حالية وقيل اعتراضية
وما ذكره اظهر وانما قال ولا اري ومقتضى السياق ان يقول وما رايت
ليفيد انه ما راى ولا يرى قط لانه لو راى مثله لم يتاتّ منه الحكم بانه لا يرى
قط فتامل **قوله** فلما وصل النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة
اي هو بصدد على بيان الاقسام على طريقة واحدة مما يدل على انه بذلك
القصد وانه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم الاسم
والله تعالى اعلم **قوله** اي نفس ما دل ايمعنى الكلمة جمع بين ما دل في الكلمة في
التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما ودل تنبيها
قوله اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم
والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان
وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل **قوله** وكذا ان النسبة الى فاعل ما يعني

والقلبية

علامت فعل

ثم اختلف في ان معنى فعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين
ولا شك انها على المعنى الثاني حرفي لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر
الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعل ما اجمالا وهو منفهم بدون ذكر
الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان
معناه يتعقل بتعقل متعلق اجمالا منفهم من غير ذكره وبهذا التحقيق
انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي على تقدير كون معناه النسبة
الى فاعل ما **قوله** ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين
ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مراده
بقيد في نفسه بقي الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا
بقيد الاقتران بالزمان تعين ان يكون مراده الحدث **قوله** فالمراد
بالمعنى ليس معناه المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به
المحقق الرازي في موجهات شرح الرسالة الشمسية ولا التضمني
لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة الالتزامي
ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم **قوله** وبقولنا وضعا اسماء
الافعال لان جميعها منقولة يقال جميعها ليس دائرا بين الامرين
بل جامعا للامرين وانما الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على
الجميع قد يكون على سبيل انفراد كل جزء جزء نحو جاءني الرجال اي كل واحد
وكذا جاءني جميع الرجال **قوله** الافعال المنسلخة عن الزمان وذكر الافعال
المنسلخة عن الحدث يرخص به لان الافعال الناقصة تامات في اصل

على الثاني معنى حرفيا صح

الوضع

الوضع منسلخ عن الحدث صرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية
قوله او لتقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى
لتقليل الفعل الاصطلاحي او تحقيقه فلا يصح قوله وشيء من ذلك
لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحي واراد بقوله
لتقليل الفعل التقليل مدلوله الا ان الظاهر ان يقول وشيء من ذلك
لا يتحقق الا فيه بالضمير فتامل قوله لدلالة الاول على الاستقبال القريب
مع التاكيد صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص قوله
لانها وضعت الخ وليّ الشيء اذا لم يختص الشيء لم يعمل فيه قوله وانما خص به
لحوق تاء التانيث اي الساكنة وبهذا صح قوله والصفات استغنت عنها
الخ قوله ولحوق نحو تاء فعلت الاخصر ان يقول ولحوق نحو تاء فعلت
وفعلت ويستغني عن قوله ولحوق تاء التانيث ساكنة والاولى ان يفسر
نحو تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلق ولا يخص بالمتحركة لاختصاص
البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما دل عليه بيان الشارح قوله
اي بحسب اصل الوضع فانه المتبادر عند الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات
هذا العلم قوله قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان التقدم بين اجزاء
الزمان زماني وهو التقدم الذي لا يجامع المتقدم والمتاخر وهو بالذات
بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات
انما هو بين العلة التامة والمعلول والتحقيق علم اخر ولعله خاطب
ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشاء التباين

والمعلول

التقدم بحسب الرتبة بالتقدم بالزمان لكن منشاءه الالتباس ان قبل
لازم للظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى ما دل
على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك قوله فيلزم ان يكون
للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم
بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانك قوله مبني على الفتح اشار
الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته قوله باحد حروف
نايت في اوايله الظاهر في اوله قوله كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني
المتعددة كالعين كما يخفى ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا
للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع لان اشتراكه الذي
بسبب زيادة احد حروف نايت دايمي فلهذا قيد مشابهته باحد حروف
نايت ولو جعل مشابهته باحد حروف نايت بوقوعه مشتركا لمثل مقتل
فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد
مشابهة قوله فالهمزة لم يراع في البيان ترتيب حروف نايت بل راعى
قاعدة لصرف الفعل فانه يبتدا من المتكلم الواحد وينتهي الى الغايب
قوله مفردا مذكرا كان او مؤنثا فالتذكير للتغليب قوله اي المتكلم
المفرد يجب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب
او نضرب وانما وصف اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس غيره كما يدل عليه
وصف في نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير وقوله
واحدا كان ذلك الغير او اكثر مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا قوله

وللمؤنث

وللمؤنث والمؤنثين غيبة اي حال الخ يمكن جعل غيبة مصدرا
حينئذ الا ان جعلها حالا انسب بظاهرها ولو قال للعمرو والغايبة
والغايبتين لكان اخصر واظهر قوله ولما كان هذا الكلام في
قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق الخ دفع لما يتجه على
عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب غيره مقيد بوقت عدم
اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث به وهو باطل لانه لا يعرب
غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون تاكيد او نون
جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان فقال ما آل البيان انه انما يعرب اذا لم
يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل
غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى لا يعرب الا المضارع فيكون اتصال
الظرف به تقييدا لحصر الاعراب فيه فيكون الشبهة بحالها لا لحصر وقت
اعرابه في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان
قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اي لا يعرب مغاير
في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع
المتصل به احدى النونين قوله واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية
بل بمعنى ضمة او نون اقتضاها العامل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى
المقتضي للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون اخر الكلمة على هيئة مخصوصة
فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقول ونصب بمعنى فتحة او حذف
نون اوجبها العامل وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف

الفعل

اقتضاه العامل **قوله** فالصحيح منه اي من المضارع المعرب
وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث **قوله** وهو عند
النحاة احتراز عما هو عند اهل التصريف وهو مستغنى عن التعريف
وانما قال حرف الاخير ولم يقل لامه ليشمل نحو تكرم بلا شبهة **قوله** المجرد
عن ضمير بارز نحو يضربن بي وزيد يضرب مرفوع نحو تضرب زيد تضربك
قوله متصل به نحو يضربن وما تضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير
البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل والكاتب انه لا حاجة الى
قوله متصل فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه **قوله**
المتصل به ذلك فتامل للتنبيه اي لا حاجة الى ذكر هذه القيود
لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا للتثنية والجمع والمخاطب **قوله**
والمؤنث فيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث
فالجميع المطلق في هذا المقام ينصرف الى المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد
والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان مشاركته بذلك شاملا
لضمير جمع المؤنث لا ينتقض بحكم جمع المؤنث **قوله** والسكون في حال
الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما قيد اخويه لان السكون لا يكون الا لفظا
بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا
وكذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا
اذا حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم **قوله** مثل يضرب مثال
للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع لا الاعرابه حتى يكون قاصرا او معيبا

حكلاح

في كلام الشارح انه جعلهما للاعراب فانهم بما الحقه به **قوله** والمضارع
المتصل به لا يخفى ان الظاهر سياق كلام المصنف ان قوله والمتصل معطوف على
المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطفه على الصحيح المجرد
لا على مجرد المجرد فنبه الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل ولو مثل
المعرب بقولنا مثل يدعوان وتدعوان الى بدل يضربان وتضربان الى لكان
اوضح **قوله** والمضارع المعتل الاخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح
عندهم وهو ما كان اخره حرف علة لكن المتبادر في كلام الشارح
ان المعتل عام اريد به خاص **قوله** اسقط الحرف المناسب لها
لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين للسقوط **قوله**
هذا التجرد لم يقيد والتجرد في المضارع وقيده في المبتدأ حيث
قالوا هو التجرد كونهما اعم من الاسناد اليه كما في قسم المسند اليه من المبتدأ
واسناده الى شيء كما في قسم المسند من المبتدأ ولانه يحتاج الى التقييد
في المبتدأ دون المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب
مع الغير فيوجد منه ما تجرد عن العامل وليس بمعرب بخلاف المضارع
فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه غير مرفوع **قوله** كما هو المتبادر
من عبارة المتبادر من بيانه لاقسام المضارع انه لم يجعل الرافع
التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينتصب بان الخ وفي بيان
المجزوم وينجزم بلم الخ فلما لم يقل ههنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب
والجازم تبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرتفع اذا تجرد

لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب

او الجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب

الاسم ولا جازمه ففي لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل

ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من

المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدي بسهولة والمقصود الاصلي

في هذا المقام تميز الاقسام الثلثة بعضها عن بعض للابتداء الاول قوله

وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف

اتين قوله كان زيد يضرب لا يقول صحة الوقوع موقع الاسم مشترك

بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل قوله

ابدل الالف نونا فانه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال

النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين قوله وقال

الخليل اصله لا ان يرده اي لا ان تضرب في تقدير لا مركب وهي للنفي بكلام

بخلاف ان تضرب انفي ان حركت حتى لا والنون الخفيفة التي حقها ان تلحق

الفعل الا انه الحق بها للتصريح فانه لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل المنفي

حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد فاعمل عمل النصب ليكون اثر الفعل على هيئة يكون

مع النون وكذا خص لن من بين حروف النفي بتاكيد النفي قوله بعد حتى نحو سر

ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف التي يقدر بعدها ان شروع في الشيء

قبل اوانه فان المصنف سيفصلها فمحل ما ذكره مقام تفصيل المصنف

اذا لم يكن بمعنى الظن هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن المشهور انه لا يستعمل الا في

قوله

اليقين

٢٣٦

اليقين حرا ادرسه لم تاطم او ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل بما يدل
على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية والوجدان او الظن او غير
ذلك هي المخففة صيغة الفصل هنا للحصر اى هي المخففة لا غير وبه صار مقابلا
لقوله والتي تقع بعد الظن وقوله غير المثقلة متعلق بالاخذ اى المخففة
الماخوذة من المثقلة **قوله** فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه فكذا الداخل
على الماضي ولا يبعد ان يقال هي الناصبة الغير الخارجة عن مقتضى
وضعها وهي اخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله
وليت هذه تاكيد للحصر على غلبة الوقوع اى كون جانب الوقوع
غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر **قوله**
لا مؤبدا مطلقا كما قيل ولا مؤبدا في الدنيا كما قيل هو الحق **قوله** بكونها
جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فيه بحث لان جواب كلام
القايل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء لجواز
ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار جزاء كان غيمه
مالك وملك فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا يقدر ان يعمل في الماضي
الذي هو جار لها الذي هو مبنى الاصل **قوله** واذا وقعت بعد
الواو والفاء خص بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء
وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرها من حروف العطف لا انهم
وجدوها ولم يجوزوا ذا وجهين فتدبر **قوله** فالوجهان جايزان
جعل وجهان مبتداء لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف

عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف
المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره ففيها الوجهان
الالغاء والاعمال **قوله** وان كان بالنظر الى زمان التكلم الا ان سواء
كان او ترك المستقبل فتدبر **قوله** بمعنى كي للسببية لا فايدة لتقييد
كي بقوله للسببية لانها في علم معنى كي قبيل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء
الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء
الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمعناها او بمعنى كي قلت
كانه اراد انه لا يشترط في حتى هذه ان يكون مجروره آخر جزء مما قبل
او متصلا باخر جزء منه **قوله** ويحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا
لا يحتمل الاستقبال كما كان **قوله** كما تقول سرت امس كي ليس معه
ماض قبل المضارع لا لجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف
كون المضارع حكاية حال على ما ذكر ليس مع الماضي قبله فجعل هو انما
لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة القابلة لذلك في كلام
المصنف **قوله** كانك كنت في زمان الدخول هيت هذه العبارة
حيل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة
المصنف والاظهر ان المراد زمان الحال المحكي من حيث انه حال بان تبرزه
في نظر السامع في معرض الحال **قوله** لانها علم الاستقبال فيه انها علم
الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافي الحال الان يقال
بما في افادة الحال فلا يصح ذكره في مقام افادته **قوله** كما توهم بعضهم

كنت ٤

وجه

وجه التوهم انهم يقولون اما حرف ابتداء ويريدون لزوم المبتدا بعدها

قوله ليحصل الاتصال المعنوي فلا ينافي الوصل وضعها بالكلية لانها وضعت للافادة اتصال ما قبلها بما قبلها لفظا ومعنى عاطفة كانت وجارة قوله مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الا ان يحمل المثال اي تحقيقا او حكاية ولهذا اكتفى المص بجعله مثالا لا التي تحقيقا

فهي لو قال التحقيق قوله وامتنع نظرا الى الاول وفيه نظر لانه امتنع نظرا الى الاخر لان كان

شيء لا يصلح سببا للاخر لان السبب وقوع الشيء وكان شيء يحتمل ان يكون في تقدير كان شيء فهاد وانا يكون

في تقدير كان شيء منتفيا عن ذلك فما لم يتحقق ما كان لا يصلح للتنبيه بانه الرفع مجرد انتفاء الشرط الاول

لانتفاء شرط صحة الثاني قوله فينبغي ان تخصه بالاجر يحتمل ان يجري في صورة النصب اذ جعلها بل خبر

الفعل العام المقدر متعلقا يجيء فلك ان تقدره بتوبة توبة في ادخلها بالرفع على تقديره قوله

قوله ايهم عطف بتقدير جار كان يجيء بعد في بعضهم وبالنظر الى نشبأ لان قوله سرت حتى ادخلها

عطف في غير تقدير الا انه دعا اليه ما ذكروا انه اذا عطف على شيء سبقه قيد شارك المعطوف

المعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة محتملة قوله اي ما كان صفة الله

نعذبهم الاتي ما كان فعل الله تعذيبهم فتامل قوله والفاء التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان

فتقدير ان جعل جزاء الفاء جملة محذوفة المبتدا ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه

للفاء في قوله فتقدير ان الاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين قوله احدهما السببية

اي قصد السببية فرينه عليه الشارح قوله النفي المسند جوابا وصف النفي بما يكشف عن كونه في معنى

الانشاء قد سبق منه وافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد

المستنبط من الجملة الاولى الثانية ان الفاء عاطفة ولا يحسن العطف على الجملة لاختلافهما خبرا وانشاء وهذا يدل على

ان الفاء هنا مسعد في العطف بتقديم المسند للجواب فان نحو الا تعطف فيهما سنا ولا يجيء ان ما دل الكلام

علیہ

م انه اذا لم يقصد السببية في ذرني فاكرمك لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل نوع
توجيه العطف الا ان يقال ح يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان
قوله والحق بالجازما سرى جاعله لفرق والنحو ومع ذلك توجيه العطف بتأويل ما قبل
بقولنا سيقع بيني تركك شرني والحق بالجاز فالكلام وعكس توجيه ما يخرجه عن الضرورة وهو
ان يجعل سائر ترك والحق في معنى الامر لا تترك ولا تلحق فاستريحا قوله والواو التي الخ الكلي هنا
بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر المبتداء ولقد احسن بشرط ان يكون في التركيب معنى اي الى او
الى ان لا تجمع انه بعيد والاولى ان يراد انه ينتصب بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب
مع اي ان فيقدر ان ليتم اللفظ الدال على معنى اي ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
فيقدر الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان تضرب زيد فتشتم فانه ح لا يقدر ان لجواز عطف
على مدخول ان ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل بالاعجبني انك تسيأتي
وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه
في اعجبني ان تضرب زيد فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل وانما يؤول بالاسم بعد
عن العطف قوله ويرد عليه انه كان المناسب ذكرهما مرتين ويمكن ان يجاب عنه
بان العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما ان يعتبر بعض بعض في الشرط الثاني
الاشتراك الجميع فيه فعل اولا المخصوص ما بشرط لتضبط وتفصل عقيبها شرائطها ثم
الخذ بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل قوله
ومع العاطفة اي مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك بين الكل
العاطفة المقدرة ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل فيما في اخواتها فهو المتبادر
من قوله والعاطفة لان هذه حروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك

237

بيان الشرط المشترك بين الكل فتامل قوله ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام
الامر ولا المستعملة فى معنى النهى اضاف اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها
علم لنفسها فلا يقبل الاضافة وجعل الشارح قوله فى النهى صفة لا فاحتاج الى تقدير
الموفة والمشهور بتقدير الظرف بالنكرة فالموافق بالمشهور ان يكون التقدير ولا المستعملة
فى النهى بجعل قوله فى النهى حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير الموفة فما فعله ارجح لان
رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ قوله احتراز عما استعمل
فى معنى النفى وعمالم يستعمل فى شيء نحو لا اقسم قوله الكلمات فعلا واحدا اى تجزم با
فعلا واحدا اى تجزم بالاصالة فعلا واحدا والا فقد يتعدد تجزومه بالعطف
فنقول لا تضرب وتقتل قوله وكلم المجازات اى بعضها فان كيفما واذا ايضا
من كلم المجازاة قوله والمجزوم بها فعلان اى قد يكون كذلك كما ستعرف قوله
واى وهو ايضا مما تجزم المضارع مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تع اياما تدعوا
اد بدونه قوله مع كيفما واذا فاذ فى كيفما شذوذ ان اذ كونهما من كلم المجازات
كالجزم بهما شاذ قوله وتختص اى لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك
من تاكيد لم بما النافية فيكون تركيب لما لم وما قوله وكان ذلك لكونها فاصلة
قوية بين العامل ومعموله بخلاف لان ان فى ان لم اضرب ليس عاملا فى اضرب لانه
مدخول لم ومعموله وانما مدخول ان لم اضرب قوله ولا النهى لا يصح اضافة
العلم وكانه نكرها او جعل النهى عوضا عن المضاف الكلمة لا بمعنى لا الناهية قوله
سببية الفعل الاول يحتمل ان السببية بمعنى كون النفى سببا بمعنى جعله سببا فا
فالاولى ان تغيير الكلام بافادة سببية الاول ومسببية الثانى فكان المص

لاصالة

تجزم
٥

اراد بجعله سببا جعله سببا في نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة فماله ان
المراد الافادة بسببية الاول فكان الشارح ابقر اراد هذا المعنى الا انه بعد عن
التنقيح **قوله** من حيث لهما انه مبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل اي قد
تنبني كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان لازما فهو غير سبب فلم يكن الامر
كذلك والاظهر ان المراد انه سمي الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة
الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم **قوله** لتحقق تاثير حرف الشرط فيه بقلبه الى
اي تحقق التاثير معنى وان لم يتحقق لفظا اما في ان ضربت ضربت فقط واما في ان اخرج
لم اخرج لان الجزم بلم لا بان لتوسط لم وسبقه معا لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج
حتى يكون سابقا في الطلب وبتصور فيه التنازع **قوله** وان كانا مضارعا
مثبتا ينبغي ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزم
الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء والتمني
فانهما مستقبلان تخفيفا قبل دخول ان فلا تاثير له فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجيء
قوله او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى لان الاصل مستقبل لانه
بلن والاولى اصلا لئلا يتوهم انه مجزوم لان النصب بلن متعين لو به وتعلم كما **قوله**
او استفهام نحو ان لم يضربك زيد فما تضربه او مضارع نحو ان لم يضربك فما يضربه
وجه عدم تاثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام فيه يبقى على احتماله ولا انقلاب
الى المستقبل والمنفي بما يكون للحال اذ هو انقلاب **قوله** موضع الفاء بيته على ان
الفاء واذا لا يجتمعان ولزم المتقبل ويكتفي باذا مع الجملة الاسمية معنى انه اخصر
قوله لاختصاصها بها اي بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه

اسمية

238

بحث الامر

اسمية الجملة فتدبر قوله وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة
انما كانت مقدرة الخ عبارته مشعرة بانه جعل مقدرة في قول المص وان
مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صلة صفة ان وجعل قوله بعد الامر
منصوبا بمقدرة مقدرة خبر الا انما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه
ان مقدرة مرفوع خبر لان قوله اذا كان المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء الخمسة صالحا الخ لا حاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل
يكفي قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا او
ادعاء لنكتة فتدبر قوله فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع
الخ اقوى الشواهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة
فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة قوله وفي بعض الشروح
انما قال مثال الامر الامر الموقوف بصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر
وزيادة المثال لرفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع
لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اي صيغة للامر كما يقال للامر
الامر والوجه ان يقال الامر في السنة الصرفيين لا يشمل الامر باللام وهو
الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فحاول ان يحمل الامر عليه فزاد المثال
ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة قوله صيغة يطلب بها شامل الخ
قوله يطلب بها اخرج النهي والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها
باللام واداة الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها
الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل

لم يدخل اسماء الافعال في التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف

حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل تشمل بشرط انه حقها بمنزلة

الجنس والقيود بعدها فصول والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج

الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل احتراز قد عرفت

ما فيه وكذا قوله المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة

احتراز عن مثل قوله تعالى فليفرحوا وعن مثل صه قد عرفت ما فيه والحق انه ليس من

تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر

فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او يحذف مضارع قوله وفي الصورة

حكم المجزوم اي حكم اخر المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم قوله في اسكان الصحيح

لا خفاء في اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الاخر واما سقوط النون

فليس حكم الاخر لان النون ليس اخر الامر الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير

البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فنزل النون الاخر قوله

فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة الخ يعني لم يعد كون اخره في حكم المجزوم

ان كان الخ ولهذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الاخر فقوله

اسكن اخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس فيها اخره نون او حرف علة

اسكان الاخر بل حذفه فينبغي ان يقول اسكن اخره او حذف قوله والمراد

بالرباعي هنا اي في علم النحو واما في علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول

فيه اربعة وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يخص المزيد فيه وقوله

وانما هو من باب الافعال ابعد لانه لا ينتقض بفاعل وفعل الا ان يتكلف

ويقال

ويقال ان همزه هو لتعود الى الرباعي بل بالذي حرف مضارعته ساكن
وكذا قوله ههنا يعني في مضارع رباعي بعد حرف مضارعته ساكن قوله
دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع
على تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل في افعل الخ سهو فلم
الناسخ لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعين الضمة فلا معنى للتكلم
في ابطال فتح التاء وكسرها على ان لا ابطال لاحدهما لانه لم يفتح التاء ولم يكسر
حتى يكون لبيانه فايدة والصواب انه اذا قيل في افعل افعل بفتح الهمزة التبس
بواحد المتكلم المعروف في حال الوقف واذا قيل افعل بكسر الهمزة لزوم الخروج من الكسرة
الى الضمة وهو ثقيل قوله فيما سوى ساكن بعده ضمة ليس كسرة الهمزة فيما
سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد ساكن منه بعد حرف
المضارعة ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر الكائن من مضارع بعد حرف المضارعة
فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت اي في وقت سوى وقت يكون
بعد الساكن ضمة قوله مثال لما يكون بعد حرف المضارعة الصواب مثال لما
يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة قوله او على حذف مضاف
اي فاعل فعله ولا يخفى ان اضافة الفاعل الى المفعول ايضا لا دلالة فيه فتقدير
الفعل لم يرد في كلام الا ان يقدر او علم مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لا [illegible]
نكتة لم يتنبه له قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله
الثاني والامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه
اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة الشايعة قوله ولم يذكر هذا القيد ههنا

الفعل

اكتفاء بذكره فيما سبق في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله وكان ان نقول
لم يذكره اعتمادا اشتهارا انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه
قوله ويضم الثالث الى قوله خوف اللبس الاحضران يقول فان كان ماضيا
كسر ما قبل اخره وضم كل متحرك قبله خوف اللبس يستغني عن قوله ويضم الثالث
مع همزة الوصل والثاني مع التاء **قوله** لئلا يلتبس في الدرج بالامر
في تثنية الغائب وجمعه مطلقا وفي واحده وقفا والاولى ترك التعليل وتغير قوله خوف
اللبس **قوله** هذا علة لقول ويضم الثالث والثاني يمكن تعليل الاول ايضا به
فانه لو اكتفي في ضرب بكسر ما قبل الاخر لتوهم انه صيغة معلوم في باب علم وتلبس
في باب علم بكلمة فالاولى ان يقول المص فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم
اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس
قوله اي ما يكون عينه فقط معتلا ويمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه دون اللفيف
لا يعتل وهذا اصوب لانه يندفع به الاصوب **قوله** وانما اختص
معتل العين بالذكر لم يرد غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وتبعيته
ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو سهو
من الناسخ وصوابه انما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في اماليه
كما ذكرنا وتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر **قال المتعدي وغير المتعدي**
هذان قيدان لقسمي الفعل لا قسمان فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير
المتعدي الا ان المتعدي مطلق لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان
المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فصلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والتر

في ذلك

في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به جزآن لمعنى الفعل وما سرى
المصدر ومما يشبهه فنقول المصدر المتعدي ما يشتق منه المتعدي فالمتعدي
المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما اشتق هو منه عليه
وكانه لذلك قال المتعدي من الفعل **قوله** فان التعلق نسبة الفعل الى غير
الفاعل قد دل عباراته سيما هذه العبارة انه المتعلق اسم الفاعل هو الفعل
والمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال فما وقع في التعريف
اسم مفعول الا ان يقال التعلق من الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول
المفعول ايضا متعلق به فاوضح ببيان تعلق الفعل معنى المتعلق الذي هو المفعول
قوله وهيئة الفاعل والمفعول يريد به معنى الحال **قوله** وهيئة الفاعل
قد حقق ان المفعول الذي يبين الحال هيئته من المفعول به فلا وجه لذكر هيئة
المفعول به فلا وجه لذكر هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي
تعلق بهيئة الفاعل والمفعول **قوله** وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي
ايضا يصير لازما ببناء الانفعال نحو انقطع وبناء التفعلل نحو تدحرج **قوله**
او بالالف المفاعلة نحو ماشيته وبسين الاستفعال نحو استخرجته هذان
غير مشهوران في باب التعدية وانما المشهور في الكتب هو الثلاثة الاول
وكانهما تركاهما لانهما لا يصيران جوهر الحروف ولا تتغير فان في معناه ما يجعله
طالبا للمفعول بل يحدثان في الكلمة معنى هو مستقل بطلب المفعول
بخلاف الثلاثة الاول فان نسبته ومعناه صاحبته في المشي فلم يتغير فيه
معنى المشي بحيث يطلب مفعولا بل حدث في الكلمة معنى المصاحبة

الفعل ص

التعلق ص

الجنس

استخرجته

المستقلة في طلب المفعول واستخ... معناه صيرورته خارجا فاحدث
السين معنى التصيير المستقل في التعدية مع بقاء خروج على ما كان فتامل **قوله**
ثانيهما غير الاول كاعطى وهي سماعية كثيرة جمعها ابن السنين وارجو ان
اضبطها واعمل رب ان ينفع به الطالبون **قوله** كمفعولي باب اعطيت
في جواز الاقتصار عليه اي وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد
فلا يقال اعطيتني واعطيتك **قوله** والثاني والثالث من مفعولها من
لا بتبعيضية ولزم لم يقل من مفاعيلها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما
عند الاخر لا وجه لتخصيص بيان الحكم به بل هما مثلها في خصائص باب
علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفي تقول اعلمت
زيدا لعمرو قائم او عمرو قائم او ما عمرو قائم وايضا يجوز كون المفعول الثاني
مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا اعلمتني قاعدا **قوله** كانهم ارادوا
بالشك الظن اي هذا من خلط اللغة باصطلاح الميزانيين والا ففي
اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس **قوله** تساوي الطرفين
اي وقوع الخبر وعدم وقوعه **قوله** لبيان ما هي اي تلك الجملة في حيث الاصابة
ساكتة عنه الاظهر ان المراد لبيان ما هي اي الجملة المذكورة عنه اي عبارته
فان علمت لبيان ان نحو زيد قائم مثلا عبارة عن معلوم يقيني وهكذا وهذا
الكلام سواء كان بمعنى ذكره الشارح او بمعنى ذكرنا يقتضي ان يكون هذه
الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية ومنه ان الداخلة على الجملة لبيان انه
امر محقق فلا يفيد مع فواعلها فايدة تامة ولا يصح السكوت عليها

بيانيه

بها

مع

مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام ببين ما هي اي الافعال
عنه اي عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة
لبيان معانيها وهي مناط الفائدة للجملة المدخولة ولبيان كيف يرد واحد الجمل فافهم
قوله فينصب الجزئين على انهما مفعولاها لفظا مفعولاها وكانه اراد ان كلا
منهما مفعول لهما قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر
اي هذا هو الشايع وخلافه قليل على ما فصله الشارح اقول هذا يقتضي
ان لا يصح علمت ضربي زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته بل يجب في امثال
ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر
او ما ينوب منابه قوله لا تخلنا في الحماسة اي لا تخلنا جازعين على غرائك
الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة هذا في الوبا اي لا تظننا اذ لامه
على غرائك الملك بنا وبالجملة جعل الغراء بمعنى الاغراء ونحن لم نجده في اللغة قوله
فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين
نسيا لعدم توقف افادتهما على ذكر المفعولين لان هنا كجهات افادة اخرى كما
تقول فلا يظن كثيرا ويعلم قليلا اي يقع الظن عنه كثيرا ويقع اليقين قليلا او
تقول لا يعلم زيد الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم او
ما علمت اليوم قوله لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او
مفعولين لفظا الواو ثم لا يظهر فايدة في وصف الجزئين كذا لا
في تقييد الكلام بالتام وكلا مثير هي مقيدة بالتقدير الاول ولانه كلام على تقدير
مفعوليتهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المص

اى لا تظننا

اخرى ع

فائدة

قوله فلذا قيد جوازه المبني في للاحتراز عن صورة التفرقة فانه لا يجوز فيه ابطال العمل قوله
بلا واسطة كما يجي مثاله او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام
بلا واسطة لان المضاف اليه فيه الاستفهام وحرف الجر داخل عليه بمنزلة جزء من المجرور كما يجيء
بين الاستفهام في المضاف وحرف الجر فيصير معتبر قبلهما ولذا جاز تقديمهما على كلمة تضمنت الاستفهام قوله
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز والتعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء
لما فهم منه جواز الالغاء استقرارا كما صح ما تقدم من ان الالغاء واجب في الصور المفصلة وغاية ما يمكن
ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين خصيصتي الالغاء والتعليق
في هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه
بحيث يفيد الوجوب فتدبر قوله راى البصرية اي التي بمعنى ابصر والحلمية اي التي هو النوم قوله
ولقد اراني للرماح دريئة اي ابصر نفسي حلقة هي هدف الرماح ولكون راى بمعنى علم الحلم ساغ فيكون
دريئة مفعوله الثاني وعلى ما ذكره هي حال قوله وبعض افعال القلوب ما عدا حسبت يصح ان الاستثناء
من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على التركيب انه لا فائدة في هذا البيان لكمال ظهوره
قوله وهي اما العلم او الظن فالمراد بالمعنى ما فوق الواحد قوله وانما قيد بذلك لئلا يقال لا د
للتخصيص بالبعض في لئلا يقال الا و لتخصيص بيان هذا من المعنى الاخر فان لكل منهما معان اخر قوله
وحسب بمعنى صرت احسب هو الذي في شعره شقرة كذا في العباب قوله يظنني اي يتهمني فظنين
بمعنى المفعول قوله انما سميت ناقصة لانه لم يتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة وقيل لنقصان
مدلولها عن مدلول التامة بتجردها عن الحدث في التامة دونها وفيه نظر لانهم سموا افعال المدح والذم
مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان وكان ان يقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التي
يتم بمرفوعها دونها قوله اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال وهو تقرير الفاعل على صفة مدلول

فلهذا

جايزا

المعنى

ناقصة

لانها

سميت

فصل في الافعال الناقصة

كان

فاعله ع

مايكون العمدة ع

كان نسبة الصفة الى فاعلها والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها
وبين التقرير الذي هو صفة للمتكلم ان كان مصدرا مبنيا صفة للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذي
هو صفة الفاعل ان كان مبنيا للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل به مسامحة لا يليق
بمقام التعريف قوله لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير
عمدة لو كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه
الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امرا اخر لابد من بيانه حتى يتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقرير
عمدة في الناقصة ممنوع من وجهها بقوله وضعت لتقرير الفاعل بل هذا لا يصح الا ان يقال المراد جميع
فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيتجه ان العبارة لا يساعده قوله ولو جعل الموضوع له
اشار الى تصحيح الحد بالتصرف في معنى الافعال الناقصة بان جعلها مجرد التقرير بعد ما كان جزء زائدا
على التقرير من مفادها وكونها قيودا لها لكنه اي ذكر ابقى لا يليق فما ام الموضوع له التقرير
بل التقرير والتقييد على ان جعل الزمان خارجا عن مدلول الافعال داخلة في الافعال التامة تكلف وتحكم
قوله ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع فلا يشكل جعل التقرير بمعنى
النسبة فيحتاج الى تقرير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه والا وعندي
ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة التاكيد فالافعال الناقصة موضوعة لغرض تقرير الفاعل
على صفة تاكيدا لاتصافها بالصفة فانها موضوعة لنسبة كنفيه كالزمان وغيره التزم دخولها على
الجملة الاسمية لتدل على النسبة المدلولة بها فيتاكد النسبة المدلولة للجملة بدخولها عليها ولا ريب
في ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته ان العمدة افادة التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض
لابد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل قوله فظهر مما ذكرنا
ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة

عن مدلولها ركيكة كرد ليتبادر من العبارة قوله وقد يتضمن كثير التفصيل
ملاحظة معنى فعل لازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله عمله يحصل الملاحظة
ولابرازه في مقام التفسير مع بيان جعل الاصل تابعا والمتضمن حالا لا فعالا في تفسير تضمين
نحو اصابره عشرة وثانيهما عكس هذا كما ذكره الشارح تامة وكاملا حالا لان
لا صفتان كما يوهمه العبارة قوله وجاءت بمعنى كانت في المفصل بمعنى صارت قوله
في الغرارة وهو الغفلة فان الترك حدث في الجوارح حين ارسل على ابن عباس
رضي الله عنهم اليهم اي ما جاءت غفلتنا حاجتك اي لم نخبرنا غافلين كما زعمنا
قوله ارهف شفرته بالضم السكين العظيم عليها في القاموس قوله
لا تبني وزجاده وهذا الموضع الذي استعملها العرب في هذا جاء انتصر بالتركيبين
اللذين وقعا فيهما لكنه قال في بعض تصانيفه الحق في جاء الاطراد فانه جاء
البر قفيزين وقيل في ضبط موضع استعمالها قعدت الخبر كانه كذا قوله
على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر كانه اشار بتقييد الجملة الاسمية
المركبة عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان
من المبتدا والفاعل قوله اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناه كما يعطى
الاسم ايضا فصار زيد غنيا يجعل الغناء منتقلا اليه وبجعل زيد منتقلا قوله
قوله ثبوتا ماضيا جعلها ماضيا مفعول الغناء اي في زمان ماض وتنكيره لبيان
انه ليس لزمان معين من الماضي قوله نبهاء فعن النبيها المفازة التي
لا يهتدى فيها من السير بمعنى الضلالة والفق الكافي في نصف المطى الشريع
سمعها بانها تمر له قطا ذكيب بعوضا واما في تمشي بسرعة الى واحتها

243

كذا في العباب قوله فان بيوضهما لم يكن فراخا قبل كونها بيوضا ولو كان بمعناه بعيد هذا المعنى كذا في الكيا قوله هذا ايضا عطف على قوله لثبوت الخ انما ذكره مع كونها غير خارجة عما هو بمعنى صار ومقابله لانه صار ومقابلة لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير شان هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده مما لا يظهر انه عطف على يكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لعدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة وزايدة لجامع عدم ظهور العمل في جملة بعدها قوله وكقوله تع كن فيكون الا ظهران قوله تع كن في موقع الايجاد بمعنى ثبت وفي موقع جعل شيئ موصوفا بشيئ بمعنى كن كذا بل يحتمل ان يكون الجميع ناقصة ويكون في مقام الايجاد ايضا بمعنى كن موجودا قوله ويكون زايدة هذه مختصة بلفظ كان بخلاف ما سبق فانها شاملة لجميع تصاريفها قوله فبالكم في نعمى نحولن ابؤسا استغاثة فراجل نحول النعمى بالضم وهو النعمة وضمير نحولن اليها لارادة المتعدد بالمصدر او بجعله ابؤسا وشدابه تجمع وان كان واحد النفود بحر قوله سمي اسمها فاعلا قد فات هذا القايل هذا التنبيه في محله وهو قولنا وضح لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة لا اختصاص للاطلاق ببعض الافعال ونحن نقول ثبت في هذا الكلام تجمع بحر مع الفاعل على

لها باعتبار ٢

على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يجامع الاصطلاح
على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح من سمي الاسم فيه فاعلا مسمى باسم المفعول
بل باسم سمي فاعلا وسمي كما انه يسمى الخبر مفعولا وضعا قوله واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا جعله خارجا عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المص
مما لا تقتضيه قوله او تقدير الكفو لعموم وللتعميم قال و يلزمها النفي
ولم يقل ويلزمها كلمة النفي قوله وتقدير الزمان قبل المصادر كثر حصل تقدير
الظرف هنا رفع تقديره في المصادر ولكن منه وقع عنه لان ما في ما دام صار
علما في تقدير الزمان موضعا يمتنع ذكر الزمان معه لئلا يلتبس الامر بهذه المشابهة في شيئ
من المصادر قوله احتاج الى كلام سوى ما دخل عليه لانه مشترك بينه وبين
سائر الافعال الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف على انه لا بد لهذا الكلام
من الاشتمال على ما ينصب الظرف قوله ويجوز تقديم اسمائها
على اخبارها كان الاهم اللائق ان يقول واخبارها كامر في المبتدا والخبر
لا يشكل عليه بما اورده الشارح ايضا قوله فان اريد بجواز التقديم
نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فلنا ان نختار هذا الشق ويراد انه
يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا تمنع عن هذا التقديم والموانع
العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض بها هنا قوله نحو لم كان مالك
الظاهر ان هذا يعدل عما هو بصدده اذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا
المثال داخل في تقديم نفس الخبر على الفعل نعم هذا يتجه على قوله فيما بعد ويجوز قوله
وهي في الافعال الناقصة الا انه يسبق الكلام اذ هي راجعة الى الاخبار الا انه ضمير

اي الافعال لاقتضاء ظاهر قوله وهي في كان الى راح واخواته ذلك

قوله وبهذا الدفع ما قيل وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين

وتاخر المخالف والمراد بالاختلاف كون النفي لافن معاصرين متنازعين دل عليه قوله

بان يكون هذا الكلام واقعا ظاهرا في جانبه للاخر جانب الجمهور كما يفصح باب التفاعل عليه

ليتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه لمخالفة الاجماع وعدم ضعف

جانب في الخلاف لانه ليس في خلاف ما تقرر ويمكن وجهان اخر التمييز ليس عن الافعال المتفقة

احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اللغة لا ما اختلف فيه النحاة فتحول

المطلق في اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف

مخالفة ابن كيسان فانه للخطاء في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند اعم

في ليس بخلاف الافعال المتفقة قوله ما اي فعل اشار الى ان التعريف لفعل

المقاربة اذ التعريف للماهية دون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقديرها

باب افعال المقاربة وما وضع خبر للمبتدا اي فعل المقاربة اي هو ما وضع قوله

عسى طمع واشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى كنه اشفاق فينبغي ان

يقول رجاء او اشفاقا فلا تقول عسى الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء لا نقول

قيد لجنسه مراد كيفما وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى باعتبار منها قوله

تتضمنه انشاء الطمع والرجاء او الاشفاق قوله والانشاآت في الاغلب من معاني الحروف

انما قال في الاغلب لان امثال اضرب انشاء لكنها مع كثرتها مغلوبة للحروف الانشائية

قوله بتقدير مضاف واما في جانب الاسم زيفه ما جاء في كلامهم من قولهم عسى

صائما ودرج تاويل الخبر باسم الفاعل قوله فالمضارع معنى ان وان لم تتفق

للخلاف

في الاختلاف

باب افعال المقاربة

على المفعولية في صورة الانشاء اولى ان يجعل منصوبا بالمفعولية باعتبار
الاصل ويؤيده ايضا نحو عسيت صائما قوله والذي ارى ان هذا وجه قريب
يرده نحو عسيت صائما قوله وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه
اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر الملتبس بالاسم لفاعل الخبر
كما في زيد قام لان يكون عسى طلبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل
الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف
صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرج زيد بحذف ان تامل قوله
واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع يتوقف صحة هذا التوجيه على
ان يثبت في الاستعمال عسيا ان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال عسى
ان يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني قوله
وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول الاولى ان يقول الفه تقول عسى
زيد ان يخرج وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد قوله لعدم مشابهته تقول عسى
ان يخرج زيد تقول كاد زيد يخرج هذا واضح على ان يكون زيد فاعل
يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد
كما هو زه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول
قوله فيخبر عن دنو الخبر لعلمك بما شرفه على الحصول للفاعل في
الحال لا يظهر ذلك كما في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله
لم يكد من حب مية يبرح قوله ان يمصحا مصح يعني ذهب
وانقطع قوله اي كسائر الافعال اي كما في الاول قوله فعبرى

تقدير

غير

241

اى غير لم يكد وجعله لم اجد **قوله** وقد عيبه على ورنه الفعلنة
من الاسماء العربية وفى كثير من النسخ عليه بزيادة النون بعد العين ولم نجدها
فى الاسماء العربية **قوله** وفى المستقبل كالاولى وفى المضارع وكانه لهذا
الحال اقتصر على الماضى والاستقبال **قوله** وقد عرفت وجه التمسك
والجواب عنه لا يخفى على احد ان ماكاد انما يقولون لنفى القرب فكان وجه قول
من قال انه فى الماضى للاثبات انه انما ينفى به القرب فى الماضى اذا استحق انتفاء
القرب الوجود فلا يقال ماكاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل و
يؤيده انه قال واثباته نفى اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفى الفعل
فى وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف **قوله** وفى الدعوى الثانية يقول
ذى الرمة لا نقول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول جعله للاستقبال
وكان من خطأ ذا الرمة راى انه ماض وكانه غيره ذو الرمة اما لعقلته
عن تغيره اذا اد ... الباب اعتراض الناصرين **قوله**
وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين بمجرد ذلك ما لم
يثبت دعواه الاولى وفيه ان ما سبق يدل على انه جعل قوله وقيل يكون
فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال دعوتين وجعل التمسك
نشرا مرتبا وقد قدح فى التمسك الاول فلا فايدة لهذا الكلام
الا الاطالة وفى قوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك لم يثبت مواخذة تعرفها
الفطن فتفطن **قوله** وهى مثل عسى وكاد فى الاستعمال لا فى المعنى وينبه عليه انه
يوهم ان الاصل فيه استعمال جعل مع ان ذكر الاصل استعماله بدون ان وهذا

تناقض قوله وجمعه بالنظر الى كثرة افراده يعني بمنزلة ذكر
الكل في الموقوفات للتنبيه على حال المفرد ولو قيل جمع المضاف للاستغراق فيكون
بمنزلة ذكر كل ويكون النكتة فيه بعينه ما يذكر لذكر كل لكان اقرب ولك
ان تقول جمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة الى ان فعل التعجب في
الاصطلاح يعني ما وضع لانشاء التعجب سواء كان من بين او غيرهما الا انه
لم يوجد الا هذان قوله وتثنية بالنظر الى نوعي صيغته وللتنبيه على ان
الموجود في هذا المفهوم واللام لجنس الا النوعين قوله في ضمن التثنية والجمع
ايضا كما هو مفهوم في صريح المفرد قوله وكاشل عشرة الشلل اليبس
في اليد او ذهابها شلت وشلت موقوفا ومجهولا والمراد بالعشرة
الاصابع وهذا تعجب في حسن الرمي قوله فانه فعل وضع لانشاء
التعجب وليس بمحض الدعاء ويمكن ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب
في نفس مصدر هذا الفعل وقاتله الله في شاعر وكاشل عشرة ليس كذلك قوله
وله اي لفعل التعجب او لما وضع الوجه هو الاول لان تعريف الشيء لبيان
الحكم عليه لا للحكم على التعريف قوله ما اشتهى الطعام في القاموس
شهيته كرضيته اشتهيته ورغب فيه قوله وما امقت الكذب في القاموس
مقته ابغضه قوله وانما قيد بالتقديم والتاخير لا لاطلاق ضمير التقييد لانه
متكفل بمعرفة حال الضعيف في غير حاجة الى تذكر التقديمات الجائز في
في غيرها والممتنعة واما ما ذكره في الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب
في التقديم والتاخير في خواصه وان كان مع مانع اخر قوله واصبت

246

على الفطن ان شيئا من هذه ليس بمسكن والماء البارد لا يحصل من هذه
الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن عليها ولا يؤخر ما بعدها
منع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك مانع اخر من تقديم احسن على كلمة ما
فتفطن **قوله** من باب شر اهر ذا ناب عند من جعل المعنى شر عظيم اهر ذا ناب
لا شر حقير فالمعنى شئ عظيم احسن زيدا لا حقير واما من جعل المعنى شر اهر
ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما
احسن زيدا شئ الا شئ فيلزم استثناء الشئ من نفسه ولا يبعد ان يقال ما
مبتداء نكرة للعموم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا **قوله**
قال الشارح الرضي هو قوي وانما لم يلتفت اليه المص لانه لم يكن ح احسن
فعل التعجب بل يكون التعجب في تواير الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب مع هذا التوجيه
قوله وبه اي مجروره وانما عبر عنه به لان الباء الزائدة كالعدم فمع ذكره
كانه لم يذكر اولانه لزومه كالجزء من الفاعل **قوله** ومفعول عند الاخفش ويؤيده
جواز حذفه كما جاء في اسمع بهم وابصر **قوله** وقال الفراء وتبعه الزمخشري الخ
ويمكن ان يقال الخطاب للحسن والباء للتعدية اي صير يا حسن حسنا زيدا **قوله** بهذا
اللقب اراد باللقب اللفظ المعبر لا العلم المخصوص كما هو المتبادر في اطلاق النحوي
والظاهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضع لانشاء مدح او ذم كما هو في
نظايره ولا داعي الى ارادة المشهور بهذا اللقب في هذا المقام **قوله**
او بمميز النكرة منصوبة وصف للمنصوب المذكور لتوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور
وهنا لا يحتمل المجرور الا ان يراد الاحتراز عن المجرور في نحو كفى بالله شهيدا فانه الاحتراز عن الشاع

ولكن ان يريد به المخصوص لا محلا فاحترز به عن التحسين التقابل بين النكرة
وبين ما في التفصيل للتوضيح فافهم واما الثاني فالتفصيل رد المذهب الى
علي وسيبويه قوله لقيام لام تعريف العهد اي العهد الذهني ليلايم ما سبق
ويتجه انه اذا كان زيد مبتدا يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد
وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى
زيد ورجلا تمييز على النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده في نعم رجلا
زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتداء
بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان
وهذا هو المرجح لكونه مبتداء لانه لا يحسن تقديم التفسير على الابهام قوله مطابقة
الفاعل اي مطابقة الفاعل يعني الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا
وظني ان الملتبس بالفاعل يتعين للفاعل كما اذا التبس الفعل بالمفعول يتعين المتقدم
للفاعل قوله حقيقة او تاويلا لتحصل التعميم المطابقة في الجنس بل يجري في المطابقة
عند ايضا فالمناسب تاخيره قوله من حب الشيء اذا صار محبوبا
يريد ان في حب لغتان حب بفتح الحاء كما هو القياس وحب بالضم بنقل الضمة الى
الحاء ثم الادغام اذ اصله حبب على وزن حسن وفي الصحاح تفصيل
وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب قوله والعامل في
التمييز او في الحال ما في حبذا من الفعل الا في من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى
هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلا نعم والظاهر ان العامل في التمييز عن الذات
المذكورة المبهم كما في رطل زيتا فالعامل كلمة ذا او الضمير المبهم كما في ربه رجلا

قوله

قال الصحيح فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ
منه

قوله فان التركيب حال من الفاعل لا عن المخصوص فيه مصادرة لان
المدعى ان ذا ذو الحال لا زيد وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن
المخصوص قوله فالصحيح فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض
النسخ قوله اي برجحانه بالضم مصدر رجح على وزن كرم وعلم ومعناه
الاتساع كذا في القاموس قوله فمن عدها من حروف الجر شارح
ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع باء مع الباء آت فرقا بين معدود
مسامحة وللمعدود حقيقة والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو
القسم للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفارو بل مع ان رب
مضمر بعدها ايضا ولا يضمر بعد هذه الاحرف الثلثة في الشعر ايضا الا شاذا
قوله كثيرا ما يطلقون الغاية فيه انه يلزم ان يختص من الابتدائية بالافعال
الاختيارية التي لها غرض ولا يصح قولك العذر من اول النهار الى اخره
والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لا بتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء
لا نهاية له كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون
استعمالها فيها مجازا الا ان يراد بالمسافة الحقيقة والتنزيلية قوله
وعلامة صحة وضع الموصول موضعها لا يقال الاصح وضع الموصول موضع
من في قد كان من مطر اي شيء من مطر مع انه جعلها بيانية لانه يلزم وصف
النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر صلة لانا نقول المراد وضع
الموصول موضعها مع ايراد مقتضيات الموصول قوله اذ هو وارد على الحكاية
فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه فيه في حال الاول قوله فهي

بعد الجمع بمقابل لم اي في الجملة فان من اما للابتداء من المكان والابتداء

من الزمان والى قد يكون للانتهاء في غيرهما قوله فلا يقال جئناه كما يقال اليه

ومعه وليس اختصاصه بالظرف لمجرد كونه بمعنى الى قوله ولاصلبنكم في جذوع

النخل اي الجذع الساق قوله والمصاحبة قد تغاير في التعبير عن المصاحبة

بمعنى مع وتارة بالمصاحبة قوله فالالتصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز

ان يكون انتشار الوسع وغيره مخصوص بالباء قوله وفي غير لكن الواقع

في الاستفهام والنفي سماعا هذا يدل على ان ما يذكر من غير تقييد بالسماع قياسي

فاستعمال الباء للاستعانة او الالتصاق لا يتوقف على سماع ولا يفيده به وقيل

التعدية مقصور على السماع قوله واللام للاختصاص ظاهره انه للاثبات

للشيء والنفي عن غيره وجرى عليه النحو لكن ذكر بعض المتاخرين ان معنى الاختصاص

مجرد الملابسة لا الحصر اذ لا يصح زيد اخ لعمرو اذا كان اخا لبكر ايضا ورد بانه

لا ينفي الاختصاص الاضافي في مورد استعمالها فلا داعي الى صرف الاختصاص

عن الظاهر قوله وبمعنى الواو في القسم لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل

تنبيها على انه كواو القسم في الكناية تختص بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة لا فرق بين

رب وسائر حروف الجر حتى يمنع عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه

على ما بينه الرضي انه لا يتحقق التقليل في المعرفة لانها اما الكثرة فينافيه واما

للواحد المعين فلا يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة ولك ان تقول ان

مجرور رب في معنى التمييز عنها لانه للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه شبابة العدد الطالب

التمييز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه بيانهم قوله ثم يستعمل في معنى التكثير ونحوه

تارة

ص

248

اشتراط وصف مدخولها وان النفي عنه موجبه في التقليل قوله ربما
ضربه بسيف صيقل اي مجلو قوله وادها اي واو رب في حكمها كانه
اشار الى ان الاولى ان يقال واوها في حكمها اشار بقيد طوق ما الكافة بالواو
ودخولها على المضمر وقال ويدخل على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت بينهما
في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون المضمر وفي تحمل لعدم طوق ما الكافة
بالواو فلا يصح دخولها على الجمل قوله وبلدة البلدة كل جزء من الارض مستحجر
او عامر والانيس المؤانس وكلا كالنوبش والبعفور ظبي بلون التراب او عكسه
ويضم الياء والخنف والعيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة
كل ذلك من القاموس قوله فلا يقدرون معطوفا عليه لان ذلك تعسف وجوب
ارتكابه للقاعدة وبل يسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا قوله انما يكون عند
خوف الفعل قوله عند خوف الفعل حصر يكون وقوله لغير السؤال حصر ثان اي
لا يكون الا عند خوف الفعل ولا يكون الا لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون
والاخر خبرا لفساد المعنى فافهم قوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم
فهي اكثر استعمالا من اصلها يعني حذف فعل القسم لظهوره في القسم بخلاف
الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل في السؤال وغيره
ومع الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان للباء معاني كثيرة شايعة غير القسم بخلاف الواو
قوله مختصة باسم الله تعالى من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله تعالى لكان
اوضح قوله فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء لو جعل مع الاختصاص لكن يرد
انه لو قال الباء اعم من الواو لكفى قوله وتبلغي اي تجاب يقال تلقيت كذا

اي النوع اليك فحمل الشارح قوله ويتلقى القسم على انه يلقى الى القسم كجواب باللام
اي هو محمل القسم يلقى اليه جوابه تجوزا وصارما له وجاب القسم والظاهر ان المعنى انه يلقى
القسم الذي اي طب مع اللام في جوابه او ان او حرف النفي **قوله** اي توسط القسم بين
اجزاء جملة التي لا تنازع اعترض وتقدم فيما دل عليه فيما عمل تقدم وحذف معمول
اعترض واليه اشار الشارح **قوله** اذ التقدير ليس مثله بالنصب ورفع له على بعض الوجوه
اشاره الى هذا الكلام وجوها ولتبين زيادة الكاف في الاول وجه واما الثاني ففيه ما لا
زيادة فيه شيئ وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان
للمثل مثل وهو الكل لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول
ورجحوه بان الكناية ابلغ من الصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث
وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثله مثله بل المشارك للشيء في
صفة مع كون الشيء اقوى منه فيها وغير له الاصل والمثل بمنزلة الملحق به فتفاوت
ومنها ما لا زيادة فيه للكاف بل الزائد هو المثل وكاف وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة
فيل لحاصه بخلاف الحكم بزيادة مثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة حرف اولى من الحكم
بزيادة الاسم سيما اذا كان حرفا جرا واحدا ورجح الثاني ان الحكم بزيادة المثل بوجب
دخول الكاف على الضمير في التقدير قال الرضي اعلم انه اذا امكن في حرف جر بتوهم
خروجه عن اصله وكالكون بمعنى كلمة اخرى وزيادته ان يبقى على الاصل معناه الموضوع
هو له او تضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب
فلا تقول ان على بمعنى من في نحو قوله اذا اكتالوا على الناس بل تضمن اذا اكتالوا
معنى تحكموا اي الاكتيال وتسلطوا **قوله** يضحكن كاعن كالبرد المنهم البرد

249

مطلب حروف المشبهة بالفعل

حب الغمام والانهمام الذوبان شبه ثغورهن اللاتي تعلوها الريق بحباب
الغمام الذائبات **قوله حروف المشبهة بالفعل** كان الانسب تقديمها على
حروف الجار على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه راعى اصالة
حروف الجر في عملها وفرعية هذه الحروف **قوله** فلان معانيها معاني الافعال مثل
اكدت او شبهت لم يرد ان هذه الحروف بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر
انها للانشاء التأكيد والتشبيه والتمني والترجي في الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال
الماضية لانها مبنى الافعال المقصود بها الاثبات والشائع استعمال الماضي في
الانشاء كصيغ العقود **قوله** اي يعكس بافيها على حذف المضاف وكان ارتكب حذف
المضاف لحفظ ما تلزمه ضمير لها وعليها في المرجع والا فيمكن رجوع ضمير عكسها
الى ما بقي بعد استثناء ان من هذه الحروف فان قلت ان اريد ان لهذه الحروف صدر
كلام وقعت فيه فان ايضا كذلك وان اريد ان لها صدر الكلام المقصود لذاته
كما ذكره الموجب لا يتوجه الدلالة على قسيم الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر كلامه
اذ لا ينكر صحة زيد انا قائم ابوه قلت اريد ان لها صدر الكلام سواء كان مقصودا
لذاته او لا وان مع اسمها وخبرها ليسا كلاما بل جعلا مفردا فهي ليست في صدر كلام وقعت
فيه **قوله** ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى على الافصح سمع العمل في
ليتما وقيس عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما مبهما كضمير الشأن اسما لهذه
الحروف وجعل بعدها خبرا والاصح انها حرف زائد كما في حالة اعمال ليتما وغيره
بالاتفاق فلو قال فتلغى على الافصح والاصح لكان انفع كما وقع في بعض
الشروح يشعر بان السماع يساعد جمع وقد عرفت انه مختص بليت

قوله فان المكسورة لا تغير الجملة. قال الشارح الرضي اخذ في تفصيل معاني

حروف التنبيه ولا يخفى عليك انه لم يبين لا ان وان معنى فالاولى واخذ في تفصيل ما يتعلق

بهذه الحروف في حكم المفردات لا تشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه

قوله فكسرت اي نبه على ان كسرة مستندة الى ضمير ان ادعى ان مفعوله محذوف

ان والمراد كهذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل قوله اي في ابتداء الكلام يحتمل

ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او اوله وعليه حمله الشارح

الرضي ورجح عليه لا لمقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول ها يحتمل كون

ان في ابتداء الكلام وقرينه على في شرح كلام المتن حيث قال ولذا بكسر بعد القول

والموصول لانهما وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه والظن قوله حال كونها مع جملتها

فاعله نبه على ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ومفعولا ولا مبتدا بل المصدر

بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراده كونها احد هذه الاشياء

في المعنى فانها على الثبوت معنى عندي انك قائم عندي ثبوت قيامك فالمبتدا في التحقيق

هو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله مندرج

في الفاعل على اصطلاح غيرهم ومندرج في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول

غير مفعول القول ومفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا

لقائم فانه يجب كسرها مع انها مفعول والقياس ان يستثني من المضاف اليه ما اضيف

اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام الرضي

قوله وقالوا لولا انك خص ذكر لولا ولو بالنقض ردا على المخالف فان المبرد

والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون على ان ما بعد حرف الشرط مبتدا

قوله

دقد

وقد يعد الشيخ الرضي حيث جعل قوله وفا لو لولا انك جواب سؤال مقدر وهو
انه يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون جملة اسمية لانه مع غاية ضعف
السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدا بعد لولا محذوف قطعا وان الفتح
الفعلية لا يساعده قوله وفي لو انك للانه فاعل لانه لا سؤال يدفعه قوله نحو
لو انك قايم صوابه لو انك قمت كما سيعرفه في بحث الشرط قوله فان جاز في
موضع تقدير ان الى ترجح بعدها احدهما بعدم تكلف الحذف لا ينافي جواز
الاخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرمني فاني اكرمه
ونظايره مع صحة الكسر المستغني عن الحذف قوله لانها اما مبتداء او خبر مبتداء
اقتصر الرضي على الاول والثاني من زوايد الشارح وكان الرضي لم يلتفت اليه
لاستلزام الحذف قبل الحاجة لكن في كونه مبتدا بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر
لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كما تاخر
وبالجملة قوله ذكر اي ثلث نبه له يوهم تقدير الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام
وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتداء ليس موضع الجمود لان الخبر يكون جملة
ولذا لم يعده المصنف من مواقع الجمود كما عد المبتداء والمفعول له قلت الخبر للجار
لا يصح ان يكون جملة لكن اطلاق الخبر المبتداء في مقام تعليل وجوب الفتح قاصر قوله
فمن جملة اشباهه قولهم الخ انفع اشباهه اجدر بالتحقيق لكثرة استعماله
وخفاء اصله وحاله لا جرم فان الله تعالى لا جرم ان لهم النار بالفتح و
غالب امره الفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل وزايدة كما لا في اقسم
عند الرضي لان جرم بمعنى القطع وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وفسر سيبويه

لا يوجب

بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروي فيه عن العرب
لا جرم على وزن الرشد فمعنى لا جرم ان لهم النار لا قطع ثم ان لهم النار فهو لا بد
بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم للتأكيد كذا فيه حتى يجاب بالقسم فيقال لا جرم
لآتينك ولا جرم انك قائم بالكسر وبالفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا
الى عارض القسمية وحكى الكوفيون فيه تغيرات اسقاط الميم وزيادة ذا
بعد الا في الحالين وزيادة ان وذا قبل جرم وتبديل همزة ان بالعين فيما
يفتح به لا عن ذا جرم ان زيدا قائم فاحفظ ثم من جملة ما يتوهم انه من اشتباه
فتح كما انك قائم وليس من اشتباه لتعين الفتح لان ما زائدة غير كافة الزموا
زيادة ما مع الكاف الجارة لان لئلا تشتبه بكان **قوله** جاز العطف على
اسم ان اللفظ فجاز لم يشترط بما قبله وكانه حفظ كتابة المتن فاعرض عن الربط
واختلف عبارات النحاة فجعل بعضهم معطوفا عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم
وكلمة ان ورجح الاول وتبعه الرضي واوضحه **قوله** حيث يكون مع علمت
بتأويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين ورد بان مفعولي علمت في تأويل مفرد
فكيف يوجد كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا مناب مفعوليه كونه في تأويل
الجملة ولم يجوز السيرافي العطف على محل اسم المفتوحة اصلا **قوله** دون ان المفتوحة
خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما باقي
التوابع فما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت
غيرهم عنها والكل في البدل ايضا والجواز هو القياس **قوله** ولا اثر لكونه
اي لكون اسم ان مبنيا في جواز الخ قال الشيخ الرضي الكسائي مع باقي الكوفيين

والفراء

والواو حاكم بين الفريقين فقال ان كان الحكم ان عمرو منطلقا جاز العطف
في محله لان كون شيء واحد خبرا لاسمين متغايري الاعراب متغايرا ظاهرا
لا يستنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين عن محالي الاعراب فانه ليس تلك المتابعة
في الاستنكار وليس بناء عدم الجواز في ان زيدا وعمرو قائمان عنده على انه
يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد في اثر واحد لان العامل في خبر ان
عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره مسندا الى المبرد والكسائي لا يوافق
كتب النحو هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المص يوهم خلاف المقصود حيث قال اطلاقا
للمبرد ذلك اي في مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يخالفان في انتفاء
اثر البناء مطلقا بل في قسم من البناء بان يكون المبني هو الضمير فالاوضح ترك في
لتبصرف بخلاف وانتقال الكلام الى الحكم ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك
خلافا لبعضهم قوله وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبلها الا انها معها قوله
ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها خلافا للفراء
قوله اذا فصل بينها اي بين لام الخ وذلك الفصل لا يكون الا بظرف
هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا يدخل
على الخبر اي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل في حرف النفي ولا على الشرط ولا على
جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو
ضيعته وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل
ويدخل على ان اذا خففت مع هذا فيقال لكنك قائم كذا في الرضي قوله
واختار والتقدم ان دون اللام الخ اي رجح الحال في التقدم للشرف

قوله صح

العامل على ما ليس بعامل او لان العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضي
بالثاني ويمكن ان يقال اختار رد التقديم ان لانهم لو قدموا اللام وهم
عملها والغاءها قوله لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل ولعدم
زوجها واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه في فوات بعض وجوه
مشابهتها مع الفعل قوله ولذا لم يذكر صريحا اي لكون الغالب الغاء
لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشار اليه في ضمن جواز
الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء قوله ولان كثيرا من الاسماء
لا يظهر فيه اعراب لفظي هذا التعليل على اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة
فلا يخص بمقابلة نطرد الباب قوله اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر
اخرج لانه لو وجب عدم دخولها على الاسم علم من بيان جواز الالغاء
والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتدأ والخبر
ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدأ لئلا يتوهم اختصاص بقوله نحو ان كان
زيد لقاعدا وان كان قائما زيد قال بالله ربك ان قتلت لمسلما وقوله
ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ويلزم دخول اللام على الجزء الاخير من افعال
النواسخ لان لام الابتداء لا يدخل مع الافعال النواسخ الا على الجزء الاخير
قبلها فهما مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما او قبل
ليس اللام الفارقة لام الابتداء واللام يدخل في امثال ليس ايضا بل مذكور واجيب بان
دخول اللام في امثال ليس نادر اعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة وقالوا
انها نافية مطلقا واللام اللازمة انما هي بمعنى الا ورد البصريون بان اللام

لم تجئ بمعنى الا والا لجاز جاءني القوم لزيدا ونعقبه الرضي بانه يجوز اختصاص
بعض الاستثناء اعمالها **قوله** ويخفف المفتوحة كالمكسورة تشبيه تخفيف المفتوحة
بالمكسورة في الكثرة او في كونه مقتضى الاستعمال والثقل **قوله** وان كلا لما ليوفينهم
اللام ليوفينهم لام جواب القسم والا لام لما اللام الفارقة زيدت ما بعدها دفعا
لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي **قوله** وصدر مشرق اللون كان ثدياه
حقان اشرق بمعنى اضاء والثدي ويكسر خاص بالمرأة او عام و تونث والحقة
بالضم دعاء من خشب جمع حق كل ذلك في القاموس والظاهر حقان عندي ان
انه مثل خصيان ولا يصح ان يكون تثنية حق جمعا اذ جمع المكسر سوى ما على
صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته بتأويل فرقتين لانه لا يناسب المعنى اذ لا وجه
للحقة في تشبيه الثدي اذ ليس حسن الثدي في كونها عظيمة غاية العظم **قوله**
واذا لم يعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة فان قلت لا وجه
لتقدير الضمير لانه كان المخففة المكسورة في انها يلغى ويعمل فلا يلزم ترجيح شيء عليها
باعمال حتى يدفع بتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر كما في ان المفتوحة المقدرة
قلت ان قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل الا في اللغة الفصحى وهي المرادة بالاستعمال
الافصح فهي في تلك اللغة كالمخففة المفتوحة في انها لا تعمل اصلا **قوله** ويجوز
ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي كما كان في ان المخففة وهي الموافق
لعبارة المتن ههنا حيث قال فيهما وتخفف فتلغى على الافصح ولعبارته في بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان
اذا خففت **قوله** فتنقل كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضي فيه نقل حركة الى المتحرك

الحركة ٤

المخففة م

بعض الواضح لاختصاص ما بالاستثناء
النفي او معنى النفي وتعقبه ابطال انكار
انما لما في قوله كذا وان كلا لما ليوفينهم
المخففة
... انكارهم ... صح

قوله وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها والمقام مقام التأكيد والتحقيق للان
السابق او هم خلاف مضمون جملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه قوله
ومعنى الاستدراك فسره الشيخ بتطلب ورك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم فجعل
السين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال للتوهم قوله واللفظي بان يكون
نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ هذا المثال مما اثبته الرضي واهمله القرآن حيث وقع
وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فمنافاته ما في القا
لصحيحه حيث قال ولكن وتخفف حرف يثبت به بعد النفي كالاستدراك والتحقيق مما
لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا
حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الآية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي
الافضال بل يناسبه اذ اللائق ان يشكروا قوله فلا جاءك منصوبان على
المفعولية لا وجه على هذا التخصيص اجازه ليت زيدا قائما بالنواصب لان اجازة
متفق عليها لكن توجيهه مختلف فعند الفراء منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي
نصب الثاني بكان المقدرة وعند المحققين بالحالية فالاوجه ان الواو يجعل ليت
تشبيها بتمنيت ثم هذا من مواضع وجوب حذف كان عند الكسائي ومواضع حذف
عامل الحال وجوبا عند المحققين قوله وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في
العقيلية على صيغة التصغير في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة قوله
وارفع الصوت دعوة رداه اخرى رفعه قوله لعل ابي المغوار في القاموس
رجل مغوار بين والمغوار كثير الغارات قوله اوكان اشتهار ذلك الرجل
بابي المغوار بالياء فيه ان يكون في الاحوال الثلث بالياء منه ما وقع في كتابه

موس

تضادا

حروف العاطفة

علي رضي الله عنه كنيته علي ابن ابو طالب **قوله** والا فلا حاجة الى الّا وبل
بعد ما جزم بوجود بحرها وحكم بشدة نجزم بوجود بحر ليعدها انما وبل
وحجة الى انما وبل لئلا يقال بحر لعل لكن اشكال فيه مع انه لا سند له الا هذا
البيت الواقع في عقيلي **قوله** العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه حروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه او تميل الحكم الى المعطوف **قوله** كما ذهب بعض
اخوالي ان بل التي بعدها مفرد ما هو المثبت في الكتب ان بعض النحاة ذهب اليه
اما انهم بعض اخر فلم نعثر عليه **قوله** فالاربعة الاول للجمع اعلم ان يكون مطلقا
الى فالمعنى لافادة جمع لا ان موضوعها لجمع لانه ليس الموضوع الواو وحده موضوع
البواقي **قوله** وليس المراد اجتماع العطف الخ ولا اجتماعها لكونهما مقصودين
بالنسبة كما في ذلك وقوله الفعل الاولى وفي الحكم للشمول زيد وعمرو ان نان
قوله فقولك جائني زيد وعمرو او ثم عمرو اي حصول الفعل من كليهما قوله قولك
مبتدا لا خبر له لان قوله اي حصول تفسير جائني زيد بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع
فيه لنقل كلام الشارح غير تام فانه قال فقولك جائني زيد وعمرو او بهم ثم او ثم
عمرو اي حصول الفعل من كليهما بخلاف جائني زيد او عمرو اي حصول الفعل من احدهما
دون الاخر فالخبر قوله بخلاف الى فقطع الشارح وظن ما قبل قوله بخلاف تاما واقتصر
عليه **قوله** والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب
انتساب الشيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف فلا فالترتيب يشتمل على معنى الجمع فلا
الى حمل قوله للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب
قد يكون ترتيب المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع فاشار الى حلّ

حاشية

عبارة المص بقوله بغير مهملة وبه علم انه فات منه قيد المثناة من تحت لا بقول العيهم
في مقابلة مع قوله ثم مثلها مهملة لانا نقول فيكون في مقابلة الخاص لا العام **قوله**
مقرونة بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد يصلح لترتيب واحد بان يكون المعطوف اوله
بعد اكان انتهاء وقت انقضاء المعطوف عليه وابتداء عقيبه بلا مهلة فكان ان يعطف
بالفاء نظرا الى اتصال ابتداء المعطوف بالمعطوف عليه وان يعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه
وتراخيه عنه **قوله** والوفيين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة في وجهين
بل في ثلثة اوجه ثالثها ما تقدم من ان المهلة في حتى اقل **قوله** على رجالتهم
على وزن العلامة جمع راجل لمن ليس له ظهر يركبه كذا في القاموس **قوله**
هكذا في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث حتى الجارة انه لا يجوز في العاطفة كون
المعطوف غير جزء الا في علم الملاقاة او كانه لم يتذكره الشارح في هذا المقام فتمسك
ببعض الشروح وقوله وفي هذا ظهر الخ ردا على الحواشي الهندية محل نظر لانه وان
لا يصح تحقق الصحة في مثله للجزء كما يقول نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح
دخول حتى العاطفة على مثال للجزء اذ ليس الليل في حكم الجزء لكن هذا في فعل جزء اعم من جزء حقيقة
او حكما ولا استضاء فيه لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة انما بعدها في العاطفة يجب ان يكون ما بعدها
جزء مما قبلها نحو ضرب القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم
على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه في جزء ذاته او ضم كما مر
ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليلة لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي
فلا منافاة بين نفي الرضي وتصحيح الهندي فاعرف ثم ما ذكره وجه تقدم دخول حتى
على مثال الكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على جزء الا ضعف او الاقوى ليعطف

على الصباح

بجز

الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوته او ضعفه بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا
عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف
قوله لاحد الامرين الكفي هم هذا اشعار بان ما قبلها لابد منه فلم نقل او الامور وله غير نظر
في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين او اسناد الفعل قوله غير معين عند المتكلم
هذا في او وان كانت اما او للتفصيل كما في التقسيمات او للابهام فهو المعين للمتكلم الآن يقال
انه اراد بها المعنى المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام لا يجري في ام وبهذا
اندفع انهما في لا تفيد منهم اثما او كفورا لكلا الامرين انه لو سلم فالكلام في المعنى المشترك
بين الثلثة وهذا غير جار في ام واما ما اجاب عنه فلا يدفع الاشتباه لانه وان كان
او فيه لاحد الامرين مبهما والعموم لزم من دخول النفي على احد الامرين مبهما لكنه
ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم قوله لازمه لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها
لزم في اللغة بمعنى لم يفارقه فاللازم بمعنى غير المفارق وقد يستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا
المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو في اللازم الميزاني قوله بعد ثبوت
احدهما اي احد المستويين عند المتكلم نبه بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء
الاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاولى ان يراد الاستواء في الدعاء او الاسناد
والاستفهام لانه ينتقض بمثل اقام زيد ام قام عمرو قوله لطلب التعيين لا يشترط
في هذا ام المتصلة لانه ينتقض بقوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم فانه
ليس لطلب التعيين اذ لا طلب ههنا الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه كذلك وقد يستعار
للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف آخر في قوله وكان جوابها بالتعيين الخ
واضلوا في تحقيق تركيب النحوة فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر مبتدأ هو مضمون

أنذرتهم أم لم تنذرهم أي سواء إنذارك وعدم إنذارك وبعض جعل سواء
مبتدأ لأن المضمون وإن كان مؤخرًا لكنه مستور في صورة الفعل والاسم الصريح
أولى بالجعل مبتدأ من اسم هو في صورة الفعل ويتجه أن أم لا يفيد معنى الواو فكيف يجوز
سواء على أقمت وقعدت وقال الرضي سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء و
التثنية والجمع فيه مستويان لأنه في الأصل مصدر وقولهم أقمت أم قعدت في معنى الشرط
أي إن قمت أو قعدت فالأمران سيان وأقول على اعتبار معنى الشرط واستعارة
إن الشك في التركيب على الهمزة ولم للشرط إذ هو للشك يكون الماضي فيه بمعنى المستقبل
كما أنه كذلك بعد إن وإنه لأحسن ويشبهه جملة الاسمية بعد الهمزة ويستلزم الماضي لأن الماضي
بمعنى الاستقبال أدل على اعتبار معنى الشرط فتبديله بالمضارع تفويته للقرينة **قوله**
فيصح لا يوصف ضعيفًا للكلام في عدم عده ضعيفًا مطلقًا أما عدم عده ضعيفًا
بالإضافة إلى الأفصح فنظر **قوله** فيجاب بنفي كليهما إما اعتراض على المصنف بأن الحصر
جواب في التعيين أو تنبيه على أن مراده بالحصر الحصر الإضافي لأنه لما كان الجواب بنعم ولا
صح نفيه إذ قد يجاب بنفيهما ونحن نقول الإجابة إنعام المسئول لا رد
السائل فالجواب إما بطلبه ونفيهما تخطئة له في اعتقاده لا إجابة سؤاله فالجواب بالتعيين
دون نفي كليهما وح أي حين إذ الأولى أن يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين وللخصم نعم
ولا بالنفي إلا أنه يقال الكامل بنفي كليهما فتأمل **قوله** والمنقطعة كبل في الأضراب
الإضراب عن الأول ومثل الهمزة للشك في الثاني هذا هو الأكثر وقد يجيء لمجرد الإضراب
إذا كان ما بعدها مقطوعًا به نحو قوله تعالى لم أنا خير منه إذ لا معنى للاستفهام هنا
أو كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى أم هل تستوي الظلمات

في
ويلزم
لانه ص
لان ما كان ص
على

والنور

عن ح

والنذور واعترض على قولهم انها لابل ام شاء انه عطف الانشاء على
الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجاب السيد بانه استفهام مستأنف
تحته وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استيناف
والكلام على تقدير عده من حروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ابل تكون اى غنم
شاء ام شاء وقال محشيه عليه انه يؤول المنقطعة ح الى المتصلة وفيه ان معنى
المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فيشتمل على معنى ام المتصلة
او بدونه كانه يقتصر على اهي شاء وعلى اى تقدير بينه وبين ام المتصلة بون بعيد
ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار ولا سيما في القصة وهو عطف قصة
على قصة سيما في مقام الاضراب ويجوز ان يأول بل اهي شاء بقولنا بل
شككت واترددت فيكون اخبارا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك والتردد
فيه **قوله** وعن الثاني ان الواو والداخلة على اما الثانية لعطفها على الاولى
هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث قال العاطفة كلتاهما
والواو لعطف احديهما الى الاخرى لتجعلها كحرف واحد لعطف ما بعد الثانية
على ما بعد الاولى ويرد على الشارح انه لما لم يكن لما الاولى للعطف كيف عطف الثانية
عليها بحرف الجمع المفيد تشرك المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور
ان الواو زائدة لتأكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة فيه حتى قيل التزمها لما
دون لكن للزومها مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن **قوله** فالحكم ههنا للمعطوف
عليه المعطوف بل للمعطوف نفيا على هذا لكن العاطفة على المنفي فان حكم ما ثبت
لما قبل لا لا ينبغي ان يذكر لاحتمال يكون لا للمعطوف عليه بل يذكر لا منفي عما بعدها

علے

بهجم

فيكون لالما بعدها قوله حروف التنبيه الظاهر انها حروف ليست كحروف المعاني
بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فلا يليق ان تجعل من حروف الزيادة قوله
يصدر بها جمل كلها الخ ولا يكون الا في صدر الكلام سوى ها المتصلة باسم الاشارة فانها
تقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام نحو قوله
ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء وقد فصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير
المرفوع المنفصل كما سبح في الفتح هذا الله اذا نعلمن ها لعمر الله ذا قسما وفرق
الصحاح بين اما والا فقال اما تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا
عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الا فحرف يفتتح به الكلام للتنبيه
تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا كلامه ومنه علم ان اي اما
يستعمل للتحقيق والتنبيه وجه مناسبته جعل ان بعدها مكسورة فتامل قوله حروف النداء
يا اعمها استعمالا لانها يستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا آ واي
وفي الصحاح ايا من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام
النحاة اعلم ان يا كما انه اعم بحسب المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال فيكون
محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها ولا ينادى اسم الله تعالى
والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا يندب الا بها او بوا كذا في القاموس
قوله نعم فيها اربع لغات المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي
كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحو نعم بفتح النون وقلب العين
المفتوحة حاء كذا في الرضي قوله فلو قال احد يا زيد ليس لي عليك
قال الفاضل الشريف ومنه ما ورد في حديث الخثعمية فقولها نعم بعد قوله عليه

السلام

السلام فرين الله تعالى احق فانه اى ايجاب للقبول لا تصديق للنفي قوله
واى اثبات بعد الاستفهام يعني بحرف اذ لا ايجاب شيء ح ز حرف والالتحام الاستفهام
بالكلام ووجهه غير خفي على المتأمل قوله وبل القسم استعمل اللزوم على خلاف ما هو عادته
والا كان يقول ويلزم القسم ونقول اى والله اى الله بحذف حرف القسم ونصب الله
الا اذا كان قبلها التنبيه اى ها الله اذا لا انه حرف لا غير لنيابته عن حرف الجر
في باء اى تلفه او حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء
الساكنين على غير حده لان الهمزة والمدغم في كلمتين اجرا لها مجرى كلمة واحدة
كما في ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله قوله لمن قال هو فضالة من
شريك قوله من جوى جهتين في القاموس الجوى هوى باطن والحزن و
الحرقة وشدة الوجد وداء في الصدر وكلها في القاموس قوله معنى كونها زائدة
ان اصل المعنى بدونها لا يختل بوجه ذلك البناء كون ان ولام الابتداء من
حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضي وقال مع انهما لم يفيدا في المعنى التي وضعها
الواضع لها فكأنهما لم يفيدا شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد
اسماء كانت ولا فانها باقية على ما وضعت له هذا ويفهم منه ان المعنى الذي
يفيده الحرف الزوائد نوع من الاستعمال قوله قلت هو اى زيادة ان مع
ما المصدرية وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد الا
للتنبيه نحو الا ان قام زيد قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع
لما كثيرا الكثرة يفهم في تقييد ان المكسورة بالقلة مع لما وكثرتها في مقابلة زيادة
ان المكسورة لا الزيادة بين لو والقسم صح يلزم قلتها ولكن ان نفهم الكثرة مع تقييد

زيادتها مع الكاف بالكلية في الصحاح ان قد يكون صلة لما نحو لما ان جاء
البشير وقد يكون زائدة كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اي وما لهم لا يعذبهم الا انه يحتمل الواقع
بعد لما مقابلا للزائدة ووجه آخر وضع منه موضع لزيادة ان لم يذكره
قوله لو كان ظبية تعطو الى باطر السلم ويروى وارق السلم العطو والتناول
ورفع الرأس واليدين وظبي عطو مثلثة وكعدو ويتطاول الى الشجر ليتناول
والناظر الشديد الخضرة والوارقة الشجرة الخضراء كل ذلك من القاموس قوله
وقلت قبل اقسم وان كثرت قبل القسم الذي جوابه نفي للايذان بان جوابه نفي نحو
لا والله لا افعل قوله في بير لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة على وزن الغرفة
هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة
جمع طالب فوقع فيما وقع واتى بالعجائب فقال الحور جمع الحائر قال الجوهري الهلكة
الهلاك في القاموس الحور بالضم الهلاك وجمع احور وفي شرح الابيات زعم
بافكه حتى اذا الصبح جشر الجار والمجرور متعلق بسرى ومعنى البيت ذلك الرجل
العاشق سرى في بير المهالك وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء الصبح
ولحق الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك الانصراف
والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من الحروف الزائدة وكذا ما في
حيثما واذ ما لكن لم يجعلوها من حروف الزائدة لان لها اثرا في الكلام وهو كف
ما لحقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكافة وكف في حيث واذ عن الاضافة
وتصحيح كونهما جازمين قال الرضي والعجب انهم لا يرون بأثر الحرف تأثيرا
معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا الزائدة بعد العاطفة على النفي وفي

من الاستغراقية ويريدون تاثيرها لفظا كلها ما نفاهم زيادة وهذا كلامه

ونحن نقول اذا لم يكن للزاعمين صحيح فلاعروا برناب والصحيح مسفر اذ لا يجب ان الحروف

الزائدة ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقفه عليه وما الكافة ليست كذلك اذ في انما

زيد قائم برفع زيد لا يفهم ان المقصود تاكيد الحكم لا على زيد لا الكلمة ما بل ربما يقدر ان اسم

الحكم عليه بزيد قائم وفي حيثما تضرب اضرب جزم تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما هو سببه اولى

للثاني اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك النسبة فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة حرف المبنى التي لو

حذف

لا اختل دلالة اللفظ **قوله** فهي تفسير لكن مبهم قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون

تفسير الغير ما في معنى القول **قوله** اي بفعل مؤول في معنى القول الخ الى توجيه ظرفية المعنى

للالفاظ بان المعنى ظرف اعتباري ينقاد له اداة الظرف نعم اعتبار اللفظ ظرفا

للمعنى هو الشائع صح قال الهندي انه على القلب لكن جعل القلب للظرفية الاعتبارية حيث

قسام

قال الظرفية عبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ليس اعتبارية **قوله**

مفعولا لفعل مقدر اللفظ غير صريح القول فقوله مخصص بما في معنى القول معناه مفعولا

في معنى القول الخ انه لتفسير النفس في معنى القول الا انه جعل الرضي ما في معنى القول في معنى

القول الغير المصرح حتى جعل القول المقدر مفعوله ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة

قوله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير به اشار الى وجه قوله فهي بمعنى اي في الاكثر الا مفعولا

مقدر الخ فان قوله في الاكثر لانه تفسير مفعول مذكور اذا اريد فيه تمسك بالآية بان فيه تفسير مفعول القول

الصريح زعما منه ان قول العبد الكل تفسير لما امرتني لكن قال الاكثر تقديره امرتني امرتني

امرتني بقول اذ المأمور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل قول ايها فالضمير مفعول قول صريح مقدر لكن قال الخ

ان صريح القول المقدر كالفعل المأول بالقول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم ان

ما بعد ان المفسرة

ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه فلا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله
وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا
المقدم هذا وينبغي ان يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله الزانية والزاني فاجلدوا الا انه على
مذهب سيبويه قوله او تقديرا نحو هلا زيدا ضربت قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب
بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها لتوسعهم في الظرف فنحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب
بزرتني قوله فالهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها اي جعل تصرفا تميز عن نسبة اعم الى فاعله اي
تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة لانه فني به التصرف فيه ولكن
ان تجعل التصرف للهمزة اي الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانها تدخل
في مواقع لم تدخل فيها هل وكلما يدخل يتصرف في الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان
استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من جهة لا اشد الاعم تصرفا
ليست للهمزة قال الرضي وتختص هل بالاحكام دون الهمزة نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار اي هل ثوب وافاد
فايدة النافي حتى جاز ان يجي بعدها الا لقصد الايجاب كقوله هل جزاء الاحسان الا الاحسان
وان يدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدا الكائن بعدها كهل زيد بقائم قوله بادخال الهمزة
على ثم والفاء والواو وتجي هل بمعنى الهمزة لعراقتها في الصدر لا تدخل عليها الواو العاطفة بل هي
تدخل عليهما وتدخل على هل كقوله تعالى فهل انتم مسلمون قال الشاعر وهل انا الا من غزية ان
غوت غويت وان ترشد غزية ارشد قوله يعني انك تقول اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول
فاتكرمني وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الي والهمزة لا تجي بعد ام وتجوز هل في سياق كلام
الاستفهام كذا في الرضي فاعلم ان هذه الصور في موضع كون الهمزة اعم تصرفا
قوله اعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا الازم منها دستور المحقق التفتازاني

وهي كونها للتسوير في الاثبات

ان لو

ليكون م

قوله الوضع واهو على نحو الشرط وان لا وخالقه كانه لذلك موضوعه لو ان
و ما كان حصوله مقدرا في الحضرة كما منضما في ان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الموجود
و المعدوم كما حقق في محله قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به هذا ان
اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم ويكون سببا له وكلاهما ممنوعان
قوله وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجي في زعمهم فيه بحث قوله
وفي هذا الاستعمال توهم المعترض لو لا الانتفاء الاول لا انتفاء الثاني فقد صرح اهل
السبب بتخطئتهم فقال الشرط سبب و الجزاء مسبب و المسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من
انتفاء السبب انتفائه ووافقه في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل
على دعواه بان الشرط ملزوم و الجزاء لازم و اللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء
الشرط انتفاءه قوله موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق
اراد ان يبين وجه بعد ان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال
انطلقت وقع موضع منطلق فوجه بان الموضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد
الخبر و يمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا للعول لان لو على ماضويته و بان المراد موضع
منطلق قبل دخول لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت
موضع منطلق و يجوز لو انك منطلق بتقدير او منطلق و يه اول ما جاء في كلامهم
من امثاله و اعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض يدخل عليه اللام المفتوحة
و يحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بذيوله
فانه يكثر حذف اللام ح و لا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري قوله واذا انقدم
اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك لفظ و لا عتراض الذي

انه لا يصح تركه لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول الظرف زمان
اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ووجهه ان المتبادر من جعل
اول الكلام مكانا فالذهاب الى الزمان تكلف سيما اذا كان فيه ما يوجب التسامح و[illegible]
ينبغي ان التقدم بمعنى الدخول اي اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول اول
الكلام مكان تنزيلي لا حقيقي والمقام التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان
غير ظاهر فينبغي ان يصح نصبه بلا ضعف قوله واحترز به عن توسط القسم بتقدم غير الشرط
قال الرضي بتقدم ما يطلب خبرا من مبتدأ ولم يدخل عليه ناسخ او دخل وانما قال بتقدم غير
الشرط لان الاحتراز عن توسطه بتقدم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث لان الاحتراز
عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام لا محالة فقوله على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد
من ذكره قوله اي لزم القسم جعل ضمير لزمه للقسم بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام في
القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول وكان الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزمه
لغير القسم فلم يضمر القسم في قوله وكان الجواب للقسم لئلا يتوهم عود ضمير الى ما عاد لزمه
قوله لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال فيه اذا كان الشرط ماضيا
لا يجب جزم الجزاء فيكفي يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان يتكلف ويقال المراد صحة
كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم قوله وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط فيه
بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب
القسم معنى مجموع الشرط والجزاء قوله فيكون باعتبار التقدم والجواز كليهما نشر
على ترتيب اللف لان تقدم الخبر مقدم على جواز الغاء القسم في الذكر وفي قوله انا والله
ان تاتني اتك تقدم الخبر مقدم على الغاء القسم لكن في جواز على المعنى الثاني هذا اشكال.

والمكان ٢

ضمير

غير

غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب
اللف وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه نظرا لان تقديم الخبر كانه مقدم على جواز
القسم على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على
ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما وان اريد اللف الكائن باعتبار
مثالي انا والله لئن وان اتيتني والله لآتينك فهو على المعنيين باعتبار الغاء القسم
واعتباره وعلى المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والغائه فكلام مما يحتاج بعض
الى ناظر او يحمل نظر عن احاطة بمقصده القاصر وقد بلغني نسخة لا تبنى على شيء وكانه اصلحه
بعض من اصلح كتابه لكونه محتاجا الى عنده هذا والاولى والانسب سياق الكلام
جعل ضمير ان يعتبر الى القسم لانه في مقابله وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه اول
الكلام **قوله** وان اتيتني والله يحتمل العطف على قوله انا والله لئن فيكون مثالا لا
تقدم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان تاتني فيكون في حيزها ويكون
مثالا لما افاده منع خلو المستفاد من قوله بتقدم الشرط او بغير تقدم الشرط
والخبر معا **قوله** وانما اورد في هذا امثال الشرط بصيغة الماضي اشارة الى النص على
ما اشار اليه التسهيل المالكي **قوله** اختلاف بين اعتباريه اي اعتبار
اللف والنشر **قوله** او مقدرة كملفوظ في صدر الكلام مقدرة كملفوظة المقدر مطلقا
المقدرة في صدر كملفوظة فيه والمقدر في وسط كملفوظة فلا وجه لتخصيص البيان
بالمقدر اول الكلام **قوله** لو كان جزاء الشرط في الكلام لجزم بحذف النون.
اولى به قال الرضي في بحث اما نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكرمن ان ضربتني
فاكرمك **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز

الا في الضرورة ولهذا ضعف قول من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء
لكن في لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء او اذا الا ان نوقش في
ان الاتيان بالفاء فافهم واعلم انه قد تقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما ان
يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء ويدخل الفاء على اداة الشرطية الثانية
واما ان يلغى فيجعل جزاء للشرط الاول كذا ذكره الرضي وقد تقدم جزاء على الشرط
فيقدر مثله جزاء ويجعل المقدم دالا عليه عند البصري ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفي
ويلزم معنى الشرط كذا في التسهيل **قوله** واما للتفصيل قال الرضي وقد يحذف اما
لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوب به
او بمفسره فلا يقال زيد فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما هذا وقد وقع في نحو
ما في اوائل الكتب في قولهم وبعد فان الحمد لله بتقدير اما مع عدم تقدير التقدير كما
ينبغي **قوله** والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها كتيسيبه الا ولما كان
ولم يحكم بكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذ
لقيته فانا اكرمه ولان شواهد كثيرة في القرآن بعدم لزومها بل علاحين للاتيان
بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز استعمال المستقبل في الظرف الماضوي
وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع ذلك الفعل المستقبل
حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل
ذلك لقصد المبالغة **قوله** مما في خبرها اي خبرها فانها هذا هو الوجه دون الآخر
لانه لا يصلح التعويض بجزء مما في خبر اما مطلقا ما لم يكن في خبر الفاء فان مما في خبر لها
معمول للشرط كما انتبه المذهب الآخر وفي قوله جزء مما في خبرها مطلق الاطلاق في محل د

لا يجوز رفع اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة فاني منطلق
اما ان فانا منطلق يوم الجمعة قوله وهذا مذهب سيبويه قال الرضي وتبعه الاندلسي
هذا مذهب المبرد واختاره المص قوله عملا مطلقا جعل مطلقا صفة مفعولا
مطلقا وقدر عملا بمعنى مفعوله وتقديره ظرفا اوضح وابعد عن التكلف قوله
واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد اي رد هذا المذهب بانه لو كان معمول
المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير
فعل رافع اي مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح هو
تقدير العايد اي منطلق فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب
مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون وجعل هذا الايراد رد التقدير
المذكور وحجة ايراد على تقدير الكون بان ايضا انه لو جاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق بالكون
المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور اي مهما يكن يوم
الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكون بمعنى ما لا يعقل سوى الزمان صرح به المغني
فمعنى مهما يكن يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة ففي ضمير لي مهما لا بد منه ح لا يصح
تقدير اما زيد فمنطلق مهما يكن زيد الانتفاء ضمير يربط زيد بكن مهما وكذا تقدير
مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر زيد الا ان يحمل ما بمعنى الوقت في تقدير العايد
اي وقت يكون زيد فيه ح لا بد من تقدير عايد اليه في الجزائية فقولنا اما
زيد فمنطلق في تقدير ما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى الوقت
الزمخشري في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به من آية فقال هذا هو افترا على لغة
العرب لكن اثبته ابن مالك ووافقه الرضي ونقضها اللغة بما ليس فيها استشهد به

المحذوف

ابن مالك شهادة لكونه محتملا وبالجملة تبين لو انفط فيما في هاهو المذهب
الاول قوله وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير بذكر
الى عدم جوازه بلا خلاف وعدم جوازه بعدم بذكر والا فقد سمعت جوازه
مرجوحا بتقدير العائد قوله تقول الشخص فلان يبحث كفعول كلالي
هذا ردع للمخبر ونفي لخبره وقد يكون بيانا لكونه خبرا تتكلم به منكرا كقوله
فاتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا قوله وقد جاء اي كلا بمعنى حقا
ونحو ان بحاب الى القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان لا يجيء به نحو قوله
تعالى كلا بل تحبون العاجلة قوله لانها مختصة بالاسم فلو لم يقيد لم يصح قوله
تلحق الفعل انها وهذا انما هو ما قال المصنف احترز عن المتحركة لانها لا تلحق لبناء
المسند اليه بل لتانيث نفس الكلمة كما سيطرق اليه المنع وانما لم يعد تانيث
المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمع في الاسماء لانها جعلت مع ما لحقته
بمنزلة كلمة واحدة واما عدم عد علامة التثنية والجمع في الفعل فلانها
اسماء واشار الى علامتها حروفا في لغة ضعيفة بقوله كلم تا التانيث فافهم
قوله لتانيث المسند اليه تحقيقا او تنزيلا كما في الجموع المنزلة منزلة المؤنث
بالتاء قوله فان كان اي المسند اليه الخ او المعنى فان كان تانيث المسند اليه
ظاهرا غير حقيقي او المعنى فان كان المسند اليه المؤنث ظاهرا غير حقيقي قوله اي
فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمها او فهو مخير اي الحاق تاء
التانيث مخير فيه على الحذف والاثبات والاولى جعله اسم كان قوله وهذه المسئلة قد تقدمت
الا انها ذكرت الى هذا الابتداء فيكون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المبادر

النون

من قوله يلحق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقي **قوله** اي جمع المذكر
والمؤنث في مثل واما الزيدان الخ يعني الضمير حين الافراد الى الظاهر مطلقا
كما افاد عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير لصار مفيدا
لكنه اكثر مما ينبغي ان يقصد لانه بتقييد بكونه على الظاهر غير حقيقي وبفعل الى
قوله اي ادخلته نونا اطلاق ليس على ما ينبغي لانه ادخال النون الذي
يسمى تنوينا قال في الصحاح نونت الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا في الاسماء **قوله**
فسمي به بنون الشيء لا يقال انه مصدر وليس ما به ما به ضرب زيد فليس التنوين
ما به ينون الشيء اي ادخال النون على الشيء بل هو النون الداخل **قوله** نون
ساكنة اي بذاتها ان اراد بالساكن ما يكون ساكنا وان لم يكن موجبه فيرد عليه
فكل نون في اخر المعرب نحو حسن وصابن كذلك وان اراد معنى اخر فليبين
حتى يتكلم عليه **قوله** فلا يضرها حركة العارضة الظ فلا يضر وليرجع الضمير
الى تعريف التنوين وكانه اراد بذلك ضمير عبارة التعريف **قوله** وهي شاملة
نون من لي هكذا ذكره الرضي وتبعه الشارح والظهور ان المراد نون هي كلمة
لان الكلام في قسم حرف فمع ذلك الشمول **قوله** يتبع حركة الاخر اي
اخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قاعة وبصري وداج بل المراد بالاخر
ما ينتهي اليه التلفظ فيشمل تنوين قاض فان الضاد ليس اخر الكلمة حقيقة ولا حكما
بل اخره معنوي لكنه ينتهي به التلفظ **قوله** لان المتبادر منه تبعيتها الاخر
فيه بحث بل المتبادر منه لحوقه به من غير تخلل حرف فالوجه ان ادراج حركة
للتنبيه على انه سقط في الوقف باسقاط حركة **قوله** لا لتاكيد الفعل في ج

نون التاكيد الخفيفة لو قال بدل حوض لالتاكيد الفعل للتمكن او التنكير لكان اشتغى عنه
قوله ولا ينتقض التعريف بالنون الى التاكيد ايضا قوله فهو دال على ان مدخوله
غير معين قال الرضي قيل مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال في الصحاح تنوين
تنوين فيه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة
فمقتضى كلامه بثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف قوله اى
اسكت السكوت الآن لا يمكن طلب الشيء في زمان الحال والا لما طلبا لما يتبع امتثاله
اذ لم يرع الامر عن اجرة ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقولهم اى اسكت السكوت الآن
مسامحة معناه اسكت سكوتا متصلا بالآن قوله لا الجمعية العلمية والتانيث قال
الزمخشري بان مسلمات ليست متمحضة للتانيث في وجودها تمنع عن تقدير التاء ايضا
فلا محالة مسلمات علما ينصرف قوله وذلك الترديد خ استباحسن الغناء فسمي تنوين
الترنم لذلك لان الترنم حصل الغناء وهم لم يتنبهوا لما ذكره فقال سمي به لان فيه ترك الترنم
قوله وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين ولا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله
بالتنوين بل الاظهر انه الحاق التنوين بعد تحصيلها بالاشباع قوله كما في قول
الشاعر هو رؤبة على ما في القاموس وتحريك عين الخفق بضرورة الشعر
والخفق حركة السراب واضطرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح
وقد يضم اطراف المفازة والخاوي الخالي والمخترق مهب الرياح واشتباه الاعلام
التباس علائم يعرف به الطريق والواو في قوله وقاتم واو رب يريد رب مفازة
مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام سلكت قوله واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع
في بعضها ابهام تامل اذ الظاهر ان تنوين العوض لعرض التعويض وتنوين المقابلة

الاطراف م

262

طاهر

بهمزتها

لعوض المقابلة وجعل التنوين دالا على حذف المضاف اليه ودالا على جمعيته كالنون
بعينه في قول الجمع وهي للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ابو مسامحة حيث
ابرز العوض والمقابلة والترنم في معرض الموضوع له **قوله** وخطا بحذف الف
ابن وما في ما بين العربية **قوله** وكذا قال ابن الحاجب في الاصح وطاهر ابن طاهر
وهي ابن قن وضل بن ضل لانه يعبر به لا يوقف على احوالهم وهي العلم وانه
كان يضل فيه كل من هذه الصفة هذا الكلام في القاموس طاهر بن طاهر
لمن لا يعرف هو وابوه وضل بن ضل بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهي بن
بي طامر على وزن اي من ولد آدم وهي الارض لا نعرف سائر
ولده فلم يحسن منه اثر **قوله** الا حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما
كانت لئلا يلتبس ببنت في نقل هذه هند ابنة عاصم فيانه لا التباس
لان تاء بنت مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان
طالب التخفيف يكفيه وجود بنت فان استعمل ابنة لم يجز له حذف الالف للتخفيف
لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا **قال نون التاكيد** خفيفة قدم الخفيفة
لكونها بعضا من الثقيلة وعدلوها بعضا من لولها **قوله** لانهما متمكنة
مبنية والاصل في البناء السكون وذلك ان تقول فرع المثقلة بحذف نونها
الثانية لان الاخر اولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو الساكن لكن هذا
انما يتم على مذهب الكوفيين من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب
سيبويه من ان كلا منهما حرف براسه على ما نقله الرضي فلا **قوله** والالف
جمع اي الالف الفاصل الاولى الاكتفاء بالتفسير **قوله** مختص اي نون التاكيد

لما ان يختص حرفان لنون التاكيد فتعين الضمير لهما وح جوز رجوع
الى القسمين بناء بل كل واحد منهما فقد يعود كل النونين في الاختصاص بما
ذكر كثرته في مثل اما تفعلن فالاولى ان يجعل في سلك ما يختص به وزاد الشارح
التخصيص قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد يعني هذا من التفصير
قوله اخرا بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة قوله فلا يقال زيد ما يقوم
الا قليلا في مجيئها مع النفي نظرا انما دخلت النون للمشابهة النهي حتى
قيل مجيئها في النفي للمتصلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة وان جاء
قليلا نحو لا في الدار يضربن زيد والمراد بالنفي ما يشمل الجحد حتى قال بعض العلماء
تشبيها لها بلا النهي في الجزم قوله وافتتات اي نون التاكيد في مثبت القسم
المثبت هو جواب يعني قبيل اضافة الى القسم كما افاد الشارح فيما
ذكره المصنف ان الاضافة من قبيل اضافة جرد قطيفة محل نظر ونقض اللزوم
بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت بان لا يتعلق
به ظرف او جار متقدم عليه قوله اي الشرط المؤكد حرفه بما سوى كان
التاكيد لازما كما في حيثما واذ ما او جائزا كما في متى ما واما وقد يؤكد جواب
هذا الشرط ايضا قوله ليدل على الواو المحذوفة وفي لا تخشون ليطرد ذكرنا
قوله ليدل على الياء المحذوفة قوله ان اشترط في التقاء الساكنين على
حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة وح لا يدفع بيان جهة عدم حذف
الالف في اضربان واضربنان وسيعلم وهو انه لا تردد في اشتراط ان يكون الساكنان
في كلمة واحدة والمشددة في التثنية وجمع المؤنث نزلت منزلة المتصل

قصه

263

قوله وهو الواحد المذكر غايبا كان او وصيغة المتكلم ايضا قوله
غير الالف ثنيا اي في الحكم بفتح ما قبلها ولكن لان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا
لان الالف حاجز حصين فكانها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد
بقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان الا ان الكسر بعد
الالف فان كسرها بالنون المشددة فتح لا يكون المقصود الا استثنا قوله فانه
يجوز التقاء الساكنين على غير حده اولانه نزل المخففة منزلة المشددة
لكونها فرعها وفي المجوزين في ذلك الا ان في الاتي بكسر النون وعليه قوله تعالى
ولا تتبعان عنها بالتخفيف ولم يجوز البصريون الالحاق مطلقا للزوم التقاء
الساكنين على غير حده وان كان في مثل لا تضربانني بالحاق نون الوقاية
واضربان نعمان بادغام نون الخفيفة في نون المفعول لان المشدد ليس
مع المدة في كلمة واحدة ولا منزلا منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة
والف التثنية قوله وغرضه في هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الا هكذا
قال الشارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه من غرضه الفرق بين
التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء
الساكنين في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز
اذا كان المدة والمدغم في كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة
او كالمتصل لا منفصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوى
الف التثنية كالمنفصل واراد بالمتصل نحو دابة وحاجات والف
يخشى فانه يمنع من اعلال يا يحيى فيما ذكر الرضي ان تشبيهها بضمير المتصل

مطلقا لا يصح لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا ضميران متصلان
بل ينبغي ان يشبه بالف التثنية لا يتم اصلا ولا يحتاج في دفعه
الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح
فيما بعد والغرض في التثنية بيان حال الاخر مع نون التأكيد بشبهه على حرف
بتشبيهها في حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية كان او
غيرها لا الحمل على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت
حرف العلة مع الف التثنية لا يستغني عن التعليل وليست هذه علة
خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التأكيد بل هما سيان في وجوه
التعليل قوله اما مع ضمير بارز لا يخفى انه لا ينحصر في القسمين لانه
قد يكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد قوله وهذه الامثلة وقعت
على ترتيب تصريفها الخ يعني لم اراعات ترتيب فانت مراعاة
ترتيب المنقول نقلها بها فيها قوله حطا لمرتبته عن مرتبة ما يدخل الفعل الخ
ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى بالحفظ وايضا الكسر
مما لا يلائم الفعل فادخاله على الاخف الاسم اولى قوله فيرد ما حذف
متفرع على الحذف في حال الوقف لئلا مجال للرد في الحذف للساكنين
الا ان يجعل الواو مع الرد في الكتابة ايضا قوله والمضموم والمفتوح
ما قبلها تقلب الفا بناء الكتابة في الاخر على الوقف وفي الاول على الابتداء
كما تقرر في محله يوجب ان لا يكتب الخفيفة التي لم ينفتح ما قبلها ويكتب الفا
اذا انفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس تمت اللهم اشكر

فهويكى

نعمائك على قدر آلائك واسئلك ان تجعل هذه الارقام المتبدأة
بخير اسمائك بخير افضل انبيائك ذخرا لي و
موجبا لجزيل حرائك وصل عليه
بدوام ارضك وسمائك
تمت الكتاب بعون الله
الملك
الوهاب

كتب هذه النسخة في كليس المحمية العبد الفقير احمد بن مصطفى بن
محمد القرماني ووقع الفراغ من تحريره في اوايل جمادى الاولى
سنة ثلثين والف اللهم اغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين
امين يارب العالمين



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي انعم علينا بانواع النعم ولطائف الاحسان ٭ وفضلنا على ساير
خلقه بتعليم العلم والبيان ٭ والصلوة على محمد المبعوث بخير الملل والاديان
وعلى آله واصحابه بدور معالم الايمان ٭ وشموس عوالم العرفان ٭ وبعد فلما رايت
الكتاب المسمى بتعليم التعلم مرغوبا ومقبولا بين اولي التعليم والتعلم خصوصا بين
الطالبين الساكنين في حرم اشرف الملوك والسلاطين وكان في نظمه
ونثره مواضع محتاجة لكشف استاره اردت ان اشرح شرحا يبين
معاقده ويكشف معانيه ومبانيه رجاء من الطالبين الملتمسين ان
يذكروني في دعائهم الى يوم الدين وجعلته تحفة للحضرة الرفيعة والسدة
السنية لا زال كعبة للآمال وقبلة للاقبال قطعه عمت البرايا جميعا
فيض راحته كما يعم ايادي البحر والمطر ٭ جهان انجها جاد ابدى في
حي ٭ وانه تالي اعلم البشر ٭ اعني السلطان الاعظم ٭ والخاقان
المعظم ٭ صفوة سلاطين الامم ٭ ظل الله على مفارق اهل العالم ٭
مولى ملوك العرب والعجم السلطان بن سلطان مراد خان
بن سليم خان خلد الله خلافته وابد سلطنته ما دار الفلك
الدوار واختلف الليل والنهار وانا ارجو من محاسن كرمه
وكمال شيمه ان يقبله بحسن القبول انه خير مامول واكرم مسئول

ديوانى

وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف الحمد لله
الحمد هو الوصف بالجميل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل
وهو باللسان وحده والشكر يكون باللسان والجنان والاركان
لكن في مقابلة النعمة خاصة فعلى هذا يكون بينهما عموم وخصوص
من وجه وبقيد الاختياري خرج المدح فانه لا يختص بالاختياري
بل يوجد في غيره كما يقال مدحت زيدا على حسنه وريشا قده
فليس بينهما ترادف بل اخوة في جهة الاشتقاق الكبير وتناسب تام في
المعنى كالنصرة والتأييد فانهما متناسبان معنى من غير ترادف
واما مرادف النصر الاعانة ومرادف التأييد التقوية فتدبر
وارتفاعه بالابتداء وخبره الظرف واصله النصب كما هو شان
المصادر المنصوبة بافعالها المضمرة التي لا يستعمل معها نحو شكرا
وعجبا وايثار الرفع على النصب للايذان بان ثبوت الحمد له
تعالى لذاته لا لاثبات مثبت وان ذلك امر دائم مستمر لا حادث متجدد
كما يفيده النصب والله اسم لذات الواجب الوجود المستجمع لجميع
الصفات الالهية وهو وجه الاختصاص على سائرها وهو عند
الخليل وابن كيسان وابي حفص [illegible] وهو الاصح ووجهه
مبين في المفصل فلينظر ثم الذي فضل بني آدم وصفه بهذا
الوصف لقوله تعالى في حقهم وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا
وآدم اسم اعجمي والاقرب انه وزنه فاعل كشالخ لا افعل

والتصدي كاشتقاقه من الادمة والادمة بالفتح بمعنى الاسوة او من اديم
الارض بناء على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى قبض قبضة من جميع
الارض سهلها وحزنها فخلق منها ادم ولذلك اختلف الوان ذريته او من الادم
او الادمة بمعنى الالفة تعسف كاشتقاق ادريس من الدرس ويعقوب
من العقب وابليس من الابلاس بالعلم والعمل على جميع العالم قيل العالم
اسم لكل موجود يعلم به الخالق سواء كان من ذوي العلم او لا كالطابع لما
يطبع به والخاتم لما يختم به يقال عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن وكذا
عالم الافلاك وعالم النبات وعالم الحيوان وليس اسما لمجموع ما سوى الله تعالى
بحيث لا يكون له افراد بل اجزاء فتجمع جمعه مسمى به لكونه علامة على وجود
الصانع وهو علم في الاصل علم زيد الالف كالخاتم روى عن وهب
ابن منبه انه قال ان الله تعالى ثمانية عشر الف عالم والدنيا عالم منها ما منا
والصلوة وهي من الله الرحمة والمغفرة ومن عباده دعاء ومن الملائكة
استغفار فاذا قيل ان الله تعالى يصلي على فلان والمراد منه انه تعالى يرحمه
ويغفر له واذا قيل ان فلانا يصلي على فلان فالمراد انه دعا له واذا قيل
ان الملائكة يصلون على فلان فالمراد منه انهم يستغفرون له على محمد
ومعناه المحمود المشكور مرة بعد اخرى كالمكرم الذي اكرم مرة بعد اخرى
فهو المحمود في الدنيا لما نفع به الخلق من العلم والحكمة والمحمود في الاخرة بشفاعته
عند ربه كذا في شرح المقدمة وفي الصحاح التحميد ابلغ من الحمد والمحمد الذي
كثرة خصاله المحمودة هذا اشارة منه الى ان التكثير في الفعال مثل حولت

وطوف

بر كمسنه مطالعه ايتسه اوقونده بو مناجاتی
اوج كره اوقویه
دعا بی اوج كره
دعانك شفاسی ابد بیوره

اللهم زدني علما وفهما
ويا عالم المشكلات ويا كاشف الحجاب
اكشفني السر والخفيات حتى
عن وجوه جميع المعاني بل
اطلع على حقيقة جميع المسائل
واحفظني عن الخطاء والضلال
وانت موفق لكل امر
وانت علام الغيوب

وطوفت وامنة ام النبي صم النبي سمته به حين ولدته باشارة آلهية قال صم
اسمي محمد الذي سماني به اهلي وروى ثوبان مولى رسول الله صم ان امنة لما
حملت بالنبي صم اتت فقيل حملت سيد هذه الامة فاذا وقع على الارض
فقولي اعيذه بالواحد من شر كل حاسد ثم سميه محمدا فلما وضعته سمته
محمدا سيد العرب والعجم العرب بالفتح والضم اسم جنس وكذا العجم
والمراد من العجم غير العرب كائنا من كان والدليل على انه سيدهما قوله صم انا
سيد ولد ادم ولا فخر لي وعلى اله والآل في الاصل الاهل ولهذا
قيل في تصغيره اهيل وانه قد خص بالاشراف فلا يقال ال حايك قيل ال
فرعون لتصوره بصورة الاشراف واله من جهة النسب اولاد علي و
عباس وجعفر وعقيل وحارث بن عبد المطلب ومن جهة السبب فهو الذين
كل مؤمن او كل مؤمنة نقي على اختلاف الروايتين والظاهر انه اراد به
من جهة الدين لان ال الانبياء متبعوهم قال الله تعالى في ولد نوح صم انه
ليس هلك لما تارك دينه وقال ان ابني من اهلي نفي ابنه ان يكون من اهله
مع انه ابنه خلق من مائه لما لم يكن متبعا له واصحابه جمع صاحب وهو
من كل صحب النبي صم وتشرف بشرف رؤية جماله صم ينابيع جمع ينبوع
وهو عين الماء العلوم هذا من قبيل اضافة المشبه الى المشبه به كلجين
الماء بجامع كونهما في غاية اللطافة ونهاية الفتوة الحكم جمع حكمة وهي العلم
بالاشياء على ما هي عليه وبعد فلما رايت كثرا من طلاب العلم في زماننا
يجدون بكسر الجيم من الجد وهو السعي او من الاجداد وهو السعي ايضا يقال

جد فى الامر واجد فيه ايضا وجملة مفعول ثان لرايت والى العلم
متعلق بقوله لا يصلون ثم الموصول فى للص ذكر علته فيما بعد او من مناكيه
وثمراته الضميران راجعان الى العلم وهى العمل به والنشر اى نشر مسائله
بالتعليم وقوله ومن منافعه متعلق بقوله يحرمون بكسر الراء من باب حسب ايحرمان
ولما بين احوال طلبته بعانه من كونهم مجدين ولكن لا يكونون واصلين مطلب
العلم بل يكونون محرومين عن منافع العلم وثمراته بين علتها فقال لما انهم
اخطأوا طرايقه اى فى طرايق طلب العلم وتركوا شرايطه التى تذكر فى هذا
الكتاب وكل من اخطا الطريق الموصل الى المطلوب ضل اى يصير
واقعا فى الضلالة ولا ينال المقصود قل او جل اى صغر ذلك المطلوب او
عظم اردت جواب لما واحببت ان ابين لهم اى للطلبة طريق
التعلم كاينا على ما رايت فى الكتب وسمعت معطوف على رايت
من اساتذى اولى العلم والحكم عطف اولى جمع ذو لا من لفظه مجرور
على انه صفة لاساتذى وهى جمع استاذ مضافة الى ياء المتكلم رجاء حال
من فاعل ان ابين بمعنى راجيا الدعاء لى مفعول رجاء من الراغبين
متعلق بقوله رجاء او بمحذوف على انه حال من الدعاء اى كاينا من
الراغبين فيه اى فى العلم المخلصين بفتح اللام بالفوز
اى بالظفر على المراد والخلاص فى يوم الدين اى فى يوم
القيمة بعد ما استخرت الله تعالى فيه الوجه بعدا لذلك
اى اردت طريق التعلم لهم بعد ما طلبت من الله تعالى الخير

الملك كما ذكر الطفيل بن يونس بن سعيد ابا له
فهو من حنيفة [illegible] صاحب [illegible]

سه

بيان
ص

فيه
















GretagMacbeth™ ColorChecker Color Rendition Chart